مذكرات مناضل

محمود الماطري

محمود الماطرى هو الرئيس الأول للحزب الحر الدستورى «الجديد» وأحد أهم رموز النضال التونسى من أجل الاستقلال والتحرر.

لقد ترك لنا محمود الماطرى مشروع مذكرات وملاحظات مكتوبة باللغة الفرنسية على أوراق متفرقة ربما كان ينوى إدماجها فى النص النهائى، تخص مسيرته إلى غاية 1942. ونشرت هذه المذكرات والملاحظات لأول مرة سنة 1992، أى بعد عشرين سنة من وفاة صاحبها، وقدم لها الأستاذ عز الدين قلوز الذى كانت له علاقة حميمة بالمرحوم. وتفضل بعد ذلك المرحوم حمادى الساحلى، الذى يمتاز بمعرفته بتاريخ الحركة الوطنية التونسية، بنقلها إلى اللغة العربية.

يحتوى هذا الكتاب على الترجمة الأمينة والأنيقة لهذه النصوص، وعلى وثائق ومطبوعات ومخطوطات وشهادات لمعاصريه، وعلى صور تنير النص، وعلى توضيحات تاريخية تلقى الضوء على حياة حافلة ولقطات تاريخية من نضال الشعب التونسى.

مذكرات مناضل

محمود الماطري

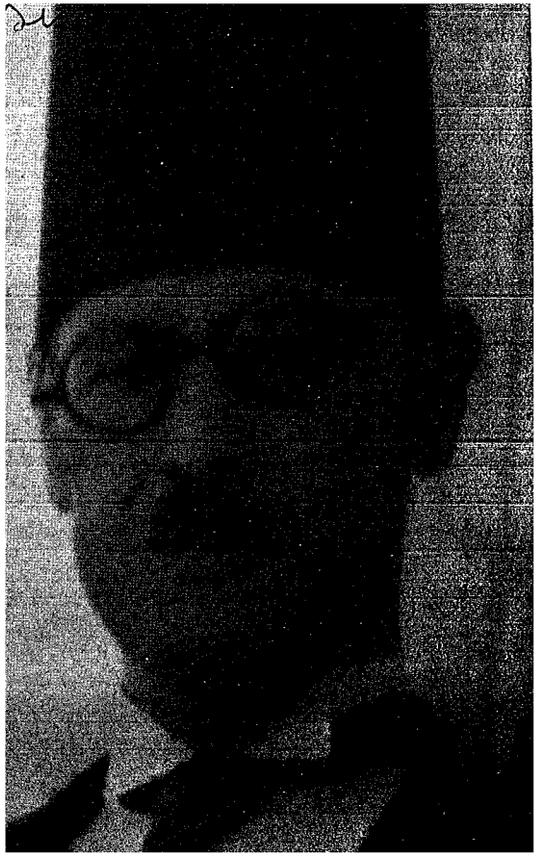

تقديم
عز الدين قلوز

تعريب
حمادي الساحلي

محمود المالحي

مذكرات مناضل

دار الشروق

الطبعة الأولى
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - مدينة نصر
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (سورة المائدة: ٨).

شجرة العائلة

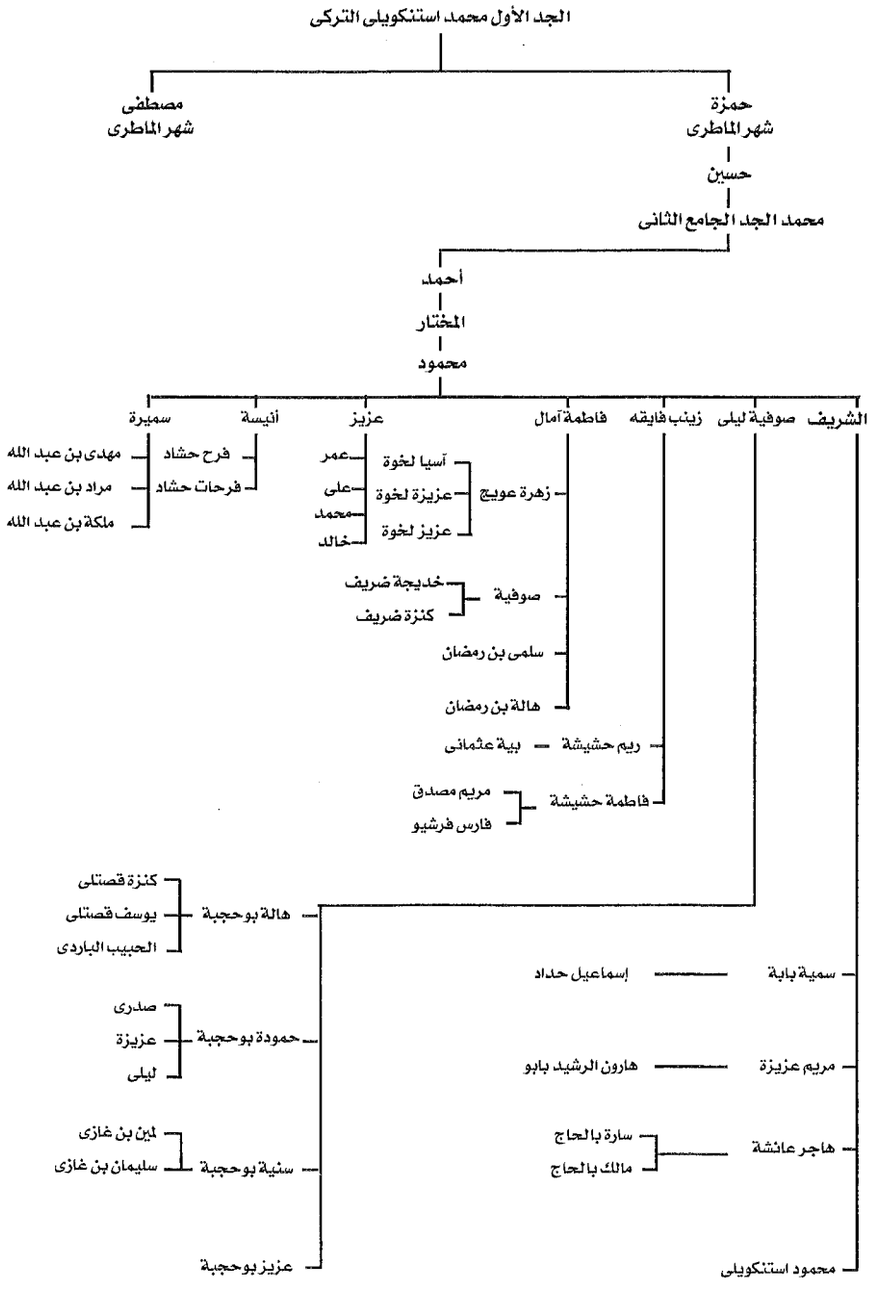

تمهـــيد

تم نشر مذكرات محمود الماطرى باللغة الفرنسية سنة 1992، أى بعد أن مر على وفاة مؤلفها ما يناهز العشرين سنة، وحصل لى آنذاك شرف تقديمها لقرائها بتمهيد أعد لها قبل ذلك بسنوات.

وها هى تنشر بالعربية بعد أن اضطلع فقيدنا العزيز الأستاذ حمادى الساحلى بترجمتها(*) وقد مرت عليها عشر سنوات أخرى تغير أثناءها من محيط القراءة ما تغير سواء بتطور جمهرة القراءة كمًا وكيفًا أو بتأثير ما استجد من معلومات تمس بالأحداث التى ترويها المذكرات وظروف روايتها، سيما وأن لهذه كما لتلك من الوزن التّاريخى ما لا ينكر.

فالواقع أن شخصية محمود الماطرى، شأنها فى ذلك شأن شخصيات المشاهير، لم تكن عند صدور النشرة الأولى، ولا هى اليوم رغم مضى الزمن، محتاجة إلى يقدمها للقراء مقدم بقدر ما تحتاج إلى أن يزاح عنها ما يتراكم على الحقائق التاريخية من شائعات، إيجابية كانت أم سلبية.

فالمهم أن نساعد القارئ على الاستمتاع بنص له مميزات يستعصى فهم كامل مدلولها دون تعريج على الظروف التى آلت إلى كتابته. وهى ظروف علم منها الرأى العام قليلا وجهل كثيرا فتخيل أكثر. لذا تحتم التبصر فى المعالجة ما دمنا على

(*) إن الفقيد توفى بعد أن عرض هذه الترجمة قصد مناقشتها معنا، غير أن المنية اختطفته منا فلم يتسنّ لنا هذا النقاش.

يقين من أن شهادة محمود الماطرى من شأنها أن تسهم إسهاما ذا بال فى ترجيح كفة الحقيقة، شريطة أن يماط عنها بعض الغشاوة.

ظروف اكتشاف مذكرات محمود الماطرى وتدوينها

توفى محمود الماطرى ليلة 13 ديسمبر 1972 وسنه آنذاك 75 عاما. باغته الموت أو هو فى الحقيقة باغت أهله وأصدقاءه. إذ لم يكن الفقيد يومه ذاك ملازما للفراش، بل قضى نهاره ينشط كمعهود نشاطه غير أنه بداية السهرة أشعر زوجته، بأنه يحس بوجع فى قلبه. ففكرت أول الأمر فى دعوة طبيب مختص فى الأمراض القلبية. وتعذر ذلك لأن غالب أصحاب ذلك الاختصاص مدعوون بالقصر الرئاسى. إذ ذاك طلب منها التعجيل بدعوة الأبناء حوله. واضطجع وأخذ يباشر جسّ نبضه بيد، وبيده الأخرى مصحف قرآن ظل يقرأه حتى حضرت اللحظة المحتومة.

على تلك الحال أدركه أول من قدم من الأبناء.

ولئن ذكّرنا هنا بشهادتهم على ما كان عليه حال الحكيم محمود الماطري في تلك السويعات الأخيرة من حياته فليس لغاية الإطراء بل لمجرد إثبات معلومة تعين على قراءة المذكرات وهي أنه كان وقتها متمكنا من كامل وعيه. والشاهد على ذلك إدراكه كطبيب تعرضه كمريض لخطر وشيك. فلنا أن نقول إنه مات طبيبا وإن آخر من فحص الطبيب محمود الماطري كان المريض محمود الماطري وكان فحصه ذاك صائبا وقد جاء تطور حال المريض مؤيدا لصوابه.

تبويب المذكرات

لذا، وبعد أن مرت الأشهر واستحالت لوعة الفراق إلى رجاء في التعزي بمطالعة ما يكون قد خلفه الفقيد من آثار مكتوبة، وبعد أن جمعت الأسرة الوثائق المخطوطة بخط يده، لم يكن لها بد من أن تلمس في كتاباتها وفي ترتيبها دليلا على تعامل يقظ مع ما كان يتأكده في آخر أيامه من تردي حالته الصحية وما

كان يرى من الأكيد الإدلاء به من شهادة للتاريخ. وكانت الحصيلة تنحصر في عناصر ثلاثة:

- أول العناصر مشروع جدول تاريخي يشير إلى الأحداث التونسية والفرنسية بدءا من نوفمبر 1919 تارخ نشر كتاب عبد العزيز الثعالبي تونس الشهيدة La Tunisie martyre بباريس، ووصولا إلى 6 فيفري 1952 تاريخ مذكرة دبلوماسية أبلغها الوزير الأول محمد شنيق للمقيم العام الفرنسي دي هوتكلوك de Hauteclocque بشأن التجاوزات التي ارتكبها الجيش الفرنسي بالوطن القبلي. يعلمه فيها بإيفاد وزير الداخلية محمود الماطري صحبة وزير الصحة الدكتور حمادي بن سالم على عين المكان لتقصي الوقائع مضيفا أنه يرى من اللائق أن ينضم إلى تلك اللجنة ممثل عن المقيم العام (وثيقة عدد 1).

- ثاني العناصر مذكرة عنوانها «أقدم ما بقي عالقا بذهني من الذكريات». تروي مشاهد تبقت للراوي من ناعم طفولته بليغة الدلالة على الجو السياسي والنفساني السائد بالبلاد في أولى سنوات القرن الماضي: فهذه لقطة «لبيت قعاد» تقليدية متواضعة لعائلته تزدان بصورتين شمسيتين صورة أدهم باشا القائد التركي الذي تغلب على الجيش اليوناني سنة 1889 تحاذيها صورة النجاشي منليك امبراطور الحبشة الذي هزم جيوش المستعمر الإيطالي. تلي تلك اللقطة ذكريات أول عهده وهو طفل بالسينما. فقد تفطن أحد أصحاب ملاهي الحلفاوين الرمضانية إلى إمكانية استثمار الاختراع الحديث وقتذاك فإذا هو يعرض فيلما قصيرا وقصيرا جدا غير أنه يصور مشهدا وثق من إقبال الجمهور التونسي عليه: ألا وهو معاينة طوابير الجنود الروس الذين أسرهم اليابانيون بعد معركة موكدن (وثيقة عدد 3).

فقد جاء النصر الآسيوي على جيش أوروبي بردا وسلاما على قلب شعب تستعمره دولة أوروبية. فهو يناصر كل من ليس أوروبيا، سواء في ذلك، مع الخليفة العثماني والنجاشي الحبشي المسيحي والميكادو الياباني. ويختم الراوي صفحته تلك بذكره أن أشهر رمضان توالت على الحلفاوين طيلة سنوات. وفرحة الجمهور بمشاهدة ذلك النصر الفريد هي ملاحظة عارية من صريح التعليق. غير أن

محمود الماطري ضمنها ابتسامته المعهودة الساخرة الآسية ترثى لحال مجتمعنا في ذلك العهد وبعده.

ـ أما ثالث العناصر فمجموعة من الأوراق سرعان ما يتبين متصفحها أنها كانت مرتبة على أبواب فيها سرد مسترسل تفتتحه هذه الجملة «عندما عدت نهائيا إلى تونس في أوائل نوفمبر 1926 بعد غيبة دامت ثمانية أعوام خصصت أولى زياراتي للمستشفى الصادقي». وتنتهي بروايته لمقابلة تمت يوم 8 نوفمبر 1942 بين الملك الشهيد المنصف باي والمقيم العام الفرنسي الأميرال إستيفا Esteva . ففي عشيّة ذلك اليوم طرق ممثل الدولة الحامية، بصفته وزير خارجية الدولة المحمية، القصر الملكي وكأن على رأسه الطير. فهو محمل، في نفس الوقت، برسالتين: إحداهما من الماريشال بيتان Petain رئيس الدولة الفرنسية، التي أصبح في نفس اليوم كامل ترابها تحت الاحتلال الألماني، يعلم فيها باي تونس، وهي تحت الحماية الفرنسية، بنزول، جيوش الحلفاء بالمغرب والجزائر ويطلب منه أن يقف مثله ضدهم إلى جانب قوات المحور. والثانية من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، يستأذن فيها للجيوش الأمريكية عبور التراب التونسي. وذاك موقف لعمرى حرج يحتار عنده نابغ الدبلوماسيين فما بالك بالأميرال المسكين وهو أبعد من يكون عن الدبلوماسية وعن النبوغ، حسب وصف محمود الماطري له في الصفحات السابقة من ذلك الباب الذي عنوانه «الحرب». فقد تعرض فيها بمعهود ظرفه لصَلف ذلك «البحّار» الدخيل على عالم السياسة، ضرورة أنه كان ورط نفسه وبلادهَ في أزَمة سافرة مع الباي لم تزل قائمة حتى ذاك التاريخ وما كان أغناه عنها في ساعته تلك.

قضية الرسالة المفتوحة

كل تلك قرائن تثبت أمرين:

ـ أن محمود الماطري لم يكن قد فكر في تدوين مذكراته إلا قبل وفاته بمدة قصيرة في أثنائها، وفي أثنائها فقط، أعد كل ما خلفه.

ـ أن محمود الماطري فكر، أول ما عزم على ذلك، في تدوين كامل سيرته الذاتية بدءا من طفولته. غير أنه سرعان ما أحجم عن ذلك لما فهم، فهم طبيب، أن وضعه الصحي لن يفسح له مجالا للاضطلاع بذلك كاملا بل من شأنه أن يقف به قبل الفراغ منه فتبقى شهادته مبتورة، ومبتورة من محطات يراها، أو صار يراها، أولى بالتدوين من غيرها. لذلك وجه كامل عنايته بتأريخ الوقائع التي تبدأ مع عودته النهائية إلى تونس سنة 1926 عند إحرازه الدكتوراه في الطب. وهو اختيار يثبت اقتناعه في وقت متأخر بجدوى، بل بضرورة، إسهامه بسيرة ذاتية ثم اقتناعه بأن الظروف تقتضي التعجيل بإثبات بعض المحطات هي أقرب مساسا بما يريد أن يصدع به.

إذن فقد جاءت تلك القرائن مؤيدة لما كان مستوليا على أذهان جميع أفراد الأسرة والأصدقاء من أثر حدث كان قد استقطب اهتمام الرأي العام منذ يوم 6 سبتمبر 1972، أي منذ عشرة أسابيع لا تزيد، وما زال وقتذاك حاضرا بالأذهان. ولم يبق مجال للشك في كون ذاك الحدث هو المنعرج الذي عزم محمود الماطري من بعده على التحرير المعجل لما يتيسر من مذكراته.

وصورة الحدث بإيجاز، ما دامت الوثيقة المتعلقة به تغني عن تفصيله، أن جريدة لكسيون L Action، لسان الحزب الاشتراكي الدستوري نشرت في ذلك اليوم «رسالة مفتوحة» من محمود الماطري وهي ترد على تصريحات وردت في خطاب ألقاه الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الاشتراكي الدستوري، بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين من القبض عليه وإبعاده يوم 3 سبتمبر 1934 إلى قبلي ثم إلى برج البوف Bordj Le boeuf الذي أبدلت تسميته ببرج بورقيبة.

وقد كان من المعلوم أن تلك المحنة، شملت في من شملت، أعضاء الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري «الجديد» وعلى رأسهم محمود الماطري، الذي تم انتخابه رئيسا له يوم تأسيسه بمؤتمر قصر هلال في 2 مارس 1934 إثر الانشقاق عن

اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري، التي صار يطلق على أشياعها تسمية الحزب الدستوري «القديم».

وقد جاءت المحنة المشتركة قمعا من المقيم العام الفرنسي بيروطون Peyrouton لحملة الاجتماعات التي يقوم بها الحزب «الجديد»، والتي كانت تستهدف أشياع الحزب الدستوري «القديم» بقدر ما تندد بسياسة المماطلة والتسويف التي توخاها ممثل فرنسا من بعد إظهاره بعض التفهم للمطالب الوطنية. ذكر الخطاب الرئاسي بتلك الوقائع ومنها تدرج إلى كون «التصاعد» في حملة الاجتماعات العامة كان اختيارا منه انفرد به عن نظرائه بالديوان السياسي الذين كانوا على حد قوله يفضلون الحذر على الإقدام وينصحون بالحد من عدد الاجتماعات ومن حدة لهجتها تجاه الدستوريين القدامى وتجاه السياسة الحكومية. وضرب لذلك مثلا أن محمود الماطري أتاه ذات يوم يوصيه بالكف عن الاجتماعات ما دام محيي الدين القليبي، حامل راية القدامى، قد انكسرت شوكته. ثم أضاف إلى التذكير بسابق الاختلاف في الرأي أنه تبين فيما بعد أن ذلك السعي إنما جاء بإيعاز من المقيم العام الفرنسي. أنه اكتشف ذلك الإيعاز عندما اطلع على الوثائق المتعلقة بالقضية العدلية التي نشرتها السلطة ضده إثر حوادث 9 أفريل 1938 وهي، على حد قوله، «وثائق سوف يندهش لها الرأي العام عندما يتّم نشرها».

تناول رد محمود الماطري الملاحظتين اللتين أضافهما رئيس الدولة في خطابه ولم يزد على ذلك، إذ لم يكن لمثله في تحمسه لحرية الرأي أن يجحد على رفيق الكفاح حق الدفاع عن وجهة نظره في استراتيجية الكفاح، متجاوزا عن مناقشته ذلك من موقع قوة من ذلك المنبر وفي ذلك المقام الذي (يستعصى فيه على غيره النقاش).

فاكتفى بالتذكير بحقيقتين تاريخيتين:

ـ أولاهما أن السعي المشار إليه لم يكن منه مبادرة خفية ولا شخصية ضرورة أنه قام به في جلسة للديوان السياسي للحزب الجديد عقدها بوصفه رئيسا له في

مكتب «كاتبه العام» الأستاذ الحبيب بورقيبة، وأدرج على رأس جدول أعمالها إطلاع رفاقه على معلومة ذات بال تلقّاها بوصفه رئيسا للحزب الدستوري الجديد عن طريق الدكتور بران Brun مدير المستشفى الصادقي، فحواها أن المقيم العام الفرنسي يبلغ حزبه تحذيره الجاد من مغبة تصاعد حملة الاجتماعات العامة وعزمه على التصدي لها بالقوة إذا ما تجاهل الحزب إنذاره. فلم يكن إذًا ثمة مجال للبس فيما يخص صدور الإنذار عن المقيم العام الفرنسي وذاك ما يدحض الشبهة الأولى.

ـ الثانية، وهي الأهم، أن الوثائق المشار إلى ترويجها المحتمل قد كان تمّ نشرها، في المجلد الأول لكتاب عنوانه محاكمة بورقيبة لم يكن لرئيس الدولة والحزب أن يجهله ما دام من إعداد مركز التوثيق الوطني وهو وقتئذ الدائرة الحكومية المختصة بتاريخ الحركة الوطنية. غير أن هذا الملف، ملف محاكمة بورقيبة، لا يتضمن أي إشارة إلى موضوع التهمة الثانية.

السوابق القريبة والبعيدة للرسالة المفتوحة: خطاب سبتمبر 1970 والرد عليه (برسالة" خاصة")

هذا وذكرت الرسالة المفتوحة، بل هي كشفت للرأي العام، أن ذلك التهجم قد سبقته تهجمات أخرى وأن محمود الماطري غض الطرف عن عدد منها احتراما لهيبة رئيس الدولة الفتية التي ناضل من أجل بعثها. فهو بذلك أحق من يغار على ناموسها.

كان محمود الماطري قد حافظ على ذلك الصمت حتى جاء في سبتمبر 1970 خطاب تضمن اتهامات لم تدخل الرسالة المفتوحة في تفاصيلها إلا أنه يجدر التعريج عليها لبيان شبه الاتهامات الأولى والثانية شكلا ومضمونا. وللتساؤل عما تعنيه تلك الشبه. فقد كانت نسجت على نفس النسيج. انطلقت مثلها من التذكير بانفراد رئيس الحزب والدولة، في سائر مراحل النضال التحريري، بنظرية الصمود ورفض التنازلات. ومنها تدرجت، كتدرجها هذه المرة، إلى

محمود الماطري، ناسبة إليه محاولة أخرى للنصح بالتنازل عن مطالبات وطنية لا تقبل المساومة. حصل ذلك، حسب ما ورد في الخطاب، في جويلية سنة 1954 عندما عرضت فرنسا إصلاحات سياسية كخطوة للاستقلال الداخلي تتمثل في بعث مجلس تشريعي ومجالس بلدية ومجالس جهوية منتخبة لكنها بعد ذلك، وتحت ضغوط التكتّلات الاستعمارية، أفرغت ذلك المشروع من ماهيته إذ اشترطت مشاركة الفرنسيين المقيمين بتونس في المؤسسات الجديدة أي أنها دست فيها مبدأ «السيادة المزدوجة». ذكّر الخطيب، محقا، بتلك المحطة، غير أنه أضاف أن زائره إنما أتاه إلى منفاه بجزيرة قروا Ile de Groix ليشير عليه بالتنازل، متعللا بأن «فرنسا لن تنبذ أبناءها جريا وراء إرضاء بورقيبة». وختم الرواية بقوله إنه نهر ناصحه «مذكرا إياه بسالف تخاذلاته».

وردّ محمود الماطري تلك المرة برسالة شخصية لأنه لم يرض لها النشر على أعمدة الصحف ثم إن الرسالة اتسمت بالملاطفة وبفتح باب المراجعة أمام مخاطبه. وقصرها على حقيقتين:

- الأولى تخص ظرف ذاك اللقاء، فهو لقاء بين أخوين أحدهما في المنفى والآخر تجشم المشاق لزيارته في منفاه. لذا عبر عن اندهاشه من أن تنسب إليه في ذاك المقام، وهو الأخ والضيف المبتهج بالضيافة، تفوهات ليست من طبيعة علاقتهما ولا هي من معهود سلوكه. ومزج كعادته الملاطفة بالظرف فزاد: «هذا وأنت، يارئيسي الحبيب؟ أنت على خلق أعظم من أن تنساه فتنهر، كما قلت في خطابك، صديقا طالت بينك وبينه العشرة جاءك زائرا من أبعد بعيد. كلا ثم كلا. إنك لم تفعلها وأنا أحمد الله على أن صان منها عرضي... وعرضك». وأردف الابتسامة بالابتسامة فقال إنه لا يذكر من ذلك اللقاء بين أخوين إلا تواتر الذكريات لم يتخللها التعرض لخذلان، لا حاضرا ولا سابقا. ثم استشهد على ذلك بمراسلة راسله بها الرئيس الحبيب بورقيبة إثر ذاك اللقاء وألحق بها صورة شمسية أخذت لهما وكتب عليها إهداء «لرفيق الساعة الأولى» جاء فيه ما يثبت أن جو جولتهما في ذلك اليوم من جويلية 1954 كان على نقيض ما يوحي به الخطاب

السياسي. والصورة المهداة موجودة ضمن المخلفات وتم نشرها ضمن الملحقات...

- وأما الحقيقة الأخرى ووزنها السياسي والتاريخي أثقل، فهي أن رأي محمود الماطري بشأن رفض مبدأ «السيادة المزدوجة» كان نفس رأي الرئيس الحبيب بورقيبة فلم يكن مجال للخلاف بينهما بهذا الشأن. واللافت للنظر أنه لم يضف عند التذكير بذلك التطابق في الرأي أن حكومة شنيق كانت قد رفضت من قبل مبدأ ازدواجية السيادة وأن محمود الماطري بوصفه وزيرا للداخلية كان الواضع لمسودة ذلك الرفض. كما أنه ومن باب أولى جدير بالذكر، في مثل هذا المقام، أن الدكتور الماطري وآخرين من زملائه الوزراء تم إبعادهم من طرف السلطة الاستعمارية من أجل ذلك الرفض. ومن بين ملحقات النشرة الأولى رسالة مطولة وجهها الحبيب بورقيبة، رئيس الحزب المبعد برمادة، إلى الوزير المبعد بقبلي. وأقرب الظن أن محمود الماطري تحاشى كل تذكير بذلك تواضعا مع مخاطبه وحرصا على أن لا يظهر في مظهر المنافس له في زعامة جهاد الماضي تيسيرا لما كان يرجوه منه من تصويب أو بعض تصويب. غير أن الرسالة، رغم ما توخته من المداراة في اللفظ والمضمون، لم تحظ بأي جواب، ولو شخصي. وذاك ما يفسر الركون في سبتمبر 1972 إلى الرسالة المفتوحة مع تنديد بما يكمن من وراء ذلك من سعي دءوب إلى «تكييف» تاريخ الحركة الوطنية وفي مقدمتها حوادث 9 افريل 1938.

أسباب طول صمت محمود الماطري على التهجمات

من الطبيعي أن يتبادر السؤال الآتي إلى ذهن الأسرة والأقرباء ولذهن كل من وقف على هذه الرسالة وما أحدثته من ضجة، لا سيما ما ورد فيها من تلميح إلى تعدد الاختلافات وإلى خلافات سابقة: هل أن محمود الماطري أعد قبل ذلك اليوم كتابات من قبيل السيرة الذاتية أو ما يشابهها كتدوين بعض المحطات لحياته ليدلي فيها بنظرته لتلك الأحداث؟ فكذلك فعل العديد من صانعي الحدث التاريخي

خاصة في ظروف الزمان والمكان المساعدة على طمس الحقيقة أو تشويهها كما هو الشأن غالبا في البلدان الحديثة العهد بالاستقلال. وقد أجاب محمود الماطري غير مرة من سأله ذلك السؤال أنه أعرض عن هذا اللون من تصفية الحسابات، لأنه كان يرى أن ما تعرض إليه من مشاكسات لآرائه السياسية أنه نتيجة حتمية للأوضاع التي كانت عليها المجتمعات والشخصيات التي تعامل معها متعاطفا أو مواجها. ذلك أنه كان ينظر نظرة طبيب إلى تصرفات مواطنيه بل كافة معاصريه. فضل يوسع العليل التفهم لعلته ويصبر له على ضيق صدره ونفاد صبره. وكثيرا ما رد على من استغرب طول تحمله لتجاوزات سابقة مهدت لما بعدها بقوله إن المناخ الاستعماري هو المتسبب في ذلك بسببه ترى المستعمر، في تعامله مع المستعمر، لا يستنكف من استخدام وسائل تنافي القيم، وأعوانا يتخلون عن كل حس وعن كل ضمير وبسببه يركن المستعمرون تشفيا إلى توخي نفس السبل ويوكلون أمرهم لمن يرونه الأقدر على توخيها ورد المثل بالمثل.

مشروع السيرة الذاتية نصرة الحق بالحق

بمقاربة تلك القرائن بات واضحا أنّ ما كتبه محمود الماطري ابتداء من 6 سبتمبر 1972 إنما كتبه بنية التوضيح لرسالته «المفتوحة».

ذلك أن التطاول الأخير الذي كان تعرض له أثبت عنده أن سكوت الكرام والحكماء لم يعد يفي بالحاجة في صورة الحال. لذا تخلى الرجل عن زهده في منافسات مسفّة أغته عنها، حتى ذاك اليوم سمعته التي نالها وحافظ عليها دون تورط في اللهث وراءها. إلا أن التصاعد الذي شهده، وإن لم يقلل من ثقته بأن الحق ينتصف، على مر الزمان لنفسه ولأنصاره، فقد اكتشف أن معرفة التاريخ قد أصبحت مستهدفة للطمس والتشويه نتيجة لاحتكار الوسائل المؤدية إليها. فبات من مسئولية أنصار الحق والعارفين به أن يحتجوا، لا انتقاما لأنفسهم، بل غيره على الحق وعلى غيرهم من أصحاب الحق.

على ضوء تلك المعادلة بين المسالمة المبنية على تفهم الغير الخصم والحليف على

السواء، وبين الغيرة على الحق ينبغي أن نقرأ ما كتبه محمود الماطري أثناء الشهرين الأخيرين من حياته.

نظرة الرضى لسني النشأة والطفولة

فلنبدأ باستقراء النزر القليل الذي خلفه عن نشأته ثم صباه ثم شبابه أي كل ذاك اختار أن يرجئ تفصيله لما قرر الانطلاق من عودته لتونس سنة 1926.

رأيناه قد ابتدأ الكتابة بخط صفحة أولى من سيرته الذاتية بدءا من أبعد ذكرياته عهدا. قراءتها تقوم شاهدا على مواهبه الأدبية ومقدرته على توظيفها لغرضه نقرأ فيها، على إيجازها، عينات من السخرية الكئيبة من مواطنينا رواد ملاهي الحلفاوين الرمضانية ما دامت لقطة سينمائية يتيمة تسلّيهم، على مر السنين عن واقعهم الضنين عليهم بمشاهد الانتصار. ألم يكن من وراء ذاك المزيج بين التعاطف مع مواطنين يحبّهم والتهكم من سذاجتهم الفادحة جواب عن المجازفات الديماغوجية لبعض نظرائه في زعامة الحركة الوطنية ومن ورائها، أو من أمامهم، الجماهير يجرونها، أو هي تجرهم.

نظرة الاعتزاز لسني الشباب والاغتراب

لنا أن نتصور ما كان يتحفنا به قلم سيال كهذا، لو قدر له أن يشاطرنا ما خلفته في ذاكرته أعوام « الكتّاب»، حيث «ختم» حفظ القرآن وعمره 13 سنة، وأعوام المدرسة الصادقية التي تخرج منها سنة 1916 ثم امتهانه التدريس الابتدائي بالمرسى بالموازاة مع إعداد امتحان الباكالوريا الفرنسي الذي تحصل على جزئه الأول في 1918 وعلى جزئه الثاني سنة 1919 وأخيرا سنوات التعليم العالي بمدينتي ديجون وباريس بفرنسا.

كل تلك المحطات عن تكوين الطفل ثم الصبي ثم الشاب لا نعرفها إلا إجمالا من خلال صفحات قليلة أعدها في 27 نوفمبر 1971 تم تحريرها بعد تحرير الرسالة «الخاصة » المؤرخة في 18 سبتمبر 1970، التي أسلفنا ذكرها لمركز التوثيق الوطني،

والتي تعمد فيها الاختزال. فقراءتها تكون على ضوء الظروف المزامنة لها خاصة الخطاب الذي تردّ عليه.

عن النسب والنشأة الأولى ذكر بأن أمه توفيت عند ولادته يوم 26 رجب 1315 الموافق لتاريخ 21 ديسمبر 1897 وأن أباه لم يعمر بعدها إلا عشرة أشهر. ثم عرّج على نسبه: الأندلسي من جانب الأم (هي من عائلة فارح من « شوّاشية» سوق «البركة»)، واليوناني التركي من جانب الأب (أول من حل بتونس من أجداده ينشري أصيل جزيرة استانكواي وهو الاسم التركي لجزيرة كوس Kos اليونانية) ثم إن بعض أحفاده تزوج امرأة من عائلة الماطري وتوفي فتزوجت من ابن عم لها فضم الزوج أبناءها لأبنائه فصاروا يعرفون بلقبه أي لقب أمهم وجدّهم للأم(*).

وكأنه بذكره مباشرة جده للأب خطة «مدرس» ومباشرة أبيه خطة إمام «جامع القصر » يشير مجرد الإشارة على أن اليتيم وجد في قرابته من آواه في كنف التعفف إذ لم يكن الوظائف الموقرة أن توفر لمحترفيها أكثر من سد الرمق وكان امتيازها الفريد تربية البنين على اعتماد الجد والاجتهاد للالتحاق بأسرة أهل العمل(**). يضاف إلى ذلك، لا محالة، نخوة التعرف منذ الصغر على نخبة الأمة فمحمود الماطري كان قد عرف الشيخ الثعالبي منذ صغره، لما كان الشيخ يجالس ثلة من المفكرين «بحانوت» عمه الشيخ عمار الماطري.

ثم إنه يروي قبوله بالمدرسة الصادقية، التي كان الدخول إليها عن طريق المناظرة، إنما يشير إلى أن الصبي بنجاحه كفى متكفليه مؤونة نفقات دراسته الثانوية. وكذلك كان امتهانه التعليم الابتدائي فور تخرجه من الصادقية شاهدا

(*) بين يدى العائلة شجرة تنص على ذلك ثم إن اسم استنكويلى منقوش على إحدى قاعات مستشفى «العزيزة عثمانة» التى كانت ثكنة للينشرية.

(**) يذكر عنه ابنه الشريف أنه كان يقضى أوقات الفراغ من المدرسة والكتاب بـ«حانوت» خاله فارح «يقردش» الشاشية مقابل بعض الدريهمات.

على كون الشاب لم يعتمد سوى أجرة عمله كمعلم بمدرسة المرسى إلى جانب الدروس الخاصة التي أوكل إليه الأمير المنصف باي تلقينها لأحد أبنائه لتمويل دراساته للتحصل على الباكالوريا. كما أن متابعته بديجون برامج كلية العلوم بالموازاة مع برامج كلية الطب كان المقصود منها التحصل على «إجازة تعليم» بها يتمكن من الحصول كما فعل على شغل يمول به إتمام تأهيله لممارسة مهنة الطب على غرار الرجل العظيم الذي ما انفك منذ صباه يحلم بأن يماثله عبقرية علمية وتفانيا في خدمة البشرية المتوجعة: الدكتور شارل نيكول Charles Nicolle.

ومن الواضح أنه، رغم ما توخاه في مذكراته من إيجاز، حرص محمود الماطري على أن يسحب على سنّي دراسته بفرنسا مسحة من الرضى. فكتابته عنها توحي بأنه قطع كل المراحل وفقا لما خططه لها وكللها الله بما كان يرجو من نجاح مشرّف... بل «مشرّف جدا». ثم إن رضاه عن الدراسة يتسع إلى رضاه عن موارد الرزق التي بها موّل دراسته. فلا تراه يلمّح إلى أية صعوبة في الانتداب ولا نشتم من كتابته تشكيا من ظروف العمل. ونلمس ذلك التعفف عن التباهي بسابق التضحيات في محادثاته مع الأقرباء بهذا الشأن. فقد كان فيها حريصا على دحض أسطورة «الطالب الفقير»، التي كانت رائجة بشأنه، كما بشأن سائر المناضلين. فهو يوضح مثلا أنه لم يشتغل أبدا بمطعم «كغاسل أواني» (Plongeur)(*) غير أن صاحبة بعض المطاعم أوكلت إليه ضبط حسابات متجرها فكان يأتي محلها في مواعيد معينة للقيام بمهنته. وكانت أكلة تلك الليلة بذلك المطعم المحترم من جملة أجرته. سمعناه يذكر ذلك غير متذمر ولا متظلم.

ثم إنه من اللافت للنظر أن نراه يختم تلك المذكرة الموجهة لمؤسسة حكومية، أبعد ما تكون عن الانتماءات اليسارية، بالإشارة إلى أنه انخرط مدة إقامته بفرنسا، وقد دامت ثمانية أعوام، بمنظمات سياسية تقدمية ويسارية سمّى منها

(*) ذلك ما ورد مثلا فى كتاب اندرى فيوليس Andrée Viollis على وجه الإشادة بصموده ومثابرته.

رابطة حقوق الإنسان والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي بل زاد فأوضح أنه أسهم بمقالات في نشريات سمّى منها بعض العناوين مثل : le Populaire de Bourgogne و le progres de la Cote d Or بديجون ثمّ بباريس Le Populaire de paris و Clarte كما أنه ذكّر بأحد الأسماء المستعارة التي كان يمضي بها بعض مقالاته : E. L. Mariet الذي كان يستشف منه أحبابه El Materi . ووقفنا على بعض تلك الكتابات ، منها سلسلة من ثماني مقالات مطولة نشرت كلها بالصفحة الأولى أمضاها باسم مستعار ، حلل فيها الجوانب التاريخية والاقتصادية والسياسية للأزمة التي نشبت بتونس سنة 1922(*) فآلت إلى تهديد الباي الناصر بتنازله عن العرش تضامنا مع المطالبات الوطنية . وأقل ما يستنتج من قراءتها أن صحافيا تونسيا دون الخامسة والعشرين من عمره ، ولم يمض على حلوله بفرنسا سوى ثلاثة أعوام ، حتى أصبح معروفا مرموقا في الوسط الصحافي بمدينة ديجون تعامله الصحف معاملة الند لأكابر محرريها وهم من وجوه عالم السياسة والفكر والأدب من رومان رولان Romain Rolland إلى أنتول فرانس Anatole France مرورا بـ ألبار ماتياز Albert Mathiez ولم يكن ذلك من باب المجاملة مع رهط «المؤلفة قلوبهم» من أهالي ما وراء البحار بل تسجيلا لتعامل فعال للشاب التونسي مع تلك الشخصيات وتلك الأوساط الرائدة يوم ذاك والباقي إشعاعها إلى يومنا هذا (**) .

يشهد على ذلك ما ورد في المذكرات من أن الدكتور الشاب محمود الماطري غداة رجوعه إلى تونس قدم لزيارة مدير معهد باستور الدكتور شارل نيكول وهو قدوته الأخلاقيّة والعلمية منذ صباه ، محملا برسالة إلى مساعده الدكتور بورني

(*) يذكر من 21 - 4 - 1922 إلى 30 - 5 - 1922 .

(**) 7 مقالات تحت عنوان A propos de la crise tunisienne بجريدة Le Populaire de Bourgogne تحت اسم مستعار Abdel hak (وهو غير Abdelhac الاسم الذى استعاره الشاذلى الخلادى فيما بعد) ، ثم بنفس الجريدة تحت عنوان La vérité sur le procès de Moscou بإمضاء E. L. Mariet تعالج قضية لا علاقة لها بالمشاكل الاستعمارية .

Burnet من ألبار ماتياز ، رائد المدرسة التاريخانية ، Les Annales والمرجع إلى يومنا هذا في دراسات تاريخ الثورة الفرنسية . فقد كان جمع بين الرجلين نضالهما في سبيل أمهات القضايا التقدمية بما فيها إرساء السلام الذي كان يهدده تصلّب السياسة الفرنسية تجاه ألمانيا والذود عن حقوق الإنسان والتصدي لتألق الفاشية الموسولينية فضلا عن الذود عن حق الشعوب في تقرير مصيرها بمصر وتركيا وجمهورية السوفيات الفتية .

ولم تكن اهتمامات ذلك المغترب مقصورة على النشاط السياسي . فقد كان له ، وهو المتابع لدراسات علمية وطبية إلمام مشهود بالمشاكل النظرية والمذهبية من تاريخية وفلسفية وأدبية حتى تلك الماسة بخصوصيات المجتمع الغربي . ففي كتاباته ما ينم عن معرفة دقائق المجادلات بين أنصار دنتون Danton وروبا سبيار Robes-pierre زعيمي ثورة 1789 . (والمعلوم أن ألبار ماتياز كان من غلاة شيعة روبا سبيار) ، بل يتعدى تطلعه إلى ما هو أدق : فلقد استفدنا من مراسلة أنه شارك بمدينة سمور Semur في ملتقى تاريخي انعقد بمناسبة إحياء ذكرى معركة آليزيا Ale-sia التي شهدت انتصار يوليوس قيصر Jules Cesar على فرسنجتوريكس Ver-cingetorix سنة 50 قبل الميلاد ، أن مترجمنا كان له رأيه في المحاضرة التي ألقاها العلامة الفرنسي باستور فاليري رادو Pasteur Valery Radot بتلك المناسبة .

ويذكر له الأقرباء نادرة كان يرويها متفكها : زار تونس سنة1948 المؤلف الشهير جورج ديهامال Georges Duhamel بوصفه رئيسا للرابطة الفرنسية ، واستقبلته هيئة الفرع المحلي للرابطة التي كلفت نائب رئيسها الدكتور محمود الماطري بإلقاءكلمة الترحيب . فكان الضيف ينتظر عبارات مجاملة لا تعدو العموميات . فإذا بالطبيب التونسي يذكره بالكثير من مؤلفاته بما فيها روايته القصصية «الأمير جعفر»(*) التي تدور حوادثها بتونس أوائل العشرينيات والتي كال فيها «لأبطالها»

(*) يذكر Le prince Jaafar باريس 1922 . ومن الجدير أنه كان واعيا لكون إلمامه بالثقافة الغربية أوسع من بالثقافة الإسلامية العربية . حتى أنه يروى فى مذكراته أنه اغتنم ما وجده من فراغ ، لتدارك ما كان ينقصه من معرفة حضارية .

التونسيين ألوانا من ثقيل التهكم ولم يخطر بباله أن يطلع عليها تونسي على مثل ذلك الحذق للغة الفرنسية.

ثم إن الخطيب اتبع المداعبة ليمحوها بملاطفة لم يكن الضيف لينتظرها. قال محمود الماطري لضيف تونس إنه كان يعرف اسمه منذ ربع قرن. وقتذاك كان الصحفي التونسي الشاب من رواد آناتول فرانس فسمع «شيخ الأدباء» الفرنسي يقول عن جورج دوهمال المؤلف المبتدئ: « كاتب سوف يكون له شأن وقلم فرنسي أصيل». فتاه المؤلف اعتزازا بذلك الإطراء بقدر ما عجب أن يلقى من بين مواطني بطله « الأمير جعفر» أحد من عاشروا آناتول فرانس في نفس السنين التي نشر لوحته الهازئة منه ومن المجتمع التونسي.

نرى إذن أن كل ما بلغ إلى علمنا عن اغتراب محمود الماطري بفرنسا يثبت أنه لم يكن يشعر إزاء المجتمع الذي قصده لطلب العلم، بأي مركب نقص. فهو يعيش مشاكله كما يعيش مفاخره في غير مرارة. لا يميزه. وهو المغترب التونسي عن أصيل البلد المضيف، سوى أنه حظي بمعرفة حضارة إسلامية مازال نظيره الأوروبي يجهلها. فهو يرى أن عليه نحو سكان العدوة الشمالية نفس ما عليه من واجب نحو سكان العدوة الجنوبية: واجب فتح البصائر على ما تجهله وتجهل أنها تجهله فبشاعة الجهل المركب مشينة بكرامة المستعمر والمستعمَر على السواء. من ذلك على سبيل المثال لا الحصر أن تراه يخصص الأسطر والصفحات لتصويب ما لمسه في خطاب بعض زملائه الصحافيين، حتى التقدميين منهم عند معالجتهم القضايا الأوروبية، من جهل لأبسط الحقائق عن الحضارة الإسلامية. ناهيك أن أحدهم كتب أنه وقف حسب زعمه على آية قرآنية نصّها: « إن تقتل روميا تدخل الجنة حيث تتزوج سبع زوجات». فيلاحظ له زميله محمود الماطري، وهو حليفه في معالجة القضايا الفرنسية، بمعتاد ظرفه أنه حفظ القرآن عن ظهر قلب منذ الثالثة عشرة من عمره غير أنه لم يقرأ فيه آية واحدة بذاك اللفظ ولا بذلك المعنى.

وكما أنه لم يحقد في يتمه على من منحتهم الأقدار نعمة العيش في ظل الوالدين ولا هو في صباه حسد الأقرباء والأقران ذوي الثراء ما دامت مواهبه حفظته من أن يكون عالة على أحد، كذلك كانت حاله مع الفرنسيين : يصدع بإعجابه بالعبقري منهم كشارل نيكول، ويقر بالفضل لذوي الفضل منهم ويتجاوز مبتسما عن حماقة بعضهم وما وراءها من غرور.

د. عز الدين قلوز

المذكرات
حقائق وأضواء...

المذكـــرات

لما رجعت نهائيا إلى تونس في مطلع شهر نوفمبر 1926، بعد غيبة طويلة دامت ثمانية أعوام، كانت زيارتي الأولى إلى المستشفى الصادقي[1](*) الذي ألفته منذ نعومة طفولتي، حيث كان أخي الأكبر سي علي الماطري (**) يشغل فيه منصب مساعد صيدلي منذ سنة 1902. وكان المستشفى الوحيد في مدينة تونس المؤهل لاقتبال المرضى المسلمين « الأهالي». ولا يتجاوز عدد أسرته 268 سريرا، ولم يطرأ عليه أي تغيير ذي بال منذ أن أعاد تنظيمه الدكتور برنشفيك لوبيهان Brunswick Le Bihan، أي منذ ربع قرن[2]. وكان الدكتور قبريال بران Gabriel Brun يعمل به جراحا وهو في نفس الوقت مدير المستشفى، ومعه طبيب هو الدكتور روني بروك Rene Broc، وكلاهما من قدماء الأطباء المقيمين بمستشفيات باريس، وطبيب مقيم تونسي مسن، هو الدكتور حسين بوحاجب. وكان يعين هؤلاء الأطباء خمسة أطباء مقيمين كلهم من ذوي الجنسية الفرنسية، ثلاثة بقسم الجراحة واثنان بقسم الطب العام، وعدد من المساعدين الطبيين التونسيين.

كانت توجد بالمستشفى قاعة عيادة واحدة يستعملها جميع الأقسام بالتداول، يوما للرجال ويوما للنساء. وتلك الأقسام هي: قسم أمراض العيون، وهو قسم

(*) إن الأرقام المرسومة بين قوسين تشير إلى توضيحات تاريخية من تحليل الأستاذ رءوف حمزة وقع إدراجها قبل الملحقات تحت عنوان هوامش.

(**) لمحمود الماطرى ثلاثة إخوة حمودة وعلى وحفيز (تقرير المخابرات الوثيقة رقم 4).

متواضع يشرف عليه طبيب من أصل سويسري، وقسم أمراض الجلد يستعمل قاعة العيادة مرتين في الأسبوع وقسم أمراض الأذن والأنف والحنجرة وأخيرا قسم الطب الإشعاعي به أجهزة أتى عليها الدهر، يرجع تاريخها إلى الحرب العالمية الأولى (1914- 1918).

وكان يتبع المستشفى فرع مخصص للأمراض المعدية يحتوي على بضع عشرات الأسرة، ويشرف عليه الدكتور أرنست كونساي Ernest Conseil الذي كان يتولى في نفس الوقت تسيير مصلحة حفظ الصحة بالبلدية. وكان مقر ذلك الفرع في «المحجر الصحي» السابق بالرابطة[3] Lazaret.

ومن الواضح أن تلك الهياكل الصحية غير كافية بالقياس مع عدد سكان مدينة تونس المسلمين الذين يبلغ عددهم عهدئذ 150.000نسمة، بالإضافة إلى المرضى الذين يتوافدون من مختلف أنحاء الإيالة التونسية[4].

واقتبلني الدكتور قبريال بران بتأدب متعال، بينما اقتبلني الدكتور بروك بكل لطف، واقتبلني الدكتور بوحاجب بابتهاج.

بداية اشتغالي بالطب

كان بودّي قضاء بضع سنوات بالمستشفى بصفة طبيب مساعد لأطلع على الأمراض المنتشرة في بلادي قبل أن أفتح عيادة خاصة في المدينة. فأجابتني الإدارة بأنه لا يوجد أي منصب شاغر من ذاك النوع، وأنه لا يتوقع حصول أي شغور قبل حلول السنة الموالية. ولكم كانت دهشتي شديدة عندما رأيت بعد ذلك ببضعة أسابيع زوجين فرنسيين من الأطباء الشبان يلتحقان بالمستشفى، الزوج بصفة طبيب مساعد في قسم الجراحة، والزوجة بصفة طبيبة مساعدة في قسم الطب العام.

وبما أني كنت قد قدمت منذ مدة قصيرة، فضلت ألا أثير أي شغب، واكتفيت بأن التمست من الدكتور بروك قبولي في قسمه بصفة طبيب مساعد متطوع. فتفضل بالاستجابة.

ومن الغد ذهبت إلي معهد باستور قصد تقديم نفسي للدكتور إيتيان بورني Etienne Burnet، وكنت محملا برسالة توصية من صديقه وزميله بدار المعلمين العليا بباريس، المؤرخ ألبار ماتيازAlbert Mathiez. فأعلمني العون أن الدكتور بورني كان غائبا، إذ كلفته المنظمة الصحية التابعة «لعصبة الأمم» (SDN) بمهمة بالشرق الأقصى. وعرض عليّ أن يستأذن في اقتبالي الدكتور شارل نيكول Charles Nicolle وهو رئيس معهد باستور.

ولا أنسى أبدا الاقتبال الذي خصني به ذلك العلاّمة الشهير. على أن تلك الشخصية البارزة لم تكن غريبة عني. فكثيرا ما سبق لي أن لمحت الدكتور شارل نيكول في عهد طفولتي وهو يعبر ساحة المستشفى الصادقي باحثا عن بعض المرضى قد يستفيد من فحصهم في أبحاثه العلمية.

لقد كان النشاط في المستشفى الصادقي مكثفا جدا، وكان عملي منعشا: ما بين زيارة المرضى كل صباح ومساء، وعيادة الطب العام وما أدراك ما العيادة (*)! إلى الفحوص الطبية كل يوم تقريبا، بالإضافة إلي قضاء أيام كاملة في المكتبة التي صادف أن كان المسئول عنها شقيقي سي علي.

وكان الدكتور بروك Broc، مثله مثل الدكتور كوينوCuenod، يجتهد في عمله غاية الاجتهاد، وكان طبيبا سريريا (clinicien) قيّما، محبا للاطلاع، متفتحا، واضح الرؤية، وديع الطبع. وكان بالخصوص طيّبا غاية الطيبة نزيها منتهى النزاهة.

وما لبث أن لاحظ حسن استعدادي ومواظبتي على العمل، فلم تمض سوى بضعة أشهر حتى خصّني بثقته التامة وصداقته إلى آخر رمق من حياته.

والتقيت بطبيب آخر من كبار الأطباء، كنت عرفته منذ أيام طفولتي: الدكتور أرناست كونساي، وهو من أكبر مساعدي الدكتور شارل نيكول. وقد

(*) كانت الأوساط الشعبية تنعتها بـ «الفازيته» (La Viaite).

خصني هو الآخر باقتبال ودي، وفتح لي أبواب مصلحته على مصاريعها، وهي مصلحة الأمراض المعدية بالرابطة، فكنت أتردد عليها من حين لآخر، لاسيما عند انتشار بعض الأوبئة، وعند حدوث بعض الحالات الجديرة بالمتابعة[5].

ومع مواصلتي العمل كطبيب مساعد متطوع، افتتحت محل عيادة في شهر مارس 1927. وفي ظرف بضعة أشهر أصبح لي عدد كبير من الحرفاء ظلوا أوفياء لي خلفا عن سلف إلى يومنا هذا.

وقد اكتسى نشاطي حتى سنة 1930 طابعا طبيا ومهنيا صرفا، دون أن يغيب عن بالي ما كان يجب علي القيام به من عمل سياسي للمساهمة في تحرير بلادي. إلا أني أردت أن أكتسب قبل ذلك، لدى مواطني وأيضا لدى زملائي من ذوي الجنسيات المختلفة، سمعة لا يمكن أن ينازع فيها منازع، سواء من الناحية الأخلاقية أو من الناحية المهنية. وقد بلغت ذاك الهدف منذ مطلع سنة 1928. فكان المرضى يتواردون علي لا من العاصمة فحسب، بل من البلاد التونسية بأسرها، وحتى من الجزائر. كما كنت أحظى بتقدير كل زملائي بلا استثناء.

وفي سنة 1930 ظهر فجأة وباء الطاعون الرئوي الذي أثار الهلع بين كافة السكان. فدعيت ذات يوم لأفحص مريضة صغيرة السن تنتمي إلى عائلة من عائلات الدويرات (وهي قرية بالجنوب التونسي) تقطن بنهج غرنوطة. وبدا لي أنها مصابة بالتهاب القصبات الرئيةbroncho- pneumonie ، فوصفت لها علاجا مناسبا لذلك المرض، ولم تبد لي حالة المريضة على غاية من الخطورة. ولذلك اندهشت لما زارني من الغد أحد أفراد عائلتها ليطلب مني أن أسلمه شهادة وفاة مريضتي الصغيرة. ولم أستطع تفسير ذلك التطور المذهل. فاتصلت هاتفيا بالدكتور أرنست كونساي في مصلحة حفظ الصحة بالبلدية وأحطته علما بالأمر، فأجابني: «ويلك! الحالة على الأرجح حالة وباء طاعون رئوي. فحذار! لقد عاينت منذ أول أمس أربع حالات قد تكون حالة مريضتك خامستها. ائتني فورا لألقحك قبل أن نتوجه معا إلى بيت الهالكة».

وخلال الأيام الثلاثة الموالية تعددت تلك الحالات وانذعرت السلطات عندما علمت بالأمر. فقد تحتم التفكير في اتخاذ إجراءات حازمة. ولقد لفت انتباهي منذ الأيام الأولى من ظهور ذاك الوباء، كونه ظهر وانتشر بين العائلات الدويرية دون سواها. وقد لاحظ الدكتور كونساي أن حالات الوباء انحصرت في منطقتين معيّنتين من مناطق المدينة العتيقة، حول نهج الصباغين من جهة وحول نهج الباشا من جهة أخرى. واستخلص الدكتور كونساي بفكره اليقظ الثاقب ما دعاه أن يقترح على الحكومة في الليلة نفسها اتخاذ الإجراء الوحيد الكفيل بوقف تفشي الوباء الداهم وهوعزل أصيلي الدويرات، بمن فيهم من لم يكن له أي صلة بالمرضى، عن بقية السكان.

وقد ساندت جمعية العلوم الطبية ذلك المشروع بحماس غير أن الحكومة لم تنته إلى المصادقة عليه إلا بعد شيء من التردد. وبدأت منذ الساعة الرابعة صباحا حملة حشد واسعة النطاق بإشراف الدكتور كونساي شخصيا، بمساعدة عدد من الأطباء والممرضين وأعوان الشرطة. وبعد حشد كافة المشبوه فيهم وأقربائهم، تم نقلهم إلى مصلحة الأمراض المعدية « بالمحجر الصحي» بالرابطة. أما الآخرون فقد تم حبسهم في السجن المدني بعد تطهيره وإجلاء المساجين منه. ومن الجدير بالذكر أن تلك العملية لم يكن لها، طبعا، أي سند شرعي، لذلك لم توافق عليها السلطات العمومية إلا بعد كثير من التردد، لا سيما وقد أجمع رجال القانون الفرنسيون والتونسيون الذين استشارتهم الحكومة على رفض ذلك الإجراء. غير أن الأيام أثبتت نجاعته. فلقد سجلت بعدها بعض الإصابات داخل الرابطة، بينما لم تسجل أي إصابة في المدينة.

ومن يتذكر فظاعة ما أسفر عنه وباء الطاعون الرئوي في خربين Kharbine سنة 1902[6]، لا مناص له من أن يقر بأن مدينة تونس، بل ربما البلاد التونسية بأسرها، قد نجت من كارثة بفضل مبادرة الدكتور كونساي. فبالرغم من تعرضه للداء الذي كان يهدده ثم أودى بحياته بعد ذلك ببضعة أشهر، سخّر نفسه لمقاومة ذلك الداء الفتاك بكل تفان، بل بكل بطولة. كما لا يفوتني أن أذكر معه الدكتور ديلاتر De-

latre الذي حبس نفسه في الرابطة مع المرضى والمشبوه في مرضهم إلى يوم تقلص الوباء.

وقد تم تنظيم مداومة طبية بإشراف بعض المتطوعين داخل السجن المدني مع المعزولين، حيث قضيت أنا شخصيا حوالي اثني عشر يوما لم أعد خلالها إلى بيتي ولا إلى وسط المدينة. كما فتحت السلطة مراكز للتلقيح في جميع أحياء المدينة بإشراف مجموعة من الأطباء المتطوعين.

بفضل كل هذه الإجراءات تم استئصال الوباء. وبعد ذلك ببضعة أسابيع اضطجع الدكتور كونساي في الفراش ولم يغادره إلى أن أدركته المنية يوم 5 جوان 1930. وقد حضر جنازته كافة سكان مدينة تونس. وللمرة الأولى تابع الجنازة عدد كبير من النساء المسلمات.

على أني ومهما بلغ نشاطي الطبي من إفادة مواطنيّ، كنت أعتقد أن عليّ واجبات أخرى يتحتم أداؤها.

الوضع السياسي بتونس سنة 1926

كنت تابعت من فرنسا بكل اهتمام نشاط الحركة السياسية التي انبعثت في بلادي إثر الحرب العالمية الأولى 1914 -1918 وجسّمها الحزب الحر الدستوري التونسي. ولكني لاحظت عند رجوعي إلى تونس سنة 1926 كأن هذا الحزب لم يكن موجودا. فقد كان زعيمه الشيخ عبد العزيز الثعالبي غادر البلاد في 1923 وظهر لي أن كاتبه العام السيد أحمد الصافي وكاتبه العام المساعد الأستاذ صالح فرحات كانا مهتمين بشئونهما الخاصة أكثر من حرصهما على القيام بأي نشاط سياسي جاد. وكان العنصر الناشط الوحيد في الحزب هو السيد محيي الدين القليبي الذي تولى إدارته. وهو من قدماء طلبة الجامع الأعظم، له ملكة خطابية متميزة ذات تصلب لفظي وشيء من التزمّت أكسباه بعض الإشعاع لدى صغار البورجوازية، ولا سيما لدى التجار وأرباب الحرف في أسواق المدينة العتيقة. وقد كان نشاطه مقتصرا على

الحضور في حصص المداومة بنادي الحزب الكائن بزنقة الرياض التي تفتح على نهج الحلفاوين الشعبي، والقيام من حين لآخر بجولة داخل البلاد لتفقد الشعب الدستورية القليلة والهزيلة.

وفي شهر مارس 1927 دعتني اللجنة التنفيذية للحزب لحضور الاجتماع العام الذي اعتادت تنظيمه كل سنة لإحياء ذكرى تأسيس الحزب الحر الدستورى التونسي يوم 17 رمضان 1338هـ (1920م). ولا أدري هل كان عدد المدعوين كبيرا، غير أني عاينت أن عدد الحاضرين لم يكن يتجاوز الخمسين على أقصى تقدير، وأن قاعة الاجتماع لم تكن تتسع لأكثر من ذلك. فاستمعنا إلى خطاب ألقاه الأستاذ أحمد الصافي بلهجة رتيبة، ثم إلى خطاب أكثر حماسا ألقاه الأستاذ صالح فرحات. واستمعنا ختاما إلى كلمة قصيرة ألقاها السيد محيي الدين القليبي. وبعد ساعة ونصف انفض الاجتماع وذهب كل واحد في حال سبيله، في انتظار يوم 17 رمضان من السنة الموالية. فلم أر في ذلك النشاط الضعيف غاية الضعف، ما يشجعني على الانضمام إلى ذلك الحزب الموهوم. وخرجت من ذلك الاجتماع مقتنعا أكثر من أي وقت مضى بضرورة تكوين نخبة مثقفة عريضة تفي بقيادة الحركة التحريرية وبما تحتاج إليه تونس الغد من كفاءات. فقررت حينئذ تسخير كامل وقتي لنشاطي المهني ولمشروع إعانة الطلبة.

إعانة الطلبة

لم أكن أجهل ما كان يتعرض له الشبان التونسيون من صعوبات مادية ومعنوية لمزاولة دراساتهم العليا أو الفنية إذ سبق لي أن قاسيت منها أنا أيضا. فلم يكن يوجد وقتئذ أي نظام للمنح ولا لقروض الشرف[7] لفائدة الشبان المنتمين إلى عائلات ضعيفة الحال، بل كانت تسلط على الموسرين ضغوطا يعززها الإغراء بالمناصب، لردعهم عن توجيه أبنائهم للدراسة في فرنسا أو في الخارج[8] وقد وجدت نفسي خلال الفترة 1927 -1928 منعزلا بعض العزلة ذلك أن الشبان المنتمين إلى جيلي شرعوا في العودة إلي مسقط الرأس منذ عهد غير بعيد. وكان

عددهم ضئيلا، وهمّهم الأول والأكيد أن يضمنوا لأنفسهم مكانة ضمن المهنة التي اختاروها ولم يكد يوجد من بينهم عهدئذ من يهتم بالسياسة[9]. لذا اكتفيت آنذاك بتكريس طاقتي لأمرين اثنين: عملي المهني ونشاطي في صلب لجنة إعانة الطلبة[10]. ولم أبدأ أشعر ببعض الأنس في تلك البلاد الخاملة إلا حوالي سنة 1929، بعد عودة الحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقة ومحمد بدرة وبعض الشبان الآخرين من فرنسا. وبما أننا كنا قد زاولنا دراستنا الثانوية بالمدرسة الصادقية، فقد كنا جميعا متشبعين بروح أسلافنا أمثال البشير صفر وعلي بوشوشة وعبد الجليل الزاوش وعلي باش حانبة عززها ما جمع بيننا من صداقة أخوية أثناء دراستنا بباريس.

عاد الحبيب بورقيبة في أوت1927مصحوبا بزوجته الفرنسية ماتيلد Mathilde (سمّيت مفيدة) وطفله الصغير الجميل الذي كان يحمل نفس اسم والده «الحبيب»، وكنا كلنا نسميه «بيبي». وبعدما أقام بضعة أشهر في حي سان هانري Saint Henri (حي بوشوشة الآن) الواقع بين مدينة تونس وضاحية باردو، استأجر منزلا صغيرا بضاحية المرسى كنا نجتمع فيه كل يوم بعد الفراغ من عملنا وحتى ساعة متأخرة من الليل في فصل الصيف. وكانت السيدة ماتيلد، رغم قرب عهد قدومها إلى تونس، هي التي تطبخ لنا الكسكسي أو «العجة» أو «الشكشوكة» المفلفلة أو السمك المقلي. أما «بيبي» فكان يغدق علينا الانشراح بشرثرته الصبيانية، وكثيرا ما كنت أناوله قارورة الرضاعة عندما تكون أمه في المطبخ. وكنت أنا الذي دربته على خطو خطواته الأولى. فلم أكن قد تزوجت بعد، وكنت مشغوفا بالأطفال. لذلك كنت أشعر كل يوم بسرور كبير عندما ألاقي «بيبي» من جديد وأدربه على المشي والكلام.

وكنّا بطبيعة الحال، أثناء تلك الاجتماعات الأخوية التي غالبا ما يشارك فيها سي مَحمد وسي محمود بورقيبة شقيقا الحبيب، لا تفوتنا فرصة لتناول الحديث عن الوضع السائد في البلاد والتفكير في الكفاح الذي يجب علينا أن نخوضه لتحريرها، طال الزمان أو قصر.

كان الباي الجالس على العرش عهدئذ هو محمد الحبيب الذي تولى الحكم يوم 10جويلية1922، إثر وفاة محمد الناصر باي، وكان في سن الرابعة والستين من عمره. وقد كان صديق الشيخ عبد العزيز الثعالبي. فما إن اعتلى العرش حتى نبذه ومال إلى المقيم العام لوسيان سان Lucien Saint الذي أغدق عليه وعلى عائلته بالعطايا. وتوفي الحبيب باي 11 فيفري 1929 فى جو من اللامبالاة، بعد رحيل لوسيان سان وقبل وصول المقيم العام الجديد فرانسوا مانصرون François Manceron.

أما خليفة الباي الراحل فهو أحمد باي (الثاني) الذي كان يبلغ من العمر 67 سنة حين اعتلى العرش، وكان مظهره مظهر الهيبة والوقار. فتصوّر الشعب أن العاهل الجديد، وهو أخو محمد الهادي باي الذي خلّف، رغم قصر مدته (1902-1906)[11]، ذكرى طيبة في نفوس التونسيين، سوف يتحلى بما تميز به سلفه من علو همة وعزة نفس. غير أن سرعان ما خاب ظنهم فيه، فقد اتضح لهم أنه كان في الواقع رجلا جلفا، قليل الذكاء، بالغ الجشع، رغم أنه كان أثرى أفراد العائلة الحسينية أو على الأصح أقلّهم فقرا.

وقد كان خلال الأشهر القليلة التي كان فيها وليا للعهد، أظهر شيئا من الشعور الوطني انخدع له بعض الناس، من بينهم صديقي الحبيب بورقيبة، الذي كان أحمد باي وعده بتعيينه وزيرا للعدل بمجرد اعتلائه العرش الحسيني. ويوم تنصيب الباي الجديد لاقيت بورقيبة باندهاش عائدا من باردو إذ كان على رأسه شاشية تونسية تتدلى من خلفها (كبيتة) من الحرير الأسود تصل إلى مستوى نصف ظهره، على غرار أكابر البلاط، فخاطبته: «ها أنك قد أصبحت من حاشية الباي!!».

وأجابني بورقيبة في لهجة بين المتحرج والمبتسم، معربا عما يفيد ثقته بالباي الجديدوأمله فيه. غير أن هذا الأخير سرعان ما ابتعد عن ذاك المحامي المساعد الشاب والذي كان من شأنه أن يعرضه للريبة. تخلى بورقيبة وقتها عن شاشية

المواكب الرسمية واستعاد الطربوش التركي الذي كان لباس الشباب المتطور منذ جيل البشير صفر.

وابتداء من سنة 1929 أصبح عدد الطلبة التونسيين المتوجهين إلى فرنسا لمواصلة دراستهم يرتفع باطراد، وقد كانوا يرتحلون بثقة وعزيمة، يشجعهم ما أحرزه أسلافهم من نجاح، ثم تأكدهم من الحصول على إعانة اللجنة التي أسستها سنة 1928 لهذا الغرض بالاشتراك مع بعض الأصدقاء[12].

المؤتمر الإفخارستي

كانت سنة 1930 سنة المؤتمر «الافخارستي» الذي ينبغي أن نتحدث عنه قليلا. ففي هذا البلد الإسلامي الذي بدأ أهله يشعرون بأن وطأة النظام الاستعماري قد أصبحت لا تطاق، كان من فادح الخطإ إتاحة السلطات الكاثوليكية تنظيم مثل ذلك المؤتمر. وقد كان من واجب حكومة الباي، ولئن كان نفوذها صوريا، أن تنصح المقيم العام بتجنب السماح بتنظيم تلك التظاهرة، لكنّ أحدا من القوم لم يفكر في ذلك. وانتظمت مواكب المؤتمر دون أي احتشام، متزامنة مع استعراضات الشبان الكاثوليكيين القادمين من جميع أنحاء العالم وهم يرتدون ملابس الصليبيين ويجوبون شوارع مدينة تونس بخطى عسكرية.

كان ذلك استفزازا بمعنى الكلمة. فأراد عدد كبير من التونسيين، لا سيما منهم طلبة الجامع الأعظم، برد الفعل، بل فكر بعضهم في تفكيك تمثال الكردينال لافيجري Cardinal Lavigerie المنتصب في ساحة البورصة بمدخل المدينة العتيقة (ساحة النصر الآن). ولزم بعض وجوه البلاد بذل الكثير من قوة الإقناع والصبر لردعهم من صنيع كان من شأنه أن يتخذه أعداء التونسيين ذريعة لاتهامنا بالتعصب والتهور.

وقد تحدثنا طويلا ضمن مجموعتنا الصغيرة عن ذلك المؤتمر وعن مدلوله السياسي الذي كشف أن المقيم العام وجملة أفراد الجالية الفرنسية لم يعودوا يقيمون وزنا لأبسط مشاعرنا، حيث بدت لهم البلاد التونسية قد «تفرنست»

حتى عاد أهلها مستسلمين وخاضعين تمام الخضوع وكان ذلك هو الضلال المبين. فقد ازداد الشعب التونسي، وفي طليعته الشبيبة، إصرارا على مقاومة السياسة الاستعمارية التي أصبحت مقرونة بحملة صليبية سافرة في وضح النهار ضد الإسلام.

لقد كان عددنا صغيرا، لكن الشعب الذي كان خاملا لحد ذلك التاريخ، بدأ يستيقظ ويشعر بالحاجة إلى قادة جدد. بل حتى الحزب الدستوري ذاته أخذ يتحرك من جديد.

صوت التونسي

كان الشاذلي خير الله، في جريدته الأسبوعية صوت التونسي (المكتوبة بالفرنسية)، يبذل بمفرده قصارى جهده لإذكاء الروح الوطنية في الشباب[13]. فاقترح عليّ عدة مرات المساهمة في تحرير جريدته، إلا أني كنت أرى أن الوقت لم يحن بعد بالنسبة إلي. ذلك أني كنت أنتظر الإحراز على مكانة أوسع ونفوذ أقوى بين مواطنيّ، وقد كنت حددت لنفسي مهلة تدوم بضع سنوات. غير أن طارئا طرأ صدفة دفعني إلى اقتحام المعمعة السياسية، وهو خطأ فادح ارتكبته سلطات الحماية التي لم تكن تنظر بارتياح إلى اللجنة التى أنشأتها لإعانة الطلبة التونسيين، حيث تبين أن نشاطها لم يرضها منه لا تشجيع الدراسات العليا، ولا ما كان يسود الحفلات التي تنظمها اللجنة من حماس فياض، فقررت وضع حدّ له. وهكذا فوجئنا، أنا ورفقائي، مستائين أثناء حفل أقمناه في قاعة بضاحية الكرم بالشرطة تقتحم علينا القاعة في غمرة الاحتفال، فطردت الحاضرين وألقت القبض على المنظمين، ثم أفرجت عنهم فورا بعدما استحوذت على موارد الحفل دون الإدلاء بأي تعليل. فاستسخطنا تلك التصرفات بالغ السخط.

ومن الغد قمت بسعي لدى محافظ الشرطة المركزي فاقتبلني بكل لياقة وأخبرني بأن دوره قد انحصر في تنفيذ أوامر السلطات العليا. فطلبت مقابلة مدير الداخلية غير أنه لم يتكرم بالاستجابة. فاستشطت غيظا وحررت مقالا

للاحتجاج على ذاك الصنيع، ثم أسرعت إلى صديقي وعشيري الشاذلي خير الله صاحب جريدة صوت التونسي وسلمت إليه المقالة فنشرها في حينها، وكان لها وقع كبير على القراء، حيث اتصلت الجريدة إثرها بعديد الرسائل عبر فيها أصحابها عن غضبهم، ووجه عدد كبير منهم في نفس الوقت تبرعاتهم لفائدة مشروع إعانة الطلبة.

كان ذلك أول عمل سياسي قمت به منذ رجوعي إلى تونس، ولم أنفك من ذاك التاريخ عن تعاطي النشاط السياسي الهادف بصورة أو بأخرى إلى تحرير بلادي. ولم أكن أنوي التبكير بذاك النشاط، ولكن عدم تفهم سلطات الحماية وتعنتها عجّلا بي إلى الحلبة قبل الأجل الذي كنت حددته لنفسي.

وفي الأسبوع الموالي نشرت في صوت التونسي مقالا ثانيا بعنوان «نتائج سياسة جديدة»، أحرز نجاحا يضاهي ما أحرزه المقال الأول. وفي مدة قصيرة تضاعف عدد قراء الجريدة[14]. ففكرنا أنا وأصدقائي، في تحويل صوت التونسي إلى جريدة يومية. وعقدنا اجتماعا في قاعة نزل فرنسا بنهج ليون روش Leon Roche (نهج مصطفى مبارك الآن)، حضره بعض المتعاطفين، من بينهم عدد كبير من الدستوريين. وانتخب الحاضرون مجلس إدارة يتركب من الشاذلي خير الله وصالح فرحات والطاهر صفر ومحمد بورقيبة والدكتور الماطري، بصفة متصرفين. كما تم تعيين هيئة تحرير تضم الشاذلي خير الله ومحمود الماطري والشاذلي الدامرجي والطاهر صفر ومحمد بورقيبة ومحمد بدرة والحبيب بورقيبة[15].

وصدر العدد الأول من تلك الجريدة اليومية يوم 16فيفري 1931، فكان ظهورها بمثابة انفجار أيقظ التونسيين من سباتهم وكدر راحة الفرنسيين الاستعماريين. وقد تميزت الجريدة بنَفَس وأسلوب لم يكونا معهودين من قبل، وكان القراء، من تونسيين وفرنسيين على حد السواء، يتخاطفون أعدادها من أيدى الباعة، ويتهافتون على قراءة افتتاحية الشاذلي خير الله الممتازة والمقال الرئيسي الذي كان يكتبه كل يوم واحد منا يعالج فيه بدقة متواصلة إحدى

أمهات المشاكل: السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والعدلية، وغيرها مما يهم بلادنا. وكانت الصحف التونسية الناطقة بالعربية تنقل بانتظام مقالاتنا جزئيا أو كليا(*).

فيحق لنا القول أن الحركة الوطنية قد شهدت آنذاك انطلاقة جديدة وحازمة. وفي أول الأمر استولت الحيرة على الصحافة الناطقة باسم «المتفوقين»[16] Preponderants مثل تونس الفرنسية Tunisie Francaise لصاحبها هنري تريدون Henri Tridon، والمعمر الفرنسي Le Colon Francais لسان حال المعمرين، ولا دبيش تونيزيان La D epeche Tunisienne لصاحبها غو دياني Gaudiani. ثم أخذت ترد الفعل بلهجة حادة، وتعددت صيحات الفزع. وكان خصومنا يردون على تحاليلنا الدقيقة وحججنا الدامغة وبراهيننا الساطعة على تجاوزات النظام بالشتائم والنداءات الملحة لقمعنا. وكان المقيم العام مانصرون موظفا ضعيف الشخصية فأوجس من نشاطنا خيفة وأجرى تتبعات ضد الجريدة وأهم محرريها وهم محمد والحبيب بورقيبة ومحمود الماطري وصالح فرحات، واتخذ نفس الإجراءات ضد الطيب بن عيسى مدير جريدة الوزير اليومية الصادرة باللغة العربية[17].

تلك هي قضية صوت التونسي الشهيرة[18] التي أثارت في البلاد ضجة كبيرة ساهمت فيها الشعب الدستورية مساهمة فعالة. ويمكن التأكيد أن التونسيين، بمن فيهم أعضاء المجلس الكبير، قد أجمعوا على التعاطف مع المتهمين.

وكان من البديهي ألا نبقى مكتوفي الأيدي. فقد انتقلت إلى عين المكان قبل المحاكمة بيومين وأجريت اتصالات مع الإقامة العامة. وتحسبا للغضب الشامل.

(*) لا أقول أن كتاباتنا لم تكن تعتريها بعض نزوات الشباب غير أن جوهرها كان مطابقا للواقع، على أنى كنت كثيرا ما أدعو أصدقائى إلى توخى الاعتدال فى اللهجة وتجنب سخيف التهديدات (مثل القزم يهدد عملاقا) التى لا تجدى. فقد بلغ الظلم واللؤم والتجاوزات ما كان يغنينا عن الزيادة على مجرد وصف الحقائق. ثم إن مقالاتها لم تقتصر على نقد التجاوزات والتنديد بها، بل كثيرا ما تعالج بالخصوص مسائل عمومية وتتقدم بمقترحات لحلها.

وخوفا من أن تؤول المحاكمة إلى شغب، دعا المقيم العام المحكمة الفرنسية إلى تأجيل النظر في القضية إلى تاريخ غير مسمى. وفي يوم الجلسة المنعقدة في 8 جوان 1931 أغلقت جميع المحلات والدكاكين في المدينة العتيقة أبوابها، وتجمع آلاف من المواطنين في الشوارع، من ساحة القصبة إلى نهج باب سويقة. وبعد النداء على أسمائنا واستنطاقنا عن هويتنا، أعلمنا رئيس المحكمة بتأجيل القضية إلى تاريخ غير مسمى [19]. ومما أثار استغرابنا وأضحكنا بعض الشيء أن نادانا الرئيس بتسميات كصالح بن الفرجاني فرحات، ومحمد بن علي بورقيبة، ومحمود بن المختار الماطري، والحبيب بن علي بورقيبة(*) . . .

وعند خروجنا من قصر العدالة اقتبلنا الجمهور بهتافات عالية، وكان من الصعب علينا شق طريقنا وسط المتظاهرين الذين كانوا يحاولون رفعنا على أكتافهم. أما أنا فقد استطعت أن أفلت عن طريق الشارع الخارجي (شارع 9 أفريل 1938 الآن) للعودة إلى بيتي، بينما غلب على عدد من رفقائنا الانتعاش بالهتافات. فاجتازوا ساحة باب سويقة وسط الجماهير الصاخبة.

وأخيرا أدركت الدوائر العليا ضرورة التفاهم معنا. فبعد ذلك ببضعة أيام (30 جوان 1931)دعينا إلى الإقامة العامة، وبدا لي مانصرون Manceron الذي رأيته يوم ذاك لأول مرّة، رجلا لطيفا وديعا، لكن بدون إشعاع. وكانت محادثتنا معه التي دامت ثلاثة أرباع الساعة مفعمة بالصراحة غير أن كلامه كان في الجملة مليئا بالتحفظات.

واعتبارا لما كان يعرفه عني من اهتمام بشئون الطلبة التونسيين، ولما تخلل تعطيل نشاط جمعية إعانة الطلبة من تعسف، أخبرني بأن الحكومة قد رخصت لي بتكوين جمعية جديدة. فتأسست جمعية أحباء الطالب التي دام نشاطها طوال سنوات قدمت فيها مساعدتي وتشجيعاتي لكثير من الشبان وفروا للبلاد فيما بعد ذلك العدد

(*) كانت العادة في ذلك العهد أن يسمى كل «الاهالى» بتسمية آبائهم لأن اللقب العائلى لم يكن يشمل كل الأوساط الاجتماعية.

الكبير من الأطباء والصيادلة والمهندسين والحقوقيين والأساتذة، ثم وجدتهم تونس المستقلة على أتم أهبة لتعويض الكفاءات الفرنسية [20].

وقد غادرنا «دار فرنسا» (الإقامة العامة) بعدما وعدنا المقيم العام بتنظيم لقاءات أخرى من شأنها أن تسمح لنا بالتعبير عن آرائنا. وكان يراودنا الأمل الصادق بأن يفتح هذا الاتصال الأول عهدا جديدا من سياسة أساسها الحرية والتفهم. ولكن لم يتم شيء من ذلك. فما لبثت الحملة على التونسيين التي كانت عرفت هدنة قصيرة أن تجددت وازدادت حدة.

العمل التونسي

ثم إن ذاك الاتصال مع ممثل فرنسا أحدث أول انشقاق في صفوفنا. ذلك أن الشاذلي خير الله قد أصبح منذ لقائه السري مع ما نصرون شخصا محل شبهة لدى بعض أفراد مجموعتنا [21]. وانضافت بعض الصعوبات المالية إلى المشاكل السياسية: فقد كان لنا مع الشاذلي خير الله خلاف بشأن التصرف المالي، حيث أثقلت تكاليف اقتناء بعض معدات المطبعة ميزانية الجريدة، فوجدت نفسي شخصيا محل تتبعات عدلية بسبب عدم تسديد دين قدره 84000 فرنك، أي ما يعادل 5000 دينار بعملتنا الحالية. ومن غريب المفارقات أن تدهور الحالة المالية لم يكن يزيد الشاذلي خير الله إلا إصرارا على الاعتقاد بأن صوت التونسي ملكه الخاص، وأنه غير مسئول لا سياسيا ولا ماليا أمام أي جهاز كان. من ذلك أني كنت منذ أن أصبحت الجريدة يومية مسئولا عن إدارتها بينما كان الشاذلي خير الله رئيس تحريرها، فما راعنا إلا أن رأيناها تصدر ذات يوم الديباجة التالية «المدير المسئول الشاذلي خير الله» دون سابق استشارة أي أحد منا.

والواقع أني لاحظت قبل ذلك الحادث بكثير أن العلاقات بين عدد من رفقائي لم تعد خالية من بعض الغيوم والتعقيدات لعلّ سببها النشاز بين بعض الأمزجة والتنافس بين أعضاء أسرة الجريدة.

كل ذلك قد حمل بعض المحرّرين الرئيسيين لصوت التونسي على إنشاء جريدة جديدة تصدر باللغة الفرنسية أطلقوا عليها اسم العمل التونسي. وتتركب تلك المجموعة من الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري[22] ومحمد بورقيبة والبحري قيقة، ثم انضم إليهم علي بوحاجب. أما الطاهر صفر فلست أدري ما هي التحفظات التي جعلته لا ينضم إلينا إلا فيما بعد.

وقد صدر العدد الأول من هذه الجريدة يوم الثلاثاء أول نوفمبر 1932، وكانت لا تحمل اسم أي واحد منا، إنما تحمل اسم «سكرتير التحرير» البشير المهذبي الذي كان وقتئذ شابا. وجاء في الصفحة الأولى بيان بإمضاء المؤسسين الخمسة ورد فيه تقديم للجريدة. ومن ذلك اليوم تفرغ الحبيب بورقيبة بكلّيته إلى خدمة الجريدة وأصبح محررها الرئيسي. وقد واصلت جريدة العمل التونسي السير في الطريق الذي كانت جريدة صوت التونسي سلكته بل وخاضت غمار الكفاح بأكثر حزم نظرا لتردّي الأوضاع وقتئذ في البلاد.

قضية بنك التعاضد التونسي[23]

في شهر فيفري 1933 تولينا الدفاع عن رئيس البنك السيد محمد شنيق الذي كان آنذاك عارض الحكومة من موقعه كنائب رئيس القسم التونسي بالمجلس الكبير. وقد رأينا من واجبنا الدفاع عنه لأن بنك التعاضد التونسي كان وقتئذ المؤسسة المصرفية الوحيدة التى يمكن لأرباب الحرف و صغار التجار والفلاحين التونسيين التوجه إليها وقد قصدت الحكومة من وراء تسليطها إجراءات صارمة بل تعسفية، لإفلاس تلك المؤسسة قصد إرضاخ السيد محمد شنيق وجلبه للتواطؤ معها.

وتسبب دفاعنا عن محمد شنيق في استقالة كل من علي بوحاجب والبحري قيقة من الجريدة. ولئن كنا على بينة من الأسباب الشخصية غير النزيهة، التي حملت علي بوحاجب على مناهضة محمد شنيق والاستقالة من العمل التونسي فإن إقدام البحري قيقة على الاقتداء به بدا لنا غير مفهوم. اللهم إلا أن يكون بإيعاز من

المحامى حسن القلاتى الذى كان مع السيد محمد شنيق(*) فى وضع منافسه والذي كان المشرف على تدريب المحامى الشاب البحرى قيقة.

قضية التجنيس والانضمام إلى الحزب الدستورى

ثم جاءت قضية التجنيس، وقد بدأت فى بنزرت بتنظيم مظاهرات احتجاجا على دفن متجنس فى مقبرة المسلمين. واعتمادا على فتوى صادرة عن الشيخ إدريس، مفادها أن من يخرج بمحض إرادته عن أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأحوال الشخصية يعتبر مرتدا، فعارض أهل بنزرت دفن رجل متجنس بالجنسية الفرنسية فى المقبرة الإسلامية. وقد كانت تلك المظاهرة الجبارة عنيفة وصاخبة، شارك فيها بطبيعة الحال الوطنيون التونسيون وفى مقدمتهم أتباع الحزب الدستورى ضلع وأى ضلع.

وسعيا وراء استرداد شيء من مصداقيته سلّط المقيم العام ما نصرون ضغوطا على المجلس الشرعى التونسى بواسطة أحد وزراء الباى، (وهو الوزير الأكبر الهادى الأخوة)، لحمله على الاعتراف بأن المتجنسين لايفقدون نسبتهم للإسلام.

وفى شهر أفريل 1933 أصدر المجلس الشرعى، بعد مداولات ومناقشات طويلة، فتوى غامضة قابلة لجميع التأويلات. وقد قيل لنا أن اثنين فحسب من رجال الشرع قد صمدا فى معارضتهما لإصدار الفتوى أولهم المفتى الحنفى محمد بن الخوجة والثانى القاضى الحنفى محمد رضوان.

شاءت الصدف أن أدركت المنية عددا من المتجنسين فى نفس الفترة. فتجددت المظاهرات وتزايد صخبها فى سائر المدن وخاصة بتونس. وكنت شاركت أنا شخصيا فى إحدى تلك المظاهرات، وتعرضت للتعنيف من قبل محافظ الشرطة كرنتيزر Krentzer الذى سدد إلى ضربة بساق البندقية أصابتنى فى عظم القصبة.

(*) مع العلم أن الصداقة بين الدكتور الماطرى ومحمد شنيق كانت ثابتة ومعروفة.

ثم تبين للإقامة العامة فى آخر الأمر ما اتسمت به مبادرتها من حمق، فقررت يوم 12 ماى1933 إحداث مقابر خاصة بالمتجنسين بالجنسية الفرنسية أطلق عليها أبناء الشعب اسم «مقابر الجيفة». وقد كان صدور ذاك القرار انتصارا مبينا.

وتحت تأثير تهديدات «المتفوقين» الفرنسيين وخطب النواب الاستعماريين اللاذعة فى مجلس النواب الفرنسى، قررت حكومة الحماية، حتى لا تفقد هيبتها، إخماد صوت المعارضة بإصدار الأمر المؤرخ فى 6 ماى 1933 والقاضى بإحداث نظام «المراقبة الإدارية» ولكن تسببت تلك الإجراءات التعسفية فى تصاعد حركات الاحتجاج. فقد تحرك الحزب الدستورى القديم إذ استيقظ قليلا من سباته تحت تأثير حملة جريدة صوت التونسى التى كانت أسرتها تضم بعض أعضائه مثل صالح فرحات كاتبه العام المساعد. كما تحرك الشاذلى خير الله أكثر بعض الشىء. وإثر صدور جريدة العمل التونسى طالب عدد كبير من المناضلين الدستوريين، لا سيما منهم الشبان، بانتهاج سياسة أكثر حزما إذ لم يكن بد من أن تؤثر فى الشبان الأحداث الناجمة عن قضية التجنيس والنصوص القمعية الصادرة فى 6 مايو 1933. لذلك فقد دارت أعمال مؤتمر الحزب الدستورى المنعقد فى 12 و 13 ماى 1933 فى جو مكهرب. وقد دُعى أعضاء أسرة العمل التونسى إلى حضوره، ولكنى لم أحضره شخصيا.

قبل ذلك بدأ الحزب يستيقظ من سباته، كما أسلفنا ذكره، تحت تأثير أسرة جريدة صوت التونسى التى كانت تضم من بين أفرادها عددا من المناضلين الدستوريين أمثال صالح فرحات والشاذلى خير الله والشاذلى الخلادى. ومع ظهور العمل التونسى بدأ كثير من المناضلين يتبينون قلة نجاعة نشاط الحزب. لذلك طالبوا بعقد مؤتمر خارق للعادة لتجديد الحزب وإضفاء مزيد من الحركية على نشاطه ونشاط الحركة الوطنية بوجه عام. والتأم المؤتمر فعلا يوم 12 ماى 1933.

وبما أنى لم أكن منخرطا بالحزب الدستورى، فإنى لم أحضر المؤتمر، غير أنى طالعت فى العمل التونسى محضر أعماله واستحسنت ما دار خلاله من نقاش، والخطاب الرابع الذى ألقاه الحبيب بورقيبة.

وأثناء الجلسة الختامية وبناء على طلب أغلبية الحاضرين، تم انتخاب جماعة العمل التونسى بالإجماع باللجنة التنفيذية للحزب. استغربت ذلك القرار فيما يتعلق بشخصى، لأنى لم أكن عضوا بالحزب ولم أكن وقتئذ أرغب فى الانخراط فيه. لذا رأيت وإن كنت لم أعرب عن رفض صريح أن أمسك عن أداء اليمين على القرآن الكريم الذى كانت اللجنة تطالب به المنخرطين الجدد، ولم أحضر أى اجتماع من الاجتماعات التى عقدتها اللجنة التنفيذية فيما بعد. بحيث كان وضعى إزاء الحزب يختلف عن وضع محمد بورقيبة والحبيب بورقيبة والبحرى قيقة الذين حضروا تلك الاجتماعات إلى تاريخ الأحداث التى تسببت فى انفصالهم عن اللجنة التنفيذية.

وقد زاد إصدار الأمر المؤرخ فى 6 ماى 1933 فى إغضاب الشعب غضبا أصبح من الصعب كظمه، إذ عم البلاد بأسرها. وردّت الحكومة على الاحتجاجات الشعبية العديدة باتخاذها إجراءات قمعية جديدة تمثلت فى إصدار «أمرأثيم»(*) بتاريخ 27 ماى 1933 يقضى بإيقاف نشر الصحف التونسية المكتوبة بالفرنسية مثلما سبق بخصوص الصحف المكتوبة بالعربية، وإصدار المقيم العام بتاريخ 13 ماى 1933 قرارا يقضى بحل الحزب الدستورى وتعطيل جريدة العمل التونسى[24].

ومن ناحية أخرى رأت الحكومة الفرنسية التى تزايدت ضغوط «المتفوقين» الاستعماريين عليها، أن ما نصرون لم يعد رجل الساعة، فقررت إعفاءه من مهامه وتعويضه بمرسال بيروطون Marcel Peyrouton أحد ولاة المستعمرات بإفريقيا الغربية. وقد وصل المقيم العام الجديد يوم 8 أوت 1933، ووجد الوضع فى البلاد ينذر بالانفجار[25]. ذلك أن مشكلة المتجنسين لم تحظ بتسوية نهائية، حيث تعرض تطبيق القرار الذى يرمى إلى إحداث مقابر خاصة بالمتجنسين لبعض الصعوبات. وحاول بعض المتجنسين دفن موتاهم فى مقابر المسلمين بدعم من السلطات المحلية، فأثارت تلك المحاولات مظاهرات احتجاج شعبية[26].

(*) تسمية تداولت بالصحف التقدمية الفرنسية والوطنية بالفرنسية "decret scélérat".

حالما وصل بيروطون إلى تونس سعى إلى الاتصال بجميع الفئات واستدعى كثيرا من الشخصيات. ولإظهار حسن نواياه اتخذ بعض الإجراءات من شأنها التهدئة. فبعدما استقبل الأستاذ أحمد الصافى الكاتب العام للحزب سمح بإعادة صدور الإرادة[27]. ثم استقبل فى أكتوبر 1933 وفدا دستوريا ضم أحمد الصافى وصالح فرحات ومحيى الدين القليبى وعلى بوخاجب والمنصف المستيرى والبحرى قيقة. ولما لاحظ أنى لم أكن ضمن الوفد، دعانى على انفراد بعد بضعة أيام إذ كان يرغب فى مقابلتى. ومن أول وهلة اقتبلنى قبولا يكاد يكون وديا. فعلى عكس سلفه العليل المزاج كان أصغر منه سنا بكثير (حوالى 45 سنة)، صحته جيدة، طلق المحيا، ودىّ المصافحة فصيح الخطاب لا مراوغة فيه، وكان حديثه على نصيب من الصراحة، مما يجعل زائره يطمئن إليه من أول وهلة.

وقد تركنى بادئ ذى بدء أتحدث دون مقاطعة. فقدمت له عرضا سريعا عن الوضع، ركزت فيه على ما يعانيه السكان المسلمون من ترد اقتصادى متفاقم، وعلى تصاعد التجاوزات الناجمة عن السياسة الاستعمارية المتبعة فى البلاد.

ففكر قليلا ثم قال لى: «لا أعتقد أن بلادا مثل البلاد التونسية تستطيع فى الظروف العالمية الراهنة أن تطمع جديّا إلى الاستقلال، بالمعنى الضيق للكلمة. ذلك أن الدول الاستعمارية ستتحول على الأرجح إلى مجموعات اقتصادية وسياسية أكثر تكافؤا وانسجاما. وأن الأمم الصغيرة، مع محافظتها على خصوصياتها، مدعوة إلى مزيد من الاندماج فى تلك المجموعات الكبرى بما يعنى المساهمة فى إدارتها السياسية. وفيما يخص إفريقيا الشمالية والبلاد التونسية بالتحديد، وليس هناك سوى حلين اثنين: إما انضمامها إلى المجموعة الفرنسية، وإما ابتلاعها من طرف الدكتاتوريات الجرمانية ـ الفاشية. وأعتقد أن الشعب الفرنسى وهو أكثر تشبعا بمبادئ المساواة لن يعارض استقلالكم الداخلى فى صلب مثل تلك المجموعة الجديدة. أن الفرنسيين، كما لا يخفى عليكم، أناس متفهمون جدا».

وحرصا على استدراجه إلى واقع مشاكلنا المحلية أجبته: «لعل الفرنسيين بفرنسا متفهمون، أما الفرنسيون المقيمون هنا فلا». فأجابنى: «لا موجب للتهويل ثم إنى أؤكد لك أنى سأكون بالمرصاد لردهم إلى الجادة. أعلم أن هناك تجاوزات كثيرة، وقد زودتنى الشخصيات التونسية التى لاقيتها بإيضاحات ضافية عن عديد من النقاط. غير أنى فى حاجة إلى عودة الهدوء لأتمكن من العمل بنجاعة. ينبغى عليكم ألا تقيموا الحجة على أنفسكم بتنظيم المظاهرات الغوغائية، وتقديم المطالب المشطة، بما من شأنه أن يزعج الجالية الفرنسية وهى المسموعة الكلمة فى باريس. فلا بد إذا من تهدئة أصدقائك بعض الشىء، لا سيما منهم بورقيبة الذى وصفه لى أشخاص موثوق بهم بالشاب المندفع غاية الاندفاع».

فقلت له: «إن كان هناك هيجان، فإن له أسبابا ليس التونسيون مسئولين عنها». فأجاب: «أصغ إلى: إنى قدمت إليكم كصديق لتونس وللتونسيين، وسوف أكون صريحا وحازما مع الجميع. قل لى حسب رأيك من أين نبدأ؟». قلت له: «بحسم مشكلة دفن المتجنسين حسما نهائيا». قال: «لقد أصدرت تعليمات بهذا الغرض[28]. ثمّ بعد؟». فأجبته: «بعد ذلك ينبغى وضع حد لعرقلة الحريات العمومية: حرية التعبير، ثم ينبغى الكف فورا عن بيع ممتلكات التونسيين لدى المحاكم[29]، ووضع حد للاستعمار الزراعى الرسمى»[30]. فقال لى: «ذلك ما أنوى القيام به بعد إجراء دراسة سريعة. ثمّ بعد؟». قلت له: «بعد ذلك ينبغى آجلا أو عاجلا إدخال التعديلات اللازمة على الوضع السياسى بتونس». فأجابنى: «فى هذا لا يمكننى مجاراتك. فلا تظن أن الحكومة الفرنسية قد كلفتنى بأن أقدم إليكم الاستقلال جاهزا على طبق. سوف أبذل كل ما فى وسعى لأجعل النظام القائم منصفا لكن ضمن إطار المعاهدات القائمة. وإنى سوف لن أنحجب ببرج عاجى. فستكون هذه الدار مفتوحة فى وجه كل من له اقتراحات مفيدة يريد تقديمها. وإنى متأكد أنك ستكون من بينهم.، فقد سمعت مختلف الجهات تثنى عليك كإنسان وكطبيب. غير إنى ألح وأؤكد بأنى فى حاجة إلى الهدوء، حتى أقوم بعمل جدى، فأعنّى على ذلك».

فارقت بيروطون، وكان يحدونى الشعور بأنى قابلت رجلا قوى الشكيمة، مع أنه صريح ومنصف ومتفهم.

قضية البحرى قيقة وأزمة الحزب الدستورى

ولما قابلت أصدقائى محمد بورقيبة والطاهر صفر والبحرى قيقة أعلمتهم بمحادثتى مع بيروطون وما تركته فى نفسى من طيب الانطباع. أما البحرى قيقة الذى كان قد قابل بيروطون قبل ذلك بيومين ضمن وفد الحزب الدستورى فقد كان أقل منى ثقة به، إذ كان يرى فيه رجلا ينبغى التخوف منه أكثر من أسلافه، وأن وعوده تبدو له كاذبة وديماغوجية، وأن طلبه من زائريه كتمان ما دار معهم من حوار كان يبدو له مريبا جدا.

وفى 7 نوفمبر 1933 جمع الأستاذ أحمد الصافى اللجنة التنفيذية وأحاطها علما بالوعود التى تعهّد بها المقيم العام، وطلب بنفس المناسبة رفت البحرى قيقة[31] من الحزب لإفشائه سر المحادثة التى أجراها الوفد الدستورى مع بيروطون. فاحتجت جماعة العمل التونسى باستثناء على بوحاجب على ذلك القرار، وتضامنت مع قيقة[32].

والواقع أن ذلك الحدث قد أبرز للعيان نزاعا كان كامنا. ذلك أن دخول جماعة العمل التونسى إلى اللجنة التنفيذية قد تم تحت ضغط العناصر الشابة فى الحزب لا بإرادة القادة القدماء. وقد بلغنى، رغم أنى لم أحضر أى اجتماع من اجتماعات اللجنة، أن رفاقى لم يكونوا مرتاحين لما يدور فيها. فبالإضافة إلى فوارق السن والتكوين، كانت توجد بعض الحزازات الشخصية. من ذلك مثلا أن المناضلين القدامى كانوا مرتابين بالخصوص من البحرى قيقة لما يلمسون فيه من الانغلاق على ذاته ومن التحسب. كما كانوا يرتابون أيضا من الحبيب بورقيبة الذى كان يحرجهم بتبجحه وتدخله فى ما لا يعنيه وتجاوزه فى أقواله حدود اللياقة.

فالقطيعة كانت فى الواقع منتظرة منذ شهر سبتمبر 1933، بعد أن قاد الحبيب

بورقيبة وفدا من أهل المنستير إلى قصر الباي للاحتجاج على ما تعرض له سكان تلك المدينة من ابتزازات[33].

وبما أنّ بورقيبة لم يحط اللجنة التنفيذية للحزب علما بهذه الزيارة، فقد استاءت اللجنة من ذلك ووجهت إليه توبيخا رفضه بحقّ وقد كنّا شاعرين والحقّ يقال أن أعضاء اللجنة التنفيذية القدماء كانوا يبحثون عن خصومة معه بلا موجب.

فقدّم الحبيب بورقيبة استقالته من الحزب يوم 9 سبتمبر 1933، وقد استأنا حقا من الإجراء المتخذ دون مبرر، فانسحبنا جميعا من اللجنة التنفيذية في شهر نوفمبر 1933.

ونظرا لتعنت قدماء المناضلين الدستوريين، دخلنا غمار المعركة ضد قيادة الحزب القديم، باستثناء علي بوحاجب سرعان ما سادها العنف، وقد كان محيي الدين القليبي أكثر الدستوريين القدماء عنفا، في حين كان الحبيب بورقيبة اكثر أفراد مجموعتنا حماسا، حتى آلت الأمور إلى شبه مبارزة شخصية بين الرجلين.

مؤتمر قصر هلال

انطلقت الحركة ضد الدستوريين القدامى في العاصمة بتنظيم اجتماعات في مختلف أحيائها، ثم امتد إلى سائر أرجاء البلاد. وكانت جريدة الإرادة لسان اللجنة التنفيذية التي سمحت لها السلطة منذ قليل باستئناف الصدور تشن علينا حملة شعواء، حيث كانت تصفنا بالمنشقين والمرتدين والخونة. ورأيت من الأصلح نبذهم يتخبطون كما شاءوا. اذ أن هجوماتهم المشطة لن يأخذها مأخذ الجد الا القليل. لكنها كانت تثير حفيظة رفقائي، لا سيما منهم الحبيب بورقيبة، الذين كانوا يردون عليهم بالمثل. أما الحكومة التي كانت عادتها التحرج الكبير من الاجتماعات السياسية، فقد تركت الحبل على الغارب، إيمانا منها أنها سوف تستفيد في النهاية من ذاك الصراع بين الأشقاء.

على أنه لم يكن يكفي الرد على تهجمات محيي الدين القليبي، بل قد تحتم علينا إصلاح أساليب العمل في الحزب أو تعويضه بحزب آخر. لذا قررنا عقد مؤتمر خارق للعادة ليفصل بيننا. فكان مؤتمر قصر هلال الذي انعقد يوم 2 مارس 1934 في دار أحمد عياد. وكان لذلك المؤتمر أهمية بالغة، لذلك حرصت كل الحرص على حضوره، رغم أني كنت مريضا، حيث أجريت عليّ عملية جراحية لإلتهاب حاد في فخذي يومين قبل ذلك. وقد حضر المؤتمر ممثلون عن حوالي خمسين شعبة دستورية معظمهم من العناصر الشابة. ولم يساهم في المؤتمر رئيس شعبة قصر هلال محمد بوزويتة الذي ظل مترددا، ولكنه بقي على اتصال غير مباشر مع المؤتمرين[34]. لم يحضر كذلك أي عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية، رغم دعوتهم جميعا دعوة رسمية، وكان محيي الدين القليبي موجودا في المنطقة منذ بضعة أيام.

وكان أهم ما ألقي في المؤتمر خطابين اثنين: الأول ألقاه الطاهر صفر في الجلسة الصباحية، والثاني ألقاه الحبيب بورقيبة في الجلسة المسائية. كما تناول الكلمة عدد كبير من المناضلين للتنديد بتقاعس اللجنة التنفيذية، والتشهير بما عمدت إليه من أساليب عدائية قصد تشويه سمعة وطنيين شبان التحقوا بالحزب لضم جهودهم السخية والنزيهة إلى جهود إخوانهم الحزبيين السابقين.

ثم صادق المؤتمر على لائحتين: الأولى قدمها الحبيب بوقطفة نائب شعبة بنزرت للتنديد باللجنة التنفيذية، والثانية قدمها الحبيب بورقيبة للمطالبة برفت أعضاء اللجنة التنفيذية من الحزب. وبعد ذلك قرر المؤتمر تعويض اللجنة التنفيذية بهيئة أخرى أطلق عليها اسم الديوان السياسي مؤلفة على النحو التالي: محمود الماطري رئيسا، الحبيب بورقيبة كاتبا عاما، الطاهر صفر كاتبا عاما مساعدا، محمد بورقيبة أمين مال، البحري قيقة أمين مال مساعدا.

وفي الختام انتخب المؤتمر مجلسا وطنيا سمّى المجلس الملي يضم عشرين عضوا وهم: محمد بوزويتة والحبيب بوقطفة والطاهر الراشدي والبشير بن فضل والشاذلي عطاء الله ومحمد الجلاصي ومحد بعيزيق والشاذلي قلالة والهادي شاكر

ومحمد قلنزة ويوسف الرويسي ومحمد الجربوعي وعبد المجيد بن ذياب وصالح شعبان العجيمي ومحمد الجعايبي والطاهر بوتورية وصالح العباسي ومحمد بنور وجلول بو العوالي وبلحس جراد.

سياسة مرسال بيروطون

أما المقيم العام فقد كان يبدو عازما صادق العزم على تعديل السياسة التقليدية التي سار عليها أسلافه. إذ هولم يخف على الفرنسيين أنهم في الواقع محظوظون يتمتعون بامتيازات. وطلب منهم بكل حزم ومن الموظفين بوجه خاص، أن يخففوا من غليانهم وأن يفكروا قليلا في أغلبية السكان الذين كانوا يعيشون في بؤس. وقد كان القرار الأول الذي اتخذه يقضي بتخفيض المنحة التي يتقاضاها الموظفون الفرنسيون بعنوان « الثلث الاستعماري» من 33% إلى 28%. كما أنه عين السيد محمد علي العنابي، وهو أول مهندس تونسي متخرج من مدرسة بوليتكنيك الفرنسية، في خطة نائب رئيس مصلحة المناجم بإدارة الأشغال العامة، وقد كانت تلك المصلحة ملكا حقيقيا من أملاك الجالية الفرنسية صاحبة الامتيازات والحظوة(*).

وفي نفس الشهر دعاني مدير الداخلية دومنيك غو دياني Dominique Gaudiani الذي كانت الصحة العمومية من مشمولاته. فباغتني بعرضه علي منصب طبيب بالمستشفى الصادقي. هل كانت تلك بادرة سياسة صادقة أم مجرد مناورة لتحييدي؟ لم يكن لي أن أحسم ذلك على أني رفضت العرض بلطف واقترحت تجنبا لكل لبس وضع المنصب على ذمة الأطباء التونسيين دون سواهم عن طريق

(*) في ورقة منفصلة: 1934: تصريح بيروطون في القسم الفرنسي من المجلس الكبير: «مليونان من التونسيين يقاسون الجوع». اللجنة الاستشارية للدراسات والاصلاحات التونسية أنشئت بمقتضى قرار المقيم العام، المؤرخ في 9 ماي 1934، وقد دعى الحزب الدستوري الجديد للمساهمة في أعمالها في شخص السيد محمد بورقيبة ولعله كان من الأفضل المساهمة في اللجنة لإظهار حسن استعدادنا وإسماع وجهة نظرنا، وأن نؤجل إلى ما بعد، عندما نكون على بينة من حقيقتها، إعلاننا عدم جدوى مثل تلك اللجان.

المناظرة. فألح علي غودياني بقبول العرض، موضحا أن الأمر متعلق بي شخصيا دون سواي. وأضاف: «إن كنت تعتبر هذا العرض غير كاف، فإن المقيم العام مستعد لفصل مستشفى الرابطة عن المستشفى الصادقي وتكليفك بإدارته».

فأحرجني ذلك الإلحاح، بل ذاك النوع من المساومة، لا سيما من قبل موظف مشهور بنزعته العدائية «للعرب»، فأجبته قائلا: «إن ضميري لا يباع ولا يشترى». ثم استأذنت مخاطبي في الانصراف فرافقني إلى الباب وهو يقول لي: «يا دكتور صدقني إنك ستندم على تصرفك هذا».

وبما أن الرجل كان شقيق المحامي انطوان غودياني زعيم المعمرين، فلا شك أن «المتفوقين» قد علموا بما عرض علي وبرفضي له، وحرصوا على أن يقولوا لبيروطون: «أما رأيت أنه لا يمكن التعامل مع هؤلاء القوم؟ إنهم لا يريدون التعاون معنا».

ثم إن هؤلاء المحظوظين بعد أن تملكتهم في أول الأمر الحيرة استفاقوا من دهشتهم وانتظموا للمقاومة، فقد بعثوا الاضطراب في صفوف مواطنيهم من جهة، ثم إنهم من جهة أخرى وجهوا وفودا إلى باريس. وفي 13 مارس 1934 نظموا مظاهرة جبارة في الحي الأوروبي بمدينة تونس، لم يشارك فيها المعمرون وكبار الموظفين فحسب، بل جميع شرائح الجالية الفرنسية بما في ذلك النقابيون والاشتراكيون. وقد رأينا نحن من جانبنا من المستحسن أن ننظم مظاهرة مضادة يشارك فيها التونسيون للتعبير عن دعمهم للمقيم العام وتشجيعهم له.

المظاهرة التونسية المضادة

ابتداء من الزوال أغلقت جميع المحلات والدكاكين والمتاجر بالمدينة العتيقة أبوابها، وكذلك عدة متاجر في المدينة الأوروبية، وغادر كثير من الشغالين وعملة الميناء والموظفين التونسيين عملهم. وقدم إلى العاصمة من داخل البلاد عدد كبير

من المواطنين. وفي تمام الساعة الثانية بعد الظهر تجمع آلاف المتظاهرين في رحبة الغنم (ساحة معقل الزعيم الآن)، فتناولنا أنا ورفقائي الكلمة لتوضيح الوضع لمواطنينا. ثم انطلقت المظاهرة العظيمة من رحبة الغنم ومرت بنهج آزل Arles (نهج الطاهر الحداد الآن) فنهج الزاوف الرابع (نهج أبى القاسم الشابي الآن)، فشارع باب الجديد، فنهج الجزيرة، فشارع فرنسا إلى أن وصلت إلى ساحة الإقامة العامة (ساحة الاستقلال الآن).

وقد كنت مع جميع الرفاق، فى مقدمة المظاهرة، في حين «تألّق» أعضاء اللجنة التنفيذية بغيابهم. وقد كانت تلك المرة الوحيدة حسب علمي، التي يشارك فيها الحبيب بورقيبة في مظاهرة عمومية في شوارع العاصمة. وقد كانت جماهير غفيرة من التونسيين واقفة على أرصفة الشوارع التي مرّت بها المظاهرة، وانضم إلينا عدد كبير منهم، بحيث بلغ عدد المتظاهرين في ساحة الإقامة العامة والشوارع المجاورة لها حوالي 10.000 شخص على أقل تقدير. واستقبل القبطان هرفيو Hervieu رئيس الديوان العسكري للمقيم العام، بحضور عدد من الموظفين وفدا يتركب من السادة الطاهر صفر ومحمد بورقيبة والحبيب بورقيبة وعلي درغوث وصالح العباسي، وأنا نفسي. وقد بدا لي أن رجال الإقامة العامة كانوا في حرج وأبعد ما يكونون عن الارتياح لمظاهرتنا. فتسلم القبطان هرفيو لائحتنا من يد الحبيب بورقيبة بما استطاع من التجافي، بل إني سمعته يقول بصوت خافت غير أنه مسموع: «إن السيد المقيم العام ليس قط في حاجة إلى دعمكم، فهو يعرف ما عليه أن يفعل». ولما خرجنا من دار الإقامة العامة طلبنا، أنا والحبيب بورقيبة، من المتظاهرين أن يتفرقوا في نظام.

ومن البديهي أن أعضاء اللجنة التنفيذية قد حاولوا تحريف معنى تلك المظاهرة ونعتوها بالتواطؤ مع الاستعمار. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الدستوريين القدماء قد ركزوا كل جهودهم على شن حملة شعواء على من كانوا يسمونهم «بالمنشقين»، عوضا عن مكافحة الاستعمار. وكنا بطبيعة الحال مضطرين إلى الرد على تلك الحملات، وحريصين على ألا يظهر الحزب الدستوري الجديد حزب

الخيانة والتعاون مع الاستعمار، حسب زعمهم، فقمنا بتنظيم اجتماعات سياسية في جميع أرجاء البلاد لفضح خمولهم في الماضي والحاضر، مع لاذع التنديد بالاستعمار عامة وبنظام الحماية خاصة. وقد ازدادت حدة الحملة التي كان يقوم بها الحزب الدستوري الجديد، لما رأينا بيروطون قد أخذ يتنكر لوعوده، لنا بل يجتهد في استئناف سياسة أسلافه نزولا عند مضايقات «المتفوقين». ولئن كان نشاطي المهني وواجباتي العائلية قد جعلتني لا أساهم إلا إسهاما محتشما في تلك الحملة، فإني كنت أعلم عن طريق رفقائي أن الخطب التي كانت تلقى في الاجتماعات العامة كانت تعبر عن مواقف تعتبر متطرفة في تلك الفترة. لذلك كنت أدعو أصدقائي إلى توخي مزيد من الاعتدال في خطبهم. فلئن كان من الضروري التشهير بالتحول الذي انساق له بيروطون تحولا اضطرني إلى نشر مقالة في جريدة العمل التونسي[35] بعنوان «اليوم مثل الأمس» انتقدت فيها بحدّة سياسة الجمود التي انتهجها بيروطون، بل مناهضته الصريحة للتونسيين. غير أنه كان من اللازم رغم كل ذلك أن نتبع معه سياسة تحصنه من أن ينقلب إلى اختيار معاداتنا وألا نتيح له ذريعة لتوخي سياسة القمع ضد حزبنا الفتي.

والواقع أن بيروطون لم يكن يريد (أو على الأصح لم يكن يستطيع) انتهاج سياسة إصلاحية جدية. فعلى سبيل المراوغة وحدها ألّف لجنة إصلاحات أغلبية أعضائها من الفرنسيين، وتكرم ببعض المقاعد فيها على الدستوريين من قدامى وجدد. ورأى الحزب الدستوري الجديد ألا يساهم في تلك المهزلة. ولم تسفر اللجنة عن أي نتيجة إيجابية، فاضطرته الخيبة إلى ارتجال علاج آخر هو الترفيع في عدد أعضاء القسم التونسي للمجلس الكبير. ولم يكن علاجه إلا كمثل العقّار لا ينفع في نظام أفسده الدهر. وقد تمت في شهر مارس 1934 عمليات الاقتراع فإذا هي رغم الإصلاح المزعوم لا تسفر إلا على انتخاب نواب كلهم، باستثناء اثنين أو ثلاثة، لا يختلفون عن أسلافهم من فئة « بني وي وي» (Béni oui oui).

أما في الميدان الاقتصادي فلم تتخذ الحكومة أي إجراء لدرء عواقب الاجاحة

الفلاحية وتواصلت بل تفاقمت عمليات بيع الممتلكات الفلاحية من المدينين التونسيين لدى المحاكم ولم تنفك الصناعات التقليدية تشكو الكساد.

نحو العاصفة

لقد كانت بعض العلامات تنذر بتقارب العاصفة. ولعله كان ينبغي التخفيف من حدة تهجماتنا، وبالخصوص تجنب التهجمات الشخصية.

ففي شهر أوت 1934 زارني الدكتور بران Brun موفدا من قبل بيروطون لإعلامي بأنه كان مستاء من حدة انتقاداتنا وسوف يضطر إلى اتخاذ إجراءات زجرية ضدنا. فأحطت رفاقي علما بهذا الإنذار، غير أن التوتر قد بلغ من الحدة ما جعل من الصعب توقيف هذا التصعيد(*).

وقد كان بيروطون منذ يوم 15 أفريل 1934 استصدر أمرا عليا يتعلق بتنقيح الأمر المؤرخ في 6 ماي 1933، يمنح المقيم العام حق منع أي تونسي من الإقامة في مكان معين وحق إخضاعه لنظام الإقامة الجبرية دون حاجة إلى أي إجراء عدلي. وهو الأمر الذي بمقتضاه تم فيما بعد إبعاد الدستوريين يوم 3 سبتمبر 1934. فهل كان لنا بعد ذلك متسع من الوقت للتخفيض من نسق نشاطنا، لا سيما نسق الاجتماعات العامة؟ أم أن ذلك لم يعد ممكنا، خاصة أن الحزب الدستوري القديم لم يضع حدا لحملة القدح والثلب التي يشنها علينا، والتي كان يتألم لها المناضلون الشبان

(*) لقد ورد فى ورقة منفصلة: «حالما أبلغت رفاقى الإنذار الذى وجهه إلى بيروطون بواسطة الدكتور بران، بينت لهم أن الحزب أصبح عرضة لبعض المخاطر، من الأحسن أن نتوقف وقتيا داخل البلاد أجابنى بورقيبة قائلا: «لا يمكننا أن نفعل ذلك لأن رجال اللجنة التنفيذية لم يتم بعد القضاء عليهم نهائيا، وما زالوا باستطاعتهم أن ينقلبوا علينا يوما ما ويهيئوا لنا ما كان تعرض له الطاهر الحداد من مصير محزن». حاولت عبثا أن أؤكد أن القوم قد فقدوا كل اعتبار وأن الشعب قد وضع ثقته فينا، لكن الحبيب بورقيبة لم يشأ تغيير موقفه، وقبل أن يسدد بيروطون ضربته لنا قام بمحاولة أخيرة للتقرب منا، فسمح لنا بإصدار جريدتنا العمل الناطقة بالعربية التى صدر عددها الأول يوم غرة جوان 1934 ورغم ذلك السعى تواصلت الجولات بحدة متزايدة.

خاصة، وكذلك الحبيب بورقيبة الذي كان يستشيط غضبا كلما قرأ «الإرادة» جريدة اللجنة التنفيذية.

وقد كنت أتلقى زيارة بعض الأصدقاء التونسيين والفرنسيين من مختلف الأوساط، وعدد كبير من الأصدقاء من بين أعضاء المجلس الكبير والتجار والموظفين وغيرهم، يعربون لي عن تخوفهم من تقارب العاصفة. ولا شك عندي في أن مساعي ماثلة كانت تقوم بها شخصيات أخرى لدى بقية رفقائي في الديوان السياسي.

يوم 3 سبتمبر 1934

بينما كنت أتجول مع عائلتي مساء يوم 2 سبتمبر 1934 على شاطئ سان جرمان Saint Germain (الزهراء الآن) شعرت بأن عونين من أعوان الأمن كانا يقتفيان خطاي. ومن الغد على الساعة الرابعة صباحا طرق طارق باب منزلي. فلما فتحته وجدت نفسي وجها لوجه مع محافظ الشرطة وكان مصحوبا بثلاثة أعوان شرطة أحدهم فرنسي والآخران تونسيان، ومترجم. وقد رأوا من اللائق عدم الدخول إلى بيتي، مقتصرين على منحي عشرين دقيقة للاستعداد للرحيل. وقد انزعجت لذلك زوجتي التي كانت استيقظت معي، غير أني حاولت تهدئة روعها دون أن أرفع صوتي، لأن طفلينا العزيزين، الشريف وليلى البالغين من العمر 18 شهرا و6 أشهر كانا ينامان في سريريهما نومة الأبرياء(*).

ولما غادرت البيت وجدت جميع أولئك الأشخاص ينتظرونى بجانب سيارة راسية على بعد بضعة أمتار من باب منزلى، وقد كانوا كلهم فى منتهى الأدب. فكانت تبدو على محافظ الشرطة علائم الحرج، بينما كانت هيئة الأعوان التونسيين المرافقين له (الشرطيان والمترجم) تنم عن أسف صادق. وقبل امتضاء السيارة رفقة

(*) انجب الدكتور الماطرى من الأبناء 7 هم: الشريف وصوفية شهرت ليلى، المذكورين هنا ثم: فائقة وآمال وعزيز وأنيسة وسميرة.

الشرطيين رجوت من المترجم أن يذهب إلى أخى قصد إشعاره بالأمر حتى يتولى السهر على عائلتى، وطلب منى المحافظ إن كانت لى رغبات أخرى أو تصريح أريد الإدلاء به. وبما أنى لم أكن مجبولا على التبجح بالمواقف البطولية ولا كانت التصريحات الرنانة من هواياتى فقد اقتصرت على قول: «إنى لآسف صادقا لسياسة السيد المقيم العام الجديد وأراها ستفضى إلى مزيد من سوء التفاهم، بل قد تؤول إلى وضع متفجر، وذلك لعمرى شىء مؤسف».

فسلم على المحافظ والمترجم بأدب وانصرفا، وبقى معى المفتشان التونسيان فرافقانى حتى وصلنا أمام مكتب «الشئون الأهلية» بمدنين فى حدود الساعة الثالثة بعد الظهر(35).

ولما وصلت وجدت الحبيب بورقيبة وأخاه سى محمد قد سبقانى، وبعد هنيهة وصل يوسف الرويسى، وكان مرتديا قميص نوم ممزقا وكان من البيّن أنه قد تعرض للتعنيف من طرف أعوان السلطة المحلية الذين أخرجوه من فراشه ولم يتركوا له الوقت الكافى لارتداء ملابسه أو أخذ بعض متاعه. وقد تأثرنا لذلك غاية التأثر واستأنا لتلك المعاملة، وفى الحين نزع الحبيب بورقيبة جبته وقدمها إلى رفيقنا ليستر بها عراءه.

وانتظرنا طوال ساعتين تقريبا فى جو ثقيل تحت حراسة عدد كبير من أعوان «المخازنية»(36) المرتدين برانس زرقاء، وقد كانوا ينظرون إلينا نظرة حائرة ويتحاشون إجراء كل حديث معنا. وكان دورهم يتمثل لا فى حراستنا فحسب، بل أيضا فى السهر على منع كل اتصال بين السكان وبيننا، فكانوا يهددون بهراواتهم كل من يحاول الاقتراب منا.

فى بن قردان

حوالى الساعة الخامسة بعد الظهر أدخلنا مساعد عسكرى إلى بهو المكتب، وبعد المناداة بأسمائنا، اصطفت أربع شاحنات عسكرية صغيرة أمام مدخل المكتب. فأركبونى فى واحدة منها صحبة عونين من «المخازنية» مسلحين

ببندقيتيهما. وقد كان الطريق رديئا غاية الرداءة والسماء ملبدة بالغيوم طوال الرحلة، على أن وصلنا إلى بن قردان وقد جن الليل. وبعدما انتظرت فى بهو «مكتب الشئون العربية» اقتبلنى رئيس المركز القبطان شمايند Chamailland بشىء من اللطف وسرد على واجباتى: يجب علىّ الحضور كل يوم بمكتبه صباحا ومساء، وعدم الاختلاط بالأهالى واجتناب كل حديث له مساس بالسياسة. ثم كلف ضابط صف بمرافقتى إلى محل شخص إيطالى متجنس بالجنسية الفرنسية، يدير مع زوجته شبه حانة حقيرة، فيها غرفة يضعها على ذمة المسافرين القلائل الذين يزورون البلدة.

ولم أكد أدخل حتى ضايقتنى رائحة «الكرنب» والبطاطا العفنة والشحم والخمر «المغلوث». وكان هناك جنديان سنغاليان جالسين أمام قارورة الخمر المشبوهة على ضوء «قاز» شاحب وكأنهما قد استولى عليهما الحنين. أما الغرفة الموضوعة على ذمتى فقد كانت عبارة عن حجرة وسخة الجدران، مجمل أثاثها مضجع عسكرية عليه حشية من ألياف النبات، مغطاة بملحفة وسخة، وأما تنويرها، فبمصباح بترولى معلق فى مسمار فوق مقعد لا ظهر له ولا ذراعان، يقوم مقام طاولة الليل. غير أن ما ضايقنى أكثر من كل ذلك هو أن الحجرة يتسرب إليها الهواء من خلال نافذة تفتح على بهو صغير كانت زوجة صاحب المطعم تربى فيه خنزيرة معها خنانيصها الستة. وكانت شدة الحر تمنعنى من غلق النافذة. فقضيت ليلتى ساهرا بعد يوم من الإرهاق. حيث كانت تضايقنى الرائحة الكريهة المنبعثة من البهو الصغير، بينما كان نخير الخنزيرة وخنانيصها الستة يوقظنى بين الآونة والأخرى، أضف إلى ذلك لسعات البراغيث والبق.

ورغم أنى لم أذق طعم النوم تلك الليلة، فقد نهضت باكرا منذ الفجر. وبما أنى لم أكن تناولت أى طعام فى اليوم السابق، فقد كنت أتضور جوعا وطلبت إحضار الفطور. فقدمت إلى صحفة فى قعرها ملء ملعقتين كبيرتين من حليب «نستلى» وإبريق قهوة صغير مملوء بشيكوريا محلول فى ماء «شلوق»، مع قطعتين من الخبز اليابس. فتناولت ذلك الفطور بسرعة، ولما غادرت المطعم

وجدت عونا من أعوان «المخازنية» قائما بالحراسة أمام الباب. فقمت بجولة في القرية يصحبنى فيها نفس المخازنى يتقصى خطاى. ولما وصلت إلى حدود السوق حيث تنتهى الطريق الرابطة بين القرية وبين مدنين، نبهنى إلى أنه لا يحق لى تجاوز هذا الحد.

وفى الساعة التاسعة صباحا تقدمت إلى «مكتب الشئون العربية» حسب التعليمات التى تلقيتها فى اليوم السابق. وقد اقتبلنى رئيس المركز بكل أدب، وكان رجلا كيّسا، بل لطيفا.

ومن ناحية أخرى تمكنت من العثور على غرفة مناسبة وطعام شهى لدى المدعو الصادق، وهو رقيب سابق بجيش الرماة سمحت له السلطة العسكرية بفتح شبه فندق فى منزل «عربى» نير ونظيف. وكان الصادق يتكلم لغة طريفة خاصة به هى مزيج من العربية والفرنسية. كان يضيف إلى مداخيله الزهيدة مرابيح غير قانونية ببيع خمرة «مغلوثة» وكريهة خلسة لضباط الصف السنغاليين التابعين للحامية الفرنسية.

وحوالى الساعة التاسعة صباحا اتصلت هاتفيا بزوجتى التى كانت قد غادرت مع طفلينا بيتنا بسان جرمان مباشرة إثر انصرافى ونزلت فى بيت أمها بحمام الأنف. وقد كانت طبعا فى منتهى السعادة للاستماع إلى بالهاتف، وبدت لى على غاية من الهدوء. وهى أول من أعلمنى بالمظاهرة الاحتجاجية الضخمة التى انتظمت فى اليوم السابق أمام قصر الباى بالمرسى.

بعد ذلك الاتصال الهاتفى بزوجتى وانتعاشى له غاية الانتعاش، تجولت فى سوق البلدة متبوعا دائما بحارسى المرتدى برنسه الأزرق. وكان الناس ينظرون إلىّ نظرة تساؤل يشوبها التخوف، فكان بعضهم يهمون بالسلام علىّ ثم سرعان ما يمسكون عن ذلك لما يرون «المخازنى» يمشى ورائى. وكنت أنا نفسى أتجنب مخاطبتهم لأنى كنت على علم بما كان يسلط عليهم من قمع شبه إرهابى. وبينما كنت أواصل سيرى، إذ سمعت من بعض الدكاكين صوتا ينادى «يا سى محمود،

ياسى محمود، أدخل، أدخل، على السلامة، على السلامة». ورأيت مناضلا دستوريا شابا من مناضلى قصر هلال يخرج من الدكان، وهو سى عبد السلام الشملى الذى كان يدير متجرا صغيرا لبيع الأقمشة و«الملاءات» المصنوعة فى مسقط رأسه مهد الحزب الدستورى الجديد. فتعانقنا ودخلت معه إلى الدكان حيث التحق بنا بعد هنيهة عدد كبير من التجار الهلاليين والصفاقسيين، وجميعهم من مناضلى الحزب الدستورى الجديد. وقد كانت مفاجأتى سارة بأن أجد نفسى بغتة بين ذاك الجمع من الأصدقاء. وقضيت فى صحبتهم بقية اليوم وتغدينا معا كسكسى شهيا بالسمك مفلفلا «بالهريسة الحارة».

ردود الفعل الشعبية

وفى آخر العشية زارنا بعض الأصدقاء القادمين من قابس حملوا إلينا أخبارا مشجعة وكذلك الصحف الصادرة فى الصباح. فاطلعنا على أهمية المظاهرات[37] وعلمنا أن الحبيب بورقيبة بقبلى وأن أخاه سى محمد ويوسف الرويسى بتطاوين.

وفى الغد 5 سبتمبر تلقيت مكالمة هاتفية من الحبيب بورقيبة سألنى فيها عن صحتى، حيث كان يعلم أنها قد توعكت شيئا ما قبل اعتقالى ببضعة أيام. ونصحته بتوخى الحذر فى مكالماته الهاتفية، حيث علمت فى اليوم ذاته أن بعض الأعوان الفرنسيين كانوا مكلفين بمراقبة مكالماتنا. وبعد الظهر تلقيت مكالمة هاتفية ثانية من بورقيبة كان فيها يتقد حماسا، وحدثنى عن المظاهرات المزمع تنظيمها فى كامل البلاد، وعن التعليمات التى وجهها إلى المناضلين والمناشير السرّية التى كان بصدد إعدادها. فابتهجت طبعا بما زودنى به من أخبار غير أننى صرت متخوفا من عواقب حماسه الفياض، وبالخصوص قلة حذره، حيث إن هناك مبدأ يتحتم على كل المناضلين احترامه، ألا وهو تجنب كشف مخططاتهم لخصومهم.

فى الأيام الموالية بلغتنى، سواء بواسطة الصحف أو عن طريق بعض

الأشخاص، أنباء أكثر تفصيلا حول الأحداث التى كانت تجرى فى مختلف أرجاء البلاد. وصباح يوم 6 سبتمبر جاءنى بعض المبعوثين لإعلامى بأن الدماء قد سالت فى المكنين حيث سجل مقتل شخصين وإصابة عدد كبير من المتظاهرين بجروح ووفاة أحد أعوان الجندرمة. وقد تملكت الحيرة عددا كبيرا من السكان الذين أصبحوا يرغبون فى وضع حد لهذه الاضطرابات. ولم يتخلف بعض الأعيان وأعضاء المجلس الكبير التونسيين عن التدخل، كما لم يدخر السيد محمد شنيق، ذلك الوطنى الغيور وصديق الحزب الدستورى الجديد الوفى، أى جهد ليبين للمقيم العام إنه قد ضل الطريق[*].

جولة البحرى قيقة والطاهر صفر[38]

هل كانت جولة البحرى قيقة والطاهر صفر غلطا فادحا؟ وهل تسببت فى إحباط العزائم فى صفوف المناضلين؟ لا أعتقد ذلك، بل بالعكس، إذ هى زادت المناضلين حماسا، والشعب ثقة إذ مكنته من تقدير قوة الحزب حق قدرها، إذ أنهم رأوا أن المقيم العام قد اضطر إلى اللجوء إلى قائدين من قادتنا لا يزالان فى حالة سراح لإرجاع الهدوء إلى نصابه. فالسماح لهذين المناضلين بمخاطبة مواطنيهم، بينما كان هؤلاء قبل ذلك بقليل يتعرضون للتعنيف والاعتقال من قبل قوات الأمن، كان من شأنه حتما أن يزيد من هيبة الحزب فى نظر الجماهير. ولئن أخلف بيروطون وعده، فهل كان يمكن للطاهر صفر والبحرى قيقة أن يحملا ممثل فرنسا على النفاق؟ فيما يخصنى كنت أرى أنهما لم يخطئا، ولو كنت مكانهما لربما تصرفت كما تصرفا. ثم إنى أتساءل وتساؤلى لا يعنى التخفيف من فظاعة حنث بيروطون: ألم يكن لأفعال بعض المناضلين ولتجاوزاتهم اللفظية نصيب من المسئولية فى تخوف المقيم الفرنسى وتراجعه فى وعوده؟

(*) فى ورقة منفصلة: «أثناء إقامتى فى بن قردان تلقيت عدة رسائل صادرة عن بعض الشخصيات التونسية، من أطباء ومحامين وفلاحين وحرفيين ومدرسين بالجامع الأعظم. وأمثالهم يعربون عن تعاطفهم معى. ولكن الكثيرين منهم عاب علىّ الانسياق مع رفاقى الشبان، وترك الوضع يبلغ ما بلغه من التردى».

هذا وكان الطاهر صفر والبحرى قيقة لم يقتصرا على الدعوة إلى الهدوء والسكينة، بل إنهما، حسبما أفادنى فيما بعد عدد كبير من المناضلين، استغلا تلك الجولة المعروفة بجولة «التهدئة» لتأكيد الأهداف المعهودة للدعاية الحزبية ودعوة الشعب إلى عدم الاستسلام للقمع والاستعداد للطوارئ، ولم تغلب على خطبهما الانهزامية والخوف. فهما قد وفيا بما التزما به وتصرفا بكامل الإخلاص والصدق.

بيروطون يخلف وعده

لعله كان ينبغى بعد تلك الجولة إقرار وقفة تأمل حتى موعد 3 أكتوبر 1934(*). غير أن بعض «التحريضات» الصادرة من هنا وهناك، حثت المناضلين على القيام بأعمال غير منسقة وفرت للمقيم العام فرصة لاستئناف حملته القمعية والنهوض من هزيمته الأولى ولذلك لما حان يوم 3 أكتوبر، وهو الموعد المحدد للإفراج عن المبعدين، أقر بيروطون عزمه على مواصلة سياسته التعسفية[39].

ولعل تلك الآونة بالذات هى التى كان ينبغى فيها للشعب رد الفعل بقوة غير أنه لم يفعل. فلعله بدأ يشعر بالملل؟ على كل حال فقد بذل الطاهر صفر والبحرى قيقة، بمساعدة صالح بن يوسف الذى عاد من فرنسا منذ عهد قريب، أقصى الجهود وتحلوا بواسع من الصبر لإيقاظ الشعب وإعداده للتحرك[40].

وانقضت فترة اتسمت بشىء من الركود، وظهر خلالها بيرطون فى مظهر منتصر. وقد دامت تلك الفترة شهرين، حتى أواخر شهر ديسمبر 1934.

هكذا وفى يوم 5 أكتوبر نقلت السلطة الاستعمارية الحبيب بورقيبة إلى برج البوف (برج بورقيبة الآن) واتخذت إجراءات جديدة لتقييد حرية المبعدين الآخرين. من ذلك أن رئيس المركز (فى بن قردان) قد دعانى لإعلامى بمنع المكالمات الهاتفية وضرورة الالتزام بأوقات الزيارتين إلى «مكتب الشئون العربية» والكف عن

(*) بعد مرور شهر من الاعتقال.

الجلوس فى مقهى السوق اعتبارا من ذلك التاريخ، والإمساك عن أداء الزيارات واقتبال الزائرين.

وكان جميع صغار التجار وأرباب الحرف من غير أصيلى مناطق الجنوب قد تلقوا يوم 4 أكتوبر الأمر بغلق دكاكينهم ومغادرة التراب العسكرى فورا، مع منعهم من الرجوع مهما كان السبب.

وفى أوائل ديسمبر تلقيت رسالة من محمد بورقيبة عبر لى فيها عن نفاد صبره، بل حتى عن شىء من الوهن فى عزيمته. كما طلب رأيى حول إمكانية قيام المناضلين المبعدين إلى الجنوب بإضراب جوع. والجدير بالملاحظة أن محمد بورقيبة كان يكبرنى بنحو عشر سنوات، وأنى كنت أكن له مشاعر الاحترام والتقدير، بل حتى الود. فهو رجل حاد الذهن واضح الأفكار، وقد كان معروفا برجاحة رأيه ودعامة حجته. ولذلك فاجأنى منه مخاطبتى فى شأن إضراب الجوع، إذ أن ذاك قرار على غاية من الخطورة، يكاد يستحيل تطبيقه على أشخاص هم رغم كل شىء فى حالة سراح، ومشتتون فى مناطق بعيدة بعضها عن بعض. ثم إنه قرار من شأنه أن يؤثر لا محالة بالغ التأثير فى شعبنا ولكن هل كان من شأنه أن يؤثر فى سياسة بيروطون، ولا حتى فى سياسة فرنسا التى عينته؟ لذا كان من البديهى أنى أجبت سى محمد بأنى غير موافق على مثل تلك المبادرة، وبينت له جميع الأسباب التى دعتنى لرفضها، مع الإشادة بشاقب فكره وفائق رصانته.

على أن رسالة سى محمد أربكتنى بكل حيرتى. ذلك أنى كنت أومن أن شعبنا لم يزل صامدا على معارضته للاستعمار غير أن ناره كانت كامنة تحت الرماد. إذ إن رفقاءنا الطاهر صفر والبحرى قيقة وصالح بن يوسف كانوا يقومون بلا كلل ولا ملل بعمل خفى غير أنه ناجع ثبّت الشعب على يقظته وأهبته. وفى غرة جانفى 1935 الموافق لليلة السابع والعشرين من رمضان (ليلة القدر) نظمت مظاهرة داخل الجامع الأعظم بمناسبة زيارة أحمد باى إلى جامع الزيتونة للإشراف على موكب ختم الحديث النبوى الشريف. غير أن المظاهرة آلت إلى عكس ما قصدوه بها. إذ

كانت تهدف إلى إقناع فرنسا وممثليها بأن الشعب التونسى، مجمع مع عاهله، على وضع حد التوتر السائد فى البلاد، وعلى المطالبة بعودة المبعدين الذين يعتبرهم ممثليه الحقيقيين. إلا أن بعض العناصر الاستفزازية المندسة وبعض المتظاهرين الشبان قد أخذوا يهتفون بشعارات عدائية وعنفوا الباى الطاعن فى السن بما مكن السلطة الفرنسية من إقناعه بأن الدستوريين عازمون على اغتياله. لذا تمكن بيروطون، بعد أن كانت المظاهرة قد باغتته وأغضبته، من الفوز بذريعة للإقدام على خطوة أخرى على درب القمع.

الموجة الثانية من الاعتقالات

ففى يوم 2 جانفى 1935 أبعد إلى الجنوب فوج آخر من الدستوريين : الطاهر صفر إلى جرجيس، والبحرى قيقة إلى مدنين، وصالح بن يوسف إلى قبلى، ومحيي الدين القليبى إلى برج البوف (حتى يساكن صاحبه بورقيبة)، والهادى شاكر والشيخ محمد كركر (أحد دعاة الحزب الدستورى القديم) إلى مطماطة، بينما ألحق الحبيب بوقطفة وبوكر داغة أحد أعضاء الحزب الدستورى القديم معى إلى بن قردان. ولئن كنت فيما يخصنى شخصيا، مرتاحا لأن يشاركنى الغرفة هذان الرفيقان لا سيما وقد كان أحدهما الشاب النشيط الحبيب بوقطفة عضوا بالمجلس الملى للحزب الدستورى الجديد. غير أنه يجدر الاعتراف بأن الرفيقين القادمين لم يكونا مبتهجين، لا سيما بوكرداغة وكان شيخا بسيطا وديعا يغلب عليه الوجوم. ولم يكن يفهم شيئا مما حل به.

وقد علمنا من الغد أن المناضلين قد عينوا ديوانا سياسيا جديدا برئاسة الشاذلى خير الله، يضم بالخصوص الدكتور الطاهر الزاوش ونور الدين الزاوش ومحمد السويسى[41]. كما بلغنا أن بيروطون استقبل أعضاء الديوان السياسى الثالث. وقد فاجأنا بعض الشىء اختيار الشاذلى خير الله على رأس الديوان السياسى. إذ لم يكن له رغم مقدرة صحافية لا شك فيها، وسنواته العشر التى قضاها فى العمل السياسى، ما يؤهله لتولى قيادة حزب مثل الحزب الدستورى الجديد فى خضم

معركته تلك، هذا علاوة على أنه لم يكن منخرطا بذلك الحزب، بل سبق له أن قاومه بعض المقاومة. وكذلك كان شأن باقى الأعضاء الذين كانوا معه، فإنهم لم يساهموا قط فى أى نشاط سياسى. وقد كان ذلك نتيجة حتمية لقلة الكفاءات الموجودة فى صلب الحزب، وقد كان سبق لى أن نبهت رفقائى الأربعة فى الديوان السياسى إلى ذلك الشغور حاثا إياهم على توسيع الجهاز الحزبى حتى تتكون ضمنه بعض العناصر الشابة القادرة على تعويض أعضاء الديوان السياسى عند الاقتضاء.

الشاذلى خير الله على رأس الحزب الدستورى الجديد

فى جانفى 1935 سمحت السلطة الفرنسية للديوان السياسى الجديد بأداء زيارة إلى المبعدين للاطلاع على حالتهم والتشاور معهم. وقد بدأ خير الله ورفقاؤه جولتهم تلك بالاتصال بالحبيب بورقيبة فى برج البوف.

وقد كانت سياسة الشاذلى خير الله ترمى أولا إلى حصول انفراج بين المقيم العام والحزب ثم إلى تقارب وربط اتصالات جديدة بين الطرفين. ولم أكن فيما يخصنى معارضا مبدئيا لمثل هذا التوجه. فقد كنت أرى أن المناضلين فى حاجة إلى وقفة للاستراحة، وأن الحزب فى حاجة إلى إعادة تنظيم صفوفه كما كنت أعتبر أن عملا معتدلا ومنضبطا ومحكم التسيير، أفضل من تحرك جماهيرى انتفاضى سوف يؤدى إلى التمادى فى سوء التفاهم وتصعيد المواجهة.

وقد تمخض نشاط الديوان السياسى فى أول الأمر عن شىء من الانفراج. حيث تم إرجاع الحبيب بورقيبة من برج البوف إلى تطاوين قرب أخيه سى محمد، كما أن المراقبة المسلطة على المبعدين تقلصت بعض الشىء. إذ سمح لى ولرفيقى فى بن قردان بالتجول خارج حدود البلدة، بل حتى بالذهاب إلى «المرسى» الكائن فى بحيرة البيبان. وسمح لنا بالاختلاط بالسكان وبالتحادث معهم. كما تمكنا من استقبال بعض أقاربنا وأصدقائنا وإجراء مكالمات هاتفية. من ذلك أنى استطعت

الاتصال هاتفيا بكل من الطاهر صفر وسى محمد بورقيبة والبحرى قيقة والهادى شاكر.

فقد كان يبدو أن الوضع فى تطور نحو تفهم أفضل. غير أن بيروطون كان يتردد فى اتخاذ الإجراء الوحيد الذى كان ينتظره الشعب والمناضلون، والذى من شأنه أن يؤول إلى انفراج حقيقى: ألا وهو سراح المبعدين. فهل كان تردده ناشئا عن خشية حقيقية من اندلاع الاضطرابات من جديد، أم عن إصرار لا رجعة فيه على مواصلة سياسته القمعية؟

فى آخر شهر جانفى 1935 استقبل المقيم العام الشاذلى خير الله فعرض عليه زائره الخطة التى كان ينوى توخيها لدفع الحزب فى سبل التفاهم بدلا عن الخطب الملتهبة والمظاهرات الصاخبة. ولعله كان أولى بنا أن نمكّن خير الله من مواصلة تجربته بعض الوقت فى كنف الهدوء، فيكون نجاحها إن نجحت كسبا لنا مفيدا، ويكون فشلها إن فشلت معينا لنا على فتح عيون الكثير من مواطنينا، وعيون أصدقائنا المتحررين فى فرنسا. غير أننا فوجئنا بأن نقرأ للشاذلى القسطلى مقالا نشرته جريدة النهضة بتاريخ 2 و 3 فيفرى 1935 يبين فيه أن المقابلة التى جرت بين خير الله وبين المقيم العام تعنى العودة إلى سياسة الحزب الإصلاحى[42] المقبور الذى كان حسن القلاتى اسّسه فى مطلع العشرينيات(*).

فارتبك المناضلون وخامرهم الارتياب سيما بعد التحذيرات المبررة أو غير المبررة التى كان الحبيب بورقيبة قد وجهها من تطاوين إلى الشاذلى خير الله يأمره فيها بتنظيم مظاهرة أمام الإقامة العامة. وقد تمت تلك المظاهرة بالفعل يوم 28 مارس 1935 بطريقة سلمية، واستقبل بيروطون خير الله، وكان يستشيط غيظا بسبب عودة دوامة المظاهرات، وعاب على مخاطبه الانقياد لبعض المشاغبين الذين حمستهم التعليمات الصادرة عن الحبيب بورقيبة من تطاوين، فى الوقت الذى كان فيه حسب قوله يتأهب لاتخاذ إجراءات اقتصادية وسياسية هامة لفائدة التونسيين.

(*) الجدير بالتذكير أن جريدة النهضة كانت لسان ذلك الحزب.

وفى آخر المقابلة خير المقيم العام مخاطبه بين الالتحاق بأصدقائه فى أقصى الجنوب أوالتحول إلى الخارج، واختار الشاذلى خير الله الاختيار الثانى، إذ رأى أن وجوده حرا فى الخارج أفضل بكثير من وجوده سجينا فى محتشد برج البوف. فغادر تونس يوم 13 أفريل 1935 على متن طائرة مائية فى اتجاه روما، على غرار ما فعل الشيخ عبد العزيز الثعالبى سنة 1923.

وفى نفس الفترة تم تجميع كافة المبعدين في محتشد برج البوف. فقد استدعانا القبطان شاميان (يوم 2 أفريل) أنا والحبيب بوقطفة وعلى بوكر داغة، لإعلامنا بأنه سيتم نقلنا إلى مدنين، وأمهلنا عشرين دقيقة لإعداد أمتعتنا، وكانت الساعة تشير إلى الرابعة بعد الظهر تقريبا. ووصلنا إلى مدنين عند الساعة السادسة مساء، وقد وجدت البحرى قيقة والعيد الجبارى وبقية المبعدين فى مدنين، وكذلك الهادى شاكر الذى كان قد قدم منذ حين من مطماطة وحده، بدون رفيقه فى المنفى الشيخ محمد كركر. وبعد هنيهة وصل الطاهر صفر وصالح بن يوسف قادمين من جرجيس. وقد كنا رغم ما كان يشغل بالنا مبتهجين لتلاقينا وقضينا ليلة ممتعة فى فندق «كروانا» Caruana حيث أمرنا بعدم مغادرته ابتداء من غروب الشمس.

الإقامة فى برج البوف

استيقظنا يوم 2 أفريل 1935 باكرا، وبعد تناول فطور الصباح ساقونا إلى «مكتب الشئون العربية» بمدنين حيث أركبونا شاحنتين عسكريتين صغيرتين مغلقتين غلقا محكما. ثم سرنا فى اتجاه برج البوف مصحوبين بعدد من أعوان «المخازنية» المسلحين وعند خروجنا من الفندق رأينا السيدة كروانا تبكى بكاء مرا وهى تقول: «ليكن الله معكم يا أبنائى».

كان يفصل بين مدنين وبرج البوف مائة وعشرون كيلو مترا من الطرقات غير المعبدة عابرين مناطق مقفرة. ولما وصلنا إلى برج البوف وجدنا محيى الدين القليبى الذى كان يقيم هناك منذ يوم 2 جانفى، ورفاقنا القادمين من تطاوين

وهم الحبيب بورقيبة وأخوه سى محمد ويوسف الرويسى وكانوا قد وصلوا فى الليلة السابقة.

وعند نزولنا من الشاحنتين تعانقنا، ولا أستطيع أن أصف ما شعرنا به من سرور لقائنا من جديد، رغم وحشة المكان. وقد وضعت السلطات الفرنسية على ذمتنا خمس غرف ضيقة منها واحدة للطبخ يبلغ طول كل واحدة حوالى أربعة أمتار ونصف وعرضها مترين ونصف، وكان يقيم فى كل غرفة أربعة أنفار ينامون على فرش من القش يزخر بالبق. آه! كم قاسينا من البق والبراغيث التى كانت تمنعنا من النوم ليالى طوالا! وكانت مطاردة البق شغلنا الشاغل، أما البراغيث، فلم يكن لنا عليها من سبيل. ومن حسن الحظ كان البعوض مفقودا أو هو قليل جدا. وكان رفقائى فى الغرفة سى محمد بورقيبة والهادى شاكر وصالح بن يوسف ومحيى الدين القليبى.

وقد شرعنا فى ترتيب شئوننا منذ يوم وصولنا. وكان الحبيب بورقيبة ومحيى الدين القليبى اللذان سبقانا إلى برج البوف قد اكتسبا خبرة بالحياة فى ذلك المكان الخالى المقفر. وقد كان بورقيبة هو المكلف بالطبخ بمساعدة البحرى قيقة وخميس بن حسن، بينما كان أخوه سى محمد هو المسئول عن الشئون المالية.

وغداة وصولنا نزل من البرج القبطان ما تيو رئيس المركز، وكان مصحوبا بالشاوش سعيد، لأداء شبه زيارة تفقد. فصافح الحبيب بورقيبة وتحادث معه قليلا ثم سلم علىّ وأبدى لى شيئا من الاحترام. وبعدما ألقى نظرة على غرفنا خاطبنا قائلا: «هذا كل ما يمكن أن أوفره لكم من الرفاهة، وأرجو ألا يطول مقامكم هاهنا».

أما فيما يخص تموينا فقد كان يوجد فى المنطقة خباز يزودنا بخبز ردىء جدا، وتاجر يهودى ذو لحية كثيفة، تغطى رأسه العمامة التقليدية السوداء، يزودنا بالزيت والسكر والقهوة والشاى وبعض التوابل والبترول اللازم لمواقد الطبخ والمصابيح. أما فيما يخص الخضر، فكنا نوجه طلباتنا إلى تطاوين بواسطة سائق الشاحنة

العسكرية الصغيرة الذى كان مكلفا بالنقل بين تلك البلدة وبرج البوف مرتين فى الأسبوع، بحيث لم يكن يتوفر لدينا من الخضر، إن توفرت، إلا غير الطازج منها. وأما اللحم فلم يمكن الحصول عليه إلا مرة أو مرتين فى الأسبوع، وكان فى الغالب لحم عنز. وقد كان لنا فى الأيام الأولى من إقامتنا مطبخ مشترك بين جميع المبعدين، ولكن بعد ذلك بقليل انفصل عنا الشيوعيون الأربعة[43]، فأصبحوا يطبخون طعامهم على حدة، وكذلك فعل عضوا الحزب الدستورى القديم القليبى وبوكر داغة.

وكنا نقضى الصبيحة فى القيام بالأشغال المنزلية، كالتنظيف وإعداد الطعام والكنس وغسيل الثياب ونشر فرشنا فى الشمس لإزالة البق وما إلى ذلك... على أنى أعترف بأن رفاقى ما انفكوا يحرصون على إعفائى من كل عمل منزلى، تعبيرا لى عن ودهم واحترامهم، وكانوا كلهم يتوددون لى ويحرصون فى تبجيلى. خاصة منهم الحبيب بورقيبة الذى كان يفوقهم بإخلاصه ونشاطه.

أما العشية فكنا نكاد نخصصها للمناقشات السياسية والفلسفية والأدبية، وللدراسة والمطالعة، ففى الغالب كان أحدنا يقرأ والآخرون ينصتون إليه.

إلا أنه لا ينبغى أن يظنّ أنا كنّا فى رغد من العيش فقد كانت فى طليعة مشاغلنا المشكلة المالية، حيث كل مبعد يتقاضى منحة يومية قدرها 5 فرنكات انخفضت فيما بعد إلى 4 فرنكات ونصف أى ما يعادل اليوم حوالى 250 مليما. وحتى إذا اتصلنا بمبالغ مالية من عائلاتنا، فقد كان علينا إيداعها بين يدى محاسب البرج الذى لا يسلم إلى كل فرد منا سوى 20 فرنكا فى الأسبوع على أقصى تقدير. وكنّا، أنا والحبيب بورقيبة، نمسك عن الوقوف فى الصف لتسلم ذاك المبلغ الزهيد، خاصة أن إخواننا كانوا لا يرضون أن يتعرض رئيس الحزب وكاتبه العام لمثل تلك الإهانة.

إلاّ أنه لم تكن المشاغل المادية وحدها لتشغلنا بل كانت تشغلنا أيضا حياة الحزب، حيث بدأت تظهر علامات الفتور فى الأوساط الشعبية. وقد كانت

مراسلاتنا خاضعة للرقابة ولم يكن يخول لأى تونسى من أهل المناطق «المدنية» أن يزور التراب العسكرى إلا برخصة، ثم إنه لم يكن يسمح لأىٍّ كان بتجاوز حد تطاوين. وحتى الجرائد لم تكن تصلنا بانتظام، ولم تكن تصلنا أى نشرية تنتقد الحكومة أو تتحدث عن المبعدين إلا إذا كتبت شيئا ضدهم. وكل ما كنا نعلمه هو أن البلاد بأسرها خاضعة لنظام بوليسى على غاية من الصرامة.

وكانت تشغل بالنا أيضا مسائل أخرى شخصية وعائلية. فقد ترك بعضنا وراءهم زوجاتهم وأبناءهم، وترك البعض الآخر أبوين طاعنين فى السن بلا عائل. وهناك من بيننا من كانت لهم ديون يجب تسديدها. فكان الحبيب بورقيبة مثلا فى ذمته رهن على فيلا أتم بناءها منذ مدة. وكنت أنا شخصيا أتعرض لمشاكل من هذا القبيل. فقد أعلمتنى زوجتى أن أثاثنا قد كان محل عقلة عدلية، لأنى كنت التزمت بضمان قرض مقداره 84000 فرنك (أى ما يعادل اليوم 5000 دينار)، اقترضناه لشراء معدات مطبعية وآله لتنضيد حروف الطباعة، فى نطاق حملة تمول جريدة صوت التونسى. وقد ساعدنى صديقى الحميم المحامى محمد بن ميلاد فى هذا الشأن بخدمة جليلة، حيث استعمل جميع المطاعن والإجراءات التأجيلية لتأخير تنفيذ الحكم الصادر ضدى إلى أن عدت من المنفى.

وكان سى محمد بورقيبة أكثر انشغال بال وتوترا من الجميع، رغم معهود هدوئه ورصانته. ذلك أن مكتبه المغلق منذ سبعة أشهر لم يعد يأتيه ولو بأزهد المداخيل. وكانت زوجته توجه رسائل مفزعة حول حالتها الصحية وحالة أبنائها المحرومين من كل رعاية أبوية. وقد كانت السلطة العسكرية تسارع مبتهجة بإبلاغه تلك الرسائل، بعد أن تكون بطبيعة الحال، قد اطلعت عليها. فكان كل ذلك يخلق جوا ثقيلا فى المحتشد لا سيما وإنه لم تكن لدينا أى فكرة عن المدة التى سنقضيها فى ذاك المكان الشبيه بالجحيم.

زيارة الجنرال أزان Azan القائد الأعلى لقوات الاحتلال

بينما كنا نحاول أن نتأقلم مع ظروف حياتنا الجديدة، طرأ علينا طارئ. فقد

لاحظنا يوم 9 أفريل 1935 بعد الظهر نشاطا غير معهود فى صفوف أعوان «المخازنية» وجنود «القومية» حيث تم تجميع قطيع من الجمال المهرية فى الجانب الغربى من المحتشد، وتهامس «القَوم» بأن الجنرال أزان سيصل يوم غد.

وبعدما تناولنا طعام العشاء جاء الشاوش سعيد إلى غرفة الحبيب بورقيبة ليشرب معنا الشاي فأكد لنا ذلك الخبر في شيء من التكتم وكأنه يبوح بسر. وقد كان الشاوش سعيد منذ قدومنا يقوم بدور شبه الوسيط بيننا وبين القبطان ماتيو، وقد كان الوحيد من بين أعوان «المخازنية» يسمح له بالحديث معنا والاختلاء بنا. وكان حريصا على الظهور في نظرنا بمظهر الوطني الغيور المستعد لقلب ظهر المجن على الفرنسيين. وإن كان هذا الحرص على استمالتنا لم يقنعني يوما بنزاهته. غير أن الحبيب بورقيبة الذي كان تعرف عليه قبلنا أثناء إقامته الأولى في برج البوف كان يقدره بل يثق به.

وفي يوم 10 أفريل ارتدى جنود « القومية» منذ الصباح الباكر أزياءهم المتمثلة في سروال أبيض فضفاض، وحزام أحمر عريض، وشال أبيض يحجب نصف الوجه، وجعبتي خراطيش متقاطعتين على صدورهم. وقد استعرضهم القبطان ماتيو الذي كان ممتطيا جوادا ومخفورا بمساعديه، بينما كان جنود «القومية» في بداية الاستعراض مترجلين. ثم ركبوا جمالهم المهرية. وكنا ننظر إليهم من أبواب غرفنا التي منعنا من مغادرتها في ذلك اليوم، وقد كانت هيئتهم لا تخلو من بهاء ومنظرهم لا يخلو من جمال تحت نور الشمس الساطعة في ذلك الصباح وتحت سماء صافية الزرقة، لم يعكرها بعدُ، ذلك الاحمرار الذي كنا نشهده أحيانا عندما تهب ريح السموم فتثير زوبعة يعمي غبارها الأبصار.

وبعدما أتم القبطان استعراض جنوده عهد بقيادة السريّة إلى مساعده، وامتطى سيارته متوجها نحو تطاوين لاستقبال الجنرال وبعد ذلك بنصف ساعة صدر الاذن للجنود بالاستعداد تلاه صوت البوق العسكري. وانطلقت من البرج طلقات المدافع وقعقعة الرشاشات، ونزل الجنرال من سيارته مصحوبا بمرافقيه، فحيّا علم

«القومية» وقام باستعراضهم ثم حضر مختلف التمرينات التي جرت في الميدان. وبعد ذلك صعد الى البرج حيث كانت تنتظره مأدبة كبرى كانت الأكلة الرئيسية فيها لحم الغزال المشوي (حسبما أخبرنا الشاوش سعيد فيما بعد).

أما نحن معشر المبعدين فقد كنا نستفهم الغاية من تلك الزيارة. « هل سيدعونا الجنرال لنتحادث معه، أم سيتجاهلنا؟ وما عساه أن يبلغه إلينا، او يقوله لنا؟» تلك هي الأسئلة التي كنا نتطارحها. قال أحدنا: «لعل الموضوع سراحنا؟» فأجاب آخر: «إن لم يكن نقلنا الى برج سان Fort Saint (برج الخضراء الآن)، أو إلى المشيفيف(أبعد من برج البوف بكثير، قرب الحدود الجزائرية)». وأضاف سي مَحمد بورقيبة الذي كان دائما يغلب عليه التشاؤم: « أو إبعادنا إلى جزيرة غويانا Guyane». وقد كنا جميعا نحاول التظاهر بالمرح، غير أن زيارة الجنرال كانت موضوع انشغالنا.

وحوالي الساعة الثالثة بعد الظهر جاء عريف فرنسي ليدعونا إلى الذهاب معه إلى البرج وهناك بقينا ننتظر طوال ساعة كاملة في الساحة الصغيرة الواقعة أمام مكتب القبطان تحت حرارة شمس ساحقة يضاعف من مفعولها انعكاسها على الجدران المطلية بالجير الأبيض. ولم يكن يوجد أي ركن مظلل، لاسيما وقد كان أغلب أفراد مجموعتنا مكشوفي الرأس لأنهم لم يتوقعوا أن يطول بهم الوقوف تلك المدة في حرّ الشمس الصحراوية.

وبينما نحن كذلك إذ صاح عريف بأعلى صوته: «سكوتا، اصطفوا، الجنرال يخرج اليكم». فوقفنا في صفين أمام المكتب مواجهين الشمس التي بدأت تميل للغرب.

وأخيرا أطل علينا الجنرال مصحوبا بمساعده، وبالمقدم سيغوني Sigoney والقبطان ماتيو. كان وجهه محتقنا وعيناه جاحظتين وبطنه منتفخا، وذقنه ناتئا على غرار موسوليني Mussolini وكانت الفئة العسكرية تدين بالإعجاب عهدئذ للدكتاتور الإيطالي. وبعدما ألقى علينا نظرة استعلاء، شرع في إلقاء خطاب

حاولت في مساء نفس اليوم ذاته أن أنقل منه بعض المقتطفات اعتمادا على ذاكرتي(*). هذا مطلعه: «إنني سأخاطبكم بصراحة وبلا مراوغة، لأني رجل مستقيم وصلب مثل سيف هذا».

وبعد ذاك المدخل الملحمي الساذج، واصل خطابه فقال: «إنكم في حالة تمرد على سمو الباي وعلى فرنسا إذ تدعون للدفاع عن مصالح شعب تونسي مزعوم والحقيقة أن دافعكم الأوحد هو الطموح الشخصي. فإن ظننتم أنكم تستطيعون طرد الفرنسيين من هذه البلاد، فإنكم لمخطئون. حتى لو فرضنا أنهم سينصرفون، وهو أمر مستحيل، فإنكم ستقعون تحت سيطرة أجنبية. لعل أنظار البعض منكم ترنو إليها فيما أظن. غير أن هؤلاء القوم سيذيقونكم ما يجعلكم تندمون على نظام حمايتنا. عليكم أن تخجلوا من عقوقكم في الوقت الذي شرع فيه السيد بيروطون في تكريس جهوده الصادقة لتحسين اقتصاد البلاد التونسية، انتظمت مظاهرتان بالمكنين إحداهما عشوائية دامية. إنكم لمشاغبون».

ثم خفض من لهجة التهديد: « إن المقيم العام في حاجة إلى السلم والهدوء لإنجاز سياسة تقدمية يستفيد منها كافة سكان هذه البلاد. فينبغي مساعدته. ينبغي على الجميع مساعدته. وإني لا أرغب الدخول معكم في مناقشة بعض النظريات السياسية والاجتماعية، إلا أني أرى لزاما علي أن أؤكد أني أحب إفريقيا الشمالية وأني صديق العرب، وإني لا أرغب أن أجعل منكم شهداء. ولقد ألفت كتابا عن الجنود الأفارقة وكتابا آخر عن الأمير عبد القادر، نوهت فيهما بما يتحلون به من

(*) فى إحدى الورقات المنفصلة: «حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر جاءنا «مخازنى» ليأمرنا بأن نصعد جميعا إلى البرج حيث سيقابلنا الجنرال فتجمعنا أمام مدخل مكتب القبطان. وقد تركونا ننتظر مدة ساعة ونصف على أقل تقدير فى حر الشمس، وحرارة البرج فى شهر أفريل تشبه حرارة الشمس بمدينة تونس فى شهر جويلية. وأخيرا أطل الجنرال مصحوبا بمرافقه وبالقبطان ماتيو. فاصطففنا أمامه صفين وكنا، أنا والحبيب بورقيبة، فى الوسط، فألقى علينا الجنرال نظرة أرادها مستعلية حازمة، ثم توجه إلينا بخطاب أورد فيه التهديدات تخللتها النصائح ذات نبرات أبوية، مستعملا تلك الخطابة الرخيصة التى ينفرد بها العسكريون».

شجاعة ووفاء. وسأسهر مع العقيد سيغوني والقبطان ماتيو على معاملتكم معاملة حسنة». (*)

ثم قبل أن يعود إلى مكتب القبطان أضاف: «إن كانت لديكم طلبات، بما في ذلك الظروف المادية لإقامتكم، تريدون إبلاغها، فعينوا واحدا منكم يقدمها إليّ». وقد كنت بطبيعة الحال، من كلفه إخواني بتلك المهمة. فلما دخلت المكتب اندهشت إذ وجدت القوم منبسطين، بل مبتسمين. وكأني بالجنرال كان مبتهجا بمفعول خطابه. فأجلسني أمامه وبادرني بقوله: «إني أعلم أنك رجل نزيه، وطبيب يحظى بتقدير مرضاه ورفقائه. لذا يؤسفني أن أراك تنساق إلى مثل هذا الشغب المخطر والعقيم، رغم أن ذلك أمر يهمك». ثم عاودته رغبة الحديث عن كتابه عن الأمير عبد القادر. ولما أعلمته أنني كنت قرأته وقدرته حق قدره حتى تهلل وجهه وقد تملكه ما يشعر به المؤلف المجهول إذا ما صادفه قارئ

(*) في ورقة منفصلة: «إني سوى كسيفي هذا. ومن واجبي مخاطبتكم بحزم، خطاب القائد العسكري المسئول عن الدفاع في هذه البلاد عن النظام، وعن سلطة الباي وفرنسا. فلا يخفاكم أني في نفس الوقت القائد الأعلى للجيش في تونس ووزير حرب سمو الباي. وأنتم في حالة تمرد على صاحب البلاد وعلى الدولة الحامية. وتتحدثون عن شعب تونسي وأمة تونسية. والحال أنه لا وجود لشعب تونسي ولا لأمة تونسية، لا في الماضي ولا في الحاضر. وسوف نستبقيكم هكذا ما لزم من الوقت بل إلى الأبد إن اقتضى الأمر. إن المقيم العام في حاجة إلى السّلم والهدوء لإنجاز سياسته التقدمية لصالح السكان القاطنين في هذه البلاد».

ثم تغيرت لهجته إلى لهجة تحاكي اللهجة الأبوية، فقال: «ينبغي مساعدته، يجب عليكم مساعدته. إني أحب أفريقيا الشمالية وأنا نفسي صديق العرب فقد ألّفت كتابا حول عبد القادر، ذلك القائد العظيم الشهم الذي كان خصمنا ثم أصبح صديقا وفيا لفرنسا. كما أني ألّفت كتابا عن جيش أفريقيا. فطالعوا هذين الكتابين وسترون إني لست عدوا للعرب».

كما كتب الدكتور الماطري: «إن هذه المذكرات التي سجلتها غداة زيارة الجنرال ليس لها أن تكون نقلا حرفيا لكلام الجنرال. لذلك فإنها رغم تعبيرها عن نفس الأفكار، تختلف اختلافا محسوسا عن نص ذلك الخطاب كما نشرته فيما بعد عدة نشريات. ومن الجدير بالملاحظة أن الجنرال قد ارتجل خطابه حسبما يبدو، ولم يقرأ نصا جاهز التحرير. ولا شك أن النص الذي نشر فيما بعد قد تم تنميقه في فترة لاحقة».

لكتابه المغمور من ابتهاج يكاد يكون صبيانيا. إذ ذاك أصغى إلى مطالبي حول قلة الماء، وعدم انتظام التموين، وقلة الأدوية الأولية. وأشار على منظوريه باتخاذ الإجراءات اللازمة للغرض، وبعد ذلك أذن لي بالانصراف وقام هذه المرة بمصافحتي.

وقد قضينا السهرة نتناقش بشأن زيارة الجنرال ونؤوّل محتوى خطابه الذي لم يكن له أن يفاجئ أي واحد منا، حيث لم يكن يتضمن إلا كلاما أجوف قد سمعناه مرات ومرات، ولم نطمئن له اطمئنانا كبيرا. وفي الغد جرت الأمور كما كانت تجري من قبل، مع تجديد طفيف يتمثل في الزيادة من حصة الماء المخصصة لكل واحد منا، والسماح لنا بالتجول على بعد بضعة أمتار من غرفنا، وترك مصابيحنا مضاءة دون تحديد للوقت، بعد أن كنا قبل ذلك ملزمين بإطفائها إثر غروب الشمس.

الرسالة الموجهة إلى الجنرال أزان

يوم 12 أفريل جاءني سي محمد بورقيبة وكأنه منشغل البال أكثر من ذي قبل، وقرأ علي بعض الفقرات من رسالة وجهها إليه ابنه الأكبر وأحاطه فيها علما بما كانت تتعرض له العائلة كلها من شتى الصعوبات بسبب إبعاده.

وقد كنت في نفس اليوم تلقيت رسالة من الدكتور الراضي فرحات صديق بيروطون الشخصي يؤكد لي فيها حسن استعداد هذا الأخير ورغبته في وضع حد لحالة التوتر السائدة في البلاد منذ يوم 3 سبتمبر 1934. ثم أضاف: «غير أنه ينبغي مساعدته على ذلك باتخاذك من جانبك أنت موقفا متفهما». فأطلعت على تلك الرسالة محمد بورقيبة الذي اعتبرها دعوة غير مباشرة من بيروطون موجهة إلينا لإعادة ربط الصلة معه.

فأجبته: «إذن كيف يمكن تفسير خطاب الجنرال أزان الذي نعتنا بالمتمردين الطماعين المشاغبين...؟ فقال: «ذاك بالضبط ما أقصده بما أننا لسنا

متمردين ولا طماعين ولا مشاغبين، فعلينا إذن أن نكاتبه ونضع الأمور في نصابها». فأجبته: «يجب أن نكون جميعا متفقين على ذلك وعلى الأقل أعضاء الديوان الخمسة (محمود الماطري والحبيب بورقيبة والطاهر صفر ومَحمد بورقيبة والبحري قيقة).

قال: «ولكن أنت يا سي محمود، هل أنك موافق؟» قلت: «لست معارضا مبدئيا، ولكن ينبغي أن نتدارس الموضوع عن كثب. فلماذا لا تخاطب الحبيب في الأمر؟»

فإذا بمخاطبي الذي كان مجبولا على الهدوء والاتزان قد انفعل واحتدت لهجته: «لنبدأ بأخذ رأي الآخرين، أما الحبيب فلنؤجله إلى ما بعد. هو رجل عصبي متشنج لا يدري ماذا يفعل. إني أعرفه أكثر منكم جميعا. فقد ربيته مثل ابني. إلى متى سنستمر في الاقتداء بهذا «المهبول»؟ إني أعلم أنه سيبدأ بالرفض وبالمجادلة إذ لا أتصوره يقبل اقتراحنا من أول وهلة. لا سيما وقد وجه إلى بيروطون رسالة وقحة مزرية، تقمص فيها دور البطل المغمور وجعل خاتمتها الحماسية البيتين الشهيرين من شعر فيكتور هيجو Victor Hugo:

«رضيت بالنفي المرير ولو لم يكن له حد ولا نهاية وسأعيش مبعدا إذ عزمت أن أصمد شامخا»(*).

وقد تبجّح في تلك الرسالة بحماس صبياني غير رصين بأن له «مصلحة مضادة للجوسسة» تابعة له. فكيف تريده بعد مثل هذا التصريح لا يستصعب القرار الذي تحتمه الظروف (والمتمثل في تغيير موقفه). غير أني متأكد من أنه في آخر الأمر سيسلم وسيسلك سبيل الرشاد».

فأجبت سي محمد: «يتحتم العمل بكل يقظة لتجنب الخلافات داخل مجموعتنا، مهما يكن الثمن. فخذ ما يلزمك من الوقت للتفكير في هذا

(*) من مجموعة قصائد فكتور هيجو المكرسة لمعارضة نابليون الثالث التي كتبها وهو في المنفى Châtiments.

الموضوع». فقال: «لم يبق مجال لضياع الوقت. ولئن أبيتم الأخذ برأيي فسأوجه رسالة، لا إلى الجنرال أزان، بل إلى بيروطون نفسه». قلت: «يا سي محمد إنك تعيب على الحبيب عدم تعقله، فهل ترى أنك متعقل في هذا الحين؟» فأجاب: «لقد مللت هذا الوضع، أريد الخروج من هذه البؤرة. إن زوجتي ما تنفك تلاحقني برسائلها وتؤاخذني على إهمال أبنائي الأربعة».

قلت له: «لكننا يا سي محمد كلنا في الضراء سواء، أو على الأقل على أغلب أفراد مجموعتنا، (أمثال الطاهر صفر والهادي شاكر والحبيب بورقيبة وأنا ذاتي)».

قال: «لكن يا سي محمود وضعك لا يشبه وضعي في شيء. أما الحبيب فليس له من الأبناء سوى «بيبي»، وزوجته ماتيلد قادرة على القيام بشئونها كرجل من الرجال. إذ أنها علاوة على ما يقدمه إليها أخي محمود من مساعدة مازالت تتقاضى جراية بوصفها أرملة حرب. قلت لك إني سئمت هذا الوضع، سئمت هذا الوضع...!!».

وقد فوجئت وتألمت صادق الألم من حالة الإحباط التي أصبح عليها سي محمد، فقلت له: «وماذا تفعل بحركتنا، وبحزبنا، وبشعبنا؟»

قال: «حركتنا؟ حزبنا؟ إنك تتحدث عنهما على هواك! إن حركة بلا قادة لا تقوم لها قائمة. بعد إبعادنا التجأ المناضلون إلى الشاذلي خير الله، وبعد خير الله اختاروا بلقاسم القناوي رئيسا للديوان السياسي، وبعد القناوي ربما يأتي دور «سيدي حنيش» (رجل معتوه). رأيي أننا أخطأنا لما تركنا بيروطون يرتمي في أحضان «المتفوقين» الفرنسيين، علينا أن نقر بأنه لما قدم إلى تونس تصدى لهم وتشدد معهم. وينبغي لنا إعادة الصلة معه ومحاولة إرجاع المياه إلى مجاريها».

ورغم ذاك التحليل قد بدا لي لا يخلو من بعض الصواب، فقد شعرت بالحيرة تتملكني. فدعونا الطاهر صفر فأعرب عن موافقته لسي محمد بعدما استمع إليه، بل اقترح أن يساهم هو نفسه في تحرير الرسالة المزمع توجيهها إلى الجنرال أزان.

ثم دعونا البحري قيقة فانتهى إلى الموافقة بعد أن تناقش مع الأخوين المذكورين. وبعده جاء دور صالح بن يوسف الذي كنا نتوقع منه معارضة شديدة. ففاجأنا بعدم إبداء أي اعتراض، بل كان يرى أن حزبا بلا قيادة مآله الانقراض، بينما يمكننا، بعد العودة إلى تونس وبعد وقفة استراحة، العمل على تجديد تنظيمه مع استخلاص العبرة من الأحداث السابقة(*).

وبعد الحصول على موافقة صالح بن يوسف قلت إن الوقت قد حان لطرح السؤال على الحبيب بورقيبة الذي كان وقتئذ في غرفته بصدد المطالعة، برفقة الهادي شاكر.

فأخبرته بموضوع اجتماعنا وسلمت له الرسالة لقراءتها. وكما كان متوقعا فإنه أعلن عن معارضته المبدئية لمثل تلك المبادرة. ثم إنه أمام إلحاح أعضاء الديوان السياسي ولا سيما منهم سي محمد، طلب فتح نقاش في الموضوع وتحرير محضر في شأنه يسلم إليه نصه لإبراء ذمته إذا ما أسفرت مراسلة الجنرال أزان عن نتائج تخل بمصلحة الحزب الدستوري الجديد خاصة، وبالكفاح الوطني عامة.

بعد ذاك وافق الحبيب بورقيبة على مبدأ إرسال الرسالة، مقابل التزام الآخرين بالشرط الذي كان اشترطه وتمت المراقبة عليه بالإجماع. وقد انعقد اجتماع الديوان السياسي هذه المرة في جلسة مغلقة حضرها كافة أعضائه وبرئاستي أنا طبعا،

(*) وجدنا في المخطوط رواية أخرى لهذا الحدث نورد منها ما يلي: «فهل قرأت تلك الرسالة؟ وهل اطلعك عليها؟». قلت: «كلا ليس لي أي علم بهذه الرسالة». فأجابني: «بالطبع عندما يكتب الإنسان مثل هذه الأشياء، لم يعد بإمكانه اتخاذ موقف معتدل. وعلى كل حال إن لم تقتدوا بي سأكتب تلك الرسالة وحدي، وسأوجهها لا إلى الجنرال أزان بل إلى بيروطون ذاته، وسأطلب العودة إلى بيتي. لنحاول قطع بعض خطوات في اتجاه بيروطون الذي أبدى والحق يقال شيئا من التفهم واتخذ قرارات لفائدة المصالح التونسية، مثل إيقاف عمليات بيع ممتلكات التونسيين لدى المحاكم. والواقع إننا أخطانا لما قطعنا صلتنا به خصما لنا. فإذا استطعنا ربط الصلة معه من جديد، وإذا وضع في المقابل حدًا لابعادنا، أصبح من واجبنا الاتصال به وعدم تركه تحت تأثير المتفوقين الفرنسيين والخاضعين للسلطة من التونسيين «بني وى وى».

وكانت الساعة تشير إلى الثالثة بعد الظهر على سبيل التقريب. فافتتحت المداولات بهذه الكلمات التي توجهت بها إلى الحبيب بورقيبة: «منذ زيارة الجنرال القائد العام للجيوش بالبلاد التونسية أعرب هؤلاء السادة (أي أعضاء الديوان السياسي الأربعة: محمد بورقيبة، الطاهر صفر، البحري قيقة، صالح بن يوسف) عن رغبتهم في الدخول في حوار معه. فرأوا أن يتعللوا بالتهم التي اتهمت بها حركتنا ليبعثوا إليه برسالة تنفي تلك التهم، ومن هنا نتصرف بأكثر حنكة فنقف موقفا أكثر مرونة، ندخل بعض التعديلات الجزئية على موقفنا ما يجعله أكثر اعتدالا من الموقف الذي كنا عليه لحد الآن».

ثم انطلق النقاش تعتريه نوبات من التشنج المؤلم. على أننا كنا هناك ستة رفقاء في الكفاح بل ستة إخوة مجموعين بين أربعة جدران. إذ كان كل واحد منا يفصح عما يجيش في مكامنه من عواطف، أو في ذهنه من رؤى، مما يكشف عن دفين مشاغله، بل حتى عن نقاط ضعفه. وكان الطاهر صفر يحرر المحضر حسب تواتر مداولاتنا(44).

وبعد أن تم الاتفاق وضع الحبيب بورقيبة توقيعه على نص رسالتنا الموجهة إلى الجنرال أزان، وتم تسليمها للقبطان ماتيو من الغد. ووقعنا من جانبنا على المحضر الذي حرره الطاهر صفر وسلمناه إلى بورقيبة(*). وتجدر هنا الإشارة إلى أنه لم يكن ملزما بإمضاء الرسالة، ومع ذلك أمضاها. وإني أراه تصرف تصرفا حكيما إذ أنه بذلك حافظ على تمادي تماسكنا ولو وقتيا.

(*) في ورقة منفصلة: «لقد تم الاتفاق على أن يبقى محضر ذلك الاجتماع سرا لا يفشيه بورقيبة إلا إذا تبين أن الرسالة الموجهة إلى الجنرال أزان قد اعقبت ضررا بالحزب الدستوري الجديد وبالقضية الوطنية، حتى يتمكن من التبرؤ من مسئوليتها».

وقد وفى بورقيبة بعهده إلى غاية شهر ديسمبر 1958. ففي ذلك التاريخ كانت له زيارة رسمية إلى الجنوب التونسي كان مصحوبا بعدد من المناضلين من بينهم الدكتور الماطري والبحري قيقة، أشار الحبيب بورقيبة الذي كان عهدئذ رئيسا للجمهورية إلى وجود المحضر المذكور على رؤوس الملأ، حصل ذلك لما زار محتشد برج البوف. وبعد تلك الزيارة بيومين نشرت جريدة العمل نص ذلك المحضر.

وإثر الحصول على موافقة الحبيب بورقيبة، أطلعنا على محتوى الرسالة كافة المبعدين (باستثناء الشيوعيين)، فأعربوا جميعا عن ثقتهم بالديوان السياسى، بمن فيهم عضوا الحزب الدستورى القديم، محيى الدين القليبى وعلى بوكر داغة.

وهكذا تم تسليم محضر الاجتماع إلى بورقيبة الذى تسلمه بارتياح ظاهر. فقد كان رابحا فى كلا الاحتمالين سواء أسفرت الرسالة عن نتائج أم لا. وقد مثل يوما 15 و 16 أفريل 1935 حدثا مؤلما بالنسبة لى، لا سيما وقد كانت حالتى الصحية متوعكة من أثر الزخار الأميبى الذى أصابنى فى بنقردان قبلها بشهرين ولم تتم معالجته إلا بعد الأوان معالجة غير كافية. وقد كانت تبدو على وجوه جميع الإخوان علائم السآمة. غير أنه فى الغد 17 أفريل زالت آثار ذلك التوتر الذى كان يسود الأيام السابقة وكنا نقول: «لقد قضى الأمر، فلننتظر النتائج».

فكان سى محمد بورقيبة كالمبتهج، حيث كان يخالج نفسه أمل وطيد فى أن يسفر تصرفنا عن أحسن النتائج. والحبيب بورقيبة ذاته زال عنه ما كان اعتراه من التشنج فى اليوم السابق. وكان الشاوش سعيد يحوم حولنا ويحاول المشاركة فى محادثاتنا ويتظاهر بتأييدنا، وقد دعا الحبيب عدة مرات للتحادث معه على انفراد وراء غرفنا. ولم تخف عنا تلك المناورة، غير أنه لم يخاطب أى واحد منا الحبيب بذلك تجنبنا لإثارة مشكل جديد.

وبعد ذلك ببضعة أيام جاءنى الحبيب بوقطفة ومحمد الجلاصى والهادى شاكر ويوسف الرويسى لإعلامى بأن الشاوش سعيد أخبرهم أن محضرنا قد تم إخفاؤه عنده. فمنهم من أكد أن الحبيب لما أعلمه الشخص المذكور أن القبطان ماتيو سوف يجرى تفتيشا فى غرفنا قد سلم الوثيقة إلى الشاوش سعيد. ومنهم من رأى أن الحبيب بورقيبة قد أخفى المحضر بين يدى الشاوش سعيد تخوفا من أن يختلس أحد رفقائه تلك الوثيقة الثمينة.

فأعلمت بورقيبة بالإشاعة الرائجة بين المبعدين حول ذاك الموضوع حتى أكون

على بيّنة من الأمر. فأجابنى: «ذاك افتراء أحمق. إذ أن المحضر موجود فى حقيبتى». ولكنه لم يستظهره لى، وتجنبت أن أطلب منه ذلك خشية إثارة مجادلات مؤلمة. ثم أضاف: «أن سعيدا رغم انتمائه إلى سلك «المخازنية» فهو وطنى صميم، وإنى أثق به أكثر مما أثق ببعض الدستوريين المزعومين».

وبعد بضعة أيام استظهر لى الحبيب بورقيبة بتلك الوثيقة قائلا: «أترى كم أن خرافة المحضر الذى قيل إنه سلم إلى الشاوش سعيد غير معقولة؟ وهل تظن أنى مغفل إلى هذا الحد؟» فأجبته: «أقول لك صراحة أنى كنت خائفا لأن محضرا مودوعا بين يدى الشاوش سعيد منتقل لا محالة إلى أيدى القبطان ماتيو والجنرال أزان وبيروطون. وهل تتخيل ما يكون موقفنا فى تلك الحالة»؟.

بعد مدة قليلة من نقلتنا إلى برج البوف تعززت مجموعتنا، معشر المبعدين، بقدوم بلقاسم القناوى ومحمد الصالح جراد[45] وهما مناضلان شجاعان صادقان مخلصان، لكن الأول كان شبه أمى، والثانى كان ظرفه يفوق نجاعته. وكانت الأخبار التى زودانا بها عن حياة الحزب غير مشجعة بتاتا. إذ لم يبق فيه حسب قولهما سوى عدد قليل من المناضلين ممن يحاولون جاهدين القيام بعمل سرى، أما البقية فلم تعد إلا شرذمة من الجبناء والوشاة والخونة.

وبعد ذلك ببضعة أيام التحق بنا شخص يدعى محمد الجلاصى أصيل بلدة سليمان، وكان ذاك المسكين سخيفا ثرثارا متشدقا متبجحا، وكان انطباعى أن السلطة قد ألحقت بنا فى شخصية مخادعا للتجسس علينا.

وكان سى محمد وبعض الإخوان الآخرين يعتقدون أن بيروطون قد رفض استئناف الحوار معنا بسبب ذلك المحضر الذى قد يكون بلغه، ولم يكونوا يخفون تحميلهم الحبيب بورقيبة مسئولية ذلك الإخفاق.

عودة الحياة إلى مجراها

بعد مدة لم نعد نفكر لا فى الرسالة ولا فى العودة، بل استانفنا محاولة التأقلم

مع حياة المحتشد. فبقى الحبيب بورقيبة هو المسئول عن الطبخ، وقد كان بلا شك أحسن طباخ من بين أفراد مجموعتنا، وقد كان مرابطا على وظيفته دائم النشاط، رغم حالته الصحية التى لم تكن على أحسن ما يرام. أما الآخرون فكان كل واحد منهم يبذل قصارى جهده، لكن ينبغى علىّ أن أشير إشارة خاصة إلى المناضل خميس بن حسن الذى ما فتئ يتميز بإخلاص رائع حتى يوم مغادرته برج البوف.

وبطبيعة الحال لم نكن نقضى كامل أوقاتنا فى الطبخ والحديث وغسل الثياب، بل كنا فى معظمنا نقضى ساعات طويلة فى المطالعة والدراسة. فقد بدأ الطاهر صفر فى دراسة اللغة الألمانية، وأخذ البحرى قيقة يتعلم اللغة الإيطالية، وكنت أنا شخصيا أحاول دراسة اللغة الإنجليزية. ولئن كانت الجرائد لا تصل إلينا بانتظام، اللهم إلا إذا كانت تنقل أخبارا تستحسنها السلطة، فإن الكتب كانت فى متناولنا، وقد جلب كل واحد منا معه صندوقا مليئا بالكتب (بالخصوص الزعماء الستة).

أما أنا فإنى إلى جانب استمرار مواظبتى على مطالعة المجلات الطبية التى كنت مشتركا فيها، انتهزت فرصة توقف نشاطى المهنى لتحسين معلوماتى التاريخية بشأن الشعوب الإسلامية بوجه عام وإفريقيا الشمالية بوجه خاص. وقد كنت أخجل قبل ذلك بعض الخجل من كونى أعرف عصر أغسطس أو عصر لويس الرابع عشر أحسن من معرفتى عصر المأمون وكانت معرفتى لتاريخ دول الفالوا Valois أحسن من معرفتى لتاريخ الحفصيين وتاريخ انجلترا أحسن من معرفتى لتاريخ مغربنا العربى، فكانت تلك ثغرة واسعة يتعين على سدها، دون إضاعة الوقت. فطالعت جميع كتابات ابن خلدون وجرجى زيدان وأحمد أمين (فجر الإسلام وضحى الإسلام..) وابن أبى دينار. كما طالعت مخطوطة جيدة من كتاب ابن أبى الضياف الإتحاف كانت على ملك صديقنا الطاهر صفر. ودرست بعناية خاصة القرآن الكريم بأكمله، مستعينا لفهمه بترجمة (من العربية إلى الفرنسية). وفى بعض الأحيان كان واحد منا يسرد كتابا، والآخرون ينصتون

إليه. فكان الطاهر صفر يقرأ علينا فقرات من كتاب الأغانى أو ينشد بعض أبيات من أشعار بشار بن برد وأبى نواس والمتنبى وابن رشيق. أما الحبيب بورقيبة فكان له ميل خاص إلى الشعراء الفرنسيين، وكان يلقى بإتقان أبياتا من شعر لا مرتين La-martine وموسّى Musset، وبالخصوص فكتور هيجو الذى كان ينزله منزلة متميزة. وبينما كان ذات يوم يقرأ علينا فقرة خاصة من كتاب الألمانى ريمارك re-marque فى الغرب لا شىء جديد إذ بلغ به التأثر إلى حد الإجهاش بالبكاء. وفى برج البوف تمت مطالعتنا لكتاب هتلر كفاحى Mein Kumph فى ترجمة فرنسية، وقد دعتنا قراءته إلى تأملات مطولة. وكان يحدث فى أغلب الأحيان أن تجرى بيننا مناقشات بشأن بعض مطالعاتنا أو الشخصيات التى تعترضنا فيها. فبخصوص الخلفاء مثلا، كنت أفضل عمر بن الخطاب، فى حين كان الحبيب بورقيبة معجبا بالغ الإعجاب بمعاوية بن أبى سفيان. فلا يصح الادعاء أننا كنا نشكو الملل خلال مدة إقامتنا بالمنفى.

أما المناخ فكنا نتحمله بيسر رغم أن الحرارة كانت ابتداء من شهر ماى، كثيرا ما تفوق الأربعين درجة. وحتى الليالى لم تعد معتدلة الحرارة، فكنا نخرج أفرشتنا من غرفنا كل ليلة لننام فى الهواء الطلق. وقد كان ذلك يتسبب لنا أحيانا فى اكتشافات مزعجة، كعثور الواحد منا على جرذون أو عقرب أو حتى ثعبان بين طيات غطائه، وتلك لعمرى اكتشافات من شأنها أن تثير فينا بعض الجزع. وكان البحرى قيقة الوحيد الذى كان لا يفقد فى تلك الظروف هدوءه، فكان هو الذى يخلصنا من تلك الحيوانات المزعجة. ودمنا على ذاك النمط من العيش مدة طويلة لا يعتريها تغيير يذكر، إلا أن الحر قد ازداد قسوة فازداد بالتالى تأثيره فى صحة المبعدين وسلوكهم.

ولئن كان الزعماء الستة، (محمود الماطرى والحبيب بورقيبة والطاهر صفر ومحمد بورقيبة والبحرى قيقة وصالح بن يوسف)، رغم قضية الرسالة والمحضر، قد حافظوا على ما يربط بينهم ببعض من علاقات متميزة، بل ودية، فلم يكن الشأن كذلك بين بقية المناضلين فلم يكونوا يفوّتون فرصة للتشاجر لسبب أو لآخر، مما كان

يحتم علىّ، بوصفى رئيسا، التدخل كل يوم لتسوية خلافات كانت تنشب غالبا لأسباب تافهة.

وقد كان يحدث من حين لآخر أن يمرض بعض الإخوان، فيزيد ذلك فى مشاغلى بوصفى طبيبا، لا سيما ولم يكن فى متناولى أى دواء حتى أبسطها مثل أقراص الكينين والأسبرين. من ذلك أن أحد الإخوان كان كثيرا ما تنتابه أزمات صرعية حادة، فكان يحجر علينا الحصول على الأدوية الضرورية لمعالجة ذاك المرض، بذريعة إنها مستخرجة من مادة الفينوبربتال، وإن السلطة العسكرية بمدنين كانت تمنع اقتناءه، تحسبا منها على حد زعمها لمحاولات الانتحار.

مدة أجازة القبطان ماتيو

هكذا انقضت أشهر ماى وجوان وجويلية 1935. وفى آخر ذلك الشهر غادر القبطان ماتيو برج البوف لقضاء عطلته وكلف بنيابته ملازما أول يدعى غوبيو Gobillot، وكان رجلا متعصبا حقودا غليظا، سبقت له مشادة مع الحبيب بورقيبة أثناء إقامته بقبلى فى سبتمبر 1934. وغداة وصوله بالذات حدّ هذا الأحمق من المساحة المسموح لنا بالتحرك فيها، ثم خصم عنا نصف حصتنا من الماء وأجبرنا على إطفاء مصابيحنا عند الساعة العاشرة مساء.

وبعدها ببضعة أيام جد حادث آلمنا. ذلك أن البحرى قيقة تلقى حوالة بريدية من أهله وذهب إلى مصلحة البريد بالبرج لتسلم المبلغ الموجه إليه ثم إنه أغفل أن يودعه بين يدى ضابط الصف المكلف بحفظ أموالنا الشخصية حيث لم يكن يسمح لنا بأن نسحب منها أكثر من عشرين فرنكا فى الأسبوع. ثارت لذلك ثائرة غوبيو وأراد أن يعاقب البحرى قيقة لارتكابه تلك الجريمة، فأمره بنقل كومة من الحجارة من مكان إلى مكان على نقالة «برويطة»، تحت حراسة جندى من «القومية» كان مجهزا بقرباش (سوط). وفى آخر النهار عاد إلينا البحرى قيقة بعد يوم قضاه محروما حتى من الغداء، ويداه مدميتان.

ولما رأينا رفيقنا على تلك الحالة بلغ الغضب أقصاه فوجهنا برقية احتجاج إلى الجنرال أزان، وأخرى إلى بيروطون، وسلمناهما إلى موزع البريد العسكرى. وبعد ذلك ببضع دقائق نزل الملازم أول من البرج كله غضب وهو يلوى قرباشه. ولم يتوجه لنا بالكلام بل أمر الشاوش سعيد ومعه عدد كبير من «القومية» بإعلامنا بأن خمسة أفراد من مجموعتنا وهم: أنا والبحرى قيقة والطاهر صفر وصالح بن يوسف والحبيب بوقطفة، محكوم علينا بنقل فرشنا فورا إلى غرفة صغيرة كانت تستعمل كإصطبل. ولعله كان من الأفضل اجتناب نشوب نزاع جديد وانتظار نتيجة برقيتنا الاحتجاجية.

وما إن نقلنا فرشنا إلى ذلك الإصطبل الذى كان عبارة عن حجرة ضيقة قذرة، حتى حبسنا فيه وأغلق علينا بابه غلقا محكما. ومكثنا هناك بلا غذاء ولا ماء حتى يوم الغد. وقد تم ذلك فى أواخر يوم شديد الحرارة، ولم يكن فى الإصطبل أى منفذ نستنشق من خلاله بعض الهواء، فقضينا فيه ليلة فظيعة. فقد تألم لذلك بوجه خاص الطاهر صفر الذى كان أحمر البشرة وأسمن منا بعض الشىء، فكان يشخر شخير المغروق ويضع من حين لآخر فمه فى ثقوب الباب الخشبى القديم الذى كان يفصل بيننا وبين الخارج ليستنشق شيئا من الهواء. وقد قضينا الليلة التالية والليلة الموالية فى نفس الظروف مع فارق وحيد وهو السماح لإخواننا الآخرين بأن يرسلوا إلينا قلة ماء وشيئا من الطعام.

وأخيرا جاء فى اليوم الرابع الشاوش سعيد وفتح لنا الباب ولكنه أمرنا بعدم الابتعاد عن الاصطبل أكثر من ثلاثة أمتار (نعم، ثلاثة أمتار!). فاستطعنا على الأقل أن نستنشق الهواء فى النهار، غير أنه كان يتحتم علينا أن يبقى الباب مغلقا فى الليل. وبعد الظهر دعى الحبيب بوقطفة إلى الالتحاق بالمبعدين الآخرين وأتى بالحبيب بورقيبة ليتقاسم معنا مصيرنا.

وبينما كنا نحاول التأقلم مع ظروفنا الجديدة، إذ زارنا الشاوش سعيد صحبة سى محمد بورقيبة الذى كان مرتبكا. فقلت له: «ماذا جرى يا سى محمد؟» فأجابنى: «لقد ارتكبتم هفوة أخرى بتوجيهكم شكايتكم ضد الملازم الأول

غوبيو. ومن حسن الحظ أنه لم يحلها بعد، فاسحبوها وإلا سيتم إبعادنا جميعا إلى المشيشف».

فقال له الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف: «المشيشف أو هنا، الأمر على حد سواء». فأجاب: «كلا ثم كلا! إن المشيشف عبارة عن جحيم بأتم معنى الكلمة. وعلى كل حال هل نسيتم أننا قد اقتربنا من يوم 3 سبتمبر، وهو اليوم الذى ستنتهى فيه السنة التى حددها قرار المقيم العام؟ فقلنا: «ولكن لا شىء يمنع بيروطون من إصدار قرار بتمديد هذا الأجل»[46]. قال: «طبعا، وهذا سبب إضافى يدعونا إلى عدم إثارة مشاكل جديدة». وبعد رفضنا رافق الشاوش سعيد سى محمد ليعود به مع المبعدين الآخرين. غير أنه ما لبث أن رجع ودعا الحبيب بورقيبة إلى الذهاب معه، ثم عاد إلينا الحبيب بورقيبة بعد ذلك بساعة حاملا معه رسالة وقعها هو ذاته وأخوه سى محمد، لإعلام الملازم أول بأننا قد سحبنا شكايتنا. فاستغربنا مثل هذا الصنيع من قبل الحبيب، فأجابنا قائلا: «رسالة زائدة أو ناقصة أمر لا يهم، وعلى كل حال فإنها ستهدّئ أخى سى محمد وستجنبنا تأنيبه إذا لم يعد إلى أهله يوم 3 سبتمبر القادم».

رجوع القبطان ماتيو

وبعد ذلك ببضعة أيام عاد القبطان ماتيو إلى مركزه، وكأنه سلطان راجع إلى مملكته، فاستعرض كالعادة فرقة الجمال المهرية وحيته الرشاشات وطلقات المدافع. وكنا نأمل أن يضع رجوعه حدا للمعاملة اللا إنسانية التى كنا نعامَل بها، ولكن شيئا من ذلك لم يقع وتمادى الوضع إلى أن تم نقل جميع المبعدين تحت الخيام فى جانفى 1936.

وفى يوم 3 سبتمبر لاحظنا عدة سيارات تمر أمامنا متجهة نحو البرج. فتوقعنا إطلاق سراح بعض الإخوان ولكننا كنا متأكدين أنه لن يكون من بينهم أى واحد منا نحن الخمسة (محمود الماطرى والحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحرى قيقة وصالح بن يوسف). وقد شاهدنا من مكان إقامتنا الإخوان المعنيين بالأمر

منهمكين فى الاستعداد إلى الرحيل أمام غرفهم ثم امتطوا السيارات حاملين أمتعتهم. وحوالى الساعة الحادية عشرة صباحا انطلقت السيارات من جديد فى اتجاه تطاوين وعلى متنها أصدقاؤنا الذين كانوا يسلمون علينا بأيديهم من وراء البوابات.

وفى نفس ذلك المساء زارنا الشاوش سعيد وأعلمنا أن بعض الإخوان قد أطلق سراحهم وهم: محمد بورقيبة والصادق حميدة والهادى شاكر ويوسف الرويسى والحبيب بوقطفة والعيد الجبارى وخميس بن حسن ومحمد التعبورى وعلى بوكر داغة (عضو الحزب الدستورى القديم) والطيب دباب (الشيوعى) والعكرمى بن زروق.

ولم يبق سوى الزعماء الخمسة المنعزلين على حدة فى غرفتهم، ومحيى الدين القليبى وبلقاسم القناوى ومحمد الصالح جراد. ولكن الفراغ الذى تركه المسرحون سده مناضلون آخرون، حيث لاحظنا فى مطلع شهر أكتوبر قدوم محمود بورقيبة (ربما لمنعه من تقديم يد المساعدة إلى زوجة أخيه ما تيلد وتسليط ضغوط عليها) وعلالة العويتى والأخوين الطيب والناصر بن عمار وشخصين آخرين لا أعرف اسميهما، قيل إنهما شيوعيان[47].

انقضت أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر دون أى تغيير، ونحن لا نزال، أنا والحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحرى قيقة وصالح بن يوسف، منعزلين فى حجرتنا الضيقة. وقد انخفضت الحرارة فى النهار، وصرنا عندما نستيقظ من نومنا نستنشق هواء الصباح النقى يمتعنا بعض المتعة، إلا أن النظام السجنى شبه المضيق الذى فرض علينا طوال أشهر الصيف قد أثر فى صحتنا بل فى معنوياتنا. لذلك لما حل شهر رمضان المعظم فى ديسمبر وجدنا أنفسنا منهوكى القوى. إلا أن ذلك لم يمنعنا من أداء فريضة الصوم التى أوجبها علينا ديننا. وقد كنا خلال ذاك الشهر المبارك ننام كل صباح ونقضى سهراتنا بعد صلاة التراويح فى المطالعة الجماعية (فكان كل واحد يقرأ كتابا والآخرون ينصتون إليه).

وفى نفس شهر ديسمبر 1935 دعانى القبطان ماتيو إلى مقابلته، وقد كان منبسطا مبتسما، فتقبلنى بمصافحة حارة والحال أنّه لم يكن يفعل ذلك من ذى قبل وأجلسنى أمامه ثم خاطبنى بقوله: «قل لى كيف حالك؟ تبدو عليك علامات التعب من أثر الصيام». فأجبته: «نعم من أثر الصيام، ولكن أيضا من أثر النظام اللا إنسانى المفروض علينا».

قال: «لا تهوّل الأمور. ثم إن التخلص من هذا الوضع مرهون بك. اسمعنى فإنى سأبوح لك بسر: إن المقيم العام سيأتى بعد بضعة أيام لأداء زيارة تفقدية للبرج. فلماذا لا تطلب مقابلته؟ ولسوف يسعدنى إبلاغ مثل هذا الطلب إليه. وإن لم أكن متأكدا من قبوله طلبك، غير إنه لو قبله يمكنك أن تتحادث معه محادثة صريحة صادقة من شأنها أن تقشّع كل أنواع سوء التفاهم». قلت: «كلا ياحضرة القبطان. لا يمكننى أن أطلب مقابلته، إذ ليس لى ما أقوله له. فإن دعانى لبيت دعوته طبعا بما أنى تحت إمرته وأسيره هنا». قال: «كن متعقلا يادكتور، ارجع إلى زوجتك وأبنائك! عد إلى مرضاك»!.

ثم أخذ رسالة مفتوحة وأخرج منها صورة وسلمها إلى، هى صورة ولدى الشريف وابنتى ليلى أرسلتها إلىّ زوجتى مؤخراً واحتفظ بها القبطان لعله ينتظر تلك الفرصة. فبلغ بى الحنق أقصاه لرؤية تلك الصورة، واشتدّ سخطى على مثل هذا الأسلوب، الأمر الذى جعلنى أجهش بالبكاء وأصرخ بكل قواى: «صاحبك بيروطون رجل نذل جبان».

فانذهل القبطان فى أول الأمر لردّ فعلى ثم أجابنى بلهجة تعمد فيها الحدة «لا تنس أنه ممثل فرنسا». فأجبته: «ومن المؤسف أن يكون الأمر كذلك». قال: «إنى أرى أنك خائر القوى جدا ومتشنج للغاية من أثر الصيام. فهدئ من روعك واسترح قليلا قبل أن تعود إلى أصدقائك وإنى لآمل أن أراك فى لقائنا المقبل أكثر هدوءا وأشد تعقلا».

ولما رآنى إخوانى أدخل الغرفة شاحب الوجه، محمر العينين، لاهثا، انذعروا

وأحاطونى برعايتهم الودية. ولمّا تمكنت بعد عناء من إعلامهم بما حصل، استشاطوا غيظا.

ومن الغد جاء دور الحبيب بورقيبة. وبعدما غاب زهاء الساعتين عاد مهموما غير أنه حافظ على هدوئه. ولم يطنب فى الكلام عن محادثته مع القبطان ماتيو، إلا أنه ظل منشغل البال طيلة السهرة(*).

ومن بعد الغد كان المدعو هو الطاهر صفر، وقد دام غيابه نحو الساعة ونصف. ولما عاد أخبرنا أن القبطان طلب منه إمضاء رسالة «استسلام» يعترف فيها، فيما يعترف، بشرعية الإجراءات المتخذة ضدنا، ويتعهد بالتخلى عن كل نشاط سياسى ويوافق مسبقا على كل إجراء يتخذ ضدنا فيما بعد فى صورة صدور «انتكاس» منا. على أن إمضاء تلك الوثيقة سيفتح لنا أبواب السراح، بينما يكون الامتناع عنه سببا فى تغريبنا إلى غوييانا Guyane مدى الحياة. وقد رفض الطاهر صفر طبعا تلك المساومة. وبعد ذلك بيومين دعى بورقيبة من جديد وعرض عليه نفس النص، بدون جدوى بطبيعة الحال.

ومن بعد الغد دعانى القبطان من جديد على مقابلته. وقد كنت يومها هادئا لعلمى مسبقا بحقيقة ما سوف يجرى. ودون أن يعرض علىّ نصا مكتوبا أفهمنى ما هو المطلوب منى. فقلت له: «لقد قدمنا من تلقاء أنفسنا أقصى ما يمكن أن نقدم من

(*) فى ورقة منفصلة: التذكير بتعاقب زيارات بعض المبعدين على مكتب القبطان لا سيما منهم الحبيب بورقيبة والصادق حميدة والهادى شاكر (من أجل عينيه).

فى ورقة أخرى: «دعا القبطان ماتيو بورقيبة من جديد فى جويلية 1935 وخاطبه قائلا: «بدأ رفاقك يملون وجودهم بعيدين عن عائلاتهم. إنهم يودون جميعا العودة إلى بيوتهم ولكنهم يخشونك، ألا تخامرك الحيرة والندم على حرمانك هؤلاء الآباء من العودة إلى ذويهم؟ فكر جيدا فى الأمر». فأجابه: «لقد اجتهدنا لهذا الغرض بالرسالة التى وجهناها إلى الجنرال أزان»، فقال له القبطان: «لا تحدثنى عن تلك الرسالة، إنها لم تكن سوى خدعة حربية من جانبك. إنما كنت تريد أن تحتفظ لنفسك «بخط رجعة» لكأنك تتجاهل اجتماعا قد انعقد وحرر فى شأنه محضر. إنى كما تعلم، مطلع كامل الاطلاع على كل ما يجرى هنا».

تنازلات فى رسالتنا الجماعية التى وجهناها إلى الجنرال أزان بتاريخ 15 أفريل 1935، غير أنها لم تؤخذ بعين الاعتبار، فالذنب ذنبكم، لقد خدعنا بيروطون مرة، ولا يمكن أن يخدعنا مرة أخرى».

فأجابنى: «عساك تحدثنى عن تلك الرسالة الموجهة إلى الجنرال أزان. غير أنك تعلم حق العلم أن المشاعر التى عبرتم عنها فيها لم تكن صادقة، وأن الحبيب بورقيبة قد رفض إمضاءها».

ثم خفض من صوته وكأنه يريد أن يبوح بسر وقال: «أتظن أننا لم نكن على علم بذاك الاجتماع الذى حرر بشأنه محضر؟» ففكرت فى الحين فى الشاوش سعيد وقاطعته قائلا: «على كل حال لن تكون الرسالة التى تريدون منا إمضاءها تحت التهديد أصدق من سابقتها، ولن تلزم ضمائرنا تجاه أى كان. إن ما تهدفون إليه فى الواقع هو إهانتنا وإذلالنا، وهذا ما لا يمكن أن تظفروا به».

قال: «فأنت إذن تفضل تغريبك. ربما إلى غويانا؟» قلت له: «أجل! طبعا!» قال: «وزوجتك يادكتور(*)؟» قالت: «سأمنحها حريتها». قال: «وولداك؟» قلت: «إنهما ليسا فى حاجة إلى أب فقد شرفه». قال: «ورفقاؤك الذين اقتدوا بك لحد الآن؟» قالت: «لهم أن يفعلوا ما يشاءون». قال: «يؤسفنى حقا أن أراك على مثل هذا الشعور فقد كنت أعتمد عليك لحمل أصدقائك على اتخاذ موقف أحسن. ثم إنى أستنتج من محادثتى مع الحبيب بورقيبة أمس أنه أكثر منك تفهما. فهو على الأقل لا يرفض مسبقا إجراء حوار مع المقيم العام». فأجبته: «سوف نرى ذلك».

لقد كنت هادئا كل الهدوء أثناء تلك المحادثة مع القبطان، خلافا للمرة الأولى، ثم غادرت البرج وأنا مرتاح أو بالأحرى مبتهج. وبعدما أطلعت رفقائى على فحوى المحادثة وافقوا على موقفى ونادوا جميعا: «إذن فلنذهب إلى غويانا ونحن

(*) تقول المؤلفة اندرى فيوليس Andrée Viollis إنها علمت أن الدكتور الماطرى عند أبعاده راسل زوجته مانحا إياها حريتها «فك عصمة الزواج» فأجابت بالرفض مهما طال إبعاده.

نقسم على ذلك». ولما حان وقت الإفطار أكلنا يومنا ذاك بشهية وقضينا سهرة مفعمة بالمناقشات والقراءات والصلاة إلى أن حل وقت السحور. ولم تزد تلك المحاولة السخيفة من بيروطون عزيمتنا إلا رسوخا، بل هى أفهمتنا على كل حال أنه أصبح فى وضع اليائس.

ومن الجدير بالذكر أن أصدقاءنا الذين أطلق سراحهم فى سبتمبر عملوا، بكلّ حذر، على إعادة تنظيم الحزب وإحياء نشاط الشعب الدستورية. وقد كانت تندلع هنا وهناك ضد السلطة مظاهرات متصاعدة. وكانت الأخبار الواردة إلينا بمختلف الوسائل تعلمنا أن بيروطون يتعرض أكثر فأكثر للانتقادات وتهجمات من قسم كبير من الرأى العام الفرنسى.

وبينما كنا على ذلك الانتعاش، إذ أمرنا القبطان فى شهر جانفى 1936 بنقل أفرشتنا إلى الجانب الآخر من المحتشد حيث تم نصب خيام عسكرية لإيوائنا، وكان من الواضح أن ذلك إجراء تعسفى جديد قد تسبب فيه اغتياظ بيروطون من موقفنا. وقد خشينا إثر ذلك التغيير أن تتم التفرقة بيننا، ومن حسن الحظ لم يقع ذلك. غير أن الإقامة تحت الخيمة كانت مزعجة غاية الازعاج، بل شاقة، فكيف سنرتب أمتعتنا وأفرشتنا وتموينا، وبالخصوص كتبنا العزيزة علينا؟ وقد كانت الخيمة حارة حرارة الجحيم فى النهار، بينما كنا نرتجف فيها بردا فى الليل.

وبعد يومين أشعرنا «القومية» الذين كانوا يحرسوننا بإشاراتهم وتلميحاتهم، أن بيروطون موجود بتطاوين وإنه سيزور عمّا قريب برج البوف. وما لبثنا أن سمعنا طلقات المدافع وقعقعة الرشاشات وركض الجنود. ولكننا لم نر وصول ركب الطاغية، لأننا كنا مخيمين بالجانب الآخر من المحتشد (الجانب الجنوبى). وكان صديقنا الطاهر صفر قد حمل معه نظارة بحرية قديمة كان يناولها إيانا على التوالى لنشاهد ما كان يجرى فى البرج، وفى وقت ما رأينا من خلال نظارتنا وجه بيروطون المنتفخ، وقد وجّه منظارا مقربا تجاه مجموعتنا الصغيرة التى كانت واقفة أمام الخيمة. ففهقهنا جميعا ورفعنا أصواتنا بنشيد حزبنا حماة الحمى، وقد ردّده معنا فى الحين إخواننا الموجودون فى الخيام الأخرى. ولعلها كانت تلك المرة الأولى

التى استمع فيها «القومية» المقيمون فى الجنوب التونسى إلى العبارات الحماسية لذلك النشيد. وقد رأينا بيروطون ينفعل ثم يسلم المنظار إلى أحد الضباط ويولينا ظهره.

ومن الغد دعانى القبطان ماتيو ليقول لى أن ما فعلناه سيئ جدا، وإن إبعادنا إلى جزيرة غوبيانا Guyane قد أصبح يقينا. فأجبته أن ما فعلناه كان بمثابة الترحيب، ثم أضفت قائلا: «أما بالنسبة إلى غويانا فسوف نعود منها بعد ستة أشهر، إذا ما ذهبنا إليها فعلا، وإن فرضنا ذلك ستكون رحلتنا إليها سياحة مجانية تتاح لنا فى المناطق الاستوائية. فلا يحزنك وضعنا يا حضرة القبطان لأنك على علم ولا شك بتشكيل وزارة جديدة برئاسة أدوارد هيريو Edward Herriot أو ليون بلوم Léon Blum، وأنه ربما ستتم نقلة صاحبك بيروطون إلى جزيرة مدغشقر Madagacar». ورغم تظاهر القبطان بالاستياء، فقد بدا لى أنه يشاطرنى توقعاتى.

وبعد ذلك ببضعة أيام هلّ علينا عيد الفطر المبارك مؤذنا بنهاية شهر الصيام. ومنذ الصباح الباكر أعد لنا الحبيب بورقيبة (وهو الخبير فى فن الطبخ) مرطبات لذيذة بالعسل و«بوزة» مصنوعة بطحين الذرة البيضاء. وإثر صلاة العيد جاءنا جميع جنود «القومية» الحاضرين فى البرج، مخالفين بذلك تعليمات سلطاتهم، فقدموا إلينا تهانيهم وعانقونا معانقة الإخوة. وتلت بطبيعة الحال تلك الساعات كآبة الحنين إلى أبنائنا وأزواجنا وآبائنا وأصدقائنا الذين لم نكن رأيناهم منذ ستة عشر شهرا.

واستمرت حياتنا تحت الخيمة على نفس الوتيرة، وكان الطقس دائم الحرارة فى النهار وباردا فى كل ليلة. ومن حين لآخر تهب علينا ريح شديدة العنف فتقطع حبال الخيمة وتقلب عمودها. وكانت تلك العواصف تحبسنا فى الخيمة عدة أيام نكون فيها عرضة لخطر محتمل هو التهاب ملابسنا أو نسيج الخيمة بنار موقد الطبخ البترولى. وقد حصل ذلك مرتين وأوشك الطاهر سفر أن يكون الضحية. وإنى ما زلت أتذكر بهلع كيف شاهدت صديقنا يخرج من الخيمة مسرعا ويجرى كالمجنون وهو يصرخ حيث تسربت النار إلى «كدرونه». ولم أتمكن من الالتحاق به

إلا بشق الأنفس فألقيته على الأرض ورميت عليه غطاء ثخينا لإخماد النار، فى انتظار قدوم الإخوان الآخرين الذين تسارعوا حاملين «سطول» الماء صحبة جنديين من جنود «القومية». ففى ذلك اليوم أشرف الطاهر صفر حقيقة لا مجازا على الموت.

ومنذ أن انتقلنا إلى الخيام أمسك الشاوش سعيد الذى تمت ترقيته فى الأثناء إلى رتبة باش شاوش، عن زيارتنا. وتواصلت حياتنا بلا تغيير، فكنا نستيقظ فى وقت مبكر وننام فى ساعة متأخرة من الليل بعد قضاء سهرات طويلة على ضوء مصباح بترولى رخيص. وكان صالح بن يوسف الوحيد منا الذى ينام إلى الضحى، وعندما نحاول إيقاظه يجيبنا بالشخير. ولردعه عن كسله كنا نفرض عليه دائما غسل أوانى الأكل.

أما الطاهر صفر فقد كان مزاجه ذا تقلبات، وكثيرا ما كان يستغرق فى مطالعاته أو تخيّلاته، فيندفع أحيانا بحماس فى استطرادات فلسفية أو سياسية أو أدبية طويلة. وكان فى الغالب ساهيا، فيحدث له أن يتدخل بغير موجب فى مناقشات لم يكن قد تابع بدايتها، وكان ذلك يضحكنا. وذات يوم فقد ورقة من جريدة لوطان Le Temps (الباريسية) التى كان بصدد قراءتها. فهاجمنا فردا فردا متهما إيانا باختلاسها. والواقع أنه كان قد أسقطها فى القدر التى كان يطبخ فيها «مكرونة» الغداء، وذلك ما اكتشفناه لما وجدنا قطعا منها فى صحوننا.

وعلى عكس ذلك كان البحرى قيقة لا يتكلم كثيرا بل يهمس همسا متكتما بعض التكتم. وكان يقوم بانضباط بجميع الأعمال المناطة بعهدته، ويحذق مبادئ فن الطبخ ويعرف كيف يذبح أو يسلخ الخروف أو الجدى، فهو الذى حصل له شرف ذبح خروف عيد الأضحى الذى حلّ فى شهر مارس 1936. وقد قضينا مرة أخرى يوما ممتعا، إذ غادرنا جميعا خيامنا لنتبادل التهانى بمناسبة ذاك العيد الإسلامى العظيم. ولم يكتف جنود «القومية» بالسماح لنا بذلك، بل أتوا إلينا هم أنفسهم وعانقونا عناقا أخويا قائلين لنا: «عيدكم مبروك»، ثم أضافوا للمرة الأولى بأعلى أصواتهم: «الله ينصركم».

ومما زاد فى فرحتنا أننا اتصلنا فى اليوم السابق بطرد «بسكويت»، كان ملفوفا فى نسخة من جريدة لادبيش تونيزيان La Dépêche Tunisienne بتاريخ 24 فيفرى 1936، لم تتفطن إليها مصلحة الرقابة. وقد ورد فيها وصف للمظاهرة الجبارة التى قادها مناضلون دستوريون عبر أهم شوارع العاصمة، وجدّت أثناءها اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين ورجال الأمن المتكونين من أعوان الشرطة والقوات المسلحة. وعندئذ أدركنا أن تلك المظاهرة التى لم يكن يترقبها بيروطون، كانت بمثابة الإعلان عن فشله الذريع ونهاية سياسته الخرقاء.

نهاية محنة برج البوف

بعد أسبوع من احتفالنا بعيد الأضحى تلقينا طردا من التمور ملفوفا فى عدد من الجريدة لادبيش تونيزيان، وقد ورد فيه خبر مفاده أن مجلس الوزراء الفرنسى قرر خلال اجتماعه المنعقد يوم 7 مارس 1936 تعيين بيروطون مقيما عاما بالرباط وتعويضه فى تونس بوالى مقاطعة الشمال ارمان ڤيون Armand Guillon. من ذلك اليوم أدركنا أن فرنسا فى أغلبيتها قد تأكدت من عدم جدوى سياسة القوة التى طبقها بيروطون وصادقت عليها حكومة لافال Laval الرجعية التى أطاح بها البرلمان وعوضها بحكومة شوطون Chautemps المتجهة أكثر نحو اليسار.

وقبيل التحاقه بتونس يوم 14 أفريل 1936 أعلن ڤيون عن عزمه على استهلال مهمته الجديدة باتخاذ إجراءات فى سبيل التهدئة. وذات يوم شديد الحر من أيام أفريل هطل علينا مطر مدرار فى حدود الساعة الخامسة بعد الظهر ودام أكثر من ساعة، وذاك حدث نادر ببرج البوف فى مثل ذلك الفصل. فتفاءلنا خيرا بذلك المطر، حيث برد الطقس ثم تقشعت السحب السوداء ورأينا الشمس تظهر من جديد ظافرة، جذابة، فكأن برج البوف قد اغتسل بمياه غزيرة وتزين لتوديعنا.

وفى يوم 23 أفريل حوالى الساعة العاشرة صباحا رأينا مجموعة من السيارات تقف فى أسفل البرج. وفى الحين عمّ المحتشد جوّ ابتهاج لا يوصف. وقد كان أعوان «المخازنية» وجنود «القومية» أطلقوا العنان لمشاعرهم المكبوتة فإذا هم يهرولون من خيمة إلى خيمة وهم يصرخون: «الحمد لله! لقد أطلقوا سراحكم، إنه انتصار لنا جميعا الحمد لله!». وكان من بين الأعوان القادمين لمصاحبتنا فى طريق العودة نفس المفتشين التونسيين اللذين أخرجانى من منزلى بسان جرمان يوم 3 سبتمبر 1934. فتوجها رأسا إلى خيمتى وهما يحاولان جاهدين كبت مشاعرهما، وقالا لى: «كان قد تم تسخيرنا لحراستك أثناء سفرك إلى المنفى، ونحن الآن سعيدان بحضور سراحك ومرافقتك أثناء عودتك».

وبعدما تغدّينا دعانا القبطان ماتيو إلى البرج وأعرب لنا عن ابتهاجه بعودتنا إلى ديارنا، وسلم إلينا الرسائل التى وجهها إلينا بعض الأقارب والأصدقاء منذ عهد بعيد، وبعض الجرائد القديمة المحجوزة من طرف الرقابة بالبرج منها ما يرجع تاريخها إلى أكثر من سنة.

وحوالى الساعة الثانية بعد الظهر تحرك ركبنا فى اتجاه مدنين حيث توقفنا زهاء نصف الساعة تناولنا أثناءها بعض المشروبات فى فندق كروانا. وكم كانت شديدة فرحة السيدة كروانا، تلك المرأة التى بعدما آوتنا ليلة نقلتنا إلى برج البوف قبل ذلك بأربعة عشر شهرًا، ها هى اليوم تستقبلنا ونحن فى طريق عودتنا إلى ديارنا.

وفى مدنين علمنا أن ثمانية أشخاص من بين أفراد مجموعتنا غير مسموح لهم بالعودة إلى العاصمة، بل عليهم قبل ذلك أن يقيموا فى أماكن أخرى بصورة مؤقتة. وبالفعل تم توجيه الحبيب بورقيبة والطاهر صفر وصالح بن يوسف ومحمد بوزويتة إلى جزيرة جربة (لا أدرى لماذا). فى حين تم تحويلنا أنا والبحرى قيقة ومحمد إبراهيم والحبيب بوقطفة إلى قابس.

ولا يمكن أن أنسى ما خصنا به أهل تلك المدينة من استقبال حماسى، وما أبداه أصدقاؤنا الدستوريون نحونا من إخلاص، وفى مقدمتهم صديقنا الأستاذ المحامى الطاهر دبيّة. وقد ابتهجت بلقاء «سى الصادق» فى قابس، ذلك الصديق العزيز الذى أسكننى عنده فى بن قردان، حيث إنه كان قد غادر تلك البلدة قبل نقلتنا منها إلى برج البوف ببضعة أيام وفتح بمسقط رأسه قابس فندقًا جميلاً ونعم متواضعًا اسمه فندق النخيل.

أما علاقتنا بالسلطة المحلية، فقد كانت بالأحرى فاترة. وكنا ملزمين بالمثول كل يوم بمقر المراقبة المدنية، وكان ذلك الإلزام دومًا مزعجًا بالنسبة إلينا، لا سيما وأن المراقب المدنى وإن كان فى قرارة نفسه رجلاً طيبًا، كان يبدو محترزًا ومتحفظًا أكثر من ضباط مكاتب الشئون العربية بالجنوب. أما «العامل» سى مصطفى اللونقو فلم نره إلا فى اليوم الأول فى مكتب المراقب المدنى. ولئن كان ممنوعًا علينا مغادرة المدينة، فقد كان مسموحًا لنا باستقبال أقاربنا وأصدقائنا وكل من يود مقابلتنا.

اللقاء الأول مع أرمان ڤيون

وذات يوم أعلمنا المراقب المدنى أننا مدعوون لمقابلة المقيم العام الجديد. فأتينا نحن الأربعة ووجدنا المقيم العام مصحوبًا بالعامل والمراقب المدنى ومساعديه. وبعدما استقبلنا بلياقة فائقة أخبرنا أننا سنكون طلقاء نهائيًا بمجرد عودته إلى العاصمة. وصرح لنا أنه واثق من حرصنا على ألا يثير رجوعنا أى شغب، وإن كان يفهم أن بعض مظاهرات الفرح لابد منها. وبعد ذلك وقف وصافحنا فردًا فردًا، على مرأى من المراقب المدنى الذى كان ينظر إلينا نظرة تخفى تشككه وعدم رضاه، فى حين كان العامل اللونقو يبتسم ابتسامة محتشمة تعبيرًا عن رضاه.

ولما أتى دورى مسكنى ڤيون من ذراعى مشيرًا علىّ بالجلوس ثم أفهم مرافقيه أن يتركونا. وبعد نصف الساعة من الحديث النزيه تعاطفنا منذ ذلك الحين، وقد أعجبت برحابة صدره ونبل آرائه واهتمامه بكل ما هو إنسانى. ولاحظت أنه لم يحاول طوال محادثتنا فصلى عن أصدقائى كما كان يفعل بيروطون والجنرال أزان والقبطان ماتيو، من خلال الإطراء على فضائلى الشخصية على حد قولهم

(كالقيمة المهنية والحكمة والاتزان). فمن خلال مخاطبتى أنا شخصيًا، كان ڤيون يعتبر أنه يخاطب كافة أعضاء الحزب الدستورى الجديد، إن لم يكن الشعب التونسى بأسره، وكان ذلك بالنسبة إلىّ دليلاً على نزاهة الرجل. وفى ختام هذه المحادثة اقتنعت بأنه قد فهمنا وسيعمل قلبًا وقالبًا لما فيه خير شعبنا(*).

وقد ساهمت معه فى تحرير البلاغ الذى كان تأهب ليأذن بنشره يوم 14 ماى 1936، هذا نصه: «استقبل المقيم العام بقابس وجربة المبعدين الثمانية، فذكرهم بالظروف التى اتخذ فيها إجراءات عفو لفائدتهم، وفائدة المبعدين الآخرين، فى سبيل التهدئة. وقد أعلمهم بأنه لا يسمح بإثارة أى شغب لأن ذلك من شأنه أن يتعارض مع سياسة المشاركة التى يعتزم مواصلتها حسب الشروط التى سبق له أن بينها مرات عديدة، وهى سياسة لا يستلهم مبادئها إلا من حرصه على المصلحة العامة، إذ أنها ترمى إلى مقاومة البؤس والمرض والجهل، فى كنف التعاون النزيه بين كل ذوى النوايا الطيبة، مع ضمان احترام أسس الحماية ذاتها بكل حزم، أعنى حقوق فرنسا الحامية، وحقوق سمو الباى، تلك الحقوق التى ستكرّس فى سبيل ازدهار البلاد التونسية ورفاهيّة سكانها.

وقد لخص الدكتور الماطرى موقفه وموقف أصدقائه كما يلى: «أكد المعنيون بالأمر أنهم لم يعارضوا قط مبدأ الحماية، وأن نشاطهم السياسى لم يكتس ولن يكتسى أى طابع تهريجى، وإنهم طالبوا دائمًا وأبدًا بكل تجرد، بإقامة نظام من الحرية والعدل يتسع يومًا فيومًا وانتهاج سياسة مشاركة حقيقية مع الدول الحامية. وأضافوا أنهم يضعون كامل ثقتهم فى شخص ممثل فرنسا ليواصل سياسة متحررة وإنسانية لا تستوحى مبادئها إلا من المصلحة العامة، وإنهم مستعدون لمد يد المساعدة لمثل هذا العمل. وأخيرًا التمسوا من السيد المقيم العام أن يثق بهم، مؤكدين له أنه لن يندم على ذلك».

(*) فى ورقة منفصلة: «بعد حضور دام خمسين سنة لم يعد من الممكن أن نستبقى البلاد التونسية «بالقوة». هذا ما نطق به المقيم الجديد ڤيون. وهو المقيم العام الفرنسى الوحيد الذى تجاسر على التصريح بمثل ذلك.

بعد ذلك تحصلنا على رخصة العودة إلى العاصمة. فجاء صديقى العزيز السيد محمد المقدم خصيصًا من تونس إلى قابس لمرافقتى فى سيارته. وعند مرورى بصفاقس وجدت آلافًا من الأشخاص فى انتظارى. واضطررت إلى قضاء ليلة فى تلك المدينة التى خصتنى باستقبال عظيم، وقد ابتهجت بالالتقاء من جديد بمناضلى تلك الجهة وفى مقدمتهم أشد المناضلين الدستوريين وفاء، وهو الهادى شاكر. ومن الغد فرض على القيام بجولة فى المدينة التى أغدق على تجارها الهدايا (كالأقلام الحبرية والأدوات المكتبية والأقمشة والأحذية والخواتم، بل حتى صناديق التمر وصفائح الزيت)، على أنى قد أهديتها كلها تقريبًا إلى الجمعية الخيرية المحلية. وفى منتصف العشية قفلت راجعا إلى تونس دون أن أتوقف فى أى مكان، والحال أن الناس قد استعدوا لاستقبالى هناك. وببالغ التأثر التقيت بزوجتى الشابة التى كانت قد أبدت كثيرًا من الصبر والشجاعة طوال غيبتى التى دامت 21 شهرا. كما قبلت بحرارة ابنى الصغيرين الشريف وليلى، ولئن عرفنى الأول واستجاب ملاطفتى، فإن الثانية التى لم تعرفنى من قبل قد نفرت منى وظلت على ذلك عدة أيام.

ومنذ اللحظات الأولى بعد عودتى بدأ الزوار يتوافدون علىّ. وفى ظرف ساعة تجمهر أمام بيتى فى حى السيدة المنوبية آلاف الأشخاص، وقد اضطررت إلى مصافحة الزائرين ومعانقتهم فردًا فردًا حتى الساعة الواحدة صباحًا. وانقضت الأيام والليالى الأربعة الأولى على نفس الوتيرة بإضافة «الطبّالين» و«الذكّارين» والفرق الموسيقية والرياضية إلى آخره.

أما أصدقائى الحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحرى قيقة وصالح بن يوسف، فقد كانوا يستقبلون الزائرين فى صحن دار عربية تقع بنهج القرجانى فى المدينة العتيقة، كانت الشعبة الدستورية بتونس قد أعدتها للغرض. وقد أول بعض الناس عدم حضورى بينهم تأويلاً مغرضًا لمحاولة التفريق بيننا. والواقع أن توافد الزائرين على بيتى هو وحده الذى حال دون التحاقى بأصدقائى ولو لمدة قصيرة.

وبعد رجوعنا بثلاثة أيّام طلبنا مقابلة المقيم العام الجديد، والسبب الظاهر للمقابلة هو شكره على إجراءات التهدئة التى اتخذها معنا، وأمّا هدفها الحقيقى

فهو الشروع فى محادثات معه وإطلاعه على الوضع السياسى فى البلاد. وقد تأكد فى نفس كل واحد منا الانطباع الذى تركه فى نفسى فور اتصالى الأول به. فقد كان فعلا رجلاً ذا رؤى نبيلة وعواطف تحريرية صادقة، أدرك جيدًا أن شعبًا كشعبنا لا يمكن أن يرضى بنظام استعمارى مهما كان شكله، وأنّ نحن مخاطبيه بالخصوص يحق لنا أن نكون وطنيين. وبعدما تحدثنا معه مدة تناهز الساعتين، سلمنا إليه بعض رؤوس أقلام من مطالبنا الدنيا من شأنها أن تمثل مرحلة أولى. وبعد أن اطلع عليها اعتبرها مقبولة فى الجملة. غير أنه لم يغب عنه لفت نظرنا إلى الصعوبات التى سوف يتعرض لها من قبل حزب المعمرين، ورجانا بإلحاح أن نمسك عن كل نشاط يمكن تأويله كاستئناف لأعمال الشغب. قال: «اتركونى أطبق برنامجى الذى سيمثل مرحلة هامة فى سبيل تحقيق مطالبكم الصحيحة ومن مرحلة إلى مرحلة سوف تبلغون هدفكم النهائى. فلا تعلوا من أصواتكم، وتجنبوا لهجة الحماس والتصريحات التى من شأنها أن تزعج الجالية الفرنسية، بل حتى حكومة الجبهة الشعبية وأصدقاءكم اليساريين».

وقد بدا لنا الرجل صادقًا جديًا، ولم يترك فينا الشعور بأنه يسعى من وراء ذلك إلى مجرد استمالة التونسيين كما فعل بيروطون عند وصوله إلى تونس. وقبل أن يودعنا أوصانا بألا نغفل عن زيارة أحمد باى.

فاجتمعنا من جديد بعد هذه المقابلة، لتبادل انطباعاتنا وتدارس جدوى زيارة الباى ذلك الشيخ الأنانى القصير النظرة الذى يأبى القيام بأى مبادرة لتأييد المدافعين الحقيقيين عن الدولة التونسية أى عن عرشه. ثم استقر رأينا فى آخر الأمر على أنه من الأفضل عدم خدش كرامته والسعى إلى استمالته.

فطلبنا مقابلته وتمت الاستجابة فى الحين. واتفقنا على أن أتولى بوصفى رئيس الحزب إلقاء كلمة وجيزة بين يديه، وقد ضبطنا مختلف نقاطها وكلفنا الطاهر صفر بتحريرها. وفى الوقت المحدد كنا بالمرسى، أنا والحبيب بورقيبة والبحرى قيقة والطاهر صفر وصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان، أمام قصر الباى وكان الطاهر صفر يمسك بيده الورقة المتضمنة لنص الخطاب، والتى كان يستعد لتسليمها إلىّ وفى قاعة الانتظار تسلم الحبيب بورقيبة تلك الورقة من يد الطاهر صفر «ليلقى

نظرة على الخطاب»، حسب قوله. وبعد ذلك ببضع دقائق مثلنا أمام الباى وقدمت إليه رفقائى. وبينما كنت أمد بيدى إلى بورقيبة لأتسلم منه الخطاب، إذ تقدم هو نحو الباى وأخذ يقرأ الخطاب بنفسه فى لهجة توقير وإجلال. ففوجئنا كلنا بتصرف بورقيبة وعند استفساره من طرف الطاهر صفر أجابه بابتهاج واضح: «وأى منا قرأ الخطاب، فالنتيجة واحدة». ورغم تحرجنا من هذا السلوك فضلنا أنا وبقية رفقائى عدم إثارة مشكل من شأنه أن يزيد فى التصدع الذى تسرب إلى مجموعتنا الصغيرة.

وإثر انتهاء تظاهرات الابتهاج، شرعنا فى العمل للاستفادة من الوضع الجديد وإعادة تنظيم الحزب. فجمعنا المجلس المحلى فى يوم 10 جوان 1936 ببيتى (لأن مقر الحزب كان قد أغلق فى عهد بيروطون وسلم إلى أصحابه) قصد إطلاعه على الكراس الذى تضمن الحد الأدنى من المطالب المزمع تقديمها إلى الحكومة الفرنسية. وبعد المناقشة وإدخال تعديلات على المشروع تمت المصادقة عليه، ثم وقع تكليف الحبيب بورقيبة بتقديمه إلى بيار فيانو Pierre Vienot بباريس[48].

توضيح حول سياسة الحزب الدستورى الجديد

تسبب تصاعد تأثير الحزب الدستورى الجديد فى تزايد انزعاج حزب المعمرين، تذرعوا بتصريحات متطرفة صدرت أثناء اجتماعات عامة نظمها بعض المناضلين الدستوريين فى الساحل وفى جهات أخرى(*)، استئناف مناوراتهم واستفزازاتهم

(*) فى ورقة منفصلة: «كان من المتفق عليه عدم الإشارة إلى مطالب أوسع أثناء الاجتماعات العامة وفى المقالات الصحافية، وكان تركيز عملنا على تطبيق المطالب المقبولة، لا نتجاوزها إلى ما يغيرها إلا فيما بعد».

فى ورقة منفصلة أشار الدكتور الماطرى بأكثر وضوح إلى وجهة نظره حول هذا الموضوع: «عوض الاستفادة من الوضع الجديد لاستغلال حسن استعداد الحكومة الفرنسية وممثلها فى تونس عهدئذ، أخذ بعض المناضلين الصادقيين بمعية نفر من المشاغبين يتوخون نهجًا متطرفًا، وقد أجهدت نفسى للتصدى لهذا النهج الدغمائى. وكان من واجبى من ناحية أخرى تقديم بعض الإيضاحات إلى المقيم العام حول تلك التصريحات والتقليل من قيمتها لدى ارمان ڤيون الذى ماانفك زعماء الاستعمار يضايقونه ويوجهون له الإنذار تلو الإنذار».

فأوفدت إلى جريدة البتى ماتان Le Petit Matin مبعوثها الخاص المدعو جيرار اومون Gerard Aumont لاستيضاحى بشأن بعض المواقف فى القضية التونسية فى إطار الأوضاع الراهنة. فرأيت من واجبى عن حسن نية وعن بينة أن أقدم أجوبة نشرتها الجريدة فى عددها المؤرخ فى 19 جويلية 1936 وهذا نصها(*):

س - هل صحيح أنكم اتخذتم، أنت ورفاقك، موقفًا جديدًا فى نشاطكم السياسى؟

ج - إنه لم يفتنا تسجيل حسن استعداد المسئول الأعلى عن الحماية وحسن استعداد رئيس الحكومة الفرنسية. إذ كانت تصريحاتهما مطمئنة، بعثت الأمل فى نفوس التونسيين، الذين يربطون بين عودتنا وبين العزم على إنجاز إصلاحات فى

(*) لقد مهّد جيرار أمون لهذا الاستجواب بالمقدمة الآتى نصّها: هل يمكن تحقيق التوازن والنظام السياسى والاجتماعى فى هذه البلاد دون التعاون التام مع الشعب التونسى؟ إن الاعتقاد بإمكانية ذلك يعد خطئًا فادحًا. وإن ما نشهده من الانفراج المحمود الذى عم البلاد التونسية منذ قدوم السيد ڤيون إنما يعود إلى اليد الممدودة من طرفه بثقة وصدق إلى رجال قد تكون دفعتهم مثاليتهم إلى ارتكاب بعض التجاوزات، غير أن هدفهم الوحيد هو نفع أبناء ملتهم، ومن أشهر هؤلاء الرجال الذين لم يقدح أحد فى إخلاصهم حتى فى احلك الظروف نجد الدكتور الماطرى «الذى يعتبر الزعيم الروحى للحزب الحر الدستورى التونسى» والسادة الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف والطاهر صفر والبحرى قيقة. فهم ينتمون إلى المجلس الملى لحزبهم، وبهذا العنوان ساهموا فى تحرير كراس مطالب سلموه إلى المقيم العام فى شهر جوان. وهذا الكراس الذى نشرته صحيفتنا تونس المسائية Tunis Soir بحذافيره يتعرض للحد الأدنى من مطالب الحزب على جميع اصعدة النشاط التونسى السياسى والاقتصادى والعدلى والادارى إلخ. . وقد جاء فى ديباجته ما يلى. إن هذه المطالب تمثل فى نظر الرأى العام أوكد ما ينبغى منحه للشعب التونسى فى مثل هذه الفترة الحرجة لإنقاذه من أزمة اقتصادية وتدهور اجتماعى عديمى المثيل». وإذا رجعنا إلى أنفسنا سندرك جيدًا أنه لا يكفى لحل المشكل القائم مجرد نسبة المطالب والطموحات إلى شرذمة قليلة من المشاغبين، إن هؤلاء الرجال الذين أخذوا على عاتقهم القضية التونسية هم أبعد الناس عن الشغب، ومن الأفضل أن نبادر باستفسار هاته الشخصيات واستجلاء أفكارها بدلاً من معاملتها باللامبالاة وبالاحتقار الصريح.

وهذا هو فى الواقع الموقف الذى وقفه أرمان ڤيون منذ قدومه. وقد نتج عن ذلك كما نعلم وعلى أقل تقدير حصول الهدوء من جهة، ومن أخرى وبالتأكيد تحقيق الاطمئنان للقلوب. ومن أجل كل ذلك طلبنا من الدكتور الماطرى وأصدقائه الاجابة عن أسئلتنا لإنارة أفكار القراء بشأن كثير من المسائل وقد كان الدكتور الماطرى هو المجيب الرسمى عن أسئلتنا، مع أن الأستاذين قيقة وبن يوسف قد تدخلا أكثر من مرة فى حديثنا وإنما لتيسير متابعة الحوار لم نشر إلاّ إلى مخاطب واحد وهو رئيس الحزب الدكتور الماطرى».

المستقبل. ونحن على أمل أن حكومة الجبهة الشعبية سوف تتمكن بعد التخلص من أولى المشاكل الداخلية، من انتهاج سياسة قوامها العدل والتحرير. ذاك ما يفسر ظهور جو جديد، والأكيد أن هذا الجو سيزداد تحسنا إذا ما صدّق المستقبل آمالنا.

س- وضحوا تصوركم لما تسمونه بالتحرير. إذ أن القراء غير المطلعين قد يعطون لهذا اللفظ معنى مبالغا فيه.

ج- إننا وعدنا المقيم العام بمشاركتنا النزيهة لتمكين تونس والتونسيين من تحسين أوضاعهم تحسينا حقيقيا. أرجوكم أكدوا أن مشاركتنا ستكون فى حدود احترام مبادئ الحماية وليست لدينا أية نية مبيتة، ولعلها نسيت وأهملت بعد مضى خمسين سنة. وأن عزمنا على البحث عن هذه الروح وهذه الشرعية بكل الوسائل السلمية معروف، تعرفه على الأقل الحكومة التى وضعت ثقتها فينا. فليس هناك مجال للشك فى الدور الذى نعتزم القيام به فى هذه البلاد؟

س- وبشأن هذا الدور ودور حزبكم بالذات تروج إشاعات ليس من شأنها تهدئة الأمور.

ج- إن نشاط حزبنا، ولا أقول الشعب، لم يتوقف قط حتى فى الفترة التى استعملت فيها ضدنا وسائل تعسفية، وأغلقت نوادينا. ولما وصل السيد ڤيون انخفض نسق هذا النشاط انخفاضًا ملحوظًا، مراعاة لممثل فرنسا الجديد، ولم تواصل شُعبنا تنظيم الاجتماعات التى كانت تنظمها من قبل.

وقد بلغ إلى علمنا أن قوانين تحررية ستصدر قريبًا وستدخل حيز التطبيق. وسيشهد حزبنا قريبًا استئناف نشاطه العادى فى كنف الشرعية. فلا ينبغى الانذهال من هذا النشاط. فهو يكتسى صبغة سلمية فائقة ويتمثل فى توعية أعضاء حزبنا وإفهامهم حقوقهم وواجباتهم وإعلامهم بالإصلاحات السياسية أو الإدارية التى نطالب بها حتى تحظى بموافقة كافة أفراد الشعب.

فهذا النشاط يشبه نشاط جميع الأحزاب السياسية التى تريد أن تعيش فى كنف الشرعية. ونحن خلافًا لما قيل وكتب لم نطبع بطاقات جديدة ولا مقتطعات اشتراك، بل أذنا بالإمساك حتى عن تسليم البطاقات القديمة. وإن كانت تلك

البطاقات والاشتراكات تبدو لنا مشروعة، غير أننا تحرّينا من ذلك حرصًا على العيش فى ظل الشرعية.

س- فيما تتمثل هذه الشرعية التى تطمحون إليها؟

ج- إنها تتمثل فى العودة إلى روح الحماية، ثم فى إعادة تنظيم الإطار الإدارى لهذه البلاد. فمن الضرورى فى البداية أن يقوم المراقبون المدنيون بدور المراقبة لا بالإدارة المباشرة. (وليس هذا كلامنا بل كلام المقيم العام السابق رونى ميى (René Millet فعندما يباشر المراقب الإدارة تختلط إدارته مع إدارة العامل فيجرّ عن ذلك فوضى لا تطاق.

ثم إنه يبدو لنا أيضًا من الضرورى مراجعة صلاحيات العامل فى الميدانين العدلى والمالى. فنحن أحرص الناس على تطبيق مبدأ الفصل بين السّلطات. وقد أدركت الحكومة ذلك لما عينت «حاكم ناحية» فى جربة سنة 1922. وأحرز ذلك الإجراء نجاحًا تامًا. ذلك أنّ تعيين قاض وسنّ قانون لضبط الضمانات كانت إصلاحات إيجابية خلافًا لما أسند للعامل من صلاحيات تخوّل سجن أى إنسان مدة 15 يومًا بدون تبرير. ولكن دعنى أطلعك على حقيقة عقلية الإدارة التونسية فإنها ألغت فى نفس الوقت من قانون الإطارات خطة حاكم الناحية وإننا نعتقد ويا للأسف بأنه كلما حصل (أو يحصل) اتصال مباشر مبنى على الثقة بين السلطة المركزية والحكومة، وبيننا، إلا يندس لإفساده بعض الأشخاص، بل وأقول بعض الدواليب من الإدارة العليا ممن لهم مصلحة فى إبقاء حالة التوتر وحتى فى خلقها. ذلك هو ما يفسر الأخطاء أو الغلطات التى تلوموننا عليها.

ويجب أخيرًا إصلاح نظام المجلس الكبير الذى نعتبر صيغته بالمرة غير ملائمة. وبالنسبة إلى الميزانية هناك حاجة إلى إقرار المسئوليات كما يتحتم تمكيننا من القيام بدور ما فى وضع القوانين وفى الأمن والقضاء. ومن المضر بالنسبة للفرنسيين والتونسيين على السواء وضع أمر من الأوامر على انفراد. تلك هى سياسة التحرير فى نظرنا، حسب المعنى الذى أعطاه لها السيد موتى(*) Moutet أى تشريك هذا

(*) وزير المستعمرات ومن الشخصيات الرئيسية التى عرفها الدكتور الماطرى.

الشعب فى خدمة البلاد . . وفى الوقت الراهن نعتبر أن الوضع الاقتصادى فظيع، وهو ما يتوقف عليه كل شىء، ذلك أن بؤس الفلاحين يفوق أى تصور. فمن الضرورى حينئذ القيام بعمل فورى لإنقاذ عشرات الآلاف من الناس. ولكننا نعلم الصعوبات المالية التى تواجهها الإيالة، فلابد أن تقوم فرنسا بالمبادرة التى قامت بها فى الجزائر. ألم يسبق للمجلس الامبراطورى رصد اعتماد قدره مليار فرنك للبلاد التونسية؟.

س ـ وبعد هذا هل ترون ولاء التونسيين أمراً ممكنًا؟

ج ـ أجل ولكن ليس بالمعنى الذى تقصده الإدارة، أى التملق والبحث عن الألقاب والتشريفات وإطراء السلطة. كلا، فالولاء هو بالتأكيد شىء أنبل من ذلك. ولديكم مثال لذلك هو الكندا. فتلك البلاد التى تتمتع بحكم ذاتى يقارب الاستقلال، متعلقة شديد التعلق بانجلترا. وهل تعلم من هم الأشد «ولاء» و«وفاء» للمملكة المتحدة؟ إنهم سكان كندا من ذوى الأصل الفرنسى، أما القسم الآخر من السكان، أى القسم القادم من انجلترا فهو يصبو إلى إلحاقه بالولايات المتحدة الأمريكية. فمثال الولاء الصادق المؤثر الذى ينبغى أن نحتذى به هو مثال الكندا.

ويبدو لنا أن الجالية الفرنسية كانت ومازالت ترتاب إن كثيرا أو قليلا من كل حركة سياسية تونسية. والحال ينبغى اليوم أكثر من أى وقت مضى أن يعلم الفرنسيون المقيمون بتونس أن حركة سياسية تونسية تطلب العمل فى وضح النهار لا يمكن أن تكون مصرة، لا سيما إذا كان هدفها يتمثل فى تحقيق مشاركة وتعاون نزيهين يرميان إلى تمكين الأهالى من احتلال المكانة اللائقة به فى الشئون العمومية.

ولا يمكن أن ينجر عن مثل هذا التعاون إذا ما تم احترامه من الجانبين احترامًا صادقًا، إلاّ الخير العميم لكافة المواطنين، بعد إقرار الاتفاق على الصعيد السياسى، الالتزام بمعاهدة الحماية».

ملاحظة: لقد تم هذا الاستجواب بمحضر صالح بن يوسف والبحرى قيقة اللذين اتفقا معى فى النهاية على محتواه وصيغته بعد تداخلات عديدة[49].

ردود فعل المتفوقين الفرنسيين

وسرعان ما صار الحزب الدستورى الجديد مؤسسة عتيدة يقرأ لها حسابها رغم بقائه مبدئيًا منحلا. وأصبحت الاتصالات بين المقيم العام الجديد، وبينى أنا شخصيًا، بوصفى رئيس الحزب، متواترة أكثر فأكثر. فتارة كان المقيم العام هو الذى يدعونى لمقابلته ليطلب رأيى، وطورا كنت أنا الذى أطلب مقابلته لأقدم إليه مطلبًا أو أعرض عليه اقتراحات. وما لبثت هذه العلاقات أن نسجت بيننا أولا مشاعر التقدير المتبادل ثم مودة أعمق فأعمق. وكلما ترددت عليه، ازددت يقينا بحدة ذكائه واكتشفت طيبة خصاله العاطفية والذهنية.

وابتداء من شهر أوت بينما بورقيبة لا يزال فى باريس ألغى أرمان ڤيون «الأوامر الجائرة» التى أصدرها لوسيان سان سنة 1929 وأقرّ من جديد حرية الاجتماع، مما مكن الحزب من استئناف نشاطه عبر البلاد[50]. وتعيين المسعفين بالعمل فى حظائر الشغل فى سائر المدن.

انطلقت إذ ذاك ردود فعل «المتفوقين» الفرنسيين فوجهوا مبعوثين إلى باريس لترويع حكومة الجبهة الشعبية التى تقلدت الحكم منذ شهر جوان 1936 وتعبئة قسم كبير من الصحافة الفرنسية، واستنفار البرلمانيين المؤيدين لنزعتهم الذين لم يكونوا كلهم منتمين إلى أحزاب اليمين. ولم يتأثر بيار فيانو، كاتب الدولة لدى وزير الخارجية، المكلف بالشئون التونسية بهذه الحملة. غير أنه تولى، سواء لتهدئة القائمين بها أو عن اقتناع، إصدار بيان فى نوفمبر 1936 يعلن فيه بالخصوص أن «انتصاب فرنسا فى محمياتها يكتسى صبغة نهائية».

وهذا يدل على أن مساعى الحبيب بورقيبة فى باريس لم تسفر عن النتائج المنشودة. بل على عكس ذلك فقد ظهر عنصر جديد غير ملائم يتمثل فى إعلان فيانو بوضوح عن مبدأ السيادة المشتركة. هذا ما جعل ڤيون يتردد فى السياسة التى يتعين عليه انتهاجًا، فأرجأ النظر فى دراسة المشاكل السياسية، مقتصراً على اتخاذ بعض الإجراءات ذات الصبغة الاجتماعية، لا سيما وقد أصبحت متأكدة أكثر فأكثر، بعدما اجتاحت مجاعة حقيقية فى تلك السنة قسمًا كبيراً من البلاد التونسية. فنصبت مخيمات للجياع، خاصة فى الوسط (منطقة القيروان) والجنوب وظهرت

حركة تضامنية كبيرة يوجهها ويشرف عليها الحزب الدستورى الجديد. وقد أديت بنفسى زيارة إلى تلك المخيمات حيث عاينت بانذهال تلك الآلاف من الجياع حالهم حال حيوانات متوحشة تحيط بها الأسلاك الشائكة. وقد كانوا يتسلمون كل يوم حصة لا تتجاوز خمس حبات من الذرة للشخص الواحد. وبطبيعة الحال اندلعت بعض الحوادث داخل تلك المخيمات وانطلقت هتافات ضد سلطة الحماية. غير أن ذلك كان سببًا كافيًا لينشر أحد المعمرين بالكاف، المدعو بيريكى Perriquet مقالة بتاريخ 23 جانفى 1937 فى جريدة تونس الفرنسية جاء فيه بالخصوص: «إنه من واجبنا أن نتجه نحو الرأى العام (يعنى الفرنسى طبعًا) غير المطلع فى أغلب الأحيان، وإلى السلطات العمومية المسئولة لننذرها ونقول لها: كفى»!.

وفى نفس اليوم وجه فيناك Ve`nne`que رئيس الغرفة التجارية الفرنسية رسالة تهديد إلى المقيم العام يقول له فيها: «إن لم تتخذ إجراءات حازمة وفورية، فإن الدماء ستسيل، وإنى أحمّلك مسئوليتها»، وقد شعرنا جميعًا بما كان يبيّت من استفزاز. وبالفعل اندلعت بعد ذلك ببضعة أيام حوادث الملاسين فى الظروف الآتى ذكرها: لقد أحدث المقيم العام لجنة إغاثة كنت من بين أعضائها مع عدد من الشخصيات التونسية والفرنسية. وذات يوم قرر الكاتب العام للحكومة كرترون Carteron فجأة، بموافقة عامل ضواحى العاصمة وأعضاء اللجنة من المعمرين الفرنسيين، متعللا بتعلات واهية، إلغاء توزيع الخبز على الجياع من سكان حى الملاسين الشعبى النازحين أغلبهم من الجهات المعرضة للمجاعة. وقد كان ذلك استفزازًا بأتم معنى الكلمة. لذا لم أتخلف عن تحذير اللجنة من عواقب مثل ذلك الإجراء، ولكن الأغلبية وافقت على ذلك القرار الذى سارع المراقب المدنى بتونس بتطبيقه. ويمكن تصور حنق ذلك الحشد الكبير من البؤساء لما استمعوا إلى ممثل السلطة وهو يقول لهم، بعد انتظار طال أكثر من ثمانى ساعات: «لا خبز ابتداءً من اليوم»!. عندئذ رأينا أولئك الجياع المساكين، يتدفقون فى شوارع المدينة لنهب المخابز ودكاكين المواد الغذائية (وهى كلها لتجار تونسيين)، على مرأى من عدد قليل من أعوان الأمن غير مبالين بالحدث أو يكادون. وقد تفطن شيخ المدينة سى مصطفى صفر ابن الوطنى الكبير البشير صفر ذاك الاستفزاز فطلب منى مساعدته على تهدئة المواطنين، فاستجبت لطلبه بالتعاون مع السيد الطاهر بن عمار رئيس

الغرفة الفلاحية التونسية الذى التحق بنا، واستطعنا الإسراع بوضع حد لتلك الاضطرابات التى كنا نخشى ترديها إلى غاية الخطورة.

ولم يتأخر المتفوقون الفرنسيون عن استغلال تلك الحوادث بشتى الوسائل لمضاعفة تهجماتهم على أرمان ڤيون ومنعه من إنجاز الإصلاحات التى اقترحها، وهكذا لم يستطع المقيم العام بعد تسعة أشهر من قدومه تطبيق أى إصلاح من الإصلاحات التى كنا ننتظرها، باستثناء بعض الإجراءات الاجتماعية التى سبقت، إذ كانت الملاحقات تطعنه من كل جانب. وقد فوض الأمر لإعداد الإصلاحات التى كان يراها ضرورية إلى بعض مساعديه، من بينهم شارل سومانى Charles Saumagne، وهو موظف فرنسى مولود بالبلاد التونسية وصديق حميم لعدد كبير من التونسيين يمتاز بأخلاق عالية وفكر بناء، غير أنه كان يغلب عليه التردد والتململ. زيادة على أنه لم يزل مقتنعا فى قرارة نفسه بضرورة الحضور الفرنسى فى تونس. لذلك لم يدخل أى إصلاح ملموس حيز التنفيذ بعد مرور عشرة أشهر على قدوم أرمان ڤيون. ومما زاد الطين بلة وجود خلافات جوهرية بين المسئولين الفرنسيين بشأن مبدأ الإصلاحات ذاته. عندئذ قرر الديوان السياسى إيفاد الحبيب بورقيبة من جديد إلى باريس فى فيفرى 1937 لتسليم مذكرة إلى فيانو قصد وضع حد لذلك الركود الذى أصبح يشغل بالنا. كما كلفناه فى نفس الوقت بتنظيم الشعبة الدستورية بباريس والاتصال بأصدقائنا الفرنسيين أمثال غاستون برجورى Gaston Bergery وهانرى قرنو Henri Guernut وفرانسيس جوردان Francis Jourdain وإميل كاهن Emile Kahn وفيلسيان شلاى Felicien Challaye وغيرهم. ولكن فيانو لم يستقبل هذه المرة بورقيبة الذى اغتاظ من ذلك كثيرًا، وتمكن من إبلاغه عن طريق النائب برجورى المذكرة الصادرة عن الديوان السياسى للفت نظره إلى الوضع السائد فى تونس والمتدهور تدهورًا خطيرًا.

بيار فيانو فى تونس

وأخيرًا قرر بيار فيانو القدوم بنفسه إلى تونس لدراسة القضية التونسية على عين المكان. ولما أعلن عن هذه الزيارة خفف «المتفوقون» من حملتهم على ڤيون وفى نفس الوقت ضاعفوا مناوراتهم فى باريس.

وصل فيانو إلى تونس يوم 20 فيفرى ليجرى بنفسه تحقيقًا معمقًا. وفى يوم 22 فيفرى استقبل وفدا من الديوان السياسى[51] وبعد ذلك ببضعة أيام دعانى ڤيون إلى تناول الغداء مع فيانو فى مقر الإقامة العامة بالمرسى. فأجرينا نحن الثلاثة محادثة دامت زهاء الثلاث ساعات، ووجدنا أنفسنا متعارضين أحيانًا ومتفقين تمام الاتفاق فى أغلب الأحيان. وبطبيعة الحال لم يشمل اتفاقنا مبدأ الاستقلال الذى لم أكن أطالب به أنا نفسى، ولكن فيانو وافق على فكرة إقامة حكم ذاتى، مع وجود إدارة تونسية تتخصص فيها تدريجيًا مشاركة الجالية الفرنسية حتى تصبح متناسقة مع أهميتها العددية. وبما أنى لاحظت أنه أراد أن ينوه بحسن نية الحكومة الفرنسية من خلال التأكيد خاصة على ما منحته من حريات عامة (مثل حرية الصحافة وحرية الاجتماعات..)، أجبته أن ذلك كان من باب بدء العلاج من حيث ينبغى أن ينتهى، وأضفت قائلا: «أن منح الشعب حرية التظاهر والاحتجاج دون وضع حد لأسباب استيائه للمشروع يعنى تعريضه لموجات جديدة من القمع. وإنى شخصيًا أفضل على ذلك الشروع فى إجراء الإصلاحات الأساسية التى ينبغى أن نتفق عليها، ثم تأتى بعد ذلك حرية الاجتماعات فى أوانها».

وقبيل انصرافه، ألقى فيانو يوم أول مارس 1937 خطابه الشهير الذى بث على أمواج الأثير، وقد أعلن فيه بالخصوص ما يلى: «ينبغى إنجاز الإصلاحات التى ترمى إلى تشريك فرنسا وتونس مشاركة فعلية وصادقة فى إدارة الشئون العمومية.. أن بعض المصالح الخاصة بالجالية الفرنسية ليست بالضرورة مصلحة فرنسا وليس على فرنسا الدّفاع عن تلك المصالح إلا بقدر ما تكون غير متعارضة مع مصالح البلاد التونسية العامة». وقد أثارت تلك التصريحات رغم اعتدالها ثائرة «المتفوقين» سواء بتونس أو بفرنسا فشنوا حملة شعواء ضد حكومة الجبهة الشعبية ووزرائها. وفى تونس بالذات استحثوا شرذمة من المؤيدين لهم من بين المراقبين المدنيين وسائر موظفى الشرطة والجندرمة على مضاعفة الاستفزازات لإثارة غضب السكان التونسيين.

فبعد بضعة أيام من مغادرة فيانو فى 4 مارس 1937 وفى غياب ڤيون الذى كان وقتها بباريس لإعداد الإصلاحات المقترحة أثناء إقامة الوزير الفرنسى بتونس، تمكن المتفوقون من تصعيد إضراب لعملة المناجم بالمتلوى إلى حوادث دامية (حوالى 20

قتيلا و20 جريحًا) ومن الغد اندلعت حوادث أخرى فى المظيلة، حيث قتل عدد كبير من عملة المناجم، بل على الأصح تم تقتيلهم بشراسة، على حدّ تعبير البار بوزنكى Bouzanquet Albert الكاتب العام لفرع المنظمة الشغيلة الفرنسية س.ج.ت (CGT) بتونس، وقد كنت فى مكتب المقيم العام لما أعلمه المراقب المدنى بقفصة بتلك الحوادث وسمعته يرد عليه فى حدة رغم إنه معروف بالوداعة واللطف: «يبدو لى أن رصاصات رجال الأمن فى هذه البلاد تنطلق بسهولة استغربها».

وعند عودة الحبيب بورقيبة من باريس فى 6 ماى 1937 نظم الديوان السياسى اجتماعًا عامًا كبيرًا بحديقة قمبطا Parc Gambetta (شارع محمد الخامس الآن) وقد حذرت لائحة نهاية الاجتماع، الشعب من الاستفزازات وأصدر الديوان السياسى دعوة إلى الهدوء فى سبيل إنجاح السياسة التى اقترحها فيانو. إلا أن هذا الموقف المتزن الذى اتخذه الديوان السياسى لم يعجب خصوم سياسة التفاهم الذين ضاعفوا فى الاستفزازات وأخذوا فى تنظيم مظاهرات بل فى إثارة المناوشات. وقد كان من الواضح أن هدفهم حمل المقيم العام على التراجع عن الإجراءات التحررية المتخذة فى أوت 1936 ومن سوء الحظ ما لبثت مناوراتهم أن نجحت، حيث صدر أمران يقيدان الحريات العامة ويعيدان العمل بأحكام «الأوامر الجائرة» السابقة[52].

وقد أثارت تلك الإجراءات حفيظة مناضلى الحزب الدستورى الجديد الذين خاب ظنهم وأرادوا رد الفعل وأصبح الحبيب بورقيبة أكثر غضبا وتشنجا فى خطبه ومقالاته المنشورة فى العمل التونسى وقد بدأت منذ ذلك الحين تبرز فى صلب الديوان السياسى نزعتان متضاربتان من جهة بورقيبة وبن يوسف وبن سليمان ومن جهة ثانية أنا والطاهر صفر والبحرى قيقة إذ كنا نتجنب سد طرق التفاهم ومواصلة الاتصال بالمقيم العام وقد عهد إلىّ بتلك المهمة بوصفى رئيس الديوان السياسى ولم تكن لعمرى تلك المهمة مريحة، حيث كانت تضعنى، إن صح القول، بين السندان والمطرقة. ذلك أن أرمان ڤيون كان مستهدفًا لتأنيب قادة «المتفوقين» واحتجاجات أغلب مساعديه، وفى مقدمتهم كرترون الوزير المعتمد لدى الإقامة العامة والكاتب العام للحكومة التونسية. وعلاوة على ذلك كان يتلقى عارما من تقارير مثيرة للفزع من جميع المراقبين المدنيين. فكان يتحتم على أن أبين له ما تتسم به تلك الحملات

المنظمة المبيتة من مخالفة للحقيقة وأن أوضح له فى كل آن وحين حقيقة موقف حزبنا. ومن ناحية أخرى كان على أن أستعمل كل ما لدى من نفوذ لحمل أصدقائى على الإمساك عن كل ما من شأنه أن يوهم بالتهديد والمعاداة لفرنسا. وهكذا نجحت فى تلك المهمة نجاحًا لا بأس به، لما بلغنا نبأ سقوط وزارة ليون بلوم فى 21 جوان 1937. فسارع «المتفوقون» بالإعلان عن انتصارهم، وسارعوا بالسعى إلى كسب مزيد المساندة قصد إعاقة سياسة أرمان ڤيون. ولكن هذا الأخير كان مقتنعًا أنه عمل لفائدتهم أكثر من حقهم وكان عازمًا على مواصلة سياسة التفاهم والتعاون مع التونسيين كافة، ومع الحزب الدستورى الجديد خاصة. ولذلك فبالرغم مما اعترى مهمتى «التهديئية» من إحراج، فإن اتصالاتى المتكررة بالمقيم العام ما فتئت تزيد فى التقدير المتبادل الذى تطور إلى مودة دائمة.

عودة عبد العزيز الثعالبى

فى أواخر جوان 1937 علمنا أن السلطة الفرنسية قد سمحت للشيخ عبد العزيز الثعالبى بالعودة إلى تونس، فأسعدنى شخصيًا هذا الخبر أيما إسعاد. ذلك أنى لم أقابله منذ رحلتى الأولى إلى فرنسا سنة 1918. وقد كنت عرفت الزعيم ذا النضال القديم منذ طفولتى حين كان يتصل بثلة الوطنيين القدامى الذين كانوا يجتمعون كل يوم تقريبًا فى دكان أحد أعمامى الشيخ عمار الماطرى بسوق البركة. فكنا نرى الشيخ الثعالبى مجتمعًا مع على بوشوشة والأخوين باش حانبة (على ومحمد) ومحمد الجعايبى والبشير الفوراتى والصادق الزمرلى، وهو أصغرهم سنًا.

لم يكن الحزب الدستورى القديم الذى أسسه الثعالبى سنة 1920 مبتهجًا كثيرًا لعودته. وكان هو نفسه من خلال رسائله الموجهة إلى بعض أصدقائه غير راض عن خمول رفقائه القدامى. لذا أردنا استغلال تلك الظروف لاستمالته، وأوفدنا صالح بن يوسف صحبة ابن الثعالبى(*)، إلى مرسيليا لاستقباله. ولما وصل إلى ميناء تونس كان فى استقباله الديوان السياسى على رأس جماهير غفيرة لم يكن من بينها

(*) وحيد الدين.

قادة الحزب الدستورى القديم. وقد تأثر الشيخ بالغ التأثر بذلك الاستقبال، وبدت عليه علائم المفاجأة السارة بما امتاز به ذلك الاستقبال الحار من حسن التنظيم.

وبعد ما تركناه يستريح فى بيته عدة أيام ليتمكن من استقبال جميع أصدقائه، بمن فى ذلك قادة الحزب الدستورى القديم وأعضاؤه، نظمنا على شرفه اجتماعًا عامًا كبيرًا بحديقة قمبطا(*)، ألقى أثناءه خطابًا رائعًا، كان حازمًا ومعتدلا فى نفس الوقت. هكذا استطاع أن يشهد قوة حزبنا وما يحظى به من نفوذ لدى الشعب. إلا أن ذلك لم يمنعه من التأسف بكل صدق على الانشقاق والسعى إلى إعادة الوحدة الوطنية ولم أكن فيما يخصنى بعيدًا عن الاتفاق معه بهذا الشأن، لكنى لاحظت كثيرًا من التردد فى ذلك من قبل رفقائى فى الديوان السياسى، لا سيما منهم الحبيب بورقيبة. وسعيًا إلى التقريب بين وجهات النظر، أقمت مأدبة عشاء على شرف الشيخ فى منزلى بسان جرمان (الزّهراء الآن). وقد جرى النقاش فى جو لطيف جدًا، وكان لدى انطباع عند انصراف ضيوفى أن الاتفاق لم يعد بعيد المنال.

المهمة الأخيرة فى باريس ونهاية الجبهة الشعبية

وبعد ذلك بيومين تحولت إلى فرنسا التى لم أكن زرتها منذ عدة سنوات وقد فوجئت بلقاء القبطان ماتيو رئيس مركز برج البوف على ظهر الباخرة. فلم يعد صاحبنا ذاك الضابط المتعالى، والساخر شيئًا ما، الذى كان يتقمص دور أمير الصحراء. إذ عانقنى بحرارة، وعاملنى بكل لطف وحفاوة طول الرحلة. ولم يكن قابلنى منذ عودتنا من المنفى إلا مرة واحدة، لما كنت خارجًا من مكتب أرمان ڤيون، بينما كان هو ينتظر منذ ساعة إلا ربع، أن يقتبله الملحق العسكرى المكلف بمناطق الجنوب. فأخذنا نتجاذب أطراف الحديث حول أشياء مختلفة، من بينها بالطبع إقامتنا فى برج البوف، مدعيًا أنه طبق تعليمات بيروطون على مضض. وتطرقنا من موضوع إلى آخر، حتى حدثنى عن همومه الذاتية، وكأنى المؤتمن على أسراره.

(*) الواقع أن الاجتماع الذى أشار إليه الدكتور الماطرى قد انتظم يوم 10 جويلية 1937 أى بعد يومين فقط من وصول الثعالبى إلى تونس.

وبالفعل أخبرنى أن أثر خلافات بينه وبين العقيد سيغونى Sigonney، الذى اعتبر أن طول إقامته بأقصى الجنوب التونسى من شأنه أن يعوده على عادات منافية للانضباط العسكرى، تمّ نقله إلى مركز عسكرى بشرق فرنسا. فسألته بدون سخرية: «هل يمكن لى أن أفيدك بشىء»؟ قال: «ربما، لأنى حقًا سوف أموت مللا فى سان ميشال Saint Michel وأفضل تقديم استقالتى على النقلة إلى ذلك المركز. إنى لا أطلب البقاء ببرج البوف، لأنى أعرف ذلك مستحيلا، بل أطلب تعيينى فى مكتب بالجنوب الجزائرى». فوعدته بأن أخاطب فى هذا الشأن السيد ڤيون الذى سوف أقابله بعد مدة.

وبمزيد السرور وجدت نفسى من جديد فى باريس التى لم أكن زرتها منذ إحدى عشرة سنة، وقد كانت تشهد حركة حثيثة بسبب توافد عدد كبير من الزائرين القادمين لحضور المعرض الدولى. ولم يغادر باريس بعد عدد كبير من السياسيين لقضاء عطلتهم، فاغتنمت تلك الفرصة لمقابلة بعضهم. وما لبثت أن لمست أن أحزاب اليسار أصبحت منقسمة غاية الانقسام، وأن ما أثارته الجبهة الشعبية من حماس قد فتر. وكنت أود مقابلة فرنسوا دى تيسان Francois de Tessan الذى خلف بيار فيانو فى كتابة الدولة لشئون أفريقيا الشمالية، ولكنه كان فى مهمة بالخارج فاستقبلنى رئيس ديوانه بواسنجى Boisanger. كان رجلا متميزًا وعلى غاية من اللطف، تتمثل فيه خصال أهل «كى دروسى» Quai d'orsey (وزارة الخارجية) ولكنه لم يكن سوى موظف محدود المسئولية بدا لى، فضلا عن ذلك، قليل الاطلاع على الشئون التونسية فقدمت له عرضًا موجزًا لكنه شامل عن الوضع فى تونس فاستمع إليه، حسبما ظهر لى، بغير انتباه كبير وفهمت عند مغادرتى له كأنى تكلمت فى الصحراء رغم ما قابلنى به من لطيف العبارات.

قضيت بباريس اثنى عشر يومًا مفعمة بالنشاط ولم أتهاون خلال تلك المدة عن زيارة بعض قدماء أساتذتى أمثال الأستاذ روبار دوبرى Robert Debre` (*) فى مستشفى الأطفال والدكتور ليسنى Lesne` فى مستشفى تروسو Trousseau والأستاذ المبرز مارسال متزجير Marcel Matzger فى مستشفى تينون Tenon كما

(*) والد الوزير الأول الفرنسى ميشال دوبرى Michel Debré.

زرت زملائى وأصدقائى كوريلسكى Kourilsky ولابورت Laporte وكارى Carrie الذين أصبحوا فى الأثناء أطباء بمستشفيات باريس.

وقد آن الأوان لأستريح بعد إحدى عشرة سنة متتالية من العمل المتواصل والنضال السياسى مع مخلفاتها. تحولت رأسًا إلى إيفيان Evian حيث قضيت مع زوجتى عشرين يومًا فى الاستجمام الحقيقى، ووجدت هناك أرمان ڤيون الذى قدم مع زوجته لقضاء فترة استشفاء أشار بها عليه أطباؤه. وكان لا يمر يومان متتاليان دون أن نتقابل، وقد كان فى طليعة موضوع محادثتنا طبعًا ما كان يشغل بالنا نحن الاثنين، أى الوضع فى تونس والعلاقات الفرنسية التونسية. ونتجت عن تلك الاتصالات زيادة فى التقدير المتبادل ومتانة فى صداقتنا. وقد حرصت قبل رحيلى على أن ألتمس منه التدخل لفائدة القبطان ماتيو. لأن مجرد تصوره قضاء شتاء بالحامية العسكرية بسان ميشال كان يوقعه فى كآبة عميقة.

لما عدت إلى تونس فى آخر شهر سبتمبر 1937 وجدت الوضع قد تردى ترديًا كبيرًا، بخصوص الحرب بين الحزب الدستورى الجديد والحزب الدستورى القديم، كما لاحظت ذلك بخصوص العلاقات بين حزبنا وبين الحكومة. حيث اتخذ كرترون، الوزير المعتمد لدى الإقامة العامة والكاتب العام للحكومة فى غياب أرمان ڤيون، عدة مبادرات، لا تمت بشىء إلى تحقيق التهدئة المنشودة.

وكانت جريدة الإرادة لسان الحزب الدستورى القديم تقوم ضدنا بحملة ديماغوجية وعنيفة لا مثيل لها. وردًا على تلك الحملة كان مناضلونا يثابرون على إفساد الاجتماعات التى يخطب فيها الشيخ عبد العزيز الثعالبى لفائدة الوحدة الوطنية، حسب قوله، وكثيرًا ما تسفر تلك الاجتماعات عن مشاجرات حادة بل حتى عن طلقات رصاص[53]. وكان حرص رفاقنا على ألا يظهروا فى مظهر أقل وطنية من غيرهم ينجرون إلى ضرب من المزايدة، وكان بورقيبة ذاته ينساق إلى ارتكاب بعض الأخطاء لم يكن لها إلا أن تئول إلى تسميم الوضع.

كنت حقًا منشغل البال كل الانشغال بالمجرى الذى اتخذته الأحداث وكنت أحذر أصدقائى من مغبة القيام بأى عمل طائش، وأنبههم إلى الأخطاء المحدقة بحزبنا الذى لم يكن أتم بعد إعادة تنظيم صفوفه. ولئن أدرك ذلك بعض القادة،

لا سيما منهم الطاهر صفر والبحرى قيقة والهادى شاكر، فإن الآخرين، وخاصة بن يوسف والبهلوان، قد تملكهم هرع حقيقى.

فى تلك الفترة بالذات ارتحل الحبيب بورقيبة إلى باريس للمرة الثالثة منذ إطلاق سراحه لمقابلة العناصر التى لم تزل وفية لروح الجبهة الشعبية ومحاولة الاتصال بحكومة شوطان[54] ولكنه وجد الجو قد تغير تمامًا. إذ كان كثير من الذين ساندونا فى كفاحنا ضد بيروطون (أمثال الاشتراكيين والنقابيين وذوى الأفكار التحررية) سحبوا تعاطفهم مع القضية التونسية وحاول بورقيبة بكل الوسائل مقابلة البار سارّو Albert Sarraut ولكن بلا جدوى. كما سعى السيد محمد شينق الذى كان وقتذاك بباريس التدخل لقبوله إلا أن حضرات المسئولين بوزارة الشئون الخارجية قد ظلوا على رفضهم. فامتعض بورقيبة من ذاك التعنت وأقسم أمام عدة أشخاص أنه سيبيّن للسيد سارّو ومن لف لفه عاقبة رفضهم. وانذعر السيدان محمد شنيق ومحمد بدرة اللذان كانا من بين المستمعين، لما شاهدا على صديقنا من تشنّج، وأحاطانى علمًا بذلك بكل جزع. ذلك أن بورقيبة قد اعتبر رفض البار سارو لقبوله مسًّا بكرامته.

مشادة بين بورقيبة وأستاذ فرنسى

وبالفعل فقد عاد الحبيب بورقيبة إلى تونس تحدوه نوايا لا تأخذ فى الاعتبار الظروف السياسية التى بات من المتحتم أن يعمل الحزب فى إطارها. وازدادت خطبه فى الاجتماعات العامة عنفًا ولهجة مقالاته فى جريدة العمل التونسى حدة. فابتعد عنا أصدقاؤنا الاشتراكيون فى تونس أمثال دوران انقليفيال Durand Angliveiel والدكتور كوهين حضرية Cohen Hadria وسارج معطى Serge Moatti ولم يحتفظ بتعاطفه معنا إلا ألكسندر فيشى Alexandre Fichet صاحب ركن «النافذة المفتوحة» فى جريدة تونس الاشتراكية وزوجته الرائعة آف نوال Eve Nohelle . وقد كانت هذه الأخيرة بالخصوص تحاول أن تتيح لنا كل فرصة ممكنة لتوضيح مواقفنا للفرنسيين المارين بتونس. وذات يوم هيأت لنا مقابلة فى شقتها الكائنة بنهج لالوار Rue de la Loire (نهج اف نوال حاليًا) مع

أستاذ شاب من أساتذة كلية الحقوق بالجزائر، الأستاذ بوسكى Bousquet. وقد كنا فى الموعد، أنا والطاهر صفر والحبيب بورقيبة، لما دخل الأستاذ الشاب مصحوبًا بالأستاذ فيشى. وشعرنا من أول وهلة بأننا لم نكن بمحضر رجل نزيه يحاول أن يفهم موقفنا، بل بمحضر خصم ذى أفكار متحجرة. وسرعان ما تردت لهجة النقاش إلى التحمس. وفى وقت ما ضاقت به الحجة فخاطب بورقيبة بقوله: «لو عرض عليك منصب «قايد»(*) لأبديت أقل جحودًا تجاه فرنسا» وما أن سمع بورقيبة هذه الكلمات البليدة حتى استشاط غيظًا وانقض على الأستاذ الوقح، وفى ظرف بضع ثوان اقشعر شعر الخصمين وانطلقت بينهما اللّكمات وانتزعت ربطتا العنق ومزق القميصان. ولم نتمكن - أنا وفيشى والطاهر صفر - من الفصل بين المتشاجرين إلا بشق الأنفس. أما السيدة فيشى التى لم تكن تنتظر مثل ذلك التهور من ضيفها، فقد كانت مرتبكة غاية الارتباك وندمت على تنظيمها هذا اللقاء.

والأكيد أن الحبيب بورقيبة كان له فى ذلك اليوم ما يبرر غضبه، غير أن حدة ردة فعله كشفت لى عن حالة تشنج عصبى قد بلغت بصديقى منتهاها وجعلتنى منشغل البال بشأن ردود فعله فى المستقبل القريب(**). ومشروعنا الوشيك هو المؤتمر الوطنى (الثانى) للحزب الدستورى الجديد المزمع عقده يوم 31 اكتوبر 1937 وما ستتمخّض عنه من قرارات.

مؤتمر نهج التريبونال(***)

خلال الأيام الأخيرة من شهر أكتوبر بدأ النواب يفدون على تونس فى أعداد غفيرة قادمين من جميع أنحاء البلاد. وقد زارنى عدد كبير منهم فور وصولهم إلى

(*) الكلمة الفرنسية: Caid (القايد) تدل فى تونس على وظيفة العامل بينما تدل فى الجزائر على وظيفة أخفض درجة بكثير.

(**) فى ورقة منفصلة قرأنا هذه الكلمات: «لابد من التذكير بحادثة بوسكى».

(***) سمى ذلك النهج باسم التريبونال Tribunal أى المحكمة «المختلطة» المخصصة لفض النزاعات بين التونسيين وغيرهم من سكان البلاد.

تونس، فكان بعضهم منشغل البال وبعضهم لا يعبرون عن رأى غير أن الكثيرين منهم، وبالخصوص الشبان، كانوا يعلقون على الوضع تعليقًا حادًا متحمسًا ويميلون إلى الحلول القصوى (أى إعلان الاستقلال وتنظيم مظاهرات جماهيرية والامتناع عن دفع الضرائب وعن أداء الخدمة العسكرية، بل حتى القيام بأعمال إرهابية).

وقد التأمت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بنادى الحزب بنهج التريبونال، بحضور مئات من المندوبين والضيوف. وقد ألقيت كلمة رحبت فيها بالمؤتمرين ثم لفت نظرهم إلى ما يحظى به الحزب من إشعاع متزايد وما له من تأثير متصاعد على إدارة الحماية، وبالخصوص على ممثل فرنسا فى تونس. ونددت بما كان يقترفه «المتفوقون» والمتواطئون معهم فى صلب الإدارة من تهجمات، مع أنى حرصت على تحذير المناضلين من المظاهرات غير المنظمة والتصريحات الصاخبة التى لم يكن لها أن تفضى إلّا إلى ردود فعل انتقامية دون تقديم حلول. وألقى الحبيب بورقيبة من جانبه خطابًا جيدًا واضحًا تمام الوضوح، وواقعيًا غاية الواقعية، ومحبوكًا حبكًا محكمًا، خال من تلك الثرثرة الديماغوجية التى كان كثيرًا ما يركن إليها فابتهجت حقًا بذلك الخطاب غاية الابتهاج وهنأته بحرارة.

وبعد تحقيق النيابات تكونت مختلف اللجان وانعكفت على العمل طوال ثلاثة أيام. وأعترف أن مساهمتى فى أشغال المؤتمر كانت متواضعة، غير أنى علمت عن طريق أعضاء الديوان السياسى والعديد من المناضلين أن المناقشات كانت أحيانًا صاخبة. لا سيما داخل لجنة السياسة العامة واللجنة المالية. ففى هاتين اللجنتين انتقد عدد كبير من النواب بحدة وضع ميزانية الحزب التى صارت منذ رجوع المبعدين من برج البوف، تحت تصرّف بورقيبة وحده رغم وجود أمين مال لم يعد يقوم إلا بدور صورى.

وتنازع الطاهر صفر بالخصوص نزاعًا حادًا مع بعض المناضلين الذين كانوا يتظاهرون بآراء متطرفة. بل خامره الظن أن البعض منهم لم يكونوا سوى «عملاء مستفزّين». وقد جرت مناقشات طويلة أثناء صياغة لائحة السياسة العامة، وكانت نقط الخلاف تتمثل فيما يلى:

1 ـ المطالبة بالاستقلال: كنت أرى أن مثل ذلك المطلب سابق لأوانه، وأنه كان من الأحسن التمسك بعبارة «التحرير» الواسعة المعنى. وذلك أن استعمال كلمة «استقلال» من شأنه أن يغلق جميع أبواب النقاش مع السياسيين الفرنسيين إذ كانوا على اختلاف نزعاتهم السياسية لا يريدون الإصغاء إلى مثل هذه الكلمة. وقد أعلنت بصريح العبارة أنى سوف أنسحب من رئاسة الحزب لو تم إقرار مثل ذلك الطلب الذى كنت أعتبره إذاك مطلبا غير واقعى وسابقًا لأوانه. وقد لاحظت بكل الرضى أن بورقيبة كان يشاطرنى وجهة نظرى.

2 ـ سحب توسّم الخير من الحكومة الفرنسية الذى وضعناه فى حكومة ليون بلوم السابقة، مع مواصلة الثقة فى المقيم العام أرمان ڤيون ممثل نفس الحكومة. لقد رأى عدد كبير من النواب أن هذا الموقف غير مصيب يفضى إلى تناقض. ولم يتم إقرار هذا الرأى فوافقت بلا تحفظ على اللائحة التى قدمها بورقيبة فى الصباح. ولكن استغربت لـمّا عاينت من الغد أن الفقرة المتعلقة بسحب توسم الخير قد أضيفت فيما بعد إلى اللائحة، وعرضت على الجلسة العامة وتمت المصادقة عليها فى غيابى وقد كنت مريضًا ذلك اليوم. ولما وصلت بعد التصويت، لفت النظر إلى الفرق بين المشروع الذى عرضه علىّ بورقيبة وبين اللائحة التى تمت المصادقة عليها. فاحتججت على مثل تلك الخدعة. ولكن حرصًا على تجنب كل انشقاق داخل الحزب قبلت الأمر المقضى. وكان من البديهى أن المصادقة على تلك اللائحة، لم تثر قلق «المتفوقين» الفرنسيين بل أثارت سرورهم البالغ. بينما انذهل منها أرمان ڤيون والكثير من الفرنسيين المتعاطفين معنا. وانتهى المؤتمر فى جو مكفهر يكاد يكون مأساويًا. ورغم وجود مواجهة بين نزعتين متضاربتين، اضطررت إلى قبول رئاسة الديوان السياسى من جديد لاجتناب حصول انشقاق. ولكن تقرر أنى لن أواصل الاضطلاع بتلك المهمة إلا إلى غاية انعقاد الاجتماع المقبل للمجلس الملّى، وبعده تقتصر مهمتى على رئاسة المجلس الاقتصادى الذى تم الاتفاق على إنشائه.

ورجع النواب إلى مناطقهم «مكهربين». وبمجرد انتهاء المؤتمر انتظمت فى كل مكان اجتماعات عامة وكانت الخطب التى تلقى فيها لا تبعث على التهدئة، وكثيرًا ما توفر للسلطات المحلية فرصة للتدخل لتسميم الجو. ومن ناحية أخرى كانت

لهجة المقالات المدرجة فى جريدة العمل ولا سيما منها مقالات بورقيبة تزداد عنفًا كل يوم.

وكان أرمان ڤيون كثيرًا ما يدعونى للتشكى من تلك الأوضاع، وليطلعنى على التقارير المفزعة التى ترد عليه يوميًا. هكذا أصبح قيامى بدور «الحاجز» بين الديوان والمقيم العام أمرًا لا يطاق. وكنت أعتقد أن بورقيبة والمتطرفين سوف يدركون خطورة الوضع آخر الأمر، ويخففون بعض التخفيف من غليانهم. ولكن لم يقع شىء من ذلك.

اضراب 20 نوفمبر 1937 واستقالتى من الديوان السياسى

وفى نفس تلك الفترة قامت السلطات الفرنسية بعمليات قمعية فى كل من الجزائر والمغرب الأقصى ضد الوطنيين والنقابيين واعتقلت عددًا كبيرًا منهم.

ورغم أن ردود الفعل الشعبية كانت ضعيفة بل منعدمة فى البلدين المعنيين، رأى بورقيبة وبن يوسف وبن سليمان ونويرة وبوقطفة من الضرورى شن إضراب عام تضامنى فى تونس. وكنت أنا والبحرى قيقة ضد هذه المبادرة، لأن شن إضراب عام حسب رأيى فى مثل تلك الظروف لا يخدم القضية التونسية ولا القضية المغاربيّة(*).

ومع ذلك صدر الإذن بشن الإضراب يوم 20 نوفمبر 1937 ولم ينجح إلا نجاحًا جزئيًا، وتسبب فى اندلاع بعض الحوادث واعتقال عدد من الوطنيين لا سيما فى بنزرت(**) حيث سجل سقوط بعض الضحايا.

وكان يخيم على البلاد وقتئذ جو مثقل بالتهديدات، وصارت لهجة جريدة العمل التونسى تحتد يومًا بعد يوم.

(*) فى ورقة منفصلة: «حسب رأيى لم يكن ذلك الإضراب من شأنه أن يعود على المغاربة بأى فائدة، ثم هو سوف يثير ردود فعل أشد حزمًا من قبل الحكومة الفرنسية التى سوف تخشى خطة مدبرة ضد فرنسا».

(**) فى ولاية بنزرت ببلدة المتلين فى حظائر بناء التجهيزات العسكرية.

اجتمع المجلس الملّى يومى 14 و15 ديسمبر 1937، وكانت الأفكار ملتهبة، فأعلمت المجلس بأنى مصمم على التخلى عن رئاسة الديوان السياسى. غير أنى نزولا عند إلحاح الأعضاء الحاضرين قبلت التريث بعض الوقت.

وسعيًا إلى التخفيف من هذا التصعيد، طالبت باجتماع هيئة تحرير الجريدة كل يوم فى مكتب الحبيب بورقيبة بشارع باب بنات. واشترطت ألا تصدر أى مقالة دون موافقة أغلبية الحاضرين. وفى اجتماع 24 ديسمبر قدم لنا بورقيبة مقالاً عنيف اللهجة، كان يعتزم نشره فى عدد الغد (25 ديسمبر 1937) بعنوان «أهذا عدم إدراك أم استخفاف» فعارضت نشره بشدة. وبعد مناقشة طويلة وشاقة تقرر تغيير العنوان لما فيه من تحامل على ممثل فرنسا، وكذلك حذف فقرة أو فقرتين من المقالة.

وكم كانت دهشتى كبيرة لما وجدت فى الغد ذلك المقال منشورًا بنفس العنوان وغير منقح وبدون أى تغيير. فغضبت غضبًا شديدًا واتصلت هاتفيًا بالحبيب بورقيبة فى الحين لإبلاغه امتعاضى، فاكتفى بإجابتى أنه لا ضلع له فى تلك الغلطة التى يرجع سببها إلى خطأ مؤسف ارتكبه سكرتير تحرير الجريدة الهادى نويرة. وبالطبع لم أنخدع لتلك الادعاءات وأعلمت بورقيبة أن الديوان السياسى سوف يتلقى عما قريب استقالتى بصورة لا رجعة فيها هذه المرة. وبعد ذلك بيومين زارنى الطاهر صفر فى عيادتى وعبر عن أسفه للخطأ الذى ارتكبه الهادى نويرة. أو للعمل الذى قام به بورقيبة شخصيًا وحاول أن يبرز ما ستلحقه استقالتى من ضرر بالحزب الذى كنا أسسناه معًا فى قصر هلال.

فقلت له: «إنكم تعرفون جميعًا منذ عهد بعيد موقفى وتصورى للعمل السياسى الذى ينبغى أن يقوم به حزبنا فى الوقت الراهن. وتعلمون أنى كنت دائمًا وأبدًا ضد العنف اللفظى فى الاجتماعات العامة ومعارضا لنشر مقالات انفعالية فى جريدتنا. وقد حاولت عدة مرات حمل الديوان السياسى على انتهاج سياسة متزنة اعتبارًا للظروف والامكانيات الراهنة. فلم ألاق سوى التصلب من قبل البعض والتردد من قبل البعض الآخر. وقد كان نشر مقالة بورقيبة دون إدخال التنقيحات التى وافقت عليها هيئة التحرير بمثابة القطرة التى أفاضت الكأس. نعم إنى أرفض أن تمارس من ورائى أساليب ما فتئت أنبذها. وعلى كل حال ليس هناك أى شخص ضرورى،

ويمكنكم الاستغناء عنى ما دمتم أبيتم الأخذ برأيى. إن موقف بورقيبة تجاهى وتجاه هيئة التحرير لا يطاق». كان الطاهر صفر ينصت إلىّ دون أن يقاطعنى، وقد بدا لى متأثرًا بالغ التأثر. وقبل أن أتركه ينصرف حررت رسالة استقالتى وعددت فيها جميع مآخذى، وكلفته بتقديمها إلى بورقيبة وبقية أعضاء الديوان السياسى. وبعد ذلك قدّم إلى الطاهر صفر ويوسف الرويسى نص رسالة بديلة[55]، إذ أن الديوان السياسى رأى أن عبارات رسالتى الأولى حسب رأيهم، كان من شأنها أن تتسبب فى كارثة[56].

ومنذ يوم استقالتى انقطعت عن كل نشاط سياسى وأحجمت عن اتصالاتى بالمقيم العام. وقد كاتب بورقيبة فيما بعد بعض الأصدقاء قائلا لهم أنى كنت أشن هجومات متسترة[57] على الحزب وذلك ادعاء لا أساس له.

وزارنى بعد ذلك عدد كبير من الشخصيات وبعض المناضلين من الدستور الجديد، واقترحوا علىّ تأسيس حزب آخر. فامتنعت تمام الامتناع لأنى أرى أن جهازًا واحدًا لكن قويًا، وحده قادر على إبلاغ حركة التحرير الوطنى غايته حتى وإن ارتكب قادته بعض الأخطاء التكتيكية. فما دامت البلاد التونسية حققت لأول مرة فى تاريخها حزبًا منظمًا له قاعدة شعبية يكون من الخطأ محاولة تحطيمه. على أن انسحابى لم يمنعنى من التعبير لعدد كبير من الأصدقاء التونسيين والفرنسيين، عن خوفى من عواقب الخطة التى اتبعها بورقيبة.

غير أن استقالتى عوض أن تحمل قادة الحزب على التبصر، قد زادت فى إثارتهم فاحتدت لهجة جريدة العمل أكثر فأكثر، وتعددت الاجتماعات العامة والمظاهرات حيث كان الخطباء يدعون إلى الإضراب عن دفع الضرائب والامتناع عن الخدمة العسكرية واستعمال الإرهاب والكفاح المسلح.. ولكن بأى سلاح؟.

وكالعادة سارعت تقارير الشرطة والمراقبين المدنيين إلى تهويل الأحداث، وكان انذعار المقيم العام يتزايد. واتسع نطاق القمع وأصبح يسدد ضربات أقوى فتمت عدة تتبعات واعتقالات. وفى مطلع شهر أفريل 1938 زجّ فى السجن بعدد كبير من المناضلين من بينهم صالح بن يوسف والحبيب بوقطفة ومحمود بورقيبة وسليمان بن سليمان والهادى نويرة.

حينئذ أصدر الحبيب بورقيبة، الذى بقى طليقًا، الإذن بشن إضراب مع تنظيم مظاهرات جماهيرية متكررة فى جميع أنحاء البلاد ابتداء من يوم 8 أفريل «إلى أن ترضخ الحكومة للتفاهم» على حد قوله. والحال أن الجميع كان يعلم أن الحكومة لم يكن بإمكانها أن تقبل التفاهم فى مثل تلك الظروف، فبصرف النظر عن متطلبات «هيبة الدولة» والأوضاع السياسية العالمية إذ لم يكن يفصلنا عن الحرب إلا 14 شهرًا التى لا تسمح لفرنسا بأن تحتمل نشوب شغب بمثل ذلك الاتساع فى أفريقيا الشمالية. ورغم الإنذار الذى وجهه المقيم العام بشتى الطرق، تم إقرار الاضطرابات والمظاهرات.

مظاهرات 8 أفريل 1938

زارنى يوم 8 أفريل فى حدود الساعة العاشرة والنصف عدد من الشبان الدستوريين متحمسين غاية الحماس. وطلبوا منى بإلحاح أن أتولى من جديد رئاسة الحزب لقيادة المعركة التى كانت قد انطلقت. كما أعربوا لى عن عزمهم على تخريب مكاتب جريدتى لادبيش تونزيان La De`pe`che tunisienne ولا براس La Presse بل حتى اكتساح مقر الإقامة العامة، أثناء المظاهرة المزمع تنظيمها بعد الظهر. فحاولت ما بوسعى أن أبيّن لهم عبث الأعمال التى يفكرون فيها وأعتقد أنى توصلت إلى حملهم على تقدير الموقف بأكثر رصانة. ومع ذلك فقد كنت منشغل البال بعدما غادرونى.

وتفاقمت حيرتى لما زارنى بعد ذلك بساعة مفتش شرطة تونسى تابع لمصلحة المخابرات العامة، كنت أعرف عائلته، كان يزورنى من حين لآخر لإحاطتى علمًا بما يدبر فى مصالح الأمن. وقد كان طبعًا مطّلعا على الإشاعات التى يروجها الشبان الدستوريون بلا حذر حول نواياهم ضد بعض الصحف وحتى ضد الإقامة العامة. كما أخبرنى أن إجراءات أمنية ذات بال قد اتخذت وأن بعض الجنود بصدد تركيز الأسلاك الشائكة والمكهربة حول ساحة الإقامة العامة (ساحة الاستقلال الآن). وأن الشرطة قد تسلمت منذ البارحة أسلحة معمّرة. ولم تكن من عادة ذلك الشاب أن يقص على أخبارًا زائفة. لذا كنت متأكدًا من صحة أقواله. وكان يمكن

لى أن أقول فى نفسى : «بما أننى الآن خارج الحلبة فبوسعى أن أتبرأ من المسئولية» . لكنه لم يكن لمثلى أن يفكر ذاك التفكير . كنت أعلم أن الطاهر صفر فى سوسة للمرافعة فى قضية ، وأن البحرى قيقة أوفده الديوان السياسى للقيام بمهمة بباريس ، وأن كبار قادة الحزب الآخرين معتقلون .

ثم هل سيحضر الحبيب بورقيبة المظاهرة؟ لم أكن متأكداً من ذلك إذ لم يكد يراه أحد إطلاقًا على رأس أى مظاهرة . فلم يتبق سوى المنجى سليم ، الذى عاد منذ عهد قريب إلى تونس بعدما أتم دراسته فى الخارج ، وعلى البلهوان ، الذى لا يمكن التعويل عليه لتهدئة الأفكار . حينئذ أقررت العزم بأن أكون حاضراً فى المظاهرة ، لأحاول تجنب ما لا تحمد عقباه . وحوالى منتصف النهار ذهبت إلى باب البحر وساحة الإقامة العامة لأشاهد على العين حقيقة الوضع فعاينت بنفسى مدى أهمية الإجراءات التى اتخذتها السلطة .

وكان المنظمون قد قرروا تقسيم المتظاهرين إلى مجموعتين : تنطلق الأولى من ساحة الحلفاوين ثم تمر بباب سويقة وباب قرطاجنة ونهج المالطيين . بينما تنطلق الأخرى من رحبة الغنم (ساحة معقل الزعيم الآن) وتمر بشارع باب الجديد ونهج الجزيرة وتلتقى المجموعتان فى باب بحر . فالتحقت بالمجموعة الثانية فى باب الجديد ، ولما رآنى المتظاهرون استقبلونى استقبالا مؤثراً ورفعونى على كواهلهم وهم يهتفون «ها هو أبونا قد عاد إلينا! يحى الحكيم الماطرى»! فاغرورقت عيون بعض المتظاهرين بالدموع وتأثرت أنا شخصيًا لذلك بالغ التأثر .

كان كافة المغازات والدكاكين قد أغلقت أبوابها ، وكانت المظاهرة تتواصل فى هدوء تام يسهر على حفظ الأمن فيها مناضلون على سواعدهم معاصم عليها العلم التونسى وكذلك الكشافة . وكان جهاز الأمن الرسمى محتشمًا لا يكاد يرى . ولم أسمع أى شعار عدائى ، إذ كان المطلب الوحيد الذى كان يهتف به المتظاهرون : «برلمان تونسى! برلمان تونسى!» .

وفى باب بحر اندمجت المجموعتان فى صلب مظاهرة واحدة ، فى مقدمتها أنا والمنجى سليم وعلى البلهوان . والشىء الوحيد الذى كنت قد لمت عليه المنظمين هو وضعهم عشرات النساء والأطفال فى المقدمة مما كان يعرضهم للخطر .

وانطلاقًا من باب البحر بدأت الأمور تتعكر . وقد كانت المظاهرة تعدّ فى تلك المرحلة زهاء العشرة آلاف على أقل تقدير . عندئذ انطلقت بعض الهتافات العدائية وإشارات تهديد موجهة نحو الأوروبيين المتفرجين من أعلى شرفاتهم . ثم إن المسافة الفاصلة بين باب البحر وساحة الإقامة العامة لم تكن تكفى لاحتواء تلك الجماهير الغفيرة مما أحدث بعض الهرج والمرج ، حيث كان الجميع يتنافسون للوصول إلى الساحة . وكان يقود جهاز الأمن محافظ الشرطة المركزى ومدير الأمن ، وكان على غاية من الكثافة . وقد امتدت الأسلاك الشائكة من زاوية نهج الصادقية (نهج جمال عبد الناصر الآن) وأحاطت بالساحة حتى نهج روما . وأمام الأسلاك الشائكة اصطفت قوات الشرطة ووراءها جنود «الزواف» و«السنغاليين» موجهين أسلحتهم نحو المتظاهرين . فتيقنت أن الوضع خطير غاية الخطورة ، ولم أخف فى حياتى قط مثل خوفى ذلك اليوم . ثم تناول المنجى سليم الكلمة وقال أموراً معقولة ، ملحًا على أن تكتسى المظاهرة صبغة سلمية . وعلى عكس ذلك كان على البلهوان لما أخذ الكلمة من بعده قد أطلق العنان لمزاجه المتوقد . ولاحظت وقتها بجزع أن الجماهير أصبحت تهدد إذ انطلقت أصوات تصرخ «هلم نقتحم الأسلاك الشائكة لنظهر للاستعماريين وللناطقين باسمهم قوتنا حتّى فى عقرهم ، شارع جول فيرى (شارع الحبيب بورقيبة الآن) وشارع باريس»! . ولما أتم على البلهوان خطابه صاح بعض المتظاهرين «الحكيم الماطرى! الحكيم الماطرى»! . وما شعرت إلا وقد رفعتنى عدّة من السواعد ، وساد تلك الجماهير سكوت تام . فتناولت الكلمة قائلا :

«إخوانى الأعزاء! حرصت على المساهمة فى هذه المظاهرة للاحتجاج معكم ، لا فقط على الإجراءات القمعية التى ذهب ضحيتها عدد كبير من إخواننا ، بل أيضًا على خمول حكومة الحماية الفرنسية بعد ما قدمته لنا على لسان أحد وزرائها وعلى لسان ممثلها فى تونس ، من وعود بقيت حبرا على ورق ، بذريعة التحوير الوزارى فى فرنسا . والأدهى من ذلك أن بعض الإجراءات التحريرية المزعومة قد تم التراجع عنها مع صدور أوامر جديدة أشد وطأة من «الأوامر الجائرة» السابقة التى ترمى إلى لجم أفواهنا وإخفات صوتنا . فنحن باحتجاجنا فى هذه المظاهرة الجبارة ، نقوم بعمل مشروع ، بل نؤدى واجبًا مقدسًا . فالمشاهدون لنا من حول هذه الساحة ، وهم المقيم العام ومساعدوه ، والشرطة وقواتها المسلحة ، لم يعودوا الآن يجهلون

أسباب حضورنا هنا. لذا أقترح عليكم تعيين وفد يذهب فوراً للتعبير عن احتجاجنا وتقديم مطالبنا إلى ممثل فرنسا. وإنى لا أشك فى أن الوفد سيجد معه مجالا للتفاهم سوف يضع حداً للتوتر الذى ساد هذه الأيام الأخيرة».

عند تلك النقطة بالذات من خطابى طلب على البلهوان أن يُرفع من جديد على الأكتاف ليقاطعنى قائلا: «لا! لا للوفد! لم نعد نرضى بالمحادثات ولا بالثرثرة، إننا لا نخاف الأسلحة الموجهة ضدنا. لقد بدأ الكفاح من الآن وسيتواصل إلى ما لا نهاية له. إننا لن نتزحزح من هذه الساحة، فلتستعمل الشرطة أسلحتها إن شاءت وسترى ما سيكون الشعب قادراً عليه»!.

وارتفعت أصوات تصيح: «نعم! نعم! البهلوان على حق! لن ننصرف وسنقضى الليلة هنا»!.

لقد أصبح الوضع خطيراً حقًا. فلم يعد من شك أن جهاز الأمن الذى لم يتحرك لحد ذاك الحين سوف يتدخل لأول إشارة عدوانية ضده. إذ ذاك تصورت برعب أعوان الأمن والجنود يبيدون تلك الجماهير المحاصرة فى مصيدة بمعنى الكلمة. فأخذت الكلمة من جديد وخاطبت الجماهير قائلا: «لا تصغوا إلى أناس فقدوا صوابهم. لقد بلغت مظاهرتكم هدفها المتمثل فى التعبير عن سخط الشعب وغضبه، وأنا متأكد من أن المسئولين قد فهموكم. فنصيحتى الوحيدة إليكم هى أن تعودوا إلى دياركم بهدوء وانضباط كما أتيتم. لقد هتفتم لما التحقت بكم منذ حين: «ها هو أبونا قد عاد إلينا»! وبما أنكم مازلتم تعتبروننى فى مقام أبيكم، فأصغوا إلىّ: سأغادر فى الحين هذه الساحة للرجوع إلى بيتى وأدعوكم إلى الاقتداء بى».

ثم نزلت عن الأكتاف التى كانت تحملنى واخترقت الجماهير الصامتة متوجهًا نحو باب البحر حيث كان نهج الصادقية ونهج روما قد أغلقا. فلاحظت بارتياح كبير أن الجماهير قد اتبعتنى ولما رجعت إلى عين المكان بعد ذلك بثلاثة أرباع الساعة لم أجد أثراً لأى متظاهر وعلمت أنه لم يحدث أى حادث مخطر ولم يتم أى اعتقال. فشعرت إذ ذاك ولازلت أشعر بأنى قدمت أحسن صنيع فى حياتى.

وعدت إلى بيتى متعبًا قد أرهقنى التأثر. غير أن الحيرة لم تفارقنى ولم أستطع النوم ليلتى تلك، ومن الغد 9 أفريل 1938، التحقت بعيادتى وعيناى مثقلتان

بالنوم، مضطرب الفكر، منشغل البال، وقد كان المرضى أنفسهم يحدثوننى عن الوضع فى البلاد أكثر مما يحدثوننى عن أوجاعهم.

9 أفريل 1938

حوالى الساعة التاسعة صباحًا زارنى الطاهر صفر وعبر لى عن موافقته التامة على تدخلى يوم الأمس. وفى الساعة العاشرة صباحًا تلقيت مكالمة هاتفية من السيد رونى لابورت René Laporte أحد أعضاء ديوان المقيم العام، أعلمنى فيها أن هذا الأخير يدعونى لمقابلته بكل تأكيد. والجدير بالذكر أنى لم أكن قابلت أرمان ڤيون منذ شهر ديسمبر السابق. فصرفت حرفائى وأسرعت إلى مقر الإقامة العامة حيث أدخلت فى الحين إلى مكتب المقيم العام الذى خصنى على عادته باقتبال ودّى وقال لى: «ها قد انقضت أربعة أشهر ولم نتقابل»! فأجبته: «أجل! لكن لم تعد فى مقابلتى من فائدة بعدما تخليت عن رئاسة الحزب الدستورى الجديد».

قال: «بلى، إنك مازلت تستطيع أن تفيد. فهل حافظت على علاقاتك الشخصية مع بورقيبة»؟.

قلت: «طبعًا، إن صداقتنا يرجع عهدها إلى الصبا ومازالت ثابتة رغم اختلافاتنا بشأن الخطة السياسية». قال: «إذن بلّغه من طرفى أنه يتحتم وضع حدّ لهذا الشغب المخطر. وأعلمه بالخصوص أنى وإن تغاضيت عن مظاهرات أمس، لن أسمح بتنظيم مظاهرة أخرى لا بتونس ولا بأى مكان آخر. فقد يضطرنى حدوثها إلى إعلان حالة الطوارئ. ولست أنا البادئ بمقاطعة الدستور بل الدستور هو الذى قاطعنى غير أنى مازلت مستعداً لاستقبال بورقيبة حتى اليوم إن رغب أن يلغى جميع المظاهرات المقررة ليوم غد. عندئذ نستأنف الحوار ونلغى جميع التتبعات ضد الدستوريين ونطلق سراحهم فقد فوضنى السيد سارّو لاتخاذ كل إجراء من شأنه إعادة الهدوء إلى نصابه. هذا واسمح لى فى الختام بأن أهنئك بما قمت به أمس من صنيع جنّبنا ولا شك كوارث جمة».

غادرت السيد ڤيون وكلى شك فى جدوى مسعاى لدى بورقيبة. ذلك أنى

وإن لم أقابله منذ أسابيع، كنت أعلم أن تشنج الأعصاب بلغ به أقصاه. ثم علاوة على ذلك فبالنظر إلى ما بلغه الوضع من توتر، هل بقى فى موسوعه ماديًا ومعنويًا إلغاء المظاهرات المقررة ليوم 10 أفريل؟ ومع ذلك فقد قمت بالمحاولة. وكانت الساعة تشير إلى الثانية عشرة والنصف لما وصلت إلى بيت بورقيبة. وقد فوجئت زوجته شيئًا ما عندما فتحت لى الباب، وكان وجهها شاحبًا وملامحها تنم عن التعب.

قالت لى: «أرجوك يا دكتور أن تبذل كل ما فى وسعك لتهدئته». وأضافت لى هامسة: «فعلا إنه يشكو من وجع فى حلقه، إلا أن أعصابه هى المتشنجة، إنى مذعورة لما يجرى، لم أعد أدرى إلى أين يقصد؟ عليه أن يفكر فى مصير زوجته وابنه».

وجدت بورقيبة جالسًا فى سريره بصدد كتابة مقال يعتزم نشره فى العدد الموالى من العمل التونسى(*) ولم يكن ينتظر زيارتى. وخصنى باقتبال أقل حرارة من معتاد لقائنا. فكانت مصافحتنا باردة، وبعد أن سألته عن صحته دخلت فى صلب الموضوع. فأعلمته بالمهمة التى كلفنى السيد ڤيون بها لديه، أعنى إلغاء جميع المظاهرات المقررة واستئناف الاتصال بين الإقامة العامة والحزب.

فأجابنى: «هذا مستحيل! لا أستطيع التراجع، وحتى لو أردته لم يتبق لى متسع من الوقت لإبلاغ تعليماتى بذلك. لقد قضى الأمر».

فقلت له: «أفلا تدرك ما تقدم عليه من مسئوليات؟ فالقمع سوف يتمادى، وأنت ذاتك سيلقى عليك القبض وستتعلق بك تهمة عدلية، وستشمل معك كل من تبقى من المناضلين فى حالة سراح، فالحزب سيفقد قادته، والحركة الوطنية سيقضى عليها! هل أنت تظن أن مظاهرات غد ستجرى بدون إراقة دماء كما جرت مظاهرة الأمس؟ أتوسل إليك فكر مليًا. مازال لديك متسع من الوقت للتحرك بواسطة البرق والهاتف، أو بأى وسيلة أخرى». فأجابنى: «قلت لك إن هذا مستحيل، إنى أعرف ماذا أفعل». قلت: «ولكن الدم سيسيل والضحايا ستسقط».

(*) وهو حسب الظن مقال بعنوان «القطيعة».

فصاح، وعيناه جاحظتان: «لابد للدم أن يسيل! أجل لابد أن يسيل الدم(*)» فقلت له منذهلا: «لكن الدماء التى ستسيل هى دماء ذوينا، ألم تر بالأمس الرشاشات والبنادق مصوّبة نحو المتظاهرين»؟ قال: «لا تلح يا سى محمود، أجب السيد ڤيون أن الأوان قد فات، دعنى أتم تحرير مقالتى».

تفارقنا دون أن نتصافح، خرجت من بيته وقد استولى علىّ الأسى والحيرة. وكانت تلك الكلمات الرّهيبة «لابد للدم أن يسيل»! تصدع فى أذنىّ. عدت مباشرة إلى عيادتى[58] وفى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر تلقيت مكالمة هاتفية من السيد لومار Lemaire وكنت أظن أنه يريد أن يعرف جواب بورقيبة، فأعلمته برفضه، وحاولت إضافة بعض التعاليل فقاطعنى: «على كلٍّ، بالنسبة إلينا أيضًا فالأوان قد فات. ألم يبلغك أن اضطرابات خطيرة قد نشبت أمام قصر العدالة؟ وقد قدم إلى هنا كل من الجنرال هانوت Hanaute القائد الأعلى لقوات الاحتلال وقائد الجندرمة ومدير الأمن. وسيذهب المقيم العام إلى المرسى ليعرض على سمو الباى توقيع الأمر القاضى بإعلان حالة الطوارئ».

وبعد ذلك ببضع لحظات زارنى الطاهر صفر وقال لى: «إنها لكارثة! فالشرطة قد ثارت ثائرتها. لم أكن لأتوقع أن يحدث هذا فى هذا اليوم. لا أدرى ما أعمل. سأذهب فورًا لمقابلة بورقيبة الذى زرته هذا الصباح. حاول أنت أن تتصل هاتفيًا بالمقيم العام».

فأجبته: «ولكن من المفروض أن يكون الآن قد التحق بالمرسى يستصدر ختم الأمر القاضى بإعلان حالة الطوارئ». ففارقنى لتوّه وهو منزعج غاية الانزعاج. وبعد بضع لحظات سمعت ضوضاء الجماهير وقعقعة الأسلحة تنبعث من ساحة القصبة. وكانت شاحنات الشرطة تجوب شارع باب منارة مرصوصة بالأعوان

(*) وفى ورقة منفصلة: «كانت الساعة تشير إلى الثانية عشرة والنصف وكان بورقيبة ملازمًا الفراش يشكو وجعًا فى حنجرته، وهو وجع غالبًا ما يعتريه، كان يبدو منشغل البال، وكانت نظرته قاسيّة، ومصافحته على غير حرارتها المعهودة. دخلت فى صلب الموضوع رأسًا ونقلت له كل ما قاله لى السيد ڤيون وألححت بالخصوص على إلغاء المظاهرة المقررة ليوم الغد (الأحد 10) فأجابنى: «مستحيل، وقد فات الأوان الآن» وزدت إلحاحًا فغضب وفرغ صبره ومنعنى مرات عديدة من مواصلة حديثى».

مخوذين مدججين بالسلاح وأخذ الضجيج يتعالى. ورأيت الجماهير تهرول أمام عيادتى، يلاحقها أعوان الأمن يطلقون الرصاص عليها، وقد اخترقت رصاصتان بلور شرفتى التى كان التجأ إليها بعض المارة منهم السيدة كلود آلان Claude Alain. فخرجت من عيادتى محاولا الإفادة بشىء ما. غير أن الاشتباك كان عنيفًا وكان المتظاهرون يرمون رجال الأمن بالحجارة وقطع حديد اقتطعوها من الدرابيز وهؤلاء يردون عليهم بطلقات المسدسات. كان هناك بعض الجرحى ملقون على الرصيف ما من أحد يهتم بهم. ورأيت المنجى سليم يتناقش مع قائد الجندرمية كوتير Couthure، لعله يطلب منه إصدار الأمر لأعوان الأمن بالكف عن إطلاق النار على الجماهير. وكان المتظاهرون الذين تم إجلاؤهم من الشوارع الرئيسية يعودون إليها من الأنهج الجانبية (نهج الغرائر، نهج النساء، نهج السلاح، نهج السراجين، نهج المر). فلقد عاشت تونس يوم ذاك انتفاضة تمردية بمعنى الكلمة ولم تنته الاشتباكات إلا عندما جن الليل. إذ ذاك اجتزت المدينة وهى خالية وتوجهت إلى نادى الحزب بنهج التريبونال. فوجدت هنالك بعض الشبان من المناضلين الدستوريين وغيرهم منهمكين فى معالجة عديد من الجرحى فأمرت بنقل الجرحى الأخطر حالا إلى المستشفى الصادقى بجميع الوسائل المتوفرة كالمناضد والألواح وحتى مصاريع الأبواب. ثم انتقلت بنفسى إلى المستشفى لتقديم مساعدتى. فدخلت أولا إلى حجرة الجثث وجدت عددها قد بلغ وقتها خمس عشرة جثة ملطخة بالدماء. فتأثرت بذلك المشهد وتقززت من رائحة الدم. من هناك أسرعت إلى قسم الجراحة، فشاهدت أمامه عددًا كبيرًا من الجرحى يصرخون ويئنون، بعضهم ملقى على نقالات، وبعضهم على الأرض. ووجدت الدكتور بران يعمل بنشاط مع مساعديه، بالاشتراك مع الأطباء الداخليين الدكاترة، ديلاتر، وروشو Rouchot، ودوبيان Dupienne، والمساعدين الطبيين التونسيين، سى الصادق بن عمار وسى على الماطرى وسى المنجى خليل. وكانت العمليات تتواصل بلا انقطاع فالدكتور بران يتنقل من قاعة إلى أخرى لإجرائها أو للإشراف على عمل مساعديه. فارتديت بدورى ثوب الأطباء وشرعت بالاشتراك مع الدكتور روشو فى فرز الجرحى وقد تفاقم توافدهم فكان من اللازم إعداد المصابين الأكثر خطورة لإجراء

العمليات عليهم فورًا، وتوجيه الآخرين إلى قسم التضميد أو إلى القاعات الأخرى قصد النظر فى حالاتهم من الغد، وإجراء العمليات عليهم فيما بعد إن اقتضى الحال. وقد تواصل عملنا حتى الساعة الرابعة صباحًا.

ولما خرج الدكتور بران من قاعات العمليات وهو يتصبب عرقا، خاطبنى فجأة بمحضر جميع مساعديه الفرنسيين والتونسيين: «من المسئول عن كل هذا يا دكتور»؟.

فأجبته: «هى الشرطة».

فرد علىّ: «كلا، إنما هو صديقك بورقيبة».

فقلت له بحدة: «بل هو صديقك كرترون».

ذلك أن كرترون كان الوزير المفوض لدى الإقامة العامة والكاتب العام للحكومة التونسية، وكان يعتبر عهدئذ معارضًا عنيدًا للسياسة التحريرية لأرمان ڤيون، ويؤمن بحتمية سياسة القوة التى كان يتمسك بها «المتفوقون». وقد تأثرت عميق التأثر بملاحظة الدكتور بران الذى كانت ولم تزل تربطنى به علاقات حتى ذلك اليوم تتسم بالتقدير المتبادل، بل لا تخلو من الود(*). فرجعت إلى بيتى بسان جرمان وقد هدّنى التأثر وأرهقنى التعب. أوقفتنى الدوريات العسكرية مرتين وفتشينى، رغم أن أوراقى كانت تثبت مهنتى الطبية: المرة الأولى فى باب الجديد، والمرة الثانية فى باب عليوة، نقطة الخروج من العاصمة(**).

(*) فى ورقة منفصلة: «لا سيما وإنى كنت أعتقد فى قرارة نفسى أن بورقيبة وإن لم يكن مسئولا مباشرة عن حوادث 9 أفريل، فإن ما أحدثته مقالاته، المنشورة فى جريدة العمل وخطبه فى الاجتماعات العامة، من توتر عند التونسيين أو الفرنسيين قد ساعد قطعًا على اندلاع تلك الحوادث المؤلمة».

(**) فى ورقة منفصلة: «لما خرجت من المستشفى الصادقى كنت حزينًا بالغ الحزن. إنه لمشهد فظيع، مشهد تلك الجثث الملطخة بالدماء، وأولئك الجرحى المتأوهين. لا سيما وأنه من مزاجى الاشمئزاز من رؤية الدم، ولعل ذلك ما صدّنى عن مهنة الجراحة». إنهم بلا شك ضحايا الاستعمار. إن هؤلاء القتلى والجرحى ألم يكونوا أيضًا ضحايا سياسة خرقاء عرّضتهم لرصاصات الاستعمار؟ وقد كنت أحاول مقاومة هذا التفكير قائلا: «ألست بصدد الانسياق إلى مشاطرة وجهة نظر بران أو وجهة نظر الاستعمار؟ فكنت أشعر باضطراب متزايد وحزن متفاقم.

من الغد 10 أفريل اعترضتنى فى الطريق عدة حواجز أقامها الجنود وأعوان الأمن وكانوا يفتشون جميع العربات القادمة إلى تونس أو الخارجة منها، بما فى ذلك العربات المجرورة المحملة بالبقول. لقد أصبحت تونس مدينة راكدة، وكانت المغازات مغلقة، لا سيما تلك الواقعة فى الأحياء المحيطة بالمدينة العتيقة. وكانت دوريات عسكرية مرفوقة بأعوان الشرطة توقف وتفتش فى غير هوادة المارة القلائل ممن تجاسر من «الأهالى» على الخروج إلى الشارع(*).

فتحت عيادتى فوجدت الهاتف فيها مقطوعًا، وزارنى بعض الأصدقاء خفية وأخبرونى بأن الحبيب بورقيبة وعددًا كبيرًا من المناضلين قد ألقى عليهم القبض بمنازلهم عند الفجر، وزج بهم فى السجن، وأنه يتوقع أن تتم اعتقالات أخرى فى جميع أنحاء البلاد. كما تلقيت أيضًا زيارة مفتش للشرطة روى لى ظروف اعتقال بورقيبة.

وقد دام ذلك النظام الإرهابى عدة أيام لم يتجاسر أثناءها أحد على الخروج من بيته. ومن يقدم على ذلك يتعرض للتفتيش والتعنيف من قبل دوريات السنغاليين وجنود الزواف القادمين من الجزائر. ومن كان يحتجّ منهم فإنهم يساقون فورًا إلى ثكنة القصبة أو إلى مراكز الشرطة حيث يوسعون ضربا وركلا مهما كانت مكانتهم الاجتماعية ومن الجدير بالذكر أن تلك الإجراءات لم تثر أى رد فعل جدى لا لاعتقال الزعماء، ولا لشراسة ممارسات أعوان الجهاز المدعو بجهاز «الأمن».

وذلك ما أثبت أن الشعب أدرك هذه المرة أن القمع سوف لن يتوقف، وأن البلاد لم تكتمل بعد تهيئتها لمواجهة مثل تلك المحن. ولم ينس العديد منا عواقب انتفاضة

(*) فى ورقة منفصلة: «وكانت الدوريات العسكرية المرفوقة بأعوان أو ضباط الشرطة تجوب الشوارع فتوقف المارة التونسيين القلائل وتفتشهم بخشونة. أما إذا كان المار لابسًا قبعة أو ما شابهها، فإنه يسمح له بالمرور. وأما غيرهم فيتم إيقافهم وتفتيشهم جميعًا. وقد يوسعون لكما فى بعض الأحيان. ولما عبرت باب الجديد توقفت لتخليص شخصيتين من شيوخ الجامع الأعظم، وكان الجنود يعنفونهما. ولولا شارة الطّبابة الملصقة على الزجاج الأمامى لسيارتى، والرخصة التى سلمت لى فى اليوم السابق عند دخولى إلى المستشفى الصادقى لكنت تعرضت لنفس المصير.

يان باى Yen Bay بالهند الصينية[59]، رغم أن تلك الانتفاضة قد تم الإعداد لها إعدادًا محكمًا.

المساعى التى قمت بها لدى المقيم العام

تطوع الأستاذ الطاهر صفر، قبل أن يُلقى عليه القبض، للدفاع عن الحبيب بورقيبة وبعض المناضلين الآخرين. غير أنه لم يبق طليقًا طويلا، فقد تم اعتقاله بعد ذلك ببضعة أيام وذلك كان شأن البحرى قيقة.

وخلال تلك الفترة العصيبة قابلت السيد ڤيون مرتين أو ثلاثا لإحاطته علما بالتجاوزات التى كان يتعرض لها السكان يوميًا، ثم إنى لم أقابله بعد ذلك إلا قبل ترحيله بيوم واحد.

لم أكن أعلم عدد الاعتقالات بالضبط، غير أن الغالب على الظن أنها بلغت عدة آلاف، يشهد على ذلك طول الصفين (الرجال من جانب، والنساء من جانب آخر) ينتظرون الساعات أمام ثكنة القصبة للاستفسار عن أقاربهم الموقوفين. بينما كان صفان مثيلان يلتئمان كل يوم أمام السجن لنفس الاستفسار(*).

أما الحزب فلم يعد له من وجود فقد تشتّت المناضلون وأجريت تفتيشات فى مقر الحزب، نهج التريبونال وفى مكتب الحبيب بورقيبة حيث كانت كل وثائق الحزب مجمّعة قبل إغلاقهما. وبما أن المسئولين لم يتخذوا الاحتياطات اللازمة فقد حصلت جميع الوثائق والمراسلات بيدى المحققين. وأصبح جميع الدستوريين وكل المتهمين بالوطنية محل مراقبة مشددة ومضايقات من شتى الأنواع.

وكما هو الشأن فى مثل تلك الظروف، تبين أن بعض مدعى الوطنية كانوا مجرد عملاء مستفزين أو وشاة. ولذا خيم على كامل البلاد جو من الخوف والارتياب. وقدم إلى تونس عدد كبير من الصحافيين الفرنسيين لإجراء تحقيقات حول الوضع.

(*) فى ورقة منفصلة: «وحدث لى أن أرى من بين المصطفين فى تلك الطوابير الطويلة السيدة ماتيلد بورقيبة وبيدها سلة كبيرة تحتوى على ملابس أو أغذية لزوجها، وهى تنتظر دورها صابرة فى حر الشمس».

وقد زارنى بعضهم لإجراء محادثة معى، ولكنى التزمت عدم الإدلاء للصحافيين بأى تصريح بشأن الوضع السياسى. لم أستثن إلا السيدة اندرى فيوليس التى جاءت لإجراء تحقيق مطوّل لفائدة جريدة يومية باريسية. على أنها حرّفت، ربما عن غير قصد، رأيى فى بعض المسائل. فوجهت إليها توضيحًا وأجابتنى عليه بأنها سوف تأخذه بعين الاعتبار فى كتاب عن تونس كانت تعتزم نشره عما قريب. وقد وجهت لى بالفعل كتابها فيما بعد، غير أنى لاحظت أنها لم تأخذ توضيحى بعين الاعتبار إلا جزئيًا.

وذات يوم دعانى السيد ڤيون لمقابلته وقال لى: «أجبنى يا دكتور الماطرى بصراحتك المعهودة. هل دار بخلدك يومًا أن تكون لبورقيبة علاقات مع دولة أجنبية، وعلى وجه التحديد مع إيطاليا»؟ فأجبته: «أبدًا». قال: «ولو استظهرت لك بوثيقة تدينه، وقد ورد فيها بالخصوص بعض المبالغ المقبوضة»؟.

قلت: «لن أصدق مثل ذلك أبدًا، ولا يمكن أن يكون الأمر إلا مكيدة».

فأجابنى: «مكيدة؟ قد يكون ذلك، وقد فكرت فى هذا الاحتمال فعلا. أشكرك أيها الصديق، هذا كل ما أردت أن أتبينه منك»[60].

وقد كنت بالفعل لاحظت وجود تلميحات فى بعض الصحف إلى علاقات بين الحزب الدستورى الجديد وبين دولة أجنبية قد تكون لها مطامع فى تونس. غير أنى لم أعر تلك الإشارات أى أهمية، لأنى تعودت على مثل تلك الاتهامات الموجهة إلى الحركة الوطنية بأسرها. ولكن الظاهرة محيرة بعض الشىء، لا سيما أن رجلا مثل دوران انقليفال قد أشار إليها بوضوح فى جريدة تونس الاشتراكية.

ورغم أنى كنت قد اعتزلت كل نشاط سياسى، طلبت مقابلة دوران انقليفال لاستفساره. فقال لى إن الأمر جدى فعلا، وإنه مستاء لاكتشاف تواطؤ بين الحزب الدستورى الجديد والفاشية. فأجبته بنفس ما أجبت به السيد ڤيون، أى أن الأمر وبلا شك مكيدة بوليسية، فاعترف لى بدون اقتناع واضح، بأن احتمال وجود مكيدة بوليسية ليس أمرًا مستحيلا. وبعد بضعة أسابيع دعانى السيد ڤيون من جديد إلى مقابلته، فوجدته مبتسمًا مرتاحًا منبسطًا. وقال لى فى جذل: «إذن لقد كنت على حقّ. إنىّ طلبت من المصالح المختصة بوزارة الحرب فحص تلك الوثيقة

المغرضة لبورقيبة، فكان جوابها إنها وثيقة مزيّفة. وإنى بذلك سعيد لرفاقك القدامى..» فقاطعته قائلا: «والذين لم يزالوا حتى اليوم أصدقائى».

قال: «أجل هم أصدقاؤك، إنى أعرف ذلك حق المعرفة، ولذلك دعوتك لإعلامك بالنّتيجة. لو لم أطالب بإجراء الاختبار، لكان بورقيبة أحيل على محكمة عرفية(*) طبقًا لمقتضيات حالة الطوارئ».

فسألته هل كان فى الإمكان وضع حدّ للوضع الناجم عن حوادث 9 أفريل بإطلاق سراح جميع الموقوفين. فأجابنى إن ذلك غير ممكن لأن القضية قد أحيلت على المحاكم العسكرية والمدنية(**). وأضاف: «غير أنى سأسهر على أن تجرى الأمور كلها وفقًا للقانون وفى كنف الإنصاف الكامل. أعتقد أن القضاء الفرنسى لا يطعن فى نزاهته مدنيّا كان أو عسكريّا».

قلت له: «أجل ولكن ذلك ليس دائمًا صحيحًا فى البلدان المولّى عليها، وحتى فى فرنسا ذاتها التى شهدت على سبيل المثال قضية درايفوس Dryfus».

فأجابنى فى شىء من العتاب: «لا تنس أنى ممثّل فرنسا». ثم أضاف: «آه! إن المنصب الذى أشغله دقيق غاية الدقة، إذ أجد نفسى بين تونسيين يريدون استقلالهم، من جهة، و«متفوقين» يريدون المحافظة على امتيازاتهم من جهة أخرى وبين حكومتى التى لا تدرى ماذا تصنع. لقد انحزت إلى التونسيين، غير أنهم دبّروا ضدّى حادثة 9 أفريل التى ستعجل حتمًا ترحيلى».

(*) محكمة استثنائية تبتّ فى قضايا الخيانة والتواطؤ مع العدو مدة الحرب Conseil de guerre.

(**) فى ورقة منفصلة توجد صيغة أخرى لرواية هذه الأحداث: «يوم (...) استدعانى ڤيون وقال لى: «هل دار بخلدك يومًا أن يكون بورقيبة على صلة بمخابرات الحكومة الإيطالية»؟ فأجبته: «أبدا لم تخامرنى مثل هذه الشكوك». قال: «بعض الأوساط الفرنسية تؤكد أن ذلك كان سببًا من أسباب استقالتك من الديوان السياسى». فأجبت: «ذلك محض افتراء». قال: «على أنه تم اكتشاف «وثيقة» قد تثبت ذلك». قلت: «لا أخالها إلا مزيفة». فأجابنى: «هذا ما فكرت فيه أنا أيضًا لذا قررت عرضها على الاختبار».
وبعد ذلك ببضعة أسابيع أعلمنى السيد ڤيون بواسطة السيد لابورت أن «الوثيقة» المعنية تبين أنها مزيّفة، وقد تمّ سحبها من الملف. وقال لى لابورت: «فى الظروف الدولية الراهنة كان من المفروض إحالة بورقيبة على محكمة عرفية وربما حكم عليه فيها بالإعدام بالرصاص».

فأجبته : «لكن حادثة 9 أفريل لم تكن من صنيع التونسيين» .

قال : «إنها ناتجة عن شغب جامح أثاره الحزب الدستورى الجديد منذ عدة أشهر . على كل لا يمكن لى أن أقبل بأن أكون رجل السياسة الرجعية والقمع . وهاهى الحكومة أعطتنى إثر حوادث 9 أفريل تعليمات لتضييق التشريع المتعلق بالصحافة والجمعيات والمنظمات السياسية والاجتماعات العامة وما إلى ذلك . . فأنا مضطر إلى استصدار نصوص فى هذا الاتجاه ، وإلا فعلىّ أن أستقيل فيكون منى استسلامًا» .

أما أنا شخصيًا فقد كنت أعتقد أن إصدار مثل تلك النصوص لم يكن أمرًا ضروريًا كما قال . ذلك لأن الحركة الوطنية قد تقلص ظلها أقصى التقلص إثر حوادث 9 أفريل . حيث تم اعتقال جميع المناضلين النشيطين الذى كان عددهم يفوق 3000 شخص . ولئن كان بعض المناضلين يجتمعون خفية هنا وهناك ، إلاّ أنهم أصبحوا عاجزين عن القيام بأى نشاط نظرًا لشدة المراقبة البوليسية والعسكرية والإدارية . وقد كان عدد كبير من المواطنين ، وفى مقدمتهم أعضاء الحزب الدستورى القديم ، يتهمون قادة الحزب الدستورى الجديد ، لا سيما منهم الحبيب بورقيبة ، بكونهم المتسببين فى كل ما تتعرض له البلاد من مصائب . كما أن أولئك الذين انضموا إلى الحزب الدستورى الجديد من أجل الحظوة التى اكتسبها بفضل علاقاته مع الحكومة ، سارعوا إلى الابتعاد عنه ، بل أصبح بعضهم خصومًا له . أما بقية الشعب فقد استسلمت من جديد إلى ركود تام .

شهادتى لدى قاضى التحقيق لدى المحكمة العسكرية دى ڤيران دوكايلا(*)

De Guerin du Cayla

فى سنة تسع وثلاثين وتسعمائة وألف يوم أول فيفرى على الساعة التاسعة صباحًا مثل لدينا ، نحن دى ڤيران دوكايلا ، قاضى التحقيق لدى المحكمة العسكرية بتونس ، بمساعدة لاغارد Lagarde الكاتب المنتدب المساعد لدى تلك المحكمة ، فى

(*) نقل الدكتور الماطرى : هنا نص الشهادة التى أدلى بها بين يدى قاضى التحقيق العسكرى ، كما ورد فى كتاب : Ma vie, mon oeuvre. 1938 - 1943. Tunis 1970 Habib Bourguiba .

محكمتنا بتونس ، بمقتضى مكتوبنا المؤرخ فى 30 جانفى 1939 ، الشاهد المذكور وبغياب المتهمين والشهود الآخرين ، وبعد الاستظهار بالاستدعاء الموجه إليه ، وبعد أن أقسم بأن يقول الحقيقة كل الحقيقة ولا شىء سوى الحقيقة ، وبعد أن استجوبناه حول لقبه واسمه وعمره وحالته المدنية ومهنته وعنوانه ، وهل هو خادم أو قريب أو صهر لبعض متهمين بأى درجة كانت ، أجاب أنه المسمى الماطرى محمود ، 41 سنة ، متزوج طبيب يقطن بتونس ، 5 نهج باب منارة ، وأنه ليس خادمًا ولا قريبًا ولا صهرًا للمتهمين ، فاستجوبناه على النحو التالى :

س - فى العدد 199 من جريدة العمل التونسى وفى الصفحة الأولى نقرأ فى فصل من تحريرك جملة تقول فيها «إن اعتقال البعض من رفاقنا من شأنه أن يثير اضطرابات خطيرة فى البلاد» ، ومع ذلك فقد اتخذ هذا الإجراء ، ولم يثر ، كما أشرت ، اضطرابات خطيرة ، بل أعلمك ، إن كنت تجهل ذلك ، أن مظاهرات تعاطف مع الحماية قد انتظمت فى سائر المراقبات المدنية من ذلك التاريخ إلى يوم 14 جويلية ، فقد خاب ظنك ولم يصح تنبؤك .

ج - هذا صحيح . كنت ، لما كتبت مقالتى تلك ، أفكر فى سابقة سياسة بيروطون .

س - فى العدد 129 فى نفس الجريدة قرأنا فى مقالة نشرت بإمضائك فى الصفحة الأولى إشارة مفادها أن رئيس جمعية المعمرين بالعروسة قد دعى إلى اجتماع عقده الحبيب بورقيبة ليشهد دعوته الصادقة الحارة إلى التفاهم فى كنف العدالة والمساواة والاحترام المتبادل والعمل الجدى الناجع ، وقد دعانا حب الاطلاع إلى الاستماع إلى هذا الرئيس وهو السيد مارى إيميل Mary Emile . وها نحن نقرأ عليك شهادته الواردة تحت رقم 32 من ملف بورقيبة فسوف تلاحظ أن هذه الشهادة لا تتطابق بتاتًا مع تأكيدات بورقيبة . حيث صرح الشاهد بالخصوص بما يلى : «يجب ، حسب رأيى ، أن يزول الحزب الدستورى الجديد تمامًا من البلاد التونسية ، ومن أجل ذلك ينبغى الإطاحة بالرأسين الأولين» .

ج - كنت واثقًا مما قاله وكتبه بورقيبة فى العمل التونسى فى ذلك الشأن .

س - قرأنا فى الصفحة الأولى من العدد 189 من العمل التونسى فصلا بإمضائك

جاء فيه ما يلى : «أكد حقوقيان بارزان ، هما الأستاذان فايس Weiss وبرتالمى Barthelemy : «المختصان فى المسائل الدولية أن الدستور لا يتنافى مع الحماية ، لا من حيث المضمون ولا من حيث المبدأ» . فعلى ما استندت عند هذا التأكيد ، ومن هو برتالمى الذى تشير إليه؟ .

ج ـ المعنى أستاذ بكلية الحقوق بباريس اسمه جوزاف برتالمى وقد كان عضوا فى مجلس النواب ، وأظن أن هناك شخصًا آخر يدعى برتالمى كان عميدًا فى باريس ، ولكنى قصدت النائب جوزاف برتالمى .

س ـ قرأنا على الشاهد تصريح السيد جوزاف برتالمى الواردة تحت رقم 87 من ملف بورقيبة .

ج ـ استغرب كثيرًا مما قرئ علىّ . إن هذه الفتوى رأيتها مطبوعة فى عدة كتب وصحف ، وقد أثارت فى حينها نقاشًا كثيرًا ، كان موضوعها الإعلان عن بعض المبادئ ولم يخطر ببالى لحظة واحدة أن تكون غير صحيحة .

س ـ التحقت بالحزب الدستورى إثر المؤتمر المنعقد بتونس نهج الجبل سنة 1933 فى نفس الوقت مع بورقيبة وقيقة وعلى بوحاجب . توجد تحت رقم 1 من الأوراق المتعلقة بك رسالة موجهة إليك سنة 1925 سأطلعك عليها .

ج ـ هناك بالتأكيد خطأ فى التاريخ : هذه الرسالة ولا شك مؤرخة فى سنة 1937 إذ هى تشير إلى حكم صدر فى سنة 1925 أى إلى فترة يرجع عهدها إلى عشر سنوات قبل ذلك التاريخ .

أعترف أنى كنت أنشر مقالات فى جريدة صوت تونس قبل سنة 1933 ، وقد تعلقت بى قضية عدلية فى سنة 1931 مع صالح فرحات وخير الله وإسماعيل زويتن ، ثم أسعفنا بالعفو .

س ـ هل أنتم على علم بالميثاق الذى وضعه الحزب المسمى «الحزب الحر التونسى» سنة 1920؟

ج ـ كلاّ .

س ـ نقرأ عليك أهم فصول ذلك الميثاق .

ج ـ هذا الميثاق لا يمثل أفكار الحزب الدستورى .

س ـ ومع ذلك يبدو عند قراءة المقال الوارد تحت رقم 5 من الملف أن ذاك الاتجاه الراجع إلى سنة 1920 قد تبناه الحزب الدستورى ، من ذلك أن البرنامج الأول للحزب الحر التونسى قد انحصر فى النقاط التسع التى نشرتها صحيفة ذاك الحزب الناطقة بالفرنسية يوم 3 جانفى 1925 .

ج ـ أعرف ذلك الميثاق الذى يتضمن تسع نقط ولكنى أجهل ميثاق سنة 1920 . وهذا ما يفسر أنى كتبت فى العدد 191 من العمل التونسى ص 1 ، أنه لا وجود لأى نقطة من برنامج الحزب الدستورى تشير إلى إلغاء الحماية وقد كنت وقتذاك أجهل ذاك النص المؤرخ فى 1920 .

أتذكر أن قرارًا صدر بعد مؤتمر 1933 يقضى بحل الحزب ، ولم يصدر منذ ذلك التاريخ أى نص آخر من السلطة يمنحنا وجودا قانونيا .

وفى سنة 1934 استأنفنا نشاطنا . وقد استقبلنا المقيم العام الجديد بيروطون . ولم أكن ضمن الوفد غير أنى علمت أنه طلب عدم إفشاء بعض الإجراءات التى كان يعتزم اتخاذها ، وإن البحرى قيقة الذى خالف تلك التعليمات قد اتهم بإفشاء السر وتم رفته من الحزب وقد كان الحبيب بورقيبة قبل ذلك شكا مضايقات مماثلة بسبب قضية وفد المنستير . لذا انفصلت عن اللجنة التنفيذية مجموعة متكونة من بعض الصادقيين . ثم علاوة على ذلك كانت هناك حزازات بين بعض الأعضاء . فكنت أشعر بأن من وراء كل ذلك محاولة لإقصاء بورقيبة والبحرى قيقة لأسباب شخصية لذا أسس مؤتمر قصر هلال ، المنعقد سنة 1934 الحزب الدستورى الجديد الذى كان برنامجه مطابقا لميثاق سنة 1933 تمامًا مثل برنامج الحزب الدستورى القديم . هذا وإنى لم أكن أديت اليمين لحد ذلك التاريخ ، غير أنى فى مؤتمر قصر هلال الذى تم فيه تعيينى رئيسًا للحزب ، اضطررت إلى أداء اليمين ، رغم معارضتى المبدئية لأداء يمين دينى فى حزب سياسى ، اضطرتنى لذلك المناورات التى حاول القيام بها محيى الدين القليبى عضو الحزب الدستورى القديم .

س ـ نستنتج من مقالك المنشور فى تلك الفترة والموجود تحت رقم 1 من الملف

عدد 17 أن الأسباب الحقيقية لعدم مساهمتكم فى لجنة الإصلاحات تتمثل فى عدم وفاء المقيم العام بوعده. لذا قررتم أن يتخلى الحزب رسميًا عن سياسة المشاركة، وأن ينتهج سياسة المعارضة ويتمسك بها لأن الشعب موافق عليها.

ج - أعترف بأن لهجة تلك المقالة كانت حادة بعض الشىء. ولكنى كنت أعبر وقتئذ عن واقع ألا وهو: الامتعاض من عدم إنجاز وعود أقسم أن المقيم العام صرح بها إلى شخصيًا. هذا والملاحظ أن الشيوعيين هم أيضًا لم يشاركوا فى تلك اللجنة.

- لقد استغربت من قرار الإبعاد المتخذ ضدى فى سبتمبر 1934، لأن التونسيين لم ينظموا مظاهرات عدائية، باستثناء بعض الاجتماعات كان نظمها بورقيبة، وكنا أنا والطاهر صفر غير راضين عنها.

س - سأقرأ عليكم الصفحة الثانية، رقم 1، من الملف عدد 17 وكذلك الصفحة الثالثة التى ورد فيها وصف العقلية السائدة آنذاك فى مختلف المظاهرات والجمل التى تحث على الثورة فى كامل البلاد.

ج - قلت لكم أنى لم أكن أشاطر بورقيبة وجهة نظره، حتى أننا كنا أنا والطاهر صفر نفكر وقتئذ فى الانفصال عنه.

س - صرح الطاهر صفر فى جوابه الوارد فى الصفحة 18، رقم 52، أنه يعترف بأن الإجراء المتخذ ضده والقاضى بإبعاده إلى برج البوف، كان قرارًا شرعيًا.

ج - أما أنا فإنى لا أشاطر هذا الرأى.

لما كنا فى برج البوف وجهنا رسالة إلى الجنرال إزان يوم 15 أفريل 1935 وأخرى إلى المقيم العام يوم 10 جويلية، وتجدر الإشارة إلى أن بورقيبة قد أثار بعض الصعوبات بشأن الرسالة الأولى، حتى أنه طالب بوضع شبه محضر يمكن له الاستظهار به فيما بعد. أما الرسالة الثانية، فقد وضعته أمام مسئوليته فأمضاها.

س - نقرأ عليك هذه الرسالة الواردة تحت عدد 10 من الملف عدد 5، وقد جاء فيها ما يلى: «نؤكد أننا لا ننوى أبدا بعد عودتنا إلى ديارنا القيام بأى شغب ولا الحث عليه. ولن نفكر أبدا فى إثارة أى صعوبة فى وجه الحكومة، ما دمنا نرى

السيد بيروطون بصدد إنجاز ما يقتضيه تأزم الوضع الراهن من العمل الإصلاحى، الاقتصادى والإدارى».

ج - صحيح أن السيد بيروطون كان يقوم عهدئذ بمجموعة من الإصلاحات كنا نراها جادة ومرضية: إصلاحات اقتصادية تتعلق بالفلاحين والتجار، وإيقاف عمليات البيع لدى المحاكم، وتقليد التونسيين بعض المهام فى الوظيفة العمومية، وتسوية عادلة لوضع الأراضى الاشتراكية.

س - فما لكم بعد أن غمرتم السيد بيروطون بالثناء تهجمتم عليه ببالغ العنف؟

ج - لقد اتخذت هذا الموقف من وجهة نظر سياسية.

وأعترف أن بعض العبارات المستعملة فى مقالاتى بشأن السيد بيروطون كانت حادة شيئًا ما، غير أنى ما أزال أرى أنى كنت مظلومًا فيما يخص إبعادى إلى برج البوف.

س - صرح حسونة العياشى فى الصفحة التاسعة رقم 52 من ملفه، بعدما اطلع على رسالتك المؤرخة فى 10 جويلية: «اعتبر أن الرسالتين المذكورتين تمثلان استسلامًا، وقبولا لإنجازات الإصلاح الاقتصادى والإدارى الذى قام به المقيم العام بيروطون. ولم يحدثنى الزعماء أبدًا عن هاتين الرسالتين قبل اعتقالى. وقد حدثنى عنهما الطاهر صفر وصارحنى أنهم بكتابتهما إنما استسلموا».

ج - الاستسلام يفترض سابق تمرد، وأنا لم أكن قطّ متمردًا.

س - صرح المتهم العياشى فى الصفحة التاسعة رقم 52 بشأن بلاغ السيد ڤيون لما أطلق سراحكم: «الحقيقة أن النص مجرد عفو إذ إنه لم يتعرض إلى النشاط السياسى ولا إلى الحزب الدستورى الجديد. وعند الحديث عن تلك الوقائع قدموها إلى فى ضوء الاتجاه الذى استوحى منه الدكتور الماطرى أفكاره فى تصريحه بعد ذلك. لذا كنت أعتقد أن المقيم العام قد استأنف مع الحزب الدستورى الجديد سياسة التعاون، منذ خروج الزعماء من برج البوف. لذا أراهم خانوا ثقتى بهم».

ج - لا يحق لهذا المتهم أن يقول مثل ذلك وهو بلا شك قد طالع الصحف.

س ـ لما قدمتم الحد الأدنى من مطالبكم، ماذا كان الحد الأقصى من تلك المطالب؟

ج ـ ميثاق الحزب الصادر فى ماى 1933 .

س ـ ما هو رأيك بشأن البرلمان التونسى؟ هل يمثل مطلبا أدنى أم أقصى؟ فلئن كان رأيكم يوافق رأى الطاهر صفر، لهذا البحرى قيقة قد صرح فى الصفحة 21، رقم 44، من ملفه ما يلى : «البرلمان التونسى لم يرد ذكره فى الحد الأدنى من المطالب، وأنا لم أكن أعتبره مطلبا (حتى أقصى) لأنى كنت أعتبر فى سنة 1936 ومازلت حتى الآن أعتقد أن هذا البرلمان التونسى غير قابل للتحقيق» .

ج ـ أعتبر هذا البرلمان التونسى إنجازاً بعيد المدى .

س ـ ألاحظ لك أن العياشى قد صرح فى الصفحة الثالثة، رقم 52 من ملفه أن الوفد (الدستورى) الذى كان هو من بين أعضائه تم فى باريس منذ سنة 1920 وأن بعض النقاط الواردة فى مطالب الحزب الدستورى كانت غير مقبولة، منها المجلس التشريعى ومسئولية الحكومة أمامه .

ج ـ رأيى كما عبرت عنه للسيد فيانو أنه من الممكن منح مجلس «مكلف بالتشريع» .

س ـ فمن الغريب إذاً أن ألاحظ أن عبارة «مجلس مكلف بالتشريع» لم يرد ذكرها فى الاجتماعات العامة والمقالات الدستورية . ولم أعثر على هذه الكلمات إلا مرة واحدة فى رسالة من رسائل سليمان بن سليمان بتاريخ 19 مارس 1936 . أما فيما عداها فلا كلام إلا عن برلمان تونسى منتخب بالاقتراع العام . هذا وأنكم عبرتم فى مقالة منشورة فى الصفحة الأولى من العمل التونسى عدد 189 عن فكرة إحداث «مجلس يكون المصفاة بين الدواوين التى فيها تصاغ الأوامر وبين البلاط، حيث تكتسب تلك الأوامر سلطتها القانونية» . وحتى هذه الفكرة لم نجد لها أثراً فى أى موضع آخر .

ـ لقد تدارسنا ميثاق حزبكم المؤرخ فى 12 و13 ماى 1933، فهل درستموه أنتم بإمعان؟

ج ـ لقد قرأته .

ـ أعترف أن قيام برلمان تونسى منتخب بالاقتراع العام يتحكم فى جدول أعماله، ويتمتع بكامل السلطة التشريعية شيء غير قابل للإنجاز فى الوقت الراهن، لأن ذلك يعنى أن تونس استقلت استقلالاً تامًا .

س ـ قرأنا على الشاهد الرسالة عدد 1 الواردة فى ملف البحرى قيقة، رقم 31، التى أهاب فيها صاحبها سليمان بن سليمان بالبحرى قيقة بأن لا يهتم ابتداء من ذلك الحين إلا بمطلب واحد : ألا وهو البرلمان .

ج ـ هذه الرسالة كتبها شخص لا يفهم شيئًا من مقتضيات وضع البلاد .

ـ أعترف أن الفقرة المتعلقة بعدالة تونسية تجرى أحكامها على جميع المقيمين بالبلاد التونسية غير قابلة للإنجاز فى الوقت الراهن . وأعترف أيضًا بأن الفترة الأخيرة تنطبق على بلاد تونسية تكون مستقلة استقلالا تامًا .

ـ اقترح علينا الحزب الاشتراكى فى 22 جوان إجراء محادثات لتدارس حد أدنى من مطالبنا يكون حريّا بتأييده، والحال أن الاشتراكيين لم يكونوا يوافقوننا على ميثاق حزبنا .

س ـ ما هو الفرق الذى ترونه بين الكلمات التالية : استقلال ـ ترشيد ـ تحرير؟

ج ـ الاستقلال لا يمكن أن يعنى إلا الاستقلال فى جميع الميادين : الثقافى والمعنوى والسياسى والاقتصادى .

أما كلمة ترشيد emancipation فإن معناها أضيق . تستثنى فيها السياسة وغيرها مع الدولة الحامية .

أما كلمة تحرير فمعناها أوسع وأقرب إلى الاستقلال، والرأى عندى بوصفى محبًا لوطنى، اعتماد كلمة ترشيد . ولقد دأبت على معارضة لفظ الاستقلال لأنه غير قابل للتحقيق ولأن فى ذلك خطرا للتونسيين ذاتهم .

س ـ قرأنا على الشاهد الفقرة المتعلقة «بالمثل الأعلى للحزب» والواردة فى رسالة بورقيبة إلى الهادى نويرة بتاريخ 30 نوفمبر 1936 .

ج ـ هذه الرسالة لا تمثل أفكار الديوان السياسى . وأنا متيقن من أن البحرى قيقة والطاهر صفر لا يشاطران ما جاء فيها من آراء .

س ـ قرانا على الشاهد رسالة بورقيبة إلى نويره بتاريخ 24 ديسمبر 1936 وقد جاء فيها أن المقصود تخليص الوطن نهائيًا من الهيمنة الأجنبية التى فيها مذلة وهوان وانحطاط ، لا للمغلوب فحسب بل وللغالب أيضًا .

ج ـ لم يطلعنا بورقيبة أبدًا على هذه الرسالة ، ولم يحطنا قط بمحتواها .

س ـ ألا تظن بعد تلاوة هذه الجملة أنه يحق لنا تأويلها بكونها تعبر عن رغبة فى إلقاء «الفرنسيين فى البحر»(*)؟

ج ـ طبعًا ، هذا واضح .

س ـ نسجل أننا قرأنا على الشاهد رسالة من بورقيبة (رقم 161 من ملفه) تروى محادثة جرت بين قيقة والبشير المهذبى .

ج ـ كل ما جاء فى هذه الرسالة لا صحة له البتة ولا يتطابق مع أفكار الديوان السياسى ولا مع أفكار الحزب والتصريحات التى أدليت بها إلى جريدة البتى ماتان ، قد قدمتها لا فحسب باسمى الخاص ، بل أيضًا باسم الحزب ، ولم يستنكرها أى أحد ، حتى بورقيبة ذاته .

س ـ ومع ذلك فقد كتب بورقيبة فى رسالة فى 12 ديسمبر 1936 (رقم 121 من ملفه) أما بالنسبة إلى استجواب قيقة أو الماطرى فإن قولهما الصحفى أكثر مما صرحا به ولكن كان من الصعب جدًا بالنسبة إليهما أن يكذباه .

ج ـ احتج على ما أكده بورقيبة . فقد جاءنى جيرار امون محرر البتى ماتان وعرض علىّ الاستجواب بعد تحريره . فإنى حينئذ قد وافقت عليه وأنا على بينة من الأمر .

س ـ نلاحظ أننا أطلعنا الشاهد على الرسالة بتاريخ 5 أوت 1936 التى وجهها

(*) علق الدكتور الماطرى على هذه النقطة من الاستجواب بما يلى : «حرصًا على تفنيد تهمة ، مثل ما فعل بورقيبة ذاته ، أن الحزب الدستورى الجديد لم يطلب الاستقلال» .

بورقيبة إلى الهادى نويرة ـ رقم 116 من ملف بورقيبة ـ وانتقد فيها الشاهد على ما قام به من مساع «ليس من شأنها إقناع من يحاول تهدئتهم بحسن الإعلان عن نيته» .

ج ـ أظن أنه يشير إلى بعض البلاغات الصادرة لتوضيح تصريحات منسوبة خطأ إلى المقيم العام .

ـ صحيح أن علاقتى مع بورقيبة لم تكن على أحسن ما يرام منذ مؤتمر 1937 . وقد نويت أن أستقيل من الديوان السياسى ، وإنما أحجمت عن ذلك حتى لا نوفر للحزب الدستورى القديم حجة علينا .

ـ وقد عارضت إضراب يوم 20 نوفمبر 1937 الذى تم إعلانه فى الظروف التالية : قرر مؤتمر أكتوبر فعلا القيام بعمل ما للتضامن مع المغاربة والجزائريين ، وكنت أفكر فى توجيه برقيات احتجاج وما شابه ذلك .

ـ فلما التقيت ذات يوم بصالح بن يوسف وبورقيبة ، علمت أن اجتماعًا قد انعقد بالأمس لم أكن حاضرًا فيه وتقرر خلاله شن إضراب عام . وقد أكد لى مخاطبى أن جميع الحاضرين وافقوا على ذلك . إلا أنى علمت فيما بعد أن هذا الاجتماع لم يحضره لا البحرى قيقة ولا الطاهر صفر ، وأن القرار لم يتخذه إذًا سوى بورقيبة وصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان . وأعلمنى الطاهر صفر من جانبه أنه معارض لذلك الإضراب . فقررت دعوة الديوان السياسى للاجتماع وطلبت منه التفكير فى الموضوع . ووعدنى بورقيبة بأن ينتظر وأن يؤجل الإضراب لمدة أسبوع غير أن جريدة العمل أعلنت التاريخ المحدد للإضراب ثم إنى طلبت فى نفس الاجتماع عرض الموضوعات على المجلس ، معلنا أنى سوف أستقيل لو تم الإضراب . فرفض الحاضرون فى ذلك الاجتماع هذا الطلب ما عدا الطاهر صفر ، حيث كان البحرى قيقة غائبًا . هكذا تقرر الإضراب . وقد نبهتهم أن ذلك سوف يكون الحلقة الأولى من سلسلة التصعيد سيجرنا إلى أبعد البعد ، فأجابنى بورقيبة بما يفيد أنى أصبحت معيقا لمسيرة الحزب ، وأنه يرى مع أسفه الشديد أن انفصالى يكون أفضل من عرقلتى مسيرة الحزب . وحرصًا على ألا أظهر بمظهر المتهرب من المسئولية أعلنت أنى سوف أستقيل بعد الإضراب ، وطلبت دعوة المجلس الملى للانعقاد . ثمّ بذلت بعض المساعى فيما بعد ووجهت إلىّ رسائل لأتولى رئاسة لجنة

اقتصادية كان من المزمع إنشاؤها فى نفس الوقت الذى أتخلى فيه عن رئاسة الحزب حتى لا تنجر عن استقالتى عواقب وخيمة على استمرارية الحزب.

ومن سوء الحظ رفض المجلس الملى، الذى اجتمع يومى 17 و18 ديسمبر 1937، قبول استقالتى من رئاسة الحزب بدعوى أنه غير مؤهل لتعيين رئيس جديد، حيث إن المؤتمر وحده هو المؤهل. لذلك قبلت البقاء شهرين آخرين ينعقد بعدها المؤتمر. واشترطت أيضًا أن ينتهج الديوان السياسى خلال الشهرين سياسة معتدلة. ولكنى اضطررت إلى التعجيل بالاستقالة بسبب مقالين عنيفين نشرهما بورقيبة منهما فصل يحمل عنوان: أتعقّل هذا أم تهاون. وقد وجهت استقالتى مصحوبة برسالة تتضمن الأسباب الحقيقية لتلك الاستقالة، وهى تتمثل فى اختلافى فى الرأى منذ مدة طويلة مع بورقيبة واضطرارى إلى وضع حدّ لسوء التفاهم. فزارنى الطاهر صفر يسألنى هل أنا مقر العزم على تكوين حزب جديد ليقاوم بورقيبة وهو أمر لا سبيل إليه إذ إن بورقيبة كانت بيده السيارة والأموال والوقت. فأجبت صفر إنى لم أفكر قط فى مثل ذلك، وعندئذ طلب منى بمعية عدد كبير من الأعضاء الآخرين تحرير رسالة استقالة تتعلل بأسباب صحية لاجتناب انشقاق فى صلب الحزب. وأضاف الطاهر: «لقد مللت أنا أيضًا من هذا الوضع وسوف لن أتأخر عن الاقتداء بك».

س- صرّح الطاهر صفر والبحرى قيقة فى استجوابهما أن تذرّعك بأسباب صحية لاستقالتك قد منعهما من النسج على منوالك، وقد كانا يقتديان بك لو أشرت إلى الأسباب الحقيقية.

- قرأنا على الشاهد الرسالة الموجهة إلى فريد بورقيبة فى 6 ديسمبر 1937 (رقم 13 من ملف بورقيبة)، وقد أكّد فيها الحبيب بورقيبة: «والدكتور رغم رسالة استقالته المتضمنة للكثير من ملاطفة للديوان السياسى، ما فتىء فى محادثاته الخاصة يتهجم على الحزب وعلى خطته الجديدة، وعلىّ أنا بالذات لأنى، حسب قوله، أتصرف تصرف الدكتاتور».

ج- هذا صحيح، لم أكن موافقًا على سياسة الحزب الجديد لأنى كنت أراها ستئول إلى كارثة، وأن ذلك لا ينبغى أن يدوم طويلا. أما الرسالة التى تتضمن

كثيرًا من ملاطفة للديوان السياسى، فلست أنا محررها، إذ قدمها إلىّ وفد زارنى فى بيتى بالسيدة المنوبية فاقتصرت على إمضائها. وأظن أن بورقيبة ذاته هو الذى حررها.

أرى من اللازم أن أصرّح بأنى سألت بورقيبة قبل حوادث 9 أفريل بقليل عن الأقوال المنسوبة إليه بشأن الامتناع عن الجباية والخدمة العسكرية وتخريب المواصلات، (وهى أقوال نقلها إلىّ السيد المقيم العام، اعتمادًا على تقارير سلطة الإيالة) فأكد لى أنه لم ينطق أبدًا بمثل ذلك الكلام، ولكنى أراه اليوم مكتوبًا.

س- ما هى الأسباب التى دفعتكم إلى قيادة مظاهرة 8 أفريل 1938.

ج- رغم أنى كنت مستقيلا فقد كنت على اتصال بعدد من أعضاء الحزب. وفى 8 أفريل صباحًا زارنى بعض الشبان الدستوريين وهم فى حالة تشنج كبير، وأعلمونى أن مظاهرة كبيرة ستنتظم فى ذلك اليوم بعد الظهر وأنهم سوف يهجمون على مكاتب جريدة لا ديبيش وسوف لن يترددوا فى اقتحام الأسلاك الشائكة المنصوبة أمام الإقامة العامة. فأدركت خطورة الوضع، حيث كان بورقيبة مريضًا والطاهر صفر غائبًا والبحرى قيقة بفرنسا، فرأيت من واجبى أن أقود المظاهرة، وبادرت بإلقاء خطاب لهجته معتدلة يدعو الناس إلى العودة إلى بيوتهم.

- وصباح يوم 9 أفريل دعانى المقيم العام عند الساعة الحادية عشرة صباحًا لمقابلته فى الإقامة العامة، وأعلمنى أنه احتمل مظاهرة الأمس، لكنه علم أن مظاهرة أخرى ستنتظم من الغد الأحد، وأنه مقر العزم على التصدى لها بجميع الوسائل، حتى بإعلان حالة الطوارئ(*). فاقترحت عليه أن أزور بورقيبة وذاك ما فعلته.

(*) الملاحظ أن هذه الفقرة يختلف وصفها للأحداث بعض الاختلاف عما سبق أن قرأه القارئ من روايتها فى مذكرات الدكتور. والمعلوم أن الدكتور الماطرى قد حرص هو نفسه على نشر هذا النص كما هو ضمن مذكراته ولم يعلق عليها بما يؤيد أنه حاول عند أداء شهادته رغم ذمة القسم أن يتوخى ما من شأنه أن ينفى تهمة «التمرد» عن الرئيس بورقيبة وجملة المتهمين. فالجدير هنا بالملاحظة أنه تجنب فعلا ذكر تصريح الرئيس بورقيبة: «لابدّ للدم أن يسيل» وتفسير ذلك جاء فى الرسالة المفتوحة. أما الاختلافات الأخرى بين الروايتين فلم نعثر إلى حد الآن عن تفسير لذلك.
والأرجح أن رواية المذكرات هى الصحيحة وأن نص الشهادة راعى فيه الماطرى تبرئة ساحة بورقيبة وربما تبرئة ساحة قيون فى نظر حكومته من كل هوادة بشأن ناموس الدولة التى كان يمثلها.

وقد كانت مقابلتى مع بورقيبة فاترة، وكان طريح الفراش، فقال لى: «لقد فات الأوان حيث إنّا أصدرنا تعليماتنا إلى الشعب». فألححت عليه، لكن بلا جدوى. . وخرجت من بيت بورقيبة فى حدود الساعة الرابعة بعد الظهر، فالتقيت فى الشارع ببعض الشبان أخبرونى بأن على البهلوان قد ألقى عليه القبض منذ حين، وأن اضطرابات قد جدت أمام قصر العدالة. فرجعت إلى عيادتى وتلقيت مكالمة هاتفية من الطاهر صفر يعلمنى فيها بأن الأمور لا تسير على ما يرام، وإنه يتمنى إعلان حالة الحصار. ثم استمعت إلى طلقات الرصاص وممن التجأ إلى عيادتى السيدة كلود ألان وبعض الأشخاص الآخرين. فاتصلت هاتفيًا بالإقامة العامة، وأجابنى السيد لابورت أن الأحداث على غاية من الخطورة وإنّه لا فائدة فى أن أعترض المتظاهرين فلن يصغى إلىّ هذه المرة أحد. . وإنّ المقيم العام قد توجه إلى المرسى ليعرض على الباى الأمر القاضى بإعلان حالة الطوارئ لتوقيعه. فتوجهت مع عائلتى بالسيارة إلى مقر إقامتى بسان جرمان.

ـ ليس لدى ما أضيفه.

ترحيل أرمان ڤيون

عندما وجد ڤيون نفسه مضطرًا إلى التخلى عن السياسة التحررية التى كان شرع فى تطبيقها فى عهد حكومة الجبهة الشعبية، حاول إجراء بعض الإصلاحات الطفيفة: من ذلك بعث مخطّط لإصلاح الفلاحة التونسيّة، وتحسين وضع الصناعات التقليدية، . وإنشاء مجلس اقتصادى واجتماعى، وتنظيم إدارة الأوقاف، واستصدار قانون أساسى للمدارس القرآنية. ولكن تلك الإصلاحات لم تكن سوى قطرة ماء فى محيط مظالم النظام القائم. وقد قابلها الشعب باللامبالاة التامة خاصة أن الوضع الدولى كان فى تلك الفترة بالذات أى صائفة 1938 يدعو للانشغال، فالسحب كانت من فوق رؤوسنا تتلبد. وكانت مؤشرات اندلاع نزاع دولى تزعج التونسيين والفرنسيين على السواء، إذ لم يكن أحد فى تونس، يجهل مطامع إيطاليا فى بلادنا. كما أن أزمة سبتمبر 1938 لم تدعنا فى راحة بال[61].

وفى يوم 24 أكتوبر علمنا آسفين بإنهاء مهامّ السيد ڤيون وتعويضه بالسيد إيريك لابون Erik Labonne. ذلك إنه رغم التضييقات على الحريات العامة والناتجة عن حوادث 9 افريل، فإن المقيم العام السابق السيد ڤيون لم يزل يحظى بثقة وتعاطف عدد كبير من التونسيين، وقد أثبتت الأيام فيما بعد أن تلك الثقة كانت فى محلّها، إذ إنه ظل طول حياته وفى جميع الظروف صديق تونس الصدوق المناصر للتونسيين.

وصل السيد لابون إلى تونس يوم 22 نوفمبر 1938، وخرجت فى ذلك اليوم يدفعنى الفضول لأعاين مرور الركب الرسمى. وقد تمت الأمور فى كنف الهدوء، وكان عدد التونسيين على أرصفة الشوارع قليلاً جدًا، وخرج بعض المئات من الشبان بقيادة أولئك القلائل من مناضلى الحزب الدستورى الجديد، الذين تبقوا فى حالة سراح، للتظاهر تضامنًا مع المعتقلين السياسيين. وكان يبدو لى أن جهاز الأمن لم يعرهم اهتمامًا، وأظن أنه لم يتم أى اعتقال.

وفى دورة المجلس الكبير التى انفتحت بعد وصول المقيم العام الجديد بأسبوع، ألقى هذا الأخير خطابًا معتدلا وجيزا، ركز فيه على الوضع الاقتصادى ولم يشر إلى الوضع السياسى إلا إشارة خاطفة. وقد حاولت عن طريق بعض شخصيات يمكنها الاتصال به، أمثال أعضاء المجلس الكبير، وبالخصوص محمد شنيق والطاهر بن عمار أن أعرف ما كان رأيه بشأن المطالب التونسية. فأجابونى إنهم لا يعلمون شيئًا من ذلك لأن المقيم العام الجديد كان متكتما.

. كذلك وجهت رسائل إلى بعض الأصدقاء السياسيين بفرنسا أستحث اهتمامهم بتونس وخاصة بمصير المعتقلين، لكن الإجابات كانت مموّهة، إذ إن القوم كانت شغلتهم وقتئذ مشاغل أخرى، فالعاصفة كانت تقترب. وفى 17 ديسمبر أعلمت الحكومة الإيطالية وزارة الشئون الخارجية الفرنسية كى دُرساى Quai d'Orsay، أن الاتفاقيات المبرمة فى سنة 1935[62] لم تعد قائمة، وأنّها تعتبر نفسها فى حل من كل التزام بشأن السياسة الإيطالية فى تونس. وقد كان التأثر من ذلك بالغًا فى فرنسا

وكذلك فى تونس. وردًا على التهديد الإيطالى أدى الرئيس دلاديى Daladier الوزير الأول الفرنسى زيارة إلى تونس دامت ثلاثة أيام من 3 إلى 5 جانفى 1939. بتلك المناسبة حظى رئيس الحكومة الفرنسية باستقبالات حارة نظمها التونسيون والفرنسيون. وقد كنت حاضرًا فى زاوية شارع قمبطا (شارع محمد الخامس الآن)، وشارع جول فيرى (شارع الحبيب بورقيبة الآن)، وأمكن لى أن أعاين تلك الحفاوة. وقيل لى أن بعض التونسيين والتونسيات من بينهم بنات أخت الحبيب بورقيبة هتفوا بشعارات: «تحيى الحرية، أطلقوا سراح المعتقلين، أطلقوا سراح بورقيبة»!. غير أنى لم أعاين ذلك من الموقع الذى كنت فيه.

لم أتمالك نفسى عن التفكير: لو لم تحدث حوادث 9 أفريل، لو كان الحزب الدستورى الجديد على الساحة، قادته طلقاء وأجهزته العديدة قائمة، لأمكن إجراء اتصالات مثمرة بين رئيس الحكومة الفرنسية والقادة الوطنيين. ولربما غير ذلك الاتصال مجرى الأحداث. فهل كانت تلك منى أضغاث أحلام؟ الواقع وقتئذ أنه لم يكن وجود لأى تنظيم سياسى تونسى جدى.

وقد اغتنم بعض أعضاء المجلس الكبير، لا سيما نائب رئيسه محمد شنيق تلك الفرصة لتذكير فرنسا بما كان ينبغى أن تكون رسالتها فى هذه البلاد: رسالة بعث التقدم والحرية.

وفى شهر فيفرى 1939 دعانى المقيم العام لمقابلته، ولم أكن أتوقع منه تلك الدعوة. فوجدت نفسى أمام رجل فارع القامة، نحيف الجسم، ضامر السحنة، يرتدى ملابس كلها سوداء على هيئة وملامح رجل كنيسة انقليكانى وكان يتكلم بكامل الرصانة. فلم يكن له لا دفء السيد ڤيون ولا ابتسامته، ولا كان مثل بيروطون يتكلف التعالى تارة ثم يتعمد طرح الكلفة والابتذال تارة أخرى. قال لى أنه من قبل قدومه إلى تونس سمع من حدثه عنى، وأن السيد ڤيون نصحه أثناء الزيارة التى أداها إليه بألا يتأخر عن مقابلتى إذا ما أراد أن يستقى معلومات مفيدة عن حقيقة الوضع بتونس.

شرعت فى تقديم عرض سريع للوضع بدا لى أنه كان يستمع إليه بانتباه. فإذا به يقاطعنى فجأة ليقدم إلى شيئًا كالحجارة ضاربة إلى السواد كانت موجودة فوق مكتبه قائلا: «ما هذا يا دكتور»؟. تفحصت تلك القطعة مندهشًا شيئًا ما ثم أجبته: «لا أدرى، عساه نوع من الحجارة أو لعله معدن خام». قال: «بل هو الذهب بالنسبة إلى تونس. إنه خشب فحمى (لينييت) تم اكتشافه فى الوطن القبلى. وذاك ما يؤشر قطعًا إلى وجود الفحم بجوار المنجم أو من تحته، وعسى مستقبل تونس ينطلق من هذا الاكتشاف. فلو أضفناه إلى الحديد المتواجد هنا بكثرة، لاستطعنا أن ننشىء شيئًا مفيدًا». ثم تطرق إلى اعتبارات اقتصادية، وأعرض عن المسائل السياسية التى كان يتجنبها كلما حاولت أن أجره إلى الحديث عنها. وقد دامت محادثتنا حوالى ثلاثة أرباع الساعة، ولما رافقنى إلى باب مكتبه قال لى: «لا شك أنها ستسنح لنا فرص أخرى للتلاقى».

وبالفعل دعانى فيما بعد لمقابلته ثلاث أو أربع مرات. ولئن لم يقدم إلى إيضاحات عن نواياه، فقد بدا لى مقتنعًا بفكرة تطوير نظام الحماية تطويرا سريعا نحو استقلال داخلى واسع، يمكن معه للتونسيين أن يتحصلوا فى كافة الميادين على ما يستحقونه من مكانة بحكم عددهم وبوصفهم أبناء البلاد، بل حتى إنه كان يفكر فى إقامة نظام شبه فيدرالى طبقًا لنظرية غاستون برجورى إلا أنه كان لا يعتقد أن الحكومة الفرنسية مستعدة لأخذ اقتراحاته بعين الاعتبار، نظرًا لتوتر الوضع حينذاك حيث كان هتلر يهدد أوروبا بأسرها بضرباته المرعبة. وكلما حاولت جر الحديث إلى ضرورة الإفراج عن المعتقلين السياسيين لتوطيد العلاقات بين بلدينا، أجابنى بصيغة أو بأخرى إنه لا يرغب، فى مثل تلك الظروف، فى السماح بإطلاق سراح عناصر مشاغبة مخربة، وقد أخبرنى ذات مرة أن بعض الشبان، ضبطوا وهم بصدد قطع أعمدة تلغرافية، اعترفوا أنهم ينتمون إلى الحزب الدستورى الجديد، الأمر الذى أغضبه غضبًا شديدًا.

وذات يوم من أيام شهر ماى تلقيت دعوة لتناول الغداء فى الإقامة العامة، حيث وجدت عددًا كبيرًا من الشخصيات الفرنسية والتونسية، من بينهم

بالخصوص السادة مصطفى صفر(*)، وحسن حسنى عبد الوهاب، ورئيس محكمة «الوزارة» محمد المالقى، وشارل سومانى وبرشى Bercher ووليام مارساى William Marcais. وكان الجو فى ذلك اليوم ثقيلا والحرارة خانقة. وطوال الغداء لم تدر المحادثة إلا حول الوضع الدولى الذى ما فتئت خطورته تتفاقم. وكان المدعوون التونسيون وكلهم تقريبًا ينتمون إلى سلك الوظيفة العمومية، ويلتزمون بتحفظ حذر، ما انفكوا يؤكدون ولاء الشعب التونسى التام لحكومة الحماية، فتجاسرت على الإشارة إلى أن ذاك الولاء كان من شأنه أن يحظى بالإجماع لو اتخذت السلطة إجراءات لفائدة المناضلين المسجونين. فأثارت ملاحظتى نوعًا من الحرج بين الضيوف، وحل الصمت التام محل سلاسة المحادثات. ولم ينفرج الجو إلا عندما تناولنا القهوة فى قاعة الاستقبال. وإن كان إمساك الحاضرين عن التعرض للسياسة قد تمادى. غير أن السيد لابون حاد عن معهود تحفظه فأطلعنا فى لهجة المبتهج على مكيف الهواء الذى تم تجهيز البناية به منذ عهد قريب، وأظنه أول مكيف جهز بتونس. ثم خاطبنا قائلا: «إن هذا الاكتشاف يفتح آفاقا رحبة للعمل فى البلدان الحارة» ومنها أطلق لخطابه العنان فى التنويه بتقدم التقنيات. ولم أتمالك على الإشارة إلى أن ذلك لن يغير من وضع العاملين فى مزارع الاراشيد وشجر المطاط ولا فى المناجم. ويبدو أن المقيم العام لم يستسغ ملاحظتى. وإن كنت لم أقل إلا حقًا. فما إن خرجنا من الصالون البارد، حتى وجدنا أنفسنا فى دوامة ريح سموم محرقة غير معهودة فى مثل ذلك الشهر، ريح لا يقدر أى مكيف على تبريدها.

وفى 3 سبتمبر 1939 اندلعت الحرب. فقلت وداعًا للإصلاحات. ووداعًا لعودة الحريات! كم ستدوم تلك الحرب؟ أشهرًا؟ سنوات؟ لم يكن لبشر أن يعلم ذلك.

وبعد اجتياح بولونيا اكتسحت فرنسا تلك الحرب التى أطلق عليها اسم «الحرب المهزلة»(**)، وإن لم يلحق تونس منها إلا تبعات طفيفة. غير أن التونسيين كانوا منشغلى البال لما عساها أن تئول إليه.

(*) شيخ مدينة تونس.

(**) أو الحرب الغريبة (La drole de guerre).

أصبحت فرنسا التى لم تعد على ما كانت عليه فى عهد «الجبهة الشعبية»، فاقدة بعض هيبتها فى نظر الجماهير الشعبية التى سبق أن تعرضت لتعسفها غير أن النخبة التونسية لم تكن لتجهل حقيقة الخطر الإيطالى المهدد لها فى صورة احتمال انهزام فرنسا. فتم إرسال الجنود التونسيين للواجهة ثم لحقهم جنود «الرديف» الفوج تلو الفوج دون أن يحدث ذلك لا معارضة ولا حنقا من طرف سكان البلاد.

توالى.. المقيمين العامين(*)

كان التونسيون يتابعون باندهاش، مع شىء من الارتياح، ترددات إيطاليا لدخول الحرب. وقد كانوا يجهلون أن مصيرهم بات محل مساومات بين الشقيقتين اللاتينيتين فرنسا وإيطاليا. وفى شهر جوان 1940 عُيّن ايريك لابون سفيرًا بموسكو وكم كانت مفاجئتنا كبيرة لما خلفه مارسال بيروطون ولعله عين فى منصبه ذاك ليمهد الطريق لأصدقائه الفاشيين فى صورة حصول تواطؤ بين الشقيقتين اللاتينيتين. وروى الذين اتصلوا به مثل أعضاء المجلس الكبير والعمال وكبار الموظفين، أن بيروطون لم يعد ذلك الرّجل المتغطرس الوقح الذى عرفناه سنة 1935، فهل إقامته بالمغرب الأقصى هى التى غيرت من خُلقه أم خطورة الوضع الراهن؟

وذات يوم زارنى السيد لاموت، وبعد أن نفى أن يكون قد كلف بمهمة لهذا الغرض، سألنى عن رأيى فى إجراء مقابلة مع بيروطون عساها أن تمحو آثار المآخذ السابقة. فأجبته: «ليست لى رغبة فى مقابلته، ثم إنى لم أعد أمثل إلا نفسى، ولذا كنت أعتبر أن لقاء معه لن تكون له أى جدوى». ولست أدرى هل كان تصرّف لاموت بمبادرة شخصية منه، أم أن بيروطون هو الذى كلّفه بالقيام بذاك المسعى.

(*) Defile des residents عنوان قصد منه السخرية من السياسة الفرنسية.

فى شهر ماى 1940 انطلق الهجوم العام للقوات الألمانية على الواجهة الغربية. وكان ذلك هو الظرف الذى اختارته إيطاليا لإشهار الحرب على فرنسا، مما أدى إلى اعتقال جميع الإيطاليين المقيمين بتونس فى سن حمل السلاح فى محتشدات. وكم كان مدهشًا مشاهدة تلك الطوابير الطويلة من الإيطاليين الذين كانوا بالأمس يعاملون «العرب» بغاية الكبرياء والوقاحة، يسيرون مطأطئى الرؤوس تحت رقابة رماة وصبايحية تونسيين يعاملونهم بغير حقد. ومنذ انطلاق الهجوم ما انفكت ترد علينا من فرنسا أخبار مزعجة للغاية. أما من الجانب الإيطالى فلم يكن لإشهار الحرب أى مفعول فى تونس. إذ يبدو أن خط مارث كان قد منع الجنود الإيطاليين المعسكرين فى طرابلس من التحرّك. بحيث إن تونس لم يصبها من ذلك أى أذى باستثناء تسليط القصف الجوى مرتين بدون بالغ ضرر.

هذا وكانت ترد علينا من فرنسا أنباء تردت كل يوم من سيئ إلى أسوأ، سرعان ما كللها خبر انهزام الحلفاء الذى أثار البلبلة بيننا، وإن كان لم يفاجئنا. وقد اعتبر أغلب مواطنينا أن خطاب المارشال بيتان Maréchal Pétain مؤثر[64] كنت وقتئذ أصطاف بضاحية سان جرمان حيث استمعت إلى ذلك الخطاب على أمواج الأثير. ومن الغد صباحا عاينت وأنا فى طريقى إلى تونس مشهدا دعانى إلى عميق من التأمل. ففى المكان المعروف بـ«شوشة رادس» رأيت جنودا فرنسيين بصدد تفكيك مدفع مضاد للطيران كان قد نصب هنالك منذ بضعة أيام وأصبح يومذاك غير ذى جدوى. وفى ظرف لحظات تم حمل الجنود وأجهزتهم على متن شاحنات انطلقت فى اتجاه العاصمة. وفى الحين ذاته رأيت قافلة من البدو الرحّل المثاليث[65] ينزلون فى نفس المكان الذى أخلاه الجنود. عندئذ تذكرت رواية ألّفها الشّاب لوموان Lemone مدارها البلاد التونسيّة عنوانها «نازحون من أوروبا». ثم تمعنت فى القادمين الجدد، فرأيت امرأة بدوية طويلة القامة تحمل صخرة وتستعد لغرسها فى التراب قصد شد وتد خيمتها الصغيرة. رأيت فى تلك البدوية رمز تونس

الخالدة: تونس حنّبعل والكاهنة والأغالبة وبنى زيرى وبنى حفص، تونس لا رومانية ولا بيزنطية ولا عربية ولا إسبانية ولا تركية ولا فرنسية، إنما هى تونس التونسية.

ولما وصلت إلى العاصمة وجدت الناس منهمكين كل فى شئونهم كأن شيئا لم يحدث. لم تكن تلك سوى ظواهر، أما الواقع فإن الحيرة قد استقطبت الأفكار. فالفرنسيون، رغم تظاهرهم برباطة الجأش، كان حزنهم عميقًا معظمهم متأثر إلى حدّ البكاء. وأما التونسيون فقد نسى أغلبهم مآخذهم وبدت عليهم علائم صادق الألم مما تعرضت له فرنسا من مصاب.

وفى المساء استمعنا إلى خطاب الجنرال شارل ديغول Charles de Gaulle ولم يعر أى واحد منا اهتماما لذاك اللواء النكرة، ولكن كان من الناس من أخذ مأخذ الجد احتمال تأليف حكومة فرنسية قد تنتصب بشمال أفريقيا لمواصلة الحرب رغم الهدنة التى أبرمها المارشال بيتان.

كان بيروطون، وهو الموظف الطموح المذبذب المبادئ لا يدرى لمن ينضم: هل يكون من دعاة ديغول أم يبايع بيتان؟ وقد بدا فى ندائه الأوّل إلى السكان أميل إلى الحل الأول. غير أنه بعد ذلك بأربع وعشرين ساعة أذاع على أمواج الأثير نداء يدعو فيه جميع السكان إلى مبايعة حكومة الماريشال «حكومة فرنسا الشرعية» دون سواها. والجدير بالملاحظة أن المقيم العام قد وجّه هذين الخطابين إلى «الأصدقاء التونسيين» أولا ثم إلى «الفرنسيين المقيمين بتونس» ثانيا فكان فى انتهاجه إعطاء نوع من الأولوية إلى «الأصدقاء التونسيين»، ما استرعى انتباهنا.

بعد ذلك ببضعة أسابيع دعي بيروطون فى جويليه 1940 إلى الاضطلاع بمهام وزير الداخلية بفرنسا وعوضه الأميرال استيفا Estéva. ولم تعد آنذاك شخصية المقيم العام ذات أهمية كبيرة فى نظرنا معشر التونسيين، حيث تلاشى عنا التفكير فى إجراء إصلاحات سياسية أو غيرها. لذلك وجد المقيم الجديد البلاد هادئة تمام الهدوء بل هى كالمخدرة. وكان العاهل الهرم أحمد باى البالغ من العمر ثمانين سنة

يعيش فى غير مبالاة، تحف به حاشية ضيقة من أناس تافهين لا يدركون أهمية الحوادث التى يتخبط فيها العالم.

وقد كان الحزب الدستورى القديم على عادته لا يبدى حراكا، وأعضاء المجلس الكبير يرتعدون خوفا من «الأميرال». أما الحزب الدستورى الجديد فكان يثبت من حين لآخر وجوده بالقيام ببعض العمليات المنفردة تئول إلى اعتقالات جديدة فى صفوف من تبقى فى حالة سراح من المناضلين القادرين على بعض النشاط.

على أن المواطنين التونسيين قد كانت تشغل بالهم مشاغل غير الأمور السياسية. ذلك أن بعض المواد الضرورية (مثل السكر والقهوة والشاى والتوابل وأدوات الطبخ، والأقمشة بالخصوص) قد أصبحت نادرة، وتفشت «السوق السوداء» فى كل مكان وإن لم يبلغ تفشيها نفس ما بلغه بفرنسا.

وعلى غير انتظار منى دعانى المقيم العام إلى زيارته. ورغم أنى كنت رأيت صورته على الصحف، فإنى فوجئت شيئا ما بمقابلته وجها لوجه. وقد كان بلحيته الكثة وجبينه الناتئ، وعينيه الضيقتين الغائرتين، مع مشيته المتثاقلة المترامية، صورة حية لكاريكاتور البحّار الجلف كما ورد وصفه فى قصص المغامرات للأطفال. وقد يكون الرجل أميرالا صالحا، غير أنى بعدما تحدثت معه مدة نصف ساعة، أيقنت أنه لا يمكن أن يكون إداريا مقتدرا ولا سياسيا موفقا. وقد بدا لى ذهنه متثاقلا تثاقلا بشىء من الاستنكار من بقية الضيوف، إذ اعتبروا جوابى غير مؤات لمقام الأستاذ «العلاّمة».

وبعد ذلك ببضع لحظات تطرق أحد الضيوف للحديث عن تباين الحضارات، فسأل الأميرال ما له من قول فى الموضوع، وهو الذى جاب العالم طولا وعرضا؟ فأجابه أنه لا سبيل إلى وجود حضارة خارج المسيحية. ولئن كان الجميع يعلم أن الأميرال كاثوليكى متحمس، غير أن أحدا منا لم يكن ليتصوره متعصبا إلى ذاك الحد. فلئن كان من حقه أن يفكر تفكيره ذاك، فقد كان عليه أن يقيم بعض الوزن

لمشاعر ضيوفه المسلمين. كان سلوكه يوم ذاك معيار ما كان يمكنه أن يوليه من اعتبار لخلائق كان ينكر عليها من الأساس الانتساب إلى أى لون من ألوان الحضارة. فهل بعد ذلك من أمل فى إفهامه ضرورة السير بالشعب التونسى إلى استقلاله الداخلى، ولو على مراحل بطيئة؟

هذا وقد كان للأميرال تصور للاتصاف خاص به. من ذلك أن السيد محمد سعد الله شيخ المدينة الذى كان من مشمولاته توزيع المواد المقسّطة على المستهلكين، قد كلفنى، لما علم أنى مدعو لمقابلة الأميرال بأن أخبره أن المواد الموزعة على منظوريه التونسيين غير كافية، لا سيما إذا ما قيست بالكميات المخصصة للأوروبيين. فلما أخبرت المقيم العام بذلك أجابنى «بلى!» لقد سبق أن طلب السيد سعد الله ذلك عن طريق السيد بينوش Binoche الكاتب العام للحكومة، غير مشيته. مع أنه كان يعتقد راسخ الاعتقاد أنه الرجل المناسب فى المقام المناسب، لأن ريادة سفينة حربية تمثل حسب قوله «أفضل تدرّب على إدارة بلد».

وقد تجنبت خلال اتصالى الأول بمثل ذاك الرجل أن أتطرق إلى الأزمة التونسية أو إلى مسألة المعتقلين السياسيين، واكتفيت بالسؤال عن مكان اعتقالهم. فأجابنى: «أظن أنهم فى مرسيليا. وهم على كل حال حيث ينبغى أن يكونوا».

ودعانى ذات يوم إلى تناول الغداء فى مقر الإقامة العام، حيث وجدت مع أعضاء ديوانه، بعض الشخصيات الفرنسية والتونسية هم السادة: لاموت وبرشى وحسن حسنى عبدالوهاب ووليام مارسى وأخوه جورج الأستاذ بجامعة الجزائر ومحمد المالقى ومحمد القلعى. حول المائدة دار الحديث حول مواضيع عديدة مع تجنب المسائل السياسية. وبما أنه كان من بين الحاضرين عدد من «الاخصائيين البارزين» كما «يقال» فى الشئون الإسلامية، فقد تناول الحديث اللغة العربية وآدابها. وكم كانت دهشتى كبيرة لما سمعت المستشرق وليام مارسى يقول: «إن اللغة العربية رغم غزارتها، قليلة العمق خالية من الروح». فرأيت نفسى مضطرا إلى الرد عليه بقولى: «اعذرنى يا أستاذى العزيز. لكأنى بك قد درست اللغة

العربية كما يدرس عالم التشريح جسم الإنسان، فهو يتعرف على جميع أعضائه بدقائقها غير أنه لا يستطيع أن يحس فيه بروح».

فلم يجب وليام مارسى على ملاحظتى، ولكنى شعرت أنه يتعذر على الاستجابة لطلبه. لأنى وزعت تلك المواد توزيعًا بكامل الإنصاف، فقد قسمتها أنصافا بين السكان الأهالى والسكان الأوروبيين. فما ذنبى إن كان السكان الأهالى يبذرون كل ما يوزع عليهم؟».

فما أغربها عدالة وما أغربه حساب! كأن المجموعتين تعدان نفس العدد من الأفراد، ولهما نفس المستوى الاجتماعى! لكن ما الجواب والمخاطب عنيد أحمق.

وهكذا استمرت البلاد تعيش فى شبه ركود فى انتظار نهاية حرب كدنا لا نتصور لها نهاية.

اعتلاء المنصف باى العرش

يوم 19 جوان 1942 توفى أحمد باى فجأة فى سنّ تناهز الاثنين والثمانين عاما، ولم يؤسف عليه، بل بالعكس شعرنا بشىء من الانفراج. قد كانت وفاة وليّين للعهد، هما على التوالى الأمير الطاهر باى وأخوه البشير باى، وقد مكّنت سيدى المنصف النجل الأكبر للناصر باى (1929 - 1942) من اعتلاء العرش. وقد كنت تعرفت على أخويه حسين ومحمد أيام دراستى بالمدرسة الصادقية. أما هو فقد كنت عاشرته مدة قصيرة خلال سنتى 1917 و 1918، مدة كلفنى بإعطاء دروس خاصة لأحد أبنائه عندما كنت أباشر التدريس بالمرسى.

ذلك ما مكننى منذ عهد بعيد من تقدير خصاله الكبيرة الخلقية والذهنية حق قدرها، تلك الخصال التى كانت تميزه عن أسلافه من عامة الأمراء الحسينيين. ولما علم برجوعى من فرنسا سنة 1926 دعانى لمقابلته وخصنى باستقبال حار، وألح

علىّ أن أكون طبيبه الخاص وطبيب أسرته. ولئن كان اضطلع بدوره كاملا بين يدى والده الناصر باى خلال أحداث افريل 1922، فقد كان يعيش منذ وفاة هذا الأخير فى عزلة تامة ببيته بالمرسى، لا يخالط سوى أشخاص معدودين أمثال مصطفى آغا وأحمد بن عروس وعلى كاهية والشاعر الشاذلى خزندار. إلى ذاك الأمير. الذى كان ذكره أن ينسى، آل العرش الحسينى بعد وفاة أحمد باى.

ولم يمر يوم على اعتلائه العرش حتى دعانى لمقابلته فى «دار حيدر» حيث كان قد نزل. فوجدته محفوفا بكافة أفراد العائلة المالكة، رجالا ونساء. وبعدما عاتبنى فى لطف على تأخرى عن الحضور لزيارته فى اليوم السابق مع الشخصيات التى توافدت لتهنئته، أجلسنى إلى جانبه وقال لى بدون مقدمات: «أتريد أن تقطع صلتك بى لأنى اعتليت العرش؟ ها أنا لن أتركك تبتعد عنى. قد عينتك منذ الآن رئيس أطبائى، غير أن مهمتك لا تقتصر على ذلك. فأنت قبل كل شىء صديق أثق به، بل إنك أكثر من صديق، إنك أخى مثل سيدى الهاشمى وسيدى حسين وسيدى محمد، وسوف ترى أنى لست بايا كغيرى من البايات، إنى مثلك أحب وطنى حبا جمّا». قال ذلك ثم وضع قفا يده على رقبته وأضاف: «إنى مستعد للتضحية بهذه الأصابع الأربعة (أى برقبته وحياته) فى سبيل سعادة شعبنا. وقد بلغت نبرات صوته من الصدق ما آثر فى نفسى تأثيرا بالغا حتى إنى أخذت بيده اليمنى لأقبلها، فسارع بفكها منى وقال معاتبا: «يا عزيزى محمود عادة تقبيل اليد انقرضت، إنى ألغيتها وأصبحنا الآن كلنا إخوانا».

ومنذ الأيام الأولى من ولايته امتلك كل القلوب بتواضعه وبنزاهته وبسخائه وبحبّه للمستضعفين من الناس. فكان حيثما مرّ استقبلته الجماهير بعلامات الحفاوة بعيدة كل البعد عن التصنع. ولقد خالف سنّة أسلافه الذين كانوا يتخذون لأنفسهم طائفة ضيقة من المتملقين والمداهنين.

أما هو فقد كانت له قبل اعتلائه العرش ثلة مختارة من الأصدقاء من بين مثقفين ووطنيين فوسّع دائرة أصدقائه إلى شخصيّات أخرى أمثال محمد شنيق ومحمد

العزيز الجلولى ومحمد بدرة. غير أن مستشاره الأول كان أخوه الأمير حسين باى، رجل التبصر والتعقل والرصانة، وكان غير محب للمخالطة ولئن كان وطنيا غيورا إلا أنه أقل «ديمقراطية» من أخيه.

ومنذ الأسبوع الأول من ولايته طلب منى أن أعد له، بالتعاون مع محمد سعد الله والصادق الزمرلى مشروع مذكرة تلخص الإصلاحات التى كنا نعتبرها ضرورية مع صياغتها فى اعتدال يضمن لها القبول من حكومة المريشال بيتان فى ظروفها الراهنة. وقدمت إليه تلك المذكرة فى الأسبوع الأول من شهر أوت، وبعد أن أدخل عليها بعض التعديلات سلمها يوم 11 اوت 1942 إلى الأميرال استيفا ليبلغها لرئيس الدولة الفرنسية.

ولم يستطع الأميرال إخفاء مفاجأته بمثل تلك المبادرة غير أنه سرعان ما تماسك ووعد بإبلاغ الوثيقة. ثم مرت الأسابيع ولم نشهد أى نتيجة لذلك المسعى. غير أن العاهل وجميع السكان كان شغلهم الشاغل استقبال شهر رمضان الذى هلّ فى تلك السنة يوم 11 سبتمبر، وشهد تنظيم العديد من الاحتفالات الشعبية. وكان المنصف باي يزور العاصمة كلّ يوم تقريبا ويحظى حيثما مر باستقبال حماسى فياض.

صادف حلول عيد الفطر الذى ينتهى به شهر الصيام يوم 11 أكتوبر 1942 وكان يوم العيد يوما مشرقا تجمعت فيه جماهير غفيرة منذ الصباح الباكر حول قصر باردو. وقدم المنصف باي عند الساعة السادسة والنصف، وبعد استراحة وجيزة فى القصر توجّه الموكب المتألف من الوزراء وكبار رجال الدولة والعلماء إلى جامع باردو حيث أقيمت صلاة العيد فى جو من الخشوع نادر النظير.

وإثر الصلاة أثار خروج الباى عاصفة من الهتافات دامت طيلة قطعه المسافة الفاصلة بين الجامع و«درج الأسود». وفى الساعة الثامنة والنصف اعتلى المنصف باى عرشه وانتظم موكب التهنئة المعروف سابقا بموكب «تقبيل اليد» على أن تلك السنة أصبحت مقصورة على أفراد العائلة المالكة. أما بالنسبة إلى بقية الرعية، فقد ألغى تقبيل اليد، ولم يعد يسمح إلا بالمصافحة. وقد دام استعراض الزائرين أكثر

من ثلاث ساعات. وكلما همّ أحد برفع يد الباى لتقبيلها، سارع إلى سحبها منه مقطّبا حاجبيه علامة على استنكاره.

ومن الغد 12 أكتوبر انتظم موكب الاستقبال المخصص للمقيم العام وأعوانه، وسلك قناصل الدول الأجنبية، ووفود مختلف الإدارات العمومية. فكان الأميرال استيفا أوّل من دخل على المنصف باى صحبة أعضاء ديوانيه المدنى والعسكرى. وبعد تبادل الخطب المعهودة والخالية من كل طرافة، تم تقديم كبار الموظفين إلى الباى فلم يفته أن العنصر التونسى كان غائبا عن أغلب الوفود غيابا ملحوظا. فلم يتمالك عن التعبير للمقيم العام عن استغرابه تلك الظاهرة. فما راعنا إلا أن رأينا الأميرال استيفان يتقدم نحو الباى شاحب الوجه مرتعش اللحية، ويتفوه بصوت متلعثم بهذه الكلمات: «إن هؤلاء السادة قد قاموا بمهامهم بكرامة وإخلاص، وأؤكد أنهم قد استحقوا ثقتى ويستحقون ثقتكم. فهم فى مناصبهم وفيها سيبقون. أحب من أحب..». إلا أن المنصف باي قد كان ثقيل السمع، وإن كان لم يفته المقصود من حركات الأميرال وتغير سحنته فإنه لم يسمع كامل تلك العبارات التى لم تكن. والحق يقال، لائقة بالحال والمقام. إلا أن مدير التشريفات الجنرال الصادق الزمرلى، خفف من حدتها فى ترجمتها عند تعريبها، ورد المنصف باى على ما سمعه منه بما يلى: «أرجو أن لا يسيء هؤلاء السادة المقصود من ملاحظتى التى لم يرد فيها أى خدش لهم. ورجائى أن أراهم جميعا يعملون فى هذه البلاد بنفس التوفيق الذى حظى به الكاتب العام للحكومة التونسية بينوش، الذى قلّدته منذ حين وسام «عهد الأمان» جزاء له لإحرازه على عطف شعبى بأسره. هذا وتفضلوا يا حضرة الأميرال بإبلاغ المارشال بيتان تأكيد تعلقى تعلق الابن البارّ بشخصه، ومشاعر ودّى لفرنسا».

وما ان انتهى الحفل حتى انسحب المقيم العام مع حاشيته وزمرة الموظفين الفرنسيين فى جو من الحرج الثقيل.

ولما عاد المنصف باى إلى المرسى أحاطه أخوه حسين باى علما بحقيقة العبارات

التى تفوه بها استيفا. لذلك وجدته لما زرته فى آخر العشية يستشيط غيظا، حتى إنه كان حانقا على السيد الصادق الزمرلى الذى لم يكن يستحق فى الواقع أى تأنيب، إذ من مهام مدير المراسم تكييف صيغ الخطاب دون تحريف مقاصد المتخاطبين.

وعلى كل، فإن العاهل لم يكن له أن يتحمّل مثل تلك الإهانة إذ كانت الإهانة صريحة دون أن يرد عليها. فجمع المنصف باى إخوته وولى عهده محمد الأمين باى وعددا من أصدقائه لتدارس الوضع، اتفقنا فى آخر الأمر على أن يوجه الباى برقية رسمية إلى المارشال بيتان يعلمه فيها سلوك استيفا الجارح وباستحالة مواصلة التعامل معه.

ومن الغد، كلف الباى وزيره الأكبر السيد الهادى الأخوة بتسليم البرقية إلى الأميرال استيفا الذى ظل بعد قراءتها عدّة لحظات وهو كالجامد فى مكانه حسب تعبير السيد الهادى الأخوة. ثم أجاب: «طيّب! طيّب!» دون أن يبدى أى ملاحظة.

وبعد ذلك بأربع وعشرين ساعة غادر تونس السيد لافون الوزير المفوض لدى الإقامة العامّة فى اتجاه مدينة فيشى. ودام غيابه فترة انقطعت فيها بين الباى والمقيم العام كل صلة. وإن كان ذلك لم يمنع بعض الانتهازيين من الجانبين من عرض «مساعيهم الحميدة» بين القصر والإقامة العامة.

وعاد السيد لافون يوم 19 أو 20 أكتوبر محملا برسالة من الماريشال لم يرد فيها غير ترديد التنويه بسابق العلاقات بين العائلة الحسينيّة وفرنسا، وعناية هذه الأخيرة بتحقيق رغبات العاهل، حالما تنفرج الأوضاع. ولست أدرى هل كانت حكومة الماريشال تشير إلى الإصلاحات المقترحة فى مذكرة شهر أوت أم إلى رغبة المنصف باى فى التخلص من الأميرال استيفا. وقد كان السيد لافون على خلاف الأميرال دبلوماسيا محنكا، رصينا لطيفا غاية اللطف. ولذلك شفع تسليم رسالته بعبارات إطراء بالمنصف باى، واصفا إياه «بالملك العظيم الذى يجب على جميع سلطات

البلاد احترامه وطاعته». يوم ذاك لم يكن على السيد الصادق الزمرلى من حرج فى أداء مهمة الترجمة بمعتاد كياسته ودون حرج.

وبعد ذلك بأسبوع (25 أو 26 أكتوبر حسب ظنى) استقبل الباى الأميرال استيفا، وسادت المقابلة الجفوة من الجانبين حسب ما رواه لى السيد عبدالجليل الزواش وزير العدل، ولم تدم أكثر من ربع ساعة. إلا أن الأميرال حرصا منه على تلافى الموقف الذى وقفه فى اليوم الثانى من العيد، لمح تلميحا غير واضح إلى إجراءات إدارية كانت بصدد الإعداد، مؤكدا للباى إخلاص كافة موظّفى الحماية لشخصه وللمصلحة العامة.

غير أن التوتر استمر ولم ينفرج بعض الانفراج إلا أثر الأحداث التى جدت يوم 8 نوفمبر 1942. فى ذلك اليوم قدم الأميرال فى حدود الساعة الثالثة بعد الظهر، كئيبا متخاذلا، لإعلام الباى رسميا بنزول القوات البريطانية والأمريكية بالمغرب الأقصى. وتسليمه رسالة من الماريشال بيتان يدعوه فيها إلى الاقتداء بفرنسا فى مساندتها للمحور. وبنفس المناسبة سلم إليه رسالة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يلتمس فيها من الباى السماح «بمرور القوات الأمريكية عبر البلاد التونسية».

نهاية المذكرات

البقـــاء للـــه

قف واعـــتـــبـــر، إن تحت اللـحـــد إنســـانا
مـــعـظمـــا، يـعـــرف التـــاريخ من كـــانا
هذا الـطبـــيـب النطـاسى الذى انـتـــفـــعت
بـطبـــــــه الـنـاس أرواحًـــــا وأبـدانـا
هذا «عـــمـــيـــد الأطبـــاء» الأولى مـهـــروا
فـــمـن لهم بـعـــمـــيـــد مـــثله شـــانا؟
هذا «الزعـــيم» السـيـاسى الـذى حـمـدت
فـــيـــه الزعـــامـــة مـن شـــعب لـه دانا
فـهـــو «الـرئيس» لـحـزب جـد، مـحـتـرم
فى «حـــزبـه الحـــرّ» إذ شـــادوه «ديـوانا»
وهـو «الـوزيـر» بـلا وزر، ومـنـذ غـــــــدا
فى «مـجلس الأمـــة» التـمـــثـيل قـــد زانا
(مـحـمـــود) نا (الماطرى) البـــر، قـدوة من
ســـعـــوا لتـــبنى بيـــوت الـله إيمـانًا
سـيـــحـمـــد الله يوم الحـــشـر سـيـــرته
فـــينا، ســـيـــجـــزيه بـالأفـعـــال رضـــوانا

من أهازيج عهد الماطرى

كلنـــــا للقطـــــر فـــــداء
شـــبابنا لا يخشـــى القتـــال
إمـــا نمـــــوت شـــــهداء
أو نعيـــش فـــى اســـــتقلال

* * *

محمـــود الماطـــرى والحـــبيب
مـــذللين الأمـــــر الصـــعيب
ينصـــرهم اللـــه عـــن قـــريب
لـنـــنـــال الاســـــــتقـــلال

العبرة بعد قراءة المذكرات

وهكذا وبعد دراستنا للمذكرات، استفدنا من قراءة «الرسالة المفتوحة» المؤرخة فى 6 سبتمبر 1972، على ضوء سابقتها «الرسالة الخاصة» المؤرخة فى 18 سبتمبر 1970، أن محمود الماطرى شرع فى تدوين المذكرات التى خلفها وهو على بينة من أمور ثلاثة:

ـ أولها أن محور كل التطاولات التى تواترت عليه على لسان الرئيس الحبيب بورقيبة أو بإيعاز منه هو «مراجعة» لتاريخ حوادث 9 أفريل 1938 تندرج ضمن توظيف أو «تكييف» لكامل تاريخ الحركة الوطنية. ونتيجة ذلك أن دحض الادعاءات الواحدة تلو الأخرى، وإن كان ممكنا بالحجة كما أثبتت هاتان الرسالتان، رغم التزامهما الإيجاز والتحفظ، لم يعد يفى بالحاجة ما دامت المناوشات مخططة. والمقصود من كل واحدة منها حبك نسيج متماسك من اللبس والتزييف أصبح من الأكيد نقضه، انتصافًا لكافة المناضلين، أيا كانوا، وإشفاقًا على روح كامل الشعب أن تمسخ وعلى الحق أن يزهق.

ـ ثانيها أن الإدلاء بالشهادة لم يعد حقًا فرديًا يمكن لصاحبه التنازل عنه تواضعًا بل أصبح «فرض عين» لا يغنى عنه التعفف عن الرياء. من ذلك المنظار أضحى الإسهام برواية السيرة الذاتية واجبًا نحو الأمة ما دام سلوك صاحبها يشهد لا محالة بخلقه فيعين على فرز ما يمكن أن ينسب إليه وما لا يمكن. وثم أن ما شهده صاحبها من سلوك من عايشهم سوف يساعد بدوره على تبين ما ورد على لسانهم وفرز الواقع التاريخى من الخرافة.

ـ ثالثها أن أداء واجب الشهادة تصويبًا للخطأ لا يعنى التخلى عن واجب الإنصاف، كما أنه لا يفيد التنكيل ولا التنكر لسابق التضامن: فالصفحات التى اختار تعجيل تدوينها هادفة لنفس ما هدفت إليه كتاباته قبل ذاك التاريخ بما فيها عبارات الوفاء. فهو من ذوى الضمائر اليقظة التى تأخذ كل ما يصدر عنها مأخذ الجد. فهو حريص صادق الحرص على أن لا تفل التطاولات التى استهدفته من وفائه، انتهاء بنهى الآية الكريمة: ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾.

المذكرات «تصويب لرواية» أحداث 9 أفريل 1938

مطالعة ما تسنى لمحمود الماطرى أن يدونه تقوم دليلا على أنه سعى لإنجاز تلك الخطة سعيًا دءوبًا كتب له التوفيق.

فقد رأيناه، عند تعريفنا بما كانت حاله ساعة حضور المنية، يختار عن كامل وعى ورويّة، نقطة الانطلاق لقلمه. ونحن نراه قد «غطى الأحداث»، على حد تعبير نظرائه الصحافيين، لفترة تاريخيّة تكاد تكون بالضبط تلك التى تفى بتسليط ما يلزم من الضوء على وقائع أفريل 1938. إذ اتضح لديه أن منطلق القوم فى سعيهم لمراجعة التاريخ هو تلك الحوادث. فتفرغ للشهادة عليها وعلى سوابقها ولواحقها. ذلك ما يقتنع به قارئه عندما يصل إلى الباب الذى عنوانه «مظاهرة 8 أفريل 1938».

نحن مع تلك الصفحة فى ذروة الكتابة التى أقدم محمود الماطرى عليها بعد رسالته المفتوحة. وذلك من وجهين: الوجه الأول من حيث أهمية مضمونها، والوجه الثانى من حيث ما يعنيه الإقدام على الإدلاء بها فى تلك الصيغة بالذات وفى ذلك الظرف بالذات، على عتبة نهاية العمر.

8 أفريل 1938 ذروة النجاح

ففيها سجل محمود الماطرى تتويج سعيه بالتوفيق يوم 8 أفريل 1938 إذ نجح، وهو المستقبل من رئاسة الحزب الدستورى الجديد، فى حقن الدماء. حيث أقنع

الجماهير الصاخبة بأن تقف بالمظاهرة عند حدها المنطقى وهو إبلاغ الاحتجاج على السلطة، بعد أن فضل إقناعها بوحدة صف الشعب وبراسخ عزمه على المثابرة. فهو يعلق على ذلك المشهد الرهيب بقوله: «كنت أشعر، ومازلت إلى يومى هذا أشعر، بأنى قدمت فى ساعتى تلك أجمل صنيع قدّمته فى حياتى». ولعلها المناسبة الوحيدة التى نرى فيها محمود الماطرى يثنى على نفسه.

ثم هو يتدرج إلى أن ذاك الصنيع الذى دعته الظروف للاضطلاع بأعبائه سرعان ما آتى أكله. وتحتمت مواصلة الشهادة رغم كراهيته للمن والرياء. فهذا ممثل الحكومة الفرنسية يدعوه فى أول ساعة من ساعات يوم الغد 9 أفريل لمقابلته حالا ويكلفه شخصيًا بمهمة لدى رئيس الحزب الدستورى الجديد. وهى مهمة تدل بنودها على أهميتها التاريخية إذ يطلب فيها المقيم العام الفرنسى، كما طلب سلفه سنة 1934، وضع حد للمظاهرات ويعرض فيها، مقابل ذاك، ما لم يعرضه أسلافه:

دعوة الحبيب بورقيبة بوصفه رئيسًا للحزب الحر الدستورى الجديد للمفاوضة معه متى شاء حتى فى نفس ذلك اليوم والشروع فى تدارس تغييرات سياسية جدية لأن الوزير ألبار سارو Albert Sarraut أعطاه مطلق الصلاحيات للمبادرة بها ووضع حد للتتبعات القضائية ضد المناضلين وإطلاق سراحهم.

ولم يكن لمحمود الماطرى، وهو رجل الحكمة والمسالمة المعروف بحرصه على تجنب هدر الدماء، أن يخفى ميله إلى قبول الاقتراح ما أمكن ذلك من غير تنازل عن المطالب الأساسية.

أحداث 9 أفريل تحبط الآمال

غير أن محمود الماطرى، المناضل الوطنى، كان يعلم ويشاطر ما كان يشعر به المناضلون وكافة الوطنيين من حنق ومن غضب على ما يلمسونه من مماطلة وتنكر للوعود ومن استفزاز من طرف الإدارة الفرنسية، بدس متواتر من ثلة من سامى الموظفين، على رأسهم المساعد الأول للمقيم العام كارترون Carteron. الذى كان دائبًا على إحباط سياسة التفتح ومساعى رئيسه المقيم العام قيون.

ثم إن محمود الماطرى الطبيب. كان على بينة من حالة التشنج القصوى التى كانت عليها أعصاب أخيه «المريض» الحبيب بورقيبة. فعندما طرق بابه لم يباغته ما وجد عليه زوجة صديقه من فزع، إذ ناشدته أن ينقذ الموقف وأضافت أن المرض الحقيقى والخطير جدًا الذى يتحتم التصدى له هو توتر الجهاز العصبى. لذا تجاوز عن جفوة الاقتبال وأعرض عن المقدمات متجنبًا بذلك التلميح إلى أحداث الأمس 8 أفريل وحذر أن يحمل ذلك على المن والرياء ودخل فى صلب الموضوع. فواجهه الحبيب بورقيبة برفض إلغاء المظاهرة بذريعة فوات الأوان. كان الزائر مستعدًا لذلك فألح محتجًا بحجة كان يراها دامغة ألا وهى التورع عن إراقة الدماء البريئة. فإذا هو يصطدم بجواب لم يكن لينتظره: «لابد للدم أن يسيل!». فى تلك الآونة. تغيرت العلاقة بين الرجلين. فقد كان محمود الماطرى واعيًا طيلة سنين بتباين المزاج بينه وبين صديقه ورفيقه وقد أطلعته غير واحدة من محطات عشرتهما على اعتداده بنفسه واتقاد طموحه ومقدرته على التحسب فى سبيلهما. إلا أن ذلك لم يحز فى نفسه ما دامت الطموحات، غيور يتعاطف مع حماسه وزعيم طموح يتفهم طموحه. إلاّ أنه لم يتوقع منه تعمد التهاون بالنفس الإنسانية مع المخاطرة بها، لا سيما فى ساعة تماثلت فيها إمكانية نيل المطالب الوطنية بدون تلك التضحية. اكتشف محمود الماطرى حينذاك أن مزاج الحبيب بورقيبة هو من بين تلك الأمزجة التى يبلغ بها التشنج حد الانغلاق التام على الذات إلى حد نكران حقوق الغير.

فقد أدرك محمود الماطرى أن الحبيب بورقيبة فى حالته تلك لم يكن ليتحمل تضحية هى فى ميزانه أثقل وزنًا من كل ما سواها. فتلك الدعوة للتفاوض، المبشرة بقطع خطوات عريضة فى سبيل التحرير الوطنى، جاءت عن طريق محمود الماطرى، وجاءت بعد مظاهرة 8 أفريل، التى بلغت هدفها وبلغته بأيسر ثمن. غير أن ذلك النجاح الذى سجله التاريخ، أجمع كل الأطراف على تسجيله لمحمود الماطرى. والحال أن الحبيب بورقيبة، منذ زمان يسعى لأن يكون هو الممثل الوحيد للحزب، والوحيد الذى معه يكون الحوار. ألم يكن قد كرر الزيارات لباريس، وهو الكاتب العام للحزب الحر الدستورى الجديد، وطلب فى آخر زياراته مقابلة الوزير البار سارو ولم يتحصل عليها. وحز ذلك فى نفسه ما حز. لا سيما وأن

محمود الماطرى، وهو رئيس نفس الحزب، اكتفى خلال زيارته الفريدة لفرنسا بطلب مقابلة مع من هو دون الوزير شأنًا غير أنه تحصل عليها. ولم يكظم الحبيب بورقيبة الغيظ فأقسم على رؤوس الملأ أنه سوف يحمل «المسيو سارو ورهطه» عاقبة ما رفضوا.

ثم إن محمود الماطرى حضر مشهدا أثبت عنده أن ذاك التوتر العصبى لم ينفك يشتد بصديقه بورقيبة. ألم يره، أثناء جدال له مع أستاذ جامعى من فرنسيى الجزائر، يحتد به الغضب إلى حد التخانق مع خصمه حقيقة لا مجازا! وكان محمود الماطرى يرى مع الحبيب بورقيبة أن ذلك الجامعى الجلف الأحمق استحق لجهله وصلفه كل تعنيف.. عدا الانحدار إلى مستواه الخلقى والفكرى. ذاك ما رأى صديقه الحبيب بورقيبة يقع فيه بتلك المناسبة وما صار يخشى على الجميع دائرته(*). وها هو يراه بعد ذلك بقليل، يستولى عليه الغضب فيذهب به الحنق على خصمه إلى التفوه بمثيل ما تفوه به زعماء المستعمرين الغلاة إذ أنذروا المقيم العام «أن الدم سيسيل»!. فكأن الزعيم الوطنى يسعى إلى تحقيق تنبؤات الحزب الاستعمارى الرجعى ويستجيب لاستفزازاته السافرة التى فضحتها جريدة الحزب بقلم محمود الماطرى والحبيب بورقيبة وناشدت الوطنيين أن يخيبوا مسعاها.

رأى محمود الماطرى ذلك رأى العين وتبرم لرؤياه. ورأى من واجبه كصديق وكطبيب أن يكتم سرّه إلى الأبد.

المذكرات محاسبة للضمير: الماطرى فى الضرّاء يحفظ سرّ المريض وسرّ الصديق وسرّ الرفيق

بذلك الكتمان التزم محمود الماطرى أكثر من أربعة وثلاثين عامًا لم يثنه عن ذلك شىء. يشهد له بذلك موقفان:

- أولهما محضر استنطاقه لدى قاضى تحقيق المحكمة العسكرية وقد قرر إلحاقه

(*) ص 133 - 134 ولقد سجل محمود الماطرى على صفحة طائرة:
Ne pas oublier de parler de l'affaire Bousquet.

كاملا غير منقوص بالمذكرات إيمانًا منه بأن الحق يكفى شاهدا على الحق(*). وفيه نراه، رغم تقديره قسم الاستنطاق حق قدره يسقط عن صديقه كل ما يمكن أن يسقطه، أى ما لم تثبته للحاكم تلك الوثائق المكتوبة التى استظهر بها «المبحوثه» بعد أن وفرتها له تفتيشات الشرطة.

- ثانيهما عندما أجرت معه صحافية فرنسية اشتراكية اندرى فيوليس Andreé Viollis حديثا إثر أحداث 9 أفريل 1938وخصصت له مقالة فى جريدتها ثم خصصت لحوارها معه بابًا كاملاً من الكتاب الذى نشرته بعد ذلك تحت عنوان تونس لنا(**) Notre Tunisie. وكانت الصحافية بحكم انتسابها إلى الأوساط التقدمية تندد لا محالة بالنظام الاستعمارى، إلا أنها تميل إلى مؤاخذة بعض قادة الحركة الوطنية على تشددهم فى المرحلة الأخيرة مع حكومة فرنسية يسارية. فهى ترى أنّ رفاقها من وزارة ليون بلوم Le`on Blum قدموا من التنازلات ما أمكنهم. فالوضعية الدبلوماسية بل العسكرية على غاية الخطورة والقوى الرجعية كانت بالمرصاد لكل الملابسات. رغم ذلك، لم تقف تلك الصحافية على كلمة واحدة تفيد فتور تضامن محمود الماطرى مع رفيق الأمس وصديق اليوم والغد. فهو يردد والعبرة تخنقه على حد قول محاورته: «الحبيب بورقيبة رجل شهم أبىّ وإن كنا نختلف فى المزاج والمنهاج». فهو يصدع بوفائه لأخيه المتهم والمعتقل فى أوت 1938، ولم تمر على الأحداث الدامية أربعة أشهر، ولا سيما أن مخاطبته تنتمى إلى تيار فكرى وسياسى قريب من وجهات نظره تأسف مثله على إخفاق تجربة أمّل منها الكثير. غير أنه لم يرض لكرامته ولا لكرامة الصديق الرفيق أن يأخذ التآخى مأخذ التعصب البدائى وأنف من أن يوصم بالدكتاتورية، ذلك الحزب الذى كان أسسه بمعية محمد بورقيبة والحبيب بورقيبة والبحرى قيقة والطاهر صفر، إنقاذًا للحركة الوطنية من التحجر. لذلك وحده أقر بل فاخر

(*) الجدير بالذكر أن الدكتور الماطرى أدمج فى نص مذكراته الصيغة الحرة لنص شهادته كما وردت فى النص الفرنسى لكتاب بورقيبة Ma vie mon oeuvre أما فى النشرة العربية لنفس الكتاب فقد لاحظنا أن تلك الشهادة لم ترد مفصلة واكتفى بتلخيصها.

(**) اخترنا هذه الترجمة لأن العنوان الفرنسى وضعته المؤلفة محاكاة للشعار الدعائى Tunisia nostra الذى حاكى به موسولينى شعار Mare nostrum الرومانى.

بوجود التباين فى المزاج والمنهاج لا يرى فيه عائقًا دون وحدة الصف، فضلا على حفظ الود.

الماطرى فى السّراء: يجامل ولا يقول إلا حقّا، الصراحة مع الوفاء، انضباط الوطنى وتيقظ المواطن

ولعل أدل الأدلة على رسوخ هذه الثوابت فى خلقه ما نقرأ له فى جريدة لاكسيون L'Action بتاريخ 4 أوت 1958 وهو تاريخ له مدلوله، فهو غداة الاحتفال بعيد ميلاد الحبيب بورقيبة، وقد مرت سنة أولى على انتصاب النظام الجمهورى بالبلاد.

طلبت الجريدة لسان الحزب الحر الدستورى الجديد (الذى أصبح الحزب الحاكم للبلاد منذ الانتخابات السابقة(*)، والذى أصبح رئيسه رئيسًا لكل التونسيين) من محمود الماطرى الإدلاء بما يعرفه عن الرئيس، إذ هو من أعرف الناس به، فقراءتها اليوم تلقى أضواء غير تلك التى يوحى بها الظرف الذى كتبت فيه. فلئن كانت المناسبة توحى بالمجاملة فقد برهن فيها محمود الماطرى أنه يلاطف «ولا يقول إلا حقّا».

افتتح حديثه عن خلق صديقه بالتعبير عن إشفاقه من أن يجره مثل ذاك الحديث للكلام عن أسرار كمينة بينهما أطلعته عليها مخالطة طويلة وثقة لا يرضى تخييبها. ثم هو يستعرض فى إيجاز محطات العشرة بينهما. من بعدها يتدرج إلى ما طلب منه من تحليل شخصية الحبيب بورقيبة، وهو الآخذ على نفسه من موقعه موقع المهنى المحلل لنفسية رئيس دولة على صفحات جريدة حزبه، أن لا يحيد قيد أنملة عما صرح به بشأن السجين المتهم. فلا هو زاد بالمناسبة فى الإطراء ولا هو خفف من المآخذ. فاستوثق بمبادئ ثلاثة:

- الصداقة بين الأخوين عريقة ثابتة.
- الاختلاف فى المزاج وفى المنهاج.

(*) نشرت المقالة تحت عنوان «هنالك شاب من تونس يطلب مقابلتك».

- علو همة الرجلين يحول دون تردى الاختلاف إلى خلاف.

يبتدىء الدكتور الماطرى التحليل المطلوب منه بما يعتبره، كطبيب، كبرى مميزات ذاك المزاج ألا وهو التواجد بين هيكل بدنى «رهيف» نسبيًا وجهاز عصبى قوى. فالأعصاب عنده تشد البدن وهى فى نفس الوقت تستولى عليه: من تلك القوة العصبية النادرة النظير يستمد الحبيب بورقيبة محاسنه كما يستمد منها هناته الناتجة فى مجملها عن فرط تلك المحاسن. من ثم يشرع محمود الماطرى فى الموازاة بين هذه وتلك: شيم الشجاعة، والإيثار ورقّة الإحساس. توازيها عنده هنات الغضب وضيق الصدر وقلة الحذر. ثم هو، على ضوء ذلك، يجاهر بالتساؤل: ألم تكن تلك النزعات تسببت أو هى كادت أثناء السنوات «العشر الأوائل» من نضاله فى ضياع ما كسبه ذكاؤه ومثابرته؟ والعارف بتلك «العشر الأوائل» يستشف من وراء ذلك تلميحًا إلى مرحلتين متشابهتين قد أسلفنا تفصيلهما: تصاعد حملة الاجتماعات سنة 1934 وحملة المظاهرات سنة 1938 بعد كسب المطلوب الأول منها وهو الحصول على اعتراف الطرف المقابل.

قد رأينا تباين سلوك الرجلين فى تلك الملابسات وإليها يشير النص، ثم منها يتدرج على الاختلاف فى المنهاج، حيث يواصل محمود الماطرى المصارحة، فهو يرد الاختلاف المنهاجى إلى اختلاف منهاج التعامل مع المزاج. وهكذا يرى محمود الماطرى أن تعامل الحبيب بورقيبة مع «قوة شخصيته» كان من شأنه أن يوقعه فى مفارقات ذات بال: التواضع مع الشعب يفضى إلى ولوع بالأبهة بذريعة أن الجماهير تتذوقها؛ والتحريض على التفانى يؤدى إلى مطالبة المناضلين «بقصوى التضحيات».

ثم يختم محمود الماطرى ذلك بملاحظة، لها خلفياتها: «يعزو الحبيب بورقيبة كامل عمله إلى استراتيجية مبيتة تحسب لها من بعيد. ولذلك التعليل نصيبه الوافر من الصحة. غير أن الحبيب بورقيبة فوق ذلك وقبله رجل حدس وارتجال..» و«الخلفية» هنا أن أشهرا من ممارسة العمل البرلمانى والوزارى إلى جانب الحبيب بورقيبة وزيرًا أول للمملكة ثم رئيسًا للجمهورية. فتحت لرفيق «الرعيل الأول» آفاقًا جديدة وكشفت عن مخاوف. من ذلك أنه عبّر عن اندهاشه.. لاندهاش

زملائه البرلمانيين لما اقترح الاقتراع السرى لأول مرة. «ما عندنا ما نخبىء!» (كذا رد بعض زملائه البرلمانيين!).

لذا نرى محمود الماطرى فى ذلك المقال المؤرخ فى 4 أوت 1958، وقد آتى النضال التحريرى أكله، يعلن لقراء العهد الجديد الذى عمل من أجل إرسائه ابتهاجه كمناضل بكسب تونس للسيادة الكاملة وعلى رأسها الحبيب بورقيبة. غير أنه يقول ذلك بعد أن عبر كما رأينا عن احترازات ذات بال. سلك ذلك السلوك اضطلاعًا بحقوق المواطنة وبواجباتها ثم بدافع الإخلاص نحو صديق يرى نفسه حافظ سره.

دام ذلك إلى تاريخ 6 سبتمبر 1972 . . فى 6 سبتمبر 1972 تنشر الرسالة المفتوحة فيدحض فيها محمود الماطرى بغاية اليسر كما رأينا ما ألصق به من التهم ثم يتجه لصديقه بهذه الدعوة، بل، هذا التحدى: «والآن وما دمنا بصدد الكلام عن ذلك الاستنطاق، الذى ما تنفك تردد ذكره، فما البأس أن نتبسط فيه ببعض «الكلمات». «الكلمات» تتلخص فى التذكير بأن حاكم التحقيق العسكرى لم يكن فى حاجة إلى شهادة شاهد للتعرف على تصريحات الحبيب بورقيبة ما دام هذا الأخير تفوه بها على رؤوس الملأ، ولا إلى مضمون مراسلاته ما دام هذا الأخير لم يتحر فى طرق إبلاغها ولا فى اختيار المراسلين، فهو الذى مكن الرقابة منها بدون أى عناء، ولا على نوايا الحبيب بورقيبة وتحسباته، ما دام هذا الأخير تعمد، رغم التحذيرات الأخوية، نشرها فى الجرائد. ومحضر استنطاق محمود الماطرى بين يدى حاكم التحقيق العسكرى، كما نشره مركز التوثيق الوطنى فى نفس المدة، يؤيد ذلك(*). ولهذا حرص محمود الماطرى على نشره ضمن مذكراته كجزء منها لا يتجزأ. فيقرأ فيه القارئ غير مرة أن الباحث استظهر بمكاتيب الحبيب بورقيبة حجة على ما أنكره المبحوث من تهم تدين صديقه».

أما الذى لم يبلغ إلى علم حاكم التحقيق فلم يستجوب بشأنه محمود الماطرى ولا هو، من باب أحرى، سمعه منه، فهو تلك الجملة التى كانت أذهلته وأذعرته:

(*) فى النشرة العربية من كتاب بورقيبة حياتى جهادى وآرائى. والمعلوم أن النشرة العربية لم تتضمن إلا إشارة وتعليقات عليه.

«لابد للدم أن يسيل» فلا هو قالها له، وهذا غنى عن التبيان، ولا هو قالها لغيره. إذ لو باح بها لشاع صداها ولأبلغه السعاة إليه ولتضمنت استنطاقاته شيئًا منها على الأقل. فلا مراء إذن فى أن محمود الماطرى حفظ سر ذلك أربعة وثلاثين عامًا لا يشاركه فيه بشر سوى . . الحبيب بورقيبة.

أما بعد خطاب 3 سبتمبر 1972، فقد اتضح لمحمود الماطرى أن نشر كتاب محاكمة بورقيبة إنما يقصد منه محاكمة أخرى هى محاكمة لمن حاول، ومن عساه يحاول، أن يحاكم الحبيب بورقيبة. فهى لا محالة محاكمة للسلطة الفرنسية تشفعها أو لعلها تسبقها محاكمة لكل من خالف الحبيب بورقيبة فى الرأى بشأن تلك الأحداث بمن فيهم، بل فى مقدمتهم، نظراؤه فى قيادة الحركة الوطنية، وفى مقدمة المقدمة محمود الماطرى الذى سبقه على رئاسة الحزب. ثم إنه أدرك أن «محاكمة بورقيبة» محاكمته لغيره ما فتئت تتسع إلى كل محطات النضال حتى أن الخطب الرئاسية صارت تخلط بين الأحداث كما بين التواريخ فتردها كلها - قسرا - إلى «محاكمة بورقيبة»، أو سوابق «محاكمة بورقيبة»، أو لواحقها أو جوانبها.

أفلم نر بورقيبة يعزو إلى الماطرى محاولتين فى أفريل 1934 وفى جويلية 1954 لنهيه عن الصمود، كلتاهما، على حد قوله «بتكليف خفى من السلطات الفرنسية» فى ظروف لم يكن ليحدث فيها شىء من ذلك؟ ثم إنه يوهم أو هو يتوهم بأنه استقى معلوماته من محاضر استنطاق الشهود الذى أجراه حاكم التحقيق العسكرى فى قضية أحداث 9 أفريل 1938 والحال أن المحاضر لا تلمح إلى شىء من ذلك. ثم إنّه يخلط بين التواريخ وبين الأحداث، إذ هو يُرجع تصاعد حملة اجتماعات 1934 إلى أفريل وقت كانت العلاقات بين الحزب وبيروطون فى «شهر العسل» غداة مظاهرة التأييد للمقيم العام الفرنسى فى 13 مارس، تلك المظاهرة الفريدة التى حرص الحبيب بورقيبة على حضورها وتزعمها. ونراه يتبجح بأنه «نهر محمود الماطرى بكل جفوة» فى جويلية 1954 بجزيرة قروا والحال أن شيئًا من ذلك لم يقع هناك. ولئن وقع ما قد يشابهه . . ففى يوم 9 أفريل 1938، بين الثالثة والرابعة مساء على التحديد، يوم هو بالفعل أغلق باب الجدال الأخوى بقولته: «لابد للدم أن يسيل»! . ثم هو يباهى بأنه فى نفس تلك المناسبة ذكره بتخاذلات سالفة والحال أن مراسلته اللاحقة لذلك اللقاء تشير إلى أن بورقيبة تناول يوم ذاك مع الماطرى (زميله

السابق فى مجلس إدارة جريدة العمل التونسى) خلافا بين أعضاء مجلس الإدارة حدث سنة 1933 ووقف فيه الصديقان نفس الموقف والرسالة تشيد بذاك التضامن «الرائع» فليس فيها تلميح لتذكير تخاذل.

من هذه وتلك فهم محمود الماطرى إذ ذاك أن التخاطب المباشر مع الحبيب بورقيبة لم يعد مجديًا بل لم يعد ممكنًا. فقد انسدل بين الصديقين حجاب وهو حجاب الحكم الفردى المطلق الذى تستعصى إزاحته.

وإلا فهذا نظام سياسى بعث جهازًا خصصه لتاريخ الحركة الوطنية، يباركه فى ذلك شعب بأسره، ورصد له ما مكنه من استرجاع وثائق يرجى منها إنارة سبيل مواطنينا وفى مقدمتهم ولاة أمورنا. فما بال هذا الجهاز لم يصن رئيس الدولة من الانزلاق فى أخطاء الاشتباه والشبهة أو هو على الأقل لم يعنه على تداركها؟ فى موقف كهذا تعاود محمود الماطرى صداقته. وباسمها يناشد صديقه، وعمر ذاك كعمر هذا أمسى منذرا بالأفول، على الصديقين أن يوحدا ما تبقى من قواهما للسعى، بعد نسيان بعض الضغائن الدفينة، على استئصال ملابسات وخرافات كفى ما أضلت فأضرت. بهذا النداء يختم محمود الماطرى رسالته قبل إهداء عبارات صداقة يريدها خالصة لا يشوبها تملق(*) لأنه لا يسمح لقلمه أن يخط، ولو فى الديباجة، غير الحق.

إلا أنه لم يكن يعلل نفسه باستجابة الحبيب بورقيبة لمناشدته ما دام قد أدرك انسداد السبيل دونها. وصدقت الأيام الموالية تخوفاته، فلم يصله من رد على رسالته المفتوحة. إذ ذاك التفت إلى كتابة سيرة ذاتية فهو الآن يناشد الضمير التونسى أن يتروى من تجربته فيستخلص منها عبرة. غير أنه لا يرضى لهذه المناشدة أن تتوخى سبل تصفية الحسابات وإلا فأين الفرق بينه وبين من أقصاهم النظام عن منابره. فهم منكبون على تقصى عثراته؟ ولا هو متعطش إلى تراشق المنابزات الخطابية، إذ هو استنكرها من رفاقه وحذرهم مغبتها. فهو يفضل فى المضمون وفى اللفظ، التلميح على التوبيخ. فما عرفنا عنه من مقدرة على فحص حوافز الجسم

(*) يستعمل توديع تعبيراً يتناسب مع موضوع الساعة نسوقها كمثال لحذق المؤلف للتضمين un de vos amis les plus sincères surtout les plus désintéressés.

والنفس يحرسه من الانفعال وما يمليه من مجازفات بلاغية. ويبدو أنه أمل أن تكفيه رواية السيرة الذاتية مئونة ذلك. الخبر وحده سيجيب: الخبر هو الصورة، يلقطها قلم الراوى خاطفة ثم تظل شاهدة على ما زامنها أو ما يليها.

من قراءة مذكرات إلى استقراء مذهب فى الحياة

إن كل ما خطاه محمود الماطرى من الخطى فى حياته منبه. وكذلك كل ما شهده من خطى غيره منبه. والتنبيه الآن موجه للضمير التونسى. فصارت عهدة القراءة على ذلك القارئ الذى اختاره محمود الماطرى ليحتكم إليه لا لإدانة صديقه، ولا حتى للمفاضلة بين مزاجين ومنهاجين، ما دام أكد أنه يرى فى التباين بين الشخصيات والآراء سنّة التعايش الاجتماعى والسياسى، وإنما للاحتراس من نمط من أنماط مناولة العلاقة البشرية، وما السياسة إلا بعض وجوهها. ولتبليغ ذلك التحذير حرص محمود الماطرى معتمدًا وصف المواقف وصفا يغنى عن التقييم لتجاربه الصائب منها والمخطىء.. وأبلغ شاهد على ذلك «مدخل» السيرة الذاتية. إذ لا نراه فيه تجره رغبة الرد على شبهة التخاذل إلى التعجيل بسرد سوابقه «النضالية».. نقرأ منه غير ذلك!

تنزيل السياسة منزلتها الحقيقية

ـ منزلة الضمير المهنى

فأول ما يطلب محمود الماطرى من قارئه موافقته فى زيارة المستشفى الصادقى، عزيزة عثمانة حاليًا، ثم إلى معهد باستور.

بتلك المناسبة يطلع القارئ على «تخطيط لحياته بعد التكوين» يذكرنا بما لمسناه من تخطيط موفق لسنى تكوينه. فهو يقول إنه، وإن لم ينس أن عليه واجب الاضطلاع بعمل سياسى لتحرير بلاده، رأى من الأفضل ألا يدخل ذاك المعترك إلا بعد أن يوفر لنفسه على المستوى المهنى وعلى المستوى الخلقى مكانة وسمعة لا مراء فيهما، لا بين مواطنيه فحسب، بل بين كافة زملائه، مهما تكن جنسيتهم. لذلك لم يجازف

بممارسة الطب بتونس قبل التدرب على المناخ الصحى التونسى، والأساطين فى ذلك اليوم فرنسيون معترف بهم عالميًا على رأسهم الدكتور شارل نيكول. كما أنه، ورغم ما حصل له بفرنسا من تجربة سياسية وصحافية قد أسلفنا ذكرها، لم يقدم على ممارسة السياسة، ولا بالأحرى على تزعمها، حتى زجت به حتمية نشاطه الاجتماعى الخيرى فى المعترك الصحافى ومنه فى قيادة النضال الوطنى.

من أجل ذلك صبر للمشاكسات المتأتية من المناخ السياسى الاستعمارى فهو لا يستغربها من مأتاها. رفضت إدارة المستشفى الصادقى ترشحه كطبيب مساعد فى نفس الساعة التى انتدبت فيها مساعدين فرنسيين. فما كان منه إلا أن ترشح للعمل.. كمساعد متطوع. وواصل السعى وراهن بالغالى. فقد فتح عيادته الخاصة ونجحت دون أن يتخلى عن عمله المجانى. بل نجده، على عكس ذاك التوقع، فى مقدمة المشاركين، مشاركة فعالة، فى حملة درء وباء الطاعون الرئوى الذى تعرضت له البلاد سنة 1930. ويفيد سياق كلامه أنه عاش اثنى عشر يومًا بين الموبوئين ونوه بأن من بين الأطباء الفرنسيين من خاطر، بل ضحى مثل الدكتور ارنست كونساى Ernest Conseil بحياته فى خدمة البشرية ولم يغتنمها فرصة لينوّه كما هو الواقع بأنه خاطر نفس المخاطرة. وكما أن الصعاب لم تثنه عن المثابرة فكذلك المظالم السخيفة لم تنسه واجب الإكبار والإنصاف لمن يستحقهما من الدكتور شارل نيكول والدكتور ارنست كونساى إلى الدكتور بروك Broc مرورًا بالدكتور قابريال بران فهو لا يضن بالثناء على هذا الأخير رغم ما له عليه من مآخذ سياسية صارحه بها فى إبانها بكل شدة. وهو عندها يكتب، آمنا مطمئنًا لصواب اختياره نال مرامه من إجماع زملائه على إكباره حتى كان أول تونسى انتخب على رأس عمادة الأطباء كما كان أول رئيس تونسى لجمعية العلوم الطبية. رشحه ثم انتخبه للمنصبين جميع أطباء البلاد والحال أنه لم يزل وقتذاك عدد الأجانب من بينهم كبيرًا ثم إن الجو السياسى لم يكن مشجعًا على الوئام.

- منزلة المسئوليات العائلية

كما أنه أنزل النشاط السياسى منزلته من المساهمة الفعالة فى حياة المجتمع ومن

شروطها الإنتاج المهنى الجدى، فهو كذلك أنزله منزلته الحق من الاضطلاع بالمسئوليات العائلية. لذلك لم يستنكف من الاعتراف بأن نشاطه المهنى والتزاماته العائلية جعلته لا يساهم إلا إسهامًا «محتشما» فى حملة الاجتماعات العامة التى تلت مؤتمر قصر هلال. ولم ير حرجا من وصف كيف انهمرت دموعه لما قدّم له القبطان ماتيو Mathieu، قائد معتقل برج البوف، صورة ابنيه وهى آخر وأقسى ما استعمله من وسائل الضغط لإقناعه بالركون إلى طلب مقابلة الطاغية بيزوطون.

ثم إن على القارئ أن لا يغفل عما لبعض الجمل من عميق المدلول لما يتعلق الأمر بحياته الزوجية. فقد أثبت دون إطناب أنه أجاب القبطان ماتيو أنه يفضل إعطاء زوجته حريتها على الرجوع إليها مستسلمًا مقهورًا. وكانت ثقته فى محلها إذ لم تكتف الزوجة الأمينة بالبقاء على عهدها بل ساهمت مساهمة فعالة فى الحركة الوطنية(*) ولئن تعمد إثبات حقائق كتلك الحقائق الواقعة فى ظرفه ذلك، فلأنه كان يراها دالة على مذهبه فى الحياة. فبهذه الحقائق سجّل أول جواب عما استهدف له من الثلب: نعم إنه مناضل سياسى لا يعميه الحماس السياسى عن مراعاة ما قبل السياسة وما بعدها.. وهو ما لا تستقيم بدونه سياسة. كفاه الخبر عن التنديد بما كان يرى الحياة السياسية التونسية متردية إليه بسبب تلقينها نظرة ملحمية بطولية للتاريخ. حسبه أن يشهد كيف كان الانسياب إلى ذلك التردى. فقد أراد، وهو ينتظر الموت، أن يوقظ الضمير التونسى غير مستثن نفسه، على ما ينبغى أن يحتاط منه وما ينبغى أن يتحسّب له.. بذلك سيفاجئ القارئ فهو سيصطحبه إلى محطات عدّة يطلعه على ما كانت سيرته فيها على علاّتها و«بدون تعليق». وقد يجره ذلك إلى وصف سيرة من زامنه فيصفها هى أيضًا «بدون تعليق». من بين من عاش معه تلك المحطات الحبيب بورقيبة حيث لم تبخل عليه المذكرات بالإطراء ولا هى خصته بالقدح.

على منوال هذا «المدخل» نسج محمود الماطرى سائر روايته «السهلة الممتنعة».

(*) نداء حرم الماطرى لمقاطعة استهلاك المنتوجات المستوردة كما أورد ذلك عبد اللطيف الحناشى فى كتابه المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية الابعاد السياسى نموذجًا 1881 - 1955. صفاقس 2000. وقيادة قمر الماطرى مظاهرة احتجاج بحمام الأنف مثلما ورد فى تقرير للمقيم العام عدد 6 - 3038 (وثيقة رقم 18).

مكنته رواية سنواته السبع الأولى بعد عودته إلى تونس من الإيحاء بمذهبه فى الحياة ومنزلة السياسة ضمنه والإشارة، من وراء ذاك الإيحاء، إلى أن مذهبه لم يكن مذهب جميع من زامنه . . ثم هو يتدرج إلى ممارسته زعامة النضال السياسى فيذكر مراحل ارتقائه لرئاسة الحزب الحر الدستورى «الجديد» وما عرفه من محن من جراء ذلك . منها ينتقل إلى ممارسته للمنافسة السياسية حيث تصدت زعامته إلى معارضة رفيقه فى الديوان السياسى وما كانت عواقب ذاك الشقاق . بذلك يكون محمود الماطرى ختم تحليله لمأساة 9 أفريل 1938 . فأدى رسالة الشهادة على حدث أضحى «يومًا من أيام تونس» . . لغرض التعجيل بذلك ألغى بل اقتضب ما كان يتسابق إلى ذاكرته مما سبقها . ثم إنه اقتنع من خلال معالجته لمختلف جوانب الموضوع أن فهم الكثير من حاضر الأمة ومستقبلها رهين تقييم سليم لذلك الحدث .

طوى الصفحة بالكلام عن ترحيل المقيم العام الفرنسى أرمان ڤيون Armand Guillon عن تونس إيذانًا «بدفن» سياسة الجبهة الشعبية مع ما كانت بشرت به . . لا سيما أن الحرب جاءت بمنطقها الذى حاول محمود الماطرى وأرمان ڤيون مسابقتها فلم يجد هذا ولا ذاك فى محيطه آذانًا مصغية للغة المنطق .

إنصاف المنصف باى والمنصفية

بعد الفراغ من «تغطية» أحداث 9 أفريل 1938 لم تمن المنون على الدكتور محمود الماطرى ولا على قرائه إلا بما مكنه من تحرير ثلاثة أبواب تحتل الصفحات العشر الأخيرة التى خطها «بخط يده» . فمن الواضح أنها تفتتح رواية الأحداث التى آلت به إلى أول اضطلاع له بمسئولية حكومية وهى مشاركته فى الوزارة التى شكلها المنصف باى وعلى رأسها صديقه محمد شنيق من جانفى إلى ماى 1943 .

فقراءة تلك الصفحات القلائل تدل على أن محمود الماطرى كان يمهد بها للاجابة عن بعض تساؤلات روجتها بشأنه الدعاية الاستعمارية وأخرى يروجها المكلفون «بمراجعة» تاريخ الحركة الوطنية .

أما أولئك فقد شككوا فى صدق انتمائه للتقدمية آخذين عليه مشاركته فى

تشكيلة حكومية بتونس، وهى حماية فرنسية، وقت كان النظام القائم بفرنسا نظامًا «يمينيًا»، كما شككوا فى تعاطفه مع «الحلفاء» مادام اضطلع بمسئولية حكومية فى ظرف كانت فيه تونس وفرنسا تحتلهما جيوش المحور . وأما هؤلاء فيشككون فى نجاعة الحركة السياسية التى انبعثت بمبادرة من المنصف باى ولم ينفرد بقيادتها الحزب الواحد وزعيمه الواحد .

تمهد الأبواب الثلاثة للجواب عن هذه التساؤلات بمعهود أسلوب محمود الماطرى وهو رواية الخبر «بدون تعليق» وتضمينه ما يريد الراوى تبليغه لقارئه من رأى أو رؤية .

فقد تضمن الباب الذى عنوانه «توالى . . المقيمين» ازدراءه من بلبلة السياسة الفرنسية تجاه «حمايتها» . فهى قد تورطت فى «دوامة» القمع ولم تجد منها مخرجًا . كل ممثليها بعد ترحيل ڤيون، طلبوا مقابلة محمود الماطرى، ولم يطلبها هو من واحد منهم، قصد التحصل على تراجع منه عن طلبات الحركة الوطنية، وفى مقدمتها الإفراج عن المعتقلين، ومن بينهم الحبيب بورقيبة الذى خلفه على رئاسة الحزب . فصمد على الرفض وصارح بذلك أيريك لابون ثم الأميرال استيفا . فلم يبق بذهنهما أى أمل فى التفرقة بينه وبين رفاق الأمس إذ مازالوا رفاق اليوم . أما بيروطون، فقد رفض محمود الماطرى مقابلته لأنه كان يرى فى الطاغية الاستعمارى الفرنسى حليفًا للفاشية الإيطالية تحول إلى عميل لها . وللإشارة إلى خلفياتها، فقد شاعت شائعات، إثر قضية الدكتور الحبيب ثامر، بأن «جلاد» الوطنيين غير نظرته وصار من أنصار المطالبات الوطنية . ومن البين أن محمود الماطرى لم يكن من بين الذين انطلت عليهم هذه . . «التوبة» . ثم إن ما جاء على قلمه من «كاريكاتور» الأميرال استيفا ينفى عنه شبهة التعامل معه أو العمل بإيعاز منه(*) .

أما الصفحات التى خطها بشأن الأشهر الخمسة الأولى من حكم المنصف باى فى الباب الذى عنوانه «ارتقاء المنصف باى العرش»، فهى موظفة لإثبات حقيقتين :

ـ أولاهما هى أن العزم على الإصلاح لم يكن فى المنصف باى وليد انكسار

(*) ولقد أسلفنا أن محمود الماطرى كتب سلسلة من ثمانية مقالات مطولة .

شوكة الدولة الحامية . إذ للمنصف باى ماض من النضال الوطنى من أبرز محطاته وقوفه مع أبيه الباى الناصر فى أزمة 1922(*) . وأقوى دليل على ذلك أنه عرض على الحكومة الفرنسية برنامجا يهدف إلى تطوير العلاقات بين البلدين كلف بتحريره الدكتور محمود الماطرى مع لجنة كان من بين أعضائها محمد سعد الله والصادق الزمرلى .

- ثانيتهما أن النضال من أجل التحرر من الاستعمار ليس حكرًا على فئة من التونسيين دون سواها ، بل هو يقتضى تضامن طبقات تتناحر نظيراتها فى العالم «الأوروبى» . فهو يتطلب الاعتماد على قوى قد يعتبرها التقدمى الأوروبى رجعية غير أن المناضل الوطنى العاقل النزيه ينزلها منزلتها الحقة فلا ينكر عليها ما قد تسهم به فى الكفاح . ذلك ما اهتدى إليه شاب عندما أدرك أن رفاقه الصحافيين اليساريين يخطئون تحليل بعض الأوضاع «الاستعمارية» . ولعل ذلك ما يفسر إعراضه بعد عودته إلى تونس عن الانضمام إلى الحركات اليسارية ، رغم ما كان له من سبق فى صفوف التقدمية «الأوروبية» . وقد صدق حدسه فى هذا المضمار إذ شهد فى ربيع 1934 الجماهير «الأوروبية» متكاتفة ، الرجعى منها مع الاشتراكى ، تتظاهر فى شوارع تونس احتجاجًا على قرارات أصدرها المقيم العام الفرنسى بيروطون لأنها خفضت بعض الشىء من امتيازات الموظفين «الأوروبيين» الذين كانت أجورهم تفوق أجور الأهالى بكثير(**) .

أراد محمود الماطرى أن يثبت شرعية إخلاص «تقدمى» مثله نحو الأمير الحسينى كما أراد أن يشهد بجدية «المشروع المنصفى» . فروى من سلوك المنصف باى ما يقنع بأنه تصرف ، من موقعه السلطانى ، تصرف المناضل .

عندما تم إقرار هذه الحقائق حتمت المنون وقف قلم الدكتور محمود الماطرى عن الكتابة . بكتابته ما كتب نفى عن نفسه وعن زملائه وزراء المنصف شبهة قبول المناصب بدافع الانبهار بالألقاب كما نفى عنهم وعن كافة الشعب التونسى تهمة الغباوة السياسية وسوء التقدير فيما يخص سياسة المحور . ففى هذه الصفحات التى

(*) تلك الأزمة التى خصص لها سلسلة مقالاته بـ Le progrés de la Cote d'ór .

(**) المعروف أن بيروطون خفض الثلث الاستعمارى من 33% إلى 28% .

سابق بها محمود الماطرى الأجل ما يقنع قارئه بأنه لم يدخل فى تشكيلة وزارية كالتى سبقتها بل دخل على أسس كان هو نفسه من بين الواضعين لها بمبادرة تونسية لا يشوبها أية ركون لبتر السيادة التونسية . وبذلك تشهد الوثائق حيث سمى وزيرا مسئولا للداخلية على رأس وزارة سيادة ، فكان أول من أسندت له تلك الوظيفة فى عهد الحماية ، بل الأول فى تاريخ البلاد . ومن اللافت للنظر أن الوظيفة ألغيت بعد إبعاده عن الحكم مع إبعاد أميره عن العرش .

ثم إنه كان هو وزملاؤه فى الوزارة من بين من جنبوا تونس التورط مع دول المحور فى ظرف كانت دعاية برلين وروما مغرية ووقت كانت دعايات الكتل الاستعمارية تتعمّد الاستفزاز تحسبًا لأن لا يؤذن انتصار الديمقراطية بتحرير الشعوب المستمرة . تلك حقيقة تهيأت هى الأخرى للطمس ما دام حرص الفئة الحاكمة على الانفراد بالسداد يؤدى إلى اتهام أغلبية الشعب التونسى بالغباوة .

فصفحات محمود الماطرى عن «المنصفية» من شأنها أن تحل ، عن الضمائر التونسية وكثير غيرها العديد من العقد فيما يخص تلك الفترة إذ كان وما زال خطاب رجال الفكر والسياسة عنها ملجما ! لا سيما أن الشعب التونسى عاشها كصفحة ناصعة من تاريخه استندت الحركة الوطنية إليها طيلة سنين . وقرأت لها السياسة الفرنسية حسابًا وأى حساب ! حتى حضر أجل الملك الشهيد فى صيف 1948 فأذنت وفاته بدخول مرحلة أخرى من النضال الوطنى اتحد فيها من جديد العرش التونسى مع سائر القوى الوطنية . بذلك يكون المنصف باى خدم شعبه فى العرش والمنفى . وخدمه حيًا وميتًا .

لم يقدر للدكتور محمود الماطرى أن يكتب عن دوره فى كل تلك المحطات من دفاع عن المنصف باى إلى توحيد للصفوف حول قضيته إلى تأليف للقلوب حول ذكراه . فهو الذى لم يساوم بشأن حق المنصف باى مادام حيًا وسهل على الأمين باى خلفه مواصلة النضال التحريرى فقبل المشاركة فى «وزارة شنيق الثانية» التى تم تشكيلها فى أوت 1950 قصد التفاوض مع الحكومة الفرنسية والتى تصدى أعضاؤها للتعسف والإبعاد لصمودهم أمام تنكر الدولة الفرنسية لوعودها . وذاك ما رأيناه يذكر به فى رسالته الخاصة للحبيب بورقيبة .

لم يقدر لمحمود الماطرى أن يؤرخ ذلك غير أنه أنار السبيل لتناول التاريخ بتبصر ورصانة مع التواضع، صيانة له من سطوات الشعوذة بأنواعها.

لذا حرصنا على أن نمهد للقارئ سبيله إلى صفحات لم تكن، لبلاغتها ووضوحها، فى حاجة إلى تقديم لولا أن المنايا حرمتنا مما كان يرجى لها من سابق ولاحق ففرضت علينا إطالة نطلب من القارئ الصفح عنها.

وعسانا أقنعنا بعد تحليل تلك الملابسات أن أهم ما أراد مؤلف المذكرات إبلاغه فى هذا الخطاب «الاستعجالى» لم يكن إدانة الحبيب بورقيبة. فقد رأيناه يرجع ما ساءه من سلوكه إلى مناخ سياسى لم يكن يرى الحبيب بورقيبة مسئولا وحده عن ترديه. وإنما المقصود بندائه هو توعية الضمير التونسى بواجب التيقظ لكل ما يهدد حريته وكرامته.

د. عزالدين قلوز

الهوامش

(1) حوالى منتصف القرن السابع عشر أنشأت الأميرة عزيزة عثمانة مؤسسة خيرية أطلق عليها اسم «مرستان عزيزة عثمانة». وقد حبّست عليها أوقافا خصصت مداخيلها التى عهد بإدارتها إلى جمعية الأوقاف، لسير المؤسسة.

وفى سنة 1880 أمر الصادق باى (1882 - 1859) بنقلها (من مقرها القديم بسوق العزّافين) إلى ثكنة تركية قديمة تقع قرب القصبة (وهى قشلة البشامقية التى بناها حمودة باشا الحسينى فى أواخر القرن الثامن عشر). ثم أعاد الصادق باى تنظيم المؤسسة على أسس جديدة وأطلق عليها اسمه حيث أصبحت تسمّى «المستشفى الصادقى». واثر الاستقلال استرجع المستشفى تسميته القديمة «مستشفى العزيزة عثمانة».

(2) كان المستشفى الصادقى إلى حدود سنة 1881 المؤسسة الاستشفائية الوحيدة بالإيالة، مع مأوى المسنين والعجز «التكية». والحقيقة أن التكية قد شيدتها جمعية الأوقاف فى شارع باب بنات بالعاصمة سنة 1906 فى عهد رئيسها البشير صفر.

وقد كان المستشفى الصادقى يحتوى عهدئذ على حوالى 15سريرا. وفى سنة 1903 تمّ إعادة تنظيم هذا المستشفى وتجديده بعناية الدكتور برنشفيك لوبيهان والبشير صفر، ولكن موارده بقيت حتى سنة 1919 موظفة على حساب جمعية الأوقاف.

(3) فى سنة 1909 لما اجتاح البلاد التونسية وباء التيفوس أنشىء بالعاصمة مرستان الرابطة المخصص للأمراض المعدية بإدارة الدكتور ارنيست كونساى، وألحق فى فترة أولى بالمستشفى الصادقى ثم انفصل عنه فى سنة 1917 وأصبح مستشفى مستقلا بذاته. وبعد وفاة مديره أطلق عليه اسم (مستشفى ارنيست كونساى).

(4) لم يكن موجودا بالعاصمة فى سنة 1926، خارج المستشفى الصادقى والرابطة سوى المستشفى

الإيطالى والمستشفى المدنى الفرنسى «الذى تأسس سنة 1897 وأصبح يسمى منذ سنة 1937 مستشفى شارل نيكول»، وهما مخصصان للأوروبيين، أما فى داخل البلاد فقد كانت المؤسسات الاستشفائية مقصورة على22 مصحة منتشرة فى كامل البلاد التونسية.

(5) مع تقدم الطب وحفظ الصحة شهدت تونس منذ مطلع القرن التاسع عشر وبالخصوص منذ انتصاب الحماية، تراجعًا ملحوظًا للأوبئة. لكن لئن تم التغلب على البعض من تلك الأوبئة، بل حتى استئصالها، «مثل الكوليرا والطاعون»، فإن أوبئة أخرى لم تزل منتشرة آنذاك، مثل السل والحمى التيفية. فبالنسبة إلى سنة 1924، على سبيل المثال، من مجموع 5700 وفاة مسجلة فى مدينة تونس، بلغ عدد الوفيات الناجمة عن أمراض عادية 4700، وعدد الوفيات الناجمة عن الأوبئة 1000.

(6) مدينة تقع فى منشوريا الصينية، أبادها طاعون رئوى فتّاك سنة 1905.

(7) لم ينشأ نظام القروض الشرفية إلا فى سنة 1930. غير أن إدارة التعليم العمومى والغرف التجارية أسندت بعض المنح إلى الطلبة قبل ذلك التاريخ، غير أن المستفيدين منها كانوا فرنسيين أو يهودا. فمن مجموع 24 منحة أسندتها إدارة التعليم العمومى خلال السنة الدراسية 1324-1925، لم يتمتع بها من التونسيين سوى 8 طلبة.

(8) حتى أواخر العشرينيات كان عدد الطلبة التونسيين المسجلين بالجامعات الفرنسية قليلاً جدًا. ففى سنة 1927 مثلا، وهى السنة التى تأسست فيها جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، كان عددهم يقدر بزهاء الخمسين، بالإضافة إلى عدد قليل جدًا من الطلبة المسجلين بجامعة الجزائر.

(9) لم يكن موجودًا بالإيالة التونسية حتى سنة 1926 وهى السنة التى رجع فيها الدكتور الماطرى إلى تونس ـ سوى أربعة أطباء تونسيين مسلمين وهم الدكتور الدنقزلى والسقا والمنشارى والقرطبى.

(الواقع أن عدد الأطباء التونسيين كان يبلغ ثمانية لا أربعة أطباء قبل سنة 1926، وهم على التوالى حسب سنة انتصابهم: البشير دنقزلى (1897) حسين بوحاجب (1902) ـ أحمد الشريف (1908) ـ حمدة السقا (1916) ـ رشيد المنشارى (1921) ـ محمد العجيمى (1921) ـ محمد التلاتلى (1922) ـ المختار القرطبى (1924)، انظر: الدكتور زيتونة «الطب فى تونس» «باللغة الفرنسية».

(10) بإيعاز من الدكتور الماطرى وبعض الشخصيات التونسية الأخرى أمثال مَحمد بورقيبة والطاهر صفر والطيب رضوان، تأسست فى سنة 1928 بالعاصمة هيئة لإعانة الطلبة التونسيين تتمثل مهمتها فى إسناد القروض الشرفية والمنح وتقديم بعض الخدمات وقد أنشئت فى أول الأمر كفرع من جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا. لكن السلطة الفرنسية لم تعترف بها بدعوى أنها تابعة لجمعية يقع مقرها بباريس وبالتالى لا تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها فى الأوامر المتعلقة بتنظيم الجمعيات بالبلاد التونسية. وبناء على ذلك قرر المسئولون عن تلك الهيئة فى سنة 1930 إنشاء جمعية جديدة

يكون قانونها الأساسى متماشيًا مع أحكام الأوامر المذكورة، وقد أطلقوا عليها اسم «جمعيّة أحياء الطّلبة»، فاعترفت بها السّلطة فى جوان 1931.

(11) محمد الهادى باى هو كبير أبناء على باى (1882-1902)، اعتلى العرش أثر وفاة والده وحكم من 1902 إلى 1906.

(12) ارتفع عدد الطّلبة التونسيين بفرنسا إلى 120 طالبًا خلال الفترة 1930-1932، وسيزداد فيما بعد إلى أن وصل إلى 250 طالبًا قبيل الحرب العالميّة الثّانية.

(13) صوت التونسى، (جريدة ناطقة بالفرنسية)، أسّسها الشاذلى خير الله سنة 1930، وقد صدرت فى 26 مارس 1930 فى شكل أسبوعية يساهم فى تحريرها عدد كبير من الوطنيين التونسيين. وفى 16 فيفرى 1931 تحوّلت إلى جريدة يومية مسائية. واضطرت إلى الاحتجاب فى 24 نوفمبر 1932 بعد ما انفصل عنها أهمّ محرريها الذين اصدروا العمل التونسى وصوت الشعب. ثمّ ظهرت من جديد فى 28 مارس 1933 فى شكل أسبوعيّة.

(14) علاوة على هذين المقالين استمر الدكتور الماطرى فى شنّ حملة دعائيّة على صفحات صوت التونسى للحصول على الاعتراف بتلك الجمعيّة، انظر الفصول التى نشرها فى الأعداد المؤرخة فى 10 و28 أكتوبر 1930 و15 و25 نوفمبر 1930 و21 فيفرى 1931.

(15) ساهم الدكتور الماطرى فى تحرير صوت التونسى من سبتمبر 1930 إلى جوان 1932، ونشر فى تلك الفترة ما لا يقلّ عن 37 مقالة تغطّى المحاور التّالية: الطّب والصحّة، السّياسة الدّاخلية، التعليم والطّلبة والمشاكل الاجتماعية.

(16) عطّلت السّلطة بنفس المناسبة جريدتين بالعربيّة هما: الوزير والنّهضة.

(17) إثر الفصل الذى نشره مَحمد بورقيبة واتهم فيه بعض المعلمين الفرنسيين بالتّعامل بالرّبا، أقامت حكومة الحماية دعوى ضدّ صوت التونسى. والواقع إن السّلطة الاستعماريّة قد أزعجتها الحملة الصحفية التى شنّها عليها الوطنيّون التونسيّون بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور 50 سنة على انتصاب الحماية وزيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تونس بهذه المناسبة. فاغتنمت أول فرصة أتيحت لها لتسديد ضربة إلى تلك الجريدة.

(18) الواقع أن محكمة الجنح قد اقتصرت أثناء تلك الجلسة المنعقدة فى 8جوان على عرض الحكم المزمع إصداره للتّداول.

(19) ما إن تحصّلت جمعية أحبّاء الطّلبة على الرّخصة القانونية حتى عقدت جلستها العامة التأسيسية يوم 2 أوت 1931 وانتخبت هيئة على رأسها الدكتور محمد التلاتلى بصفة رئيس والدكتور الماطرى والطاهر صفر بصفة نائبى الرئيس. كما عين فى الهيئة عدد آخر من الوطنيين وهم: مَحمد بورقيبة والمنصف المستيرى وعزّ الدّين الشريف ومحمّد الصّالح ختّاش ومحمّد المقدّم..

(20) لمّا علم أعضاء الوفد أثناء مقابلتهم مع المقيم العام أن هذا الأخير قبل أن يستقبلهم تحادث هذا الصباح على انفراد مع الشّاذلى خير الله، استاءوا من ذلك وانتقدوا انتقادًا لاذعا الموقف «الاستعلائى» بل «المشبوه فيه» الذى اتخذه مدير صوت التونسى الذى لم يتنازل لإعلامهم بموضوع ذلك اللقاء مع المقيم العام، بل حتى بحصوله. ولم يلبث أن أثار هذا الحدث شيئًا من داخل هيئة التّحرير وقرّر بعض أعضائها، ومن بينهم الدكتور الماطرى، الكفّ عن المساهمة فى تحرير الجريدة مدّة بضعة أسابيع.

(21) صدرت جريدة صوت التونسى (الناطقة بالفرنسية) فى شكل يومّية من تاريخ صدورها فى أوّل نوفمبر 1932 إلى تاريخ تعطيلها فى 31 ماى 1933 وقد كان الدكتور الماطرى عضوا فى هيئة تحريرها وساهم مساهمة فعّالة فى تحريرها، حيث نشر بها ما لا يقلّ عن 23 مقالاً منها 11 مقالا حول الممارسة الطبية وحفظ الصحّة العمومية الخ و10 مقالات بشأن السياسة الداخلية ومقالان حول مسائل ذات صبغة مالية ومحلية.

(22) كان بنك التعاضد التونسى الذى أنشىء فى سنة 1922 مؤسسة مصرفية ومالية تهدف إلى إعانة أرباب الحرف والتجار التونسيين. وقد تعرض رئيسه محمد شنيق فى سنة 1933 لتتبّعات من قبل الإدارة الفرنسية بتهمة سوء التصرف فى إدارة المؤسسة والحقيقة أن الإقامة العامة الغاضبة على المواقف التى اتخذها محمد شنيق منذ عهد قريب نسبيا ضد بعض مظاهر من السياسة الفرنسية بتونس قد حاولت إقصاءه عن رئاسة البنك. وعلى الأقل هذا ما أكده بعض القادة الوطنيين وفى مقدمتهم الحبيب بورقيبة حيث لم يترددوا بهذه المناسبة فى تأييد محمد شنيق والتنديد بالمكائد المدبرة ضده وذلك بالرغم من مناهضتهم له فى السابق.

(23) لقد تم فى نفس الوقت منع العمل التونسى وصوت الشعب الناطقة بالفرنسية باسم الحزب الدستورى وكذلك صوت التونسى.

(24) بعد حل الحزب الدستورى قام الوطنيون التونسيون بحملة احتجاجية فى كامل البلاد بل ذهب بهم الأمر، على غرار الوطنيين الهنود «غاندى» إلى تنظيم حركة مقاطعة المواد الأوروبية ومن بين من ساهموا مساهمة فعالة فى تلك الحركة حرم الدكتور الماطرى مثلما ورد فى تقرير المقيم العام عدد 6 - 3038 الذى أعلم به المخابرات العامة فى 23 نوفمبر 1934 وهذا ما أشار إليه كذلك كازماجور فى دراسته الحركة الوطنية وقد جاء فيها ما يلى: «حثت السيدة الماطرى فى مقام السيدة المنوبية مائة امرأة من العائلات البرجوازية على عدم استعمال الأقمشة الأوروبية» كما كتبت عن نفس هذا الاجتماع فى نشرية إفريقيا الفرنسية فى عددها المؤرخ فى جويلية 1933 ما يلى: «يوم 12 جوان بمناسبة اجتماع النسوة القادمات كل يوم اثنين لزيارة مقام السيدة المنوبية للتبرك، تناولت الكلمة سيدة مسلمة هى حرم طبيب دستورى من المحررين فى إحدى الجرائد المعطلة فحرضت النساء الحاضرات

على ارتداء اللباس التونسى من جديد والإمساك عن شراء أى منتوج نسائى من المغازات الأوروبية على أن شيخ الزاوية والحق يقال لم يشعر بابتهاج مفرط بل حث السيدات على ممارسة الأنشطة السياسية فى أماكن أخرى»...

(25) وبالخصوص فى المنستير حيث حدثت يوم 6 أوت 1933 مصادمات على غاية من الخطورة بين قوات الأمن والمتظاهرين التونسيين الذين كانوا يريدون منع دفن متجنس فى المقبرة الإسلامية بالمدينة.

(26) الناطقة الرسمية بلسان الحزب الدستورى والجريدة اليومية العربية الصادرة من شهر جانفى 1934 إلى تاريخ تعطيلها يوم 4 أكتوبر 1934 وبعد ذلك صدرت من جديد فى شكل أسبوعية اعتبارًا من جانفى 1937.

(27) أسرع بيروطون الذى كان وصل إلى تونس بعد بضعة أيام من اندلاع حوادث المنستير بتوجيه تعليمات جديدة إلى المراقبين المدنيين يطلب فيها التعجيل بإحداث مقابر خاصة فى جميع الأماكن التى يوجد بها متجنسون بالجنسية الفرنسية.

(28) ما فتئ عدد الفلسات والتصفيات العدلية يتفاقم تحت تأثير انهيار أسعار المواد الزراعية بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1929حيث ارتفع ذلك العدد من 950 أثناء السنوات1921-1935 إلى 2330 أثناء السنوات 1928.1930 و 3900 اثناء السنوات 1931-1935.

(29) حولت لفائدة الاستعمار الزراعى فيما بين 1920 و1934 حوالى 200.000 هكتار من الأراضى الزراعية أضيفت إلى الأراضى التى كانت تابعة للاستعمار الزراعى قبل الحرب العالمية الأولى والتى تبلغ مساحتها حوالى 600.000 هكتار.

(30) لقد تجاوز البحرى قيقة تعليمات الحزب الذى أوصى جميع أعضاء الوفد الدستورى بعدم إفشاء أسرار المحادثات الجارية مع المقيم العام ولم يتردد فى الحديث عنها على رؤوس الملأ وإعلام الرأى العام الوطنى بفحواها، فاعتبر بعض قادة الحزب هذا الموقف مخالفًا للأوامر الصادرة فى هذا الشأن.

(31) احتجاجًا على إقصاء البحرى قيقة، قدم محمد بورقيبة ومحمود الماطرى والطاهر صفر استقالتهم من اللجنة التنفيذية للحزب فى أوائل ديسمبر 1933.

(32) غداة حوادث أوت 1933 التى أسفرت عن قتيل وبعض الجرحى فى صفوف المتظاهرين، تعرض أهل المنستير لشتى التجاوزات «كالتتبعات العدلية والمضايقات الإدارية وغيرها»...

(33) هنا إشارة إلى محمد بوزويتة المناضل الدستورى من الرعيل الأول بقصر هلال حيث التحق بالحزب الدستورى الجديد بعد شىء من التردد ورضى بالانضمام على المجلس الملى المنبثق عن مؤتمر قصر هلال.

(34) صدرت جريدة العمل (الناطقة باللغة العربية) من أول جوان 1934 إلى سبتمبر 1934، تاريخ تعطيلها من قبل السلطة الفرنسية.

(35) هو مقابل المراقب المدنى بالنسبة إلى التراب العسكرى بالجنوب ويتولى إدارة هذه المناطق ضباط تابعون مباشرة لمصلحة الشئون الأهلية الموضوعة تحت الجيش والإقامة العامة.

(36) مساعدون بالجيش الفرنسى مكلفون بحفظ الأمن والنظام فى مناطق الحكم العسكرى بالجنوب التونسى يتم انتدابهم من بين أبناء القبائل المحلية.

(37) عند الإعلان عن اعتقال القادة الوطنيين انتشر هيجان كبير فى كامل البلاد واندلعت انتفاضات حقيقية فى بعض قرى الوطن القبلى والساحل مثل المكنين.

(38) غداة اعتقال القادة الوطنيين يوم 3 سبتمبر 1934 وبعد أن أشار المقيم العام إلى أن أى إجراء عفو متوقف على إعادة الأمن العام إلى نصابه والكف عن أى شغب سياسى، قام الطاهر صفر والبحرى قيقة، عضوا الديوان السياسى الوحيدان اللذان كانا فى حالة سراح، بجولة فى البلاد لدعوة المواطنين إلى الهدوء والسكينة (7-12 سبتمبر 1934)

(39) لما استقبل بيروطون يوم 6 سبتمبر 1934 وفدا من الشخصيات التونسية يضم من بين أعضائه الطاهر صفر والبحرى قيقة، طلب منه العفو عن المبعدين، يقال أنه وعد بإطلاق سراحهم يوم 3 أكتوبر فى صورة عودة الهدوء إلى نصابه فى البلاد.

(40) إشارة إلى المظاهرات التى جرت بعد ذلك ببضعة أسابيع يوم أول جانفى 1935 بإيعاز من أعضاء الديوان السياسى الثالث «الطاهر صفر والبحرى قيقة وصالح بن يوسف».

(41) تم تعيين أعضاء الديوان السياسى الثالث بناء على توصية من الطاهر صفر والبحرى قيقة.

(42) حزب ناشىء عن انشقاق فى الحزب الدستورى سنة 1921 وكان يدير هذا الحزب الذى ينتهج سياسة معتدلة عدد من الشخصيات التونسية من بينها حسن القلانى ومحمد نعمان والشاذلى القسطلى.

(43) إشارة إلى المناضلين الشيوعيين حسن السعداوى ولوسيان فالنزى والطيب دباب وليون زانة الذين تم إيقافهم وإبعادهم يوم3 سبتمبر 1934 كما ألقى القبض فى نفس اليوم على اثنين آخرين من الشيوعيين هما روجى غابيسون وموريس زرقة وقد أطلق سراحهما فى نوفمبر 1934 وألحقا بالجيش.

(44) نشر نص محضر الاجتماع الذى عقده الديوان السياسى فى برج البوف ونص الرسالة الجماعية الموجهة يوم 5 أفريل 1935 إلى الجنرال أزان فى تاريخ الحركة الوطنية ج 2، 1967.

(45) يوم 12 أفريل 1935 اثر الهيجان الذى تبع استقالة الديوان السياسى الثالث اتخذت إجراءات إبعاد جديدة ضد ثلاثة مناضلين دستوريين: محمد صالح جراد وبلقاسم القناوى ومحمد الجلاصى نقلوا إلى برج البوف.

(46) لقد سبق صدور أمر على فى هذا الاتجاه يوم أول جويلية 1935 وينص هذا الأمر على ما يلى: «فى

حالة تمادى الأسباب التى دعت إلى اتخاذ إجراء الإبعاد بعد انقضاء الأجل المحدد يسوغ تجديد ذلك الإجراء بقرار من المقيم العام».

(47) بالإضافة إلى الأشخاص المذكورين أبعد على برج البوف فى نفس الفترة مناضلان وطنيان آخران هما عبد السالم عقير وحسونة القروى أما المناضلون الشيوعيون المشار عليهم فى هذا النص، فمن المحتمل أن يكونوا موريس سفاز واوجين بسيس اللذين لم يعتقلا فى الواقع إلا فى فيفرى 1936.

(48) يمنح القرار الذى صادق عليه المجلس الملى توسم الخير فى حكومة الجبهة الشعبية ويوجه إلى تلك الحكومة قائمة تمثل الحد الأدنى من المطالب تقترح إجراء إصلاحات ذات صبغة سياسية وإدارية وعدلية ومدرسية.

(49) لئن ألح الدكتور الماطرى هنا على حضور صالح بن يوسف والبحرى قيقة وعلى موافقتهما على أهم المسائل التى طرحها، فذلك لأن الاستجواب المذكور قد أثار بعض الانتقادات فى صفوف الحزب لا سيما من قبل العناصر المتطرفة ولأن صالح بن يوسف والبحرى قيقة حاولا فيما بعد التملص من المسئولية وتحميلها بأكملها على عاتق الدكتور الماطرى، انظر فى هذا الصدد المراسلة التى جرت بين الحبيب بورقيبة والهادى نويرة والواردة فى «تاريخ الحركة الوطنية» الجزء الخامس، تونس 1967.

(50) عاود الحزب الدستورى الجديد بالخصوص إصدار العمل التونسى (بالفرنسية) فى ديسمبر 1936 والعمل (بالعربية) فى أوت 1937 وقد كانت مساهمة الدكتور الماطرى فى العمل التونسى فى هذه الفترة أقل كثافة مما كانت عليه فى الفترة السابقة حيث لم ينشر فيما بين 1936 وديسمبر 1937 (تاريخ استقالته من الديوان السياسى) سوى ثمانية مقالات مخصصة كلها لمسائل سياسية.

(51) كان ذلك الوفد يتركب من البحرى قيقة والطاهر صفر وصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان والدكتور الماطرى الذى تولى عرض أهم مطالب الحزب الدستورى الجديد وقد تضمن ذلك العرض الخطوط العريضة يوم 10 جوان 1936.

(52) على أثر الأحداث التى جدت بتونس يوم 14 جويلية 1937 بين مناضلين فرنسيين تابعين لأقصى اليمين وبين الجبهة الشعبية أعلن المقيم العام منع أى استعراض كان وأى اجتماع ذى صبغة سياسية فى كامل أنحاء الإيالة.

(53) جدت حوادث على غاية من الخطورة بين مناضلى الحزب الدستورى الجديد والحزب الدستورى القديم بماطر يوم 23سبتمبر وبباجة يوم 2 أكتوبر 1937.

(54) إشارة إلى حكومة الجبهة الشعبية الثانية (جوان 1937) التى يرأسها الوزير الأول الراديكالى شوتان، وقد كان يرأس حكومة الجبهة الشعبية الأولى (جوان - 1936جوان 1937) الاشتراكى ليون بلوم.

(55) لما اعتبر الديوان السياسى (أى وفى الواقع الحبيب بورقيبة) أن الأسباب التى ذكرها الدكتور الماطرى فى رسالة استقالته الأولى من شأنها تعريض وحدة الحزب للخطر والمس بمعنويات المناضلين اقترح

عليه، مرة أخرى بواسطة الطاهر صفر ويوسف الرويسى نصًا جديدًا لرسالة الاستقالة، رضى الدكتور الماطرى بالتوقيع عليه وتلك الرسالة الثانية هى التى نشرت.

(56) على ذكر استقالة الدكتور الماطرى من الديوان السياسى، انظر فى هذا الكتاب شهادته أمام قاضى التحقيق العسكرى بعد أحداث أفريل 1938.

(57) يشير الدكتور الماطرى إلى رسالة وجهها الحبيب بورقيبة إلى ابن أخيه فريد بورقيبة فى ديسمبر 1937 قال فيها بالخصوص: «إن الدكتور الماطرى، بالرغم ممّا جاء فى رسالة استقالته من بالغ الثناء على الديوان السياسى، ما فتئ فى محادثاته الخاصة يهاجم الحزب وسياسته الجديدة ويهاجمنى أنا شخصيًا بدعوى أنى دكتاتورى». وقد حجزت الشرطة هذه الرسالة بعد حوادث افريل 1938 وأضافتها على ملف الحبيب بورقيبة، وأطلع عليها الدكتور الماطرى أثناء أداء شهادته أمام قاضى التحقيق.

(58) أنظر فى هذا الكتاب نص الشهادة التى أدلى بها الدكتور الماطرى أمام قاضى التحقيق، وقد روى فيها الزيارة التى أداها إلى الحبيب بورقيبة صبيحة يوم 9 افريل 1938.

(59) الانتفاضة التى نظمها الوطنيون الفيتناميون سنة 1930، وقمعتها السلطات الفرنسية بقسوة.

(60) إشارة إلى الرسالة الشّهيرة التى عثر عليها بين يدى عميل إيطالى. رسالة قد تكون موجّهة حسب السلطات الفرنسية من انفوزو رئيس ديوان وزير الخارجية الإيطالى إلى الحبيب بورقيبة. وقد وقعت إضافتها أوّل الأمر إلى ملف بورقيبة، إثر إلقاء القبض عليه غداة حوادث افريل 1938، لتبرز وجود علاقات متواصلة بين الوطنّيين التونسيّين والإيطاليّين، ثمّ سحبت من الملف بعدما أثبتت مصالح الجيش الفرنسى صبغتها المزيفة.

(61) هذه إشارة إلى الأزمة التى أثارتها فى العلاقات الدولية تهديدات ألمانيا النّازية ضدّ تشيكوسلوفاكيا.

(62) إشارة على الاتفاقات المبرمة بين الحكومتين الفرنسية والإيطالية يوم 7 جافى 1935 «اتفاقات لافال ـ موسيلينى». وبالنسبة إلى البلاد التونسية، سمحت للإيطاليين بالاحتفاظ بالامتيازات المكتسبة، ثم نصّت على عملية اندماج الجالية الإيطالية فى فرنسا سنة 1945.

(63) التّحصينات التى شيّدتها فرنسا بالجنوب التونسى اعتبارًا من سنة 1935تحسبًا لكل هجوم على البلاد التونسية تقوم به القوّات الإيطالية انطلاقا من البلاد الطرابلسية.

(64) اشارة إلى الخطاب الذى ألقاه يوم 20 جوان 1940 الماريشال بيتان حين عيّن رئيسًا لمجلس الوزراء، وقد حاول فيه تبرير الهدنة، ووجّه اتهامات شديدة اللهجة ضد الطبقة السياسية التى سهرت على مصير فرنسا فى فترة ما بين الحربين.

(65) قبيلة من القبائل المحيطة بمدينة صفاقس.

(66) يشير المؤلّف إلى الخطاب الذى ألقاه الجنرال ديغول يوم 18 جوان 1940من لندن على أمواج الأثير، المتضمن لندائه الشهير الذى دعا فيه الفرنسيين إلى مقاومة الاحتلال الألمانى لفرنسا.

الملحقات

وثيقة رقم 1

سيرة الدكتور محمود الماطرى الذاتية المودعة بمركز التوثيق الوطنى بتونس

وُلدتُ بحاضرة تونس فى قلب المدينة العتيقة (نهج عبّا) فى 26 رجب 1315من التاريخ الهجرى الموافق لأواخر ديسمبر 1897أو أوائل جانفى 1898.

وتُوفيتْ والدتى حين وضعتنى والتحق والدى بجوار ربه بعد ذلك بعشرة أشهر (جمادى الأولى 1316).

رغم ما يدل عليه لقبى فإن عائلتى لا تمت بأى صلة إلى مدينة ماطر الطيبة.

ومن جهة الأب، كان جّدى الأعلى انكشاريا تركيا، أو بالأحرى يونانيًا تركيًا، أصيل جزيرة كوس والتى كانت تسمى باللغة التركية استنكواى، قد قدم إلى تونس حوالى سنة 1680 فى عهد محمد باى الثانى المرادى، ولذلك كان اسمه مَحمد استنكويلى التركى.

أما والدتى فهى تنتمى إلى عائلة فارح التى يحترف أفرادها صناعة الشاشية، وتدعى أنها من أصل أندلسى، قدمت إلى تونس فى عهد عثمان داى (أوائل القرن السابع عشر ميلادى).

وكان جدى الشيخ أحمد الماطرى مدرسًا حنفيًا بجامع الزيتونة، وأبى الشيخ المختار الماطرى إمام خطيبا بجامع القصر الحنفى. وهذا الانتماء إلى المذهب الحنفى دليل على أن عائلتى من أصل تركى أو يونانى تركى.

وبعدما تعلمت القرآن الكريم فى حيّنا (نهج عبّا) مدّة سنتين، زاولت دراستى الابتدائية والثانوية بالمدرسة الصادقية من سنة 1906 إلى سنة 1916.

ولما أحرزت على شهادة ختم الدروس بالمدرسة الصادقية باشرت التدريس بصفة معلم بالمرسى مدة سنتين اعتباراً من شهر أكتوبر 1916، مع إعداد البكالوريا التى تحصلت على جزئها الأول سنة 1918 وجزئها الثانى (الرياضيات) سنة 1919

وإثر ذلك التحقت بكلية العلوم ومدرسة الطب بمدينة ديجون بفرنسا، حيث زاولت دراستى للحصول على الإجازة فى العلوم وتابعت بنجاح دروس السنوات الثلاث الأولى من العلوم الطبية.

وبما أنى لم أكن أتمتع لا بمنحة دراسية ولا بإعانة عائلية، فقد باشرت مهام قيم بمبيت المعهد الثانوى بديجون، ثم بالمدرسة التطبيقية للتجارة والصناعة حيث كان العمل أخف وطأة.

وفى شهر أكتوبر 1923 التحقت بكلية الطب بباريس حيث واصلت دراساتى الطبية بالسنة الرابعة. وقد مكنتنى شهادة الإجازة فى العلوم التى تحصلت عليها من كسب رزقى بإلقاء دروس فى المدرسة الثانوية الحرة (المدنّية أو الدينيّة)، خارج أوقات دراستى أو عملى بالمستشفى. وباشرت التدريس بالخصوص فى المعهد التجارى بفانسان حيث باشر فيها السيد الهادى نويرة بعد ذلك بعدة سنوات مهام قيم بالمبيت. وتحصلت على شهادة الدكتوراه بدرجة «مشرف جداً»، فرجعت نهائيًا إلى تونس فى شهر نوفمبر من نفس السنة.

أثناء إقامتى بفرنسا، طوال ثمانى سنوات بالتمام والكمال لم أرجع خلالها إلى تونس إلا مرة واحدة، انتميت إلى تنظيمات سياسية مختلفة (رابطة حقوق الإنسان والحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى) وساهمت عرضيًا فى تحرير نشريات مختلفة (تقدم ساحل الذهب والدعوى الاشتراكية وجريدة باريس الشعبية وأسبوعية هانرى باربوس «الوضوح» حيث كنت أطرق على وجه العموم مواضيع لها علاقة بسياسة الحماية الفرنسية بتونس أو بالسياسة الاستعمارية عامة. وكنت أمضى فصولى أحيانًا باسمى الصريح وفى أغلب الأوقات باسم مستعار "Mariet M.E." يعرفه أصدقائى.

محمود الماطرى فى 27 نوفمبر 1971

وثيقة رقم 2

مسودة لتسلسل تاريخى للأحداث،

لعل الدّكتور الماطرى وضعه اعداداً لمذكراته

- نوفمبر 1919 صدور كتاب الثعالبى تونس الشهيدة بباريس.
- فيفرى 1920 انشاء الحزب الحر الدستورى التونسى.
- أواخر 1920 أو أوائل 1921 القاء القبض على الشيخ الثعالبى فى باريس وترحيله إلى تونس (بقى رهن الاعتقال 9 أشهر ثم أطلق سراحه).
- أوائل 1921 تقديم كرّاس المطالب التّونسية إلى المقيم العام الجديد لوسيان سان.
- 4 افريل 1922 النّاصر باى ينزل عن العرش.
- افريل، ماى 1922 زيارة ميلران رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تونس.
- 1922 إنشاء المجلس الكبير.
- 26 جويلية 1923 الشيخ الثعالبى مهدد بتتبعات عدلية ويغادر تونس فى اتجاه المشرق.
- 12 أكتوبر 1924 تأسيس الجامعة التّونسية للعملة، المستقلة (محمد على الحامىّ).
- 1جوان 1924 تكوين وزارة تكتل اليسار برئاسة أدوار هيريو
- نوفمبر 1924 سفر الوفد الدستورى (الأول) إلى فرنسا برئاسة أحمد الصافى.
- نوفمبر 1925 تدشين تمثال الكردينا لافيجرى.
- 1928 إصلاحات المجلس الكبير الأول.
- 1930انعقاد المؤتمر الافخارستى بقرطاج والاحتفال بالذّكرى المئوية لاحتلال الجزائر.
- ماى 1931 مؤتمر رابطة حقوق الإنسان (الفرنسية) بمدينة فيشى، حيث قدم الطاهر صفر تقريراً عن البلاد التونسية.

ـ 1931 خمسينية الحماية (زيارة الرئيس دومارغ) . . .

ـ 1932 انتخابات المجلس الكبير (الصادق التلاتلى ومصطفى الكعاك) .

ـ افريل 1933 فتوى المجلس الشرعى بشأن المتجنسين .

ـ ماى 1933أحداث مقابر خاصة بالمتجنّسين .

ـ 6 ماى 1933 الأوامر الجائرة التى أصدرها أحمد باى (بإيعاز من المقيم العام ما نصرون) والمتعلقة بوضع المشبوه فيهم تحت المراقبة الإدارية .

ـ 10 ماى 1933 مؤتمر الحزب الدستورى (ودخول أعضاء هيئة تحرير جريدة العمل التونسى على اللجنة التّنفيذية) .

ـ 31 ماى 1933حل الحزب الدستورى واستفزازات المدعو على الشريف .

ـ 29 جويلية 1933 تعيين بيروطون مقيمًا عامًا .

ـ أوت 1933 انتفاضة بالمنستير أثر دفن متجنس بمقبرة المسلمين .

الجمعة 2 مارس 1934 مؤتمر قصر هلال (وانبعاث الحزب الدستورى الجديد) .

ـ الأمر المؤرخ فى 15 افريل 1934 القاضى بمنح المقيم العام حق أبعاد المشبوه فيهم بدون مقاضاة .

ـ 7 جويلية 1934 منشور من بيروطون إلى المراقبين المدنيين حول دفن المتجنّسين بقرار من المقيم العام .

ـ سبتمبر 1934 صدور الأمر القاضى باعتقال المشبوه فيهم ببرج البوف (8 دستوريين فى أوّل الأمر و 6 مناضلين قيل إنّهم شيوعيون) .

ـ 3 سبتمبر 1935 إطلاق سراح مَحمد بورقيبة .

ـ ديسمبر (1935 رمضان) بيروطون يزور برج البوف .

ـ 21 مارس 1936 نقلة بيروطون إلى الرباط .

ـ 14 افريل 1936 قبيل إبحاره فى اتجاه تونس ، المقيم العام الجديد أرمان فيون يعلن

أنه سيتخذ إجراءات فى سبيل التهدئة وأن ما كان يشغل باله ليس الاهتمام بالسلطة بل القضايا الإنسانية .

ـ 10جوان 1936 اجتماع الديوان السياسى بحى المنوبية لإعداد كراس يتضمن الحد الأدنى من المطالب الوطنية ثم سفر الحبيب بورقيبة إلى باريس للقيام بمهمة لدى فيانو .

ـ 11 أوت 1936 إعادة حرية الصحافة والاجتماع .

ـ 23 جانفى 1937 توجيه رسالة جارحة من فيناك (زعيم المعمرين) إلى المقيم العام : «أن لم تتخذ إجراءات حازمة فوراً فإن الدم سوف يسيل وانى أحملك مسئولية ذلك» .

ـ أول مارس 1937 خطاب فيانو .

ـ انظر جواب الدكتور الماطرى فى كتاب شارل اندرى جوليان «افريقيا الشمالية تسير . ص 87» وتصريح الحبيب بورقيبة بأن «إرساء اتّحاد لا تنفصم عراه بين فرنسا وتونس ، هو أساس جميع مطالب الحزب الدستورى الجديد» .

ـ استفزازات المتفوقين الفرنسيين .

ـ اضراب عملة الفسفاط بالمتلوى : 15قتيلاً بعد سفر فيون إلى فرنسا بيون .

ـ اضراب فى منجم الجريصة : قتيلان .

ـ 6 أموات فى مناجم المتلوى .

ـ 21 جوان 1937سقوط حكومة ليون بلوم (الجبهة الشعبية) .

ـ 8 جويلة 1937 عودة الشيخ الثعالبى .

ـ زيارتى إلى باريس (ومقابلة السيد بيرنجى رئيس ديوان . .)

ـ زيارة الثعالبى إلى المقيم العام ارمان فيون .

ـ أكتوبر ـ نوفمبر 1937 مؤتمر الحزب الدستورى الجديد نهج التريبونال . سحب

توسّم الخير من الحكومة الفرنسية مع الاستمرار فى منح الثقة للمقيم العام (موقف فيه إلتباس).

ـ 20 نوفمبر 1937 إضراب لم يتم احترامه إلا جزئيًا ومجهود ضائع.

ـ أواخر ديسمبر 1937 استقالة الدّكتور الماطرى من رئاسة الحزب الدستورى الجديد.

ـ انظر كتاب إفريقيا الشمالية تسير ص 89 «ثناء شارل اندرى جوليان على الدكتور الماطرى».

ـ حملة حامية الوطيس وتصريحات متطرّفة.

ـ 8 افريل 1938 مظاهرة أمام الإقامة العامة.

ـ مواجهة 9 افريل الشرطة.. الجيش يطلق النار. ثم.. دبابات من الساعة الثامنة إلى الساعة السابعة مساء. 22 قتيلاً على الأقل وعشرات الجرحى. حالة الطوارئ.

ـ كان ذلك حسب رأيى فشلا ذريعا لخطة الحزب.

ـ أول جويلية 1938 الأمر المؤرخ فى.. فيه تضييق للتشريع المتعلق بالصحافة والجمعيات والتنظيمات السياسية والاستعراضات والتّجمعات والاجتماعات العامة.

ـ سبتمبر 1938 الأزمة الأوروبية (مونيخ).

ـ 24 أكتوبر 1938 وصول لابون ومظاهرات لا صدى لها (حفيدات بورقيبة للأخت).

ـ 3 - 9 جانفى 1938 زيارة الرئيس دالادييى (الوزير الأول الفرنسى).

ـ موقف إيطاليا: موقف المعمرين (إعجابهم بموسيلينى وخطاب Comte Ciano الكنت تشيانو فى Monte Citirio مونتيتشيتوريو).

ـ ربما كانت تمثل زيارة دالادبى فرصة سانحة للحزب. لقد خصه السكان باستقبال حماسى.

ـ اقتبل أحمد باى اندلاع الحرب فى غير مبالاة.

ـ جويلية 1940 الاميرال استيفا يعوض ايريك لابون.

ـ جانفى 1941 اعتقال الدكتور لحبيب ثامر والطيب سليم حين كانا يتهيآن لاجتياز الحدود التونسية الطرابلسية.

ـ فيفرى 1942 صدور الحكم عليهما بالأشغال الشاقة مدة 20 سنة رغم مرافعة الأستاذ تيسيى فينيانكور Tixier Vignancourt.

ـ 19 جوان 1942 وفاة أحمد باى وارتقاء المنصف باى العرش.

ـ شخصية المنصف باى.

ـ أوت 1942 تقديم المطالب التّونسية (12 مطلبا) إلى رئيس الدولة الفرنسية الماريشال بيتان، انظر أفريقيا الشمالية تسير، ص 92.

ـ حادثة قصر باردو يوم عيد الفطر (انظر كتاب أفريقيا الشمالية تسير، ص 96).

ـ 12 نوفمبر 1942 نزول قوات المحور. مشادة بين الأميرال استيفا والسيد عبد الجليل الزاوش (وزير العدل)، انظر أفريقيا الشمالية تسير ص 100.

ـ 18 نوفمبر 1942 اطلاق سراح المعتقلين «الدستوريّين» بمرسيليا ونقلهم إلى روما يوم 9 جوان 1943 ثم عودتهم إلى تونس باستثناء بورقيبة ورفقائه الذين عادوا يوم 8 أفريل 1943.

ـ أول ديسمبر 1942 إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بالسجن المدنى بتونس، (الحبيب ثامر والطيب سليم...).

ـ 31 ديسمبر 1942 تكوين وزارة شنيق. يمثّل ذلك مرحلة أولى.

ـ إلغاء الأمر المؤرخ فى 30 جانفى 1898 المتعلّق بأراضى الأوقاف وتمكين الموظّفين التونسيين من الثلث الاستعمارى أى 28% من الأجر الأصلى.

ـ استئناف الحزب الدستورى الجديد نشاطه.

ـ إنشاء الهلال الأحمر التونسى (محمد العزيز الجلولى).

- 8 أفريل 1943 رجوع الحبيب بورقيبة من إيطاليا .

- 26 مارس 1945 هجرته إلى المشرق .

- سبتمبر 1949 عودته إلى تونس من جديد .

- 13 جانفى 1952 وصول المقيم العام الجديد دى هو تكلوك إلى تونس واستقباله من قبل الباى . سفر صالح بن يوسف ومحمد بدرة إلى باريس .

- 15 جانفى 1952 دى هوتكلوك يسلم إلى الباى رسالة حادة اللهجة من وزير الشئون الخارجية روبار شومان يدعوه فيها إلى عزل وزرائه .

- 6 فيفرى 1952 شنيق (الوزير الأكبر) يعلم دى هو تكلوك أنه بالنظر إلى خطورة الوقائع التى عاينها الموطف الذى أوفده إلى عين المكان ، قد قرر أن يوجه إلى الوطن القبلى الدكتور محمود الماطرى (وزير الدولة) والدكتور محمد بن سالم (وزير الصحة العمومية) لإجراء تحقيق رسمى ، مضيفا إلى ذلك أنه يرى من المناسب تشريك ممثل عن المقيم العام فى هذه المهمة .

وثيقة رقم 3

مذكرة بقلم الدكتور الماطرى يستعرض فيها بعض ذكريات الطفولة.

أبعد ما تبقى بذهنى من الذّكريات

فى غرفة صغيرة كنّا نستعملها «كبيت قعاد» ، صورتان معلقتان على جدارين متقابلين . تمثل الأولى الجنرال التركى أدهم باشا الذى انتصر على الجيش اليونانى سنة 1889 ، وتمثل الثانية مينيليك امبراطور الحبشة الذى سحقت قواته جيش الاحتلال الإيطالى فى معركة ادنة .

قد أحدثت الحرب الروسية اليابانية ثورة حقيقية فى العقليات . فقد ظل سكان إفريقيا وتونس أوفياء ثابت الوفاء للخلافة بالأستانة ، فى حين كانوا يعتبرون الروس اعداء للإمبراطورية العثمانية ، ألدّ أعداء الإسلام ، هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت انتصارات شعب آسيوى على دولة أوروبية عظيمة تقيم الدليل على زيف الادعاء بأن الأوروبيين لا يقهرهم إلا أوروبيون . فقد أقام أول دليل على ذلك انتصار مينيليك على الإيطاليين . قد كانت جرائد الرشدية والحاضرة (الأسبوعية) والزهرة تنشر تعاليق مطولة بشأن تلك الحرب . . . وكان لمعركة مكدن على وجه الخصوص صدى بعيدا فى تونس .

وفى شهر رمضان كانت تعرض بدكان خشبى وضيع نصب بساحة الحلفاوين أشرطة من أولى الأشرطة السينمائية فى حصص وجيزة تتوالى عديد المرات فى كل سهرة . وكان آلاف المتفرجين يتوافدون لمشاهدة شريط وثائقى قصير بالتصفيق الحار كلما تمر أمام أعينهم طوابير طويلة من الأسرى الروس وقد تمادى نجاح ذلك الإنتاج طيلة سهرات رمضانية متعددة .

محمد الهادى باى العاهل الحسينى المحبوب (من ورقة منعزلة خلفها المرحوم الدكتور محمود الماطرى) .

خلف محمد الهادى باى (1902 - 1906) اباه على باى الذى توفى فى سن تناهز 84 سنة بعد أن لازم الفراش عدة سنوات . وقد تقلصت عنه كل سلطته لم يبق منها

حتى شبحها. ولا يمكن القول أن على باى قد صدرت عنه أدنى معارضة للمقيمين العامين الذين توالوا على السلطة خلال مدته التى دامت 20 سنة (1882 - 1902). وحتى لو خامرته فكرة رفض بعض طلباتهم، فإن وزيره الأكبر محمد العزيز بوعتور كان بالمرصاد لإزالة تلك الفكرة من ذهنه. فتسبب انعزاله خلال السنوات الأخيرة من عهده فى تلاشى السلطة الحقيقية عهدئذ لا فى شخص الباى ولا فى شخص المقيم العام، بل فى شخص يدعى السيد روای M.Roy (الكاتب العام للحكومة)، موظّف من قدماء إدارة البريد كان قدم من الجزائر. لذلك أثار اعتلاء ابنه محمد الهادى العرش فى صفوف الشعب كثيرا من الابتهاج والأمل. ذلك أن محمد الهادى باى كان صغير السن نسبيا (إذ هو من مواليد 1855) وكان له نصيب من الثقافة ويتكلم الفرنسية بيسر. وكان أغلب المثقفين التونسيين فى ذلك العصر من أصدقائه، أمثال محمد القروى والبشير صفر وخير الله بن مصطفى وعلى بوشوشة وعبد الجليل الزّاوش. وكان قد قام فى شبابه بعدة رحلات إلى فرنسا.

وثيقة رقم 4

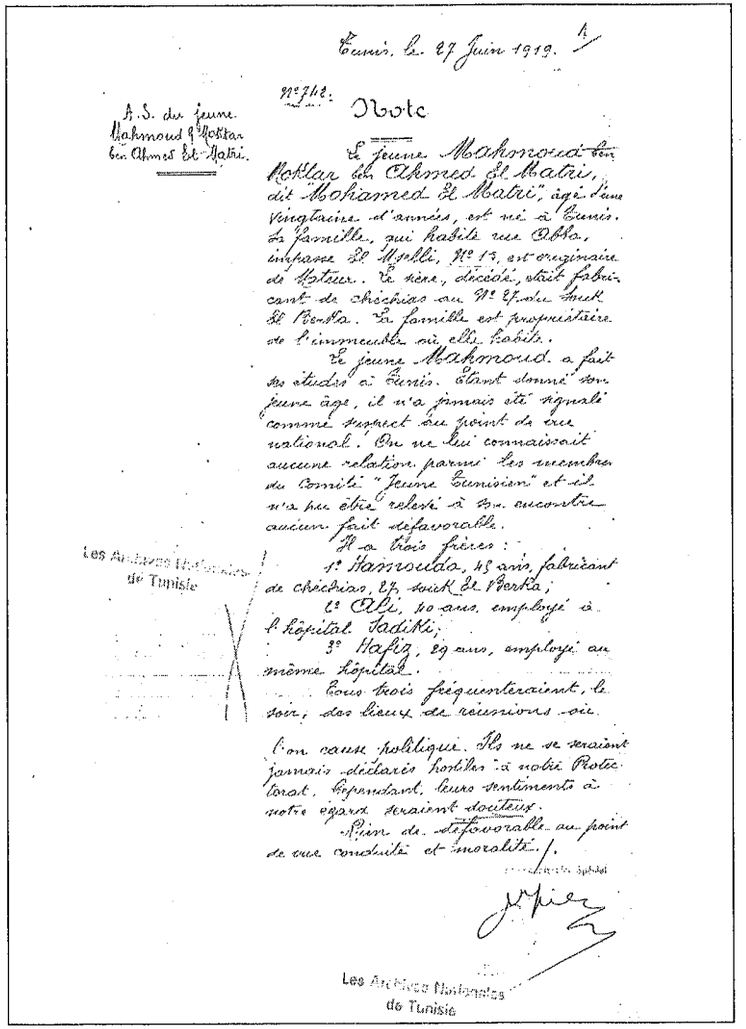

Tunis, le 27 Juin 1919.

N° 742.

Note

A.S. du jeune Mahmoud ben Mokhtar ben Ahmed El-Matri.

Le jeune Mahmoud ben Mokhtar ben Ahmed El Matri, dit "Mohamed El Matri", âgé d'une vingtaine d'années, est né à Tunis. Sa famille, qui habite rue Dbiba, impasse El Mekki, N° 13, est originaire de Metlaoui. Le père, décédé, était fabricant de chéchias au N° 17 rue Sidi El Bechta. La famille est propriétaire de l'immeuble où elle habite.

Le jeune Mahmoud a fait des études à Tunis. Etant donné son jeune âge, il n'a jamais été signalé comme suspect au point de vue national. On ne lui connaissait aucune relation parmi les membres du Comité "Jeune Tunisien" et il n'a pas été relevé à son encontre aucun fait défavorable.

Il a trois frères :

1° Hamouda, 25 ans, fabricant de chéchias, 17, rue Sidi El Bechta ;

2° Ali, 20 ans, employé à l'hôpital Sadiki ;

3° Hafiz, 19 ans, employé au même hôpital.

Tous trois fréquenteraient, le soir, des lieux de réunions où l'on cause politique. Ils ne se seraient jamais déclarés hostiles à notre Protectorat, cependant, leurs sentiments à notre égard seraient douteux.

Rien de défavorable au point de vue conduite et moralité./.

Les Archives Nationales de Tunisie

Les Archives Nationales de Tunisie

تقرير المخابرات العامة فى 27 جوان 1919 تحت عدد 742 بخصوص الاجتماعات فى الأوساط الوطنية التى كان يحضرها محمود الماطرى بمعية إخوته الثلاثة : حمودة (محترف صنعة الشاشية) وعلى وحفيز (المشتغلين بالمستشفى) جميعهم «ذوو أخلاق حميدة لكن شعورهم إزاء الحماية مشبوه فيه» حسب ما جاء فى التقرير.

وثيقة رقم 5

رسالة وجهها الحبيب بورقيبة إلى الدكتور الماطرى

من قصر لافرتى La Ferté فى أوت 1954

(وهذه الرسالة حررت رأسا باللغة العربية)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله

لافرتى يوم الأحد 22 أوت 1954

أخى العزيز ورفيقى الأول

تأثرت غاية التأثير حتى اغرورقت عيناى بالدموع لما قرأت مكتوبك اللطيف وعباراته الرقيقة، لما لمست فيها من محبة خالصة وأخوة صادقة لم تزدها الأيام إلا متانة ورسوخا. ولست فى حاجة والله إلى التقرب إلى لأنك دائما قريب منى وذكراك راسخة فى سويداء قلبى ما دام يخفق بالحياة.

وقد أثار خطابك ذكريات لذيذة بعضها يرجع لأيام الصادقية عندما كنت «فرخا» حسب تعبيرك إذ ذاك وموقفك الرائع أيام العمل التونسى عندما انشق عليها البحرى قيقة وعلى بوحاجب وحاولا جلبك إلى صفهما فرفضت أن تخذلنى أو تطعننى من خلف ولو تم ذلك لما قامت بعدها قائمة لهاته الحركة المباركة التى انقطعت لخدمتها وضحيت من أجلها بسعادتى المادية فى الدنيا، والله على ما أقول شهيد. واليوم وقد بدأت تظهر بوادر النصر بعد كفاح مضن مستميت دام ربع قرن، أرى من واجبى الاعتراف بفضلك فى هذا النصر لأنك شددت أزرى وحميت ظهرى فى أحرج المواقف عندما كان مصير الجريدة والحركة كلها مرهونا بصوتك.

وفى الختام أرجوك قبول أطيب تمنياتى بمناسبة هذا العيد المبارك مع قبلاتى الأبوية الحارة إلى حرمك المصون وكافة الأنجال والسلام من أخيك المخلص.

الحبيب بورقيبة

وثيقة رقم 6

رسالة وجهها الحبيب بورقيبة إلى الدكتور الماطرى فى سبتمبر 1954 حين كان بالإقامة الجبرية بقرار من الحكومة الفرنسية بقصر لافرتى فى بلدة اميلى القريبة من أورليان، وبعد مغادرة جزيرة غروا.

صديقى العزيز

بلغتنى أمس الصورة التذكارية الصغيرة التى تجدها طى هذا فعساها تذكرك وقتا قصيرا ممتعا كان لنا بغروا.

لم اتمالك عن مدك بهذه الصورة الجميلة المفاجئة. وقد أوصيت على نسختين من تلك الصورة سأتصل بهما فى الأسبوع القادم. لقد جاء الشريف يوم السبت الماضى لزيارتى، وأنى لاراه على أحسن حال رغم شاربه المتدلى. قد أصبح الآن فى عنفوان الشباب تبشر ملامحه بكل خير.

وإنى إذ أذكر الحالة التى كانت عليها تونسنا المسكينة زمان كنا فى سنه أقدر الأشواط التى قطعناها فى بحر 25 سنة... إلا أن الرسالة التى سيدعى الشبان إلى الاضطلاع بها لا تقل روعة ولا إثارة للحماس عن تلك التى كرّسنا لها حياتنا.

كان الله فى عونهم وهداهم إلى سواء السبيل.

قدم تحياتى إلى «للاّ» قمر وقبّل عنى جميع أبنائك الأعزاء.

مع صادق الود

بورقيبة

وثيقة رقم 7

رسالة مفتوحة وجهها الدكتور الماطرى

إلى الرئيس الحبيب بورقيبة فى 6 سبتمبر 1972

تونس فى 6 سبتمبر 1972

رسالة مفتوحة إلى السيد الحبيب بورقيبة

رئيس الحزب الاشتراكى الدستورى

رئيسى العزيز،

لقد أزعجنى خلال السنوات الأخيرة، أن أجد نفسى فى عدد من خطبك محل انتقادات ظالمة. . . ليس لها من مبرر.

ومراعاة للمهمة السامية التى تتقلدها، أمسكت عن كل رد فعل. ولم أوجه إلا مرة واحدة توضيحات إلى جريدة لابراس. غير أن رئيس تحريرها وقتئذ السيد ليشيا Liscia أعلمنى أن نشر مثل ذلك التوضيح من شأنه أن يسبب له بعض المضايقات ورجانى أن أعذره. فأشار على عدد كبير من الأصدقاء حتى بعض أصدقائنا المشتركين بأن أتوجه إلى بعض الصحف بفرنسا. ولكنى لم أفعل ذلك، معتبرا أنه ليس من اللائق الدخول فى جدل مع رئيس دولة بلادى على صفحات جريدة أجنبية. وفى مرة أخرى بشأن الزيارة التى أديتها إليك سنة 1954 فى جزيرة غروا اكتفيت بإصلاح الوقائع فى رسالة وجهتها إليك عن طريق كاتبك الخاص سى علاّلة العويتى، وأرسلت نسخا منها إلى بعض أعضاء الحكومة عهدئذ.

وقد ورد النقد الأخير الموجه إلىّ، فى الخطاب الذى ألقيته يوم 3 سبتمبر الماضى بالمنستير. وهذا نصه كما شاهدته بالتلفزة وكما نشرته جريدة لابراس بتاريخ 5 و6 سبتمبر الجارى: «لمحاولة وضع حد لجولاتى أراد المقيم العام فى أول الأمر استعمال طريقة ملتوية لم أتعرف على حقيقتها إلا بعد مدة طويلة. ذلك أن الدكتور الماطرى خاطبنى ذات يوم قائلاً» يا سى الحبيب، ها أن محيى الدين اليوم قد انكسرت شوكته. فينبغى أن نضع حدا لجولاتنا. خاطبنى بهذا الكلام فى شهر افريل إن لم تخنى الذاكرة. وكنت أظن أنه قد فعل ذلك بمبادرة شخصية منه. فأجبته أن مواصلة

ذلك العمل مازالت متحتمة حتى استئصال الداء. ولمزيد اقناعه أفهمته، أنه بدون مواصلتى نشاطى ذاك يكون مصيره هو ذاته مصير الطاهر الحداد الذى أقصاه الدستوريون القدامى عن حظيرة المجتمع، فقضى بقية عمره على حالة يرثى لها.

وبعد ذلك بمدة طويلة علمت باندهاش، عند اطلاعى على الشهادة التى أدلى بها الدكتور الماطرى ضدى فى محاكمة سنة 1938، أن المقيم العام هو الذى كان كلفه بأن يحاول اقناعى بالكف عن الجولات التى كنت أقوم بها داخل البلاد. إذ لم يكن ليخطر ببالى أن رئيس الحزب يقبل التورط فى مثل تلك المكيدة.

وعندما تنشر جميع الوثائق المتعلقة بمحاكمتى، سيتعجب الناس من صمودى أمام كل ما تعرضت له من دناءات. فلو تمت محاكمتى لحكم على بالإعدام، نظرا لخطورة التهم الموجهة ضدى.

والصحيح أنى نصحتك بالفعل، لا مرة واحدة، بل عدة مرات خلال فترات عصيبة (وكان نصحى لصالح الحركة الوطنية التى كنا نقودها معا) بألا تكثر من الجولات والاجتماعات العمومية، وبأن تتجنب بالخصوص العنف اللّفظى الذى من شأنه أن يوفر لخصومنا ذرائع لعرقلة حركتنا، أو بل لشن حملة قمع ضد مناضلينا.

أما المرّة التى أشرت إليها فى خطابك الأخير فصورتها كما يلى:

حوالى منتصف أفريل 1934، زارنى الدكتور بران مدير المستشفى الصادقى بعيادتى وأعلمنى بأن المقيم العام بيروطون أوفده لينذرنى، بوصفى رئيس الحزب الدستورى الجديد، بأنه لن يتحمل مايثيره الوطنيون من شعب فى البلاد، وأنه فى صورة عدم وضع حد لذلك الشعب، وفى أقرب وقت، سيكون مضطرا إلى اتخاذ ما يقتضيه الوضع من إجراءات. وقبل أن يفارقنى، ناشدنى الدكتور بران، وكان متأثرا غاية التأثر، بأن نتحرك بسرعة حتى لا نستشيط المقيم العام ونثيره ضدنا، إذ كان الرجل، حسب رأيه، متفهما للمشاكل التونسية غاية التفهم، غير أنه يراه عصبيا وقادرا على رد فعل عنيف. ومن الغد أو بعد الغد أعلمت بذاك المسعى أعضاء الديوان السياسى بمن فيهم أنت ذاتك. وقد تم ذلك على التحديد فى مكتبك بنهج باب سويقة. كما أنى أعلمت بالخبر كثيرا من الأشخاص مازالوا يتذكرونه.

فلا يحق لك إذا يا رئيسى العزيز أن تقول: «وبعد ذلك بمدة طويلة علمت باندهاش، عندما اطلعت على الشهادة التى أدلى بها الدكتور الماطرى ضدى (هكذا) فى محاكمة سنة 1938 أن المقيم العام هو الذى كان كلفه بأن يحاول إقناعى بالكف عن الجولات التى كنت أقوم بها داخل البلاد. إذ لم يكن ليخطر ببالى أن يقبل رئيس الحزب التورط فى مثل تلك المراودة».

لا يحق لك ذلك ضرورة أنه لم يرد ذكر ذلك المسعى ولا ذكر أى مسعى آخر مماثل فى شهادتى التى نشر نصها بعناية مصلحتك المكلفة بالدعاية فى الجزء الثانى من الكتاب الذى يحمل عنوان محاكمة بورقيبة فإما أنك لم تقرأ تلك الشهادة فتكون عندئذ قد أخطأت فى حقى بتسرعك فى اتهامى بالتواطؤ مع بيروطون، معتمداً وثيقة كنت تجهل محتواها. وإما أنك كنت تعرفها حق المعرفة، وعندئذ يكون الأمر أخطر إذ تكون فى هذه الحالة قد تعمدت المسّ من كرامة وشرف رفيق كفاح كنت قد نوهت على رؤوس الملإ باستقامته ونزاهته عندما قلدته بيدك الصنف الأكبر من وسام الاستقلال، وإنى فيما يخصنى أفضل تصديق الافتراض الأول.

هذا وما دام الكلام قد ساقنا إلى الشهادة التى لم أطلب الإدلاء بها ضدك خلافًا لما جاء فى خطابك فما البأس من أن نتحدث عنها قليلاً.

فهل يمكن بحال أن يقال عنى أنى قصدت حمل المحكمة على الحكم عليك بالإعدام عندما صرحت أمام قاضى التحقيق بالتصريح التالى:

«سألت بورقيبة قبل حوادث 9 افريل بمدة قليلة عن الأقوال المنسوبة إليه بشأن الإضراب عن الجباية والخدمة العسكرية وتخريب وسائل الاتصال، وهى أقوال أعلمنى بها السيد المقيم العام على أساس تقارير بلغته من سلطات الايالة. فأنكر بورقيبة أن يكون تلفظ بمثل تلك الكلمات». فهى، كما ترى شهادة ليس من شأنها أن تزيد فى خطورة وضعك. ولو أردت الإساءة إليك حقًا لنقلت على قاضى التحقيق الكلمات التى قلتها لى أثناء زيارتى لك يوم 9 افريل، والتى ارتجفت لسماعها: «لابد أن يسيل الدم! أجل لابد أن يسيل الدم!» ومن المعلوم أنى أقسمت أمام قاضى التّحقيق إنى أقول الحق، كل الحق ولا شىء غير الحق. غير أنى رغم ذاك القسم لم أقل تلك الحقيقة ولا بعض الحقائق الأخرى التى كانت من شأنها ـ

دون سواها ـ أن تقودك إلى المشنقة. الحقيقة هى أن ما كاد يتسبب لك لا فى الإعدام (ذاك من المبالغات) بل فى عقوبة صارمة، إنما هى مغالاتك اللفظية فى ظروف كان ينبغى فيها لك، كزعيم، رباطة الجأش وتوخى الحذر، إنما هى تعليماتك الموجهة دون حيطة إلى مناضلين لم يكونوا كلهم من الموثوق بهم، إنما هى وثائق الحزب وضعها تهاونك رهن أى عملية تفتيش، وإنما هى رسائلك المثيرة الموجهة إلى الهادى نويرة وسليمان والكثيرين غيرهما، حتى تم حجزها عند المرسل إليهم واستعمالها بكامل السهولة لإثراء ملفات الاتهام. تلك هى الوقائع فى بساطتها. وليس من خدمة التاريخ فى شىء تشويهها أو تقديمها تقديمًا مغرضا. إنما ذلك تزييف للتاريخ.

رئيسى العزيز، قد بلغ كلانا سن الشيخوخة، فحان الوقت لنسيان بعض الأحقاد المكبوتة، وحان الوقت لوضع حد للالتباسات وخرافات دامت أكثر مما ينبغى.

وتفضل بقبول تحيات من لا يزال ـ رغم كل شىء ـ أحد أصدقائك الأصدق إخلاصًا لك، بالخصوص الأكثر نزاهة.

محمود الماطرى

وثيقة رقم 8

رسالة وجهها الحبيب بورقيبة إلى
الدكتور الماطرى من منفاه برمادة فى أفريل 1952

رمادة فى 18 أفريل 1952

صديقى العزيز،

لقد اندهشت صادق الاندهاش لما وصلت إلى رمادة بخبر إبعاد جميع أعضاء الحكومة إلى قبلى. وأدهشنى أكثر من ذلك أن أعلم أن المتقدمين على هذا الإجراء ـ بل هذا التعسف ـ يقدمونه كتمهيد لتحقيق الاستقلال الداخلى للبلاد التونسية. وأنى لأرى هذا القرار سيئول حتمًا إلى نقيض ما يتوقعه المسئولون عنه إذ أن «اختبار القوة» لم تعد تخفى على أحد. . غير أنى كنت منشغل البال بصحتك التى أعرف أنها كانت أحد. . غير أنى كنت منشغل البال بصحتك التى أعرف أنها كانت متوعكة منذ إبعادنا إلى برج البوف وقد زادت توعكًا منذ ذلك التاريخ. ومن حسن الحظ فإن الصور التى نشرتها الصحف قد هدأتنى، إذ أراك فيها على أحسن ما يرام، مقر العزم أكثر من أى وقت مضى على الصمود فى انتظار النتيجة التى ستتمخض عنها الأحداث.

هذا وأن موقف رفقائك الذى أثبتته تصريحات سيدى محمد شنيق قد كانت محل إعجاب الشعب وأثارت حميته. فلم يبق لنا إلا أن نترصد سير الأحداث المحتوم الذى لا مفر منه وأن ننتظر مآلها المنطقى الذى لم يعد له أن يتأخر.

وها هى الأحداث شاهدة للعيان. . فقد أدرك الناس مدى ما قطعنا من الأشواط وما حققنا من تقدم فى العالم منذ عملية 26 مارس (إقالة وزراء شنيق بالقوة).

المعنويات هنا فى رمادة ممتازة، فلا وجود فى صفوفنا لأى تململ، ذلك أن الجيل الراهن أشد حزمًا من الجيل الذى سبقه، والجيل القادم سيزيد عليه حزمًا: تلك هى سنة التقدم. وبالإضافة إلى شاذلية بوزقرو التى تعرفها، يضم محتشدنا خديجة طبال الممرضة بعيادة الدكتور عزيز وآسيا غلاب قائدة الكشافة بنابل، وهى متزوجة

وأم عائلة. أنهن يشغلن غرفة ملاصقة لغرفتنا ويهتممن بإطعامنا إذ يشرفن على المطبخ.

وكما كان الشأن فى برج البوف فإننا نقضى من كل يوم ساعة فى المطالعة، فقد انتهينا من كتاب لأحمد أمين، عنوانه رجال الإصلاح وهو يتضمن تراجم عدد من كبار المصلحين المسلمين فى القرن التاسع عشر: محمد بن عبد الوهاب، زعيم الوهابيين، وجمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده وخير الدين باشا وغيرهم. . وفى المساء نستمع إلى الإذاعة ونعلق على الأخبار.

أرجو أن تكون قد تلقيت أخبارًا مرضية عن العائلة. أما أنا فليست لدى من سوء الحظ أخبار عن عائلتى. وقد وجهت الرسالة إلى ما تيلد بقيت بدون رد، كما أنها لم ترد على أخبار من بيبى.

مع خالص الود

الحبيب

وثيقة رقم 9

رسالة وجهها الدكتور الماطرى

إلى الرئيس الحبيب بورقيبة فى 18سبتمبر 1970

تونس فى 18سبتمبر 1970

سيدى الرئيس،

صديقى الكبير العزيز،

لقد اندهشت بالغ الاندهاش لما طالعت الفقرة التالية من خطابك الموجه إلى إطارات الجمهورية، كما نقلته الصحف المؤرخة فى 12سبتمبر الجارى:

«جاءنى الدكتور الماطرى فى جزيرة غروا Ile de Groix ليوصينى بالاعتدال فى المفاوضات مع فرنسا، معللاً ذلك بكون فرنسا لا يمكنها التخلى عن أبنائها لترضية بورقيبة! مما اضطرنى إلى نهره بغلظة مذكراً بسابق تخاذله».

وإنى يا سيدى الرئيس لا أصدق أن تكون هذه الفقرة منقولة بأمانة عن كلامك.

فإن الزيارة التى أديتها إليك فى جزيرة غروا كانت ذات صبغة ودية أكثر منها سياسية. ذلك أنى، بعد أن قضيت بضعة أيام فى ضيافة السيد أرمان فيون فى لوبولييغانLe Poulguen، رأيت من واجبى أن آتيك لأسلم على الزعيم أهئنه ولأعانق الصديق.

وبما أنى كنت قبل ذلك قد قابلت السيد فوشى Fouchet لمكلف بشئون شمال أفريقيا وبعض الشخصيات الفرنسية الأخرى فقد أردت بنفس المناسبة أن أطلعك على الوضع ولأشاطرك انطباعات عنه. ولئن كنت أوصيتك لا محالة بالاعتدال فى المحادثات المرتقبة، فإنما فعلته حرصًا على ألا تتوفر للطرف الفرنسى ذريعة لتهرب جديد قد يتسبب فى التراجع عن كل ما تم كسبه. وقد كان هذا الموقف الصادق النزيه مطابقًا لتصورنا المشترك للعمل السياسى ولمزاجى. مع العلم إنك قد قلت إنك ستكون متساهلاً بشأن عدة نقاط، غير إنك ستظل متصلبًا بشأن مشاركة الفرنسيين فى الهيئات المنتخبة (مثل المجلس التشريعى والمجالس البلدية أو الجهوية) وفى كل مؤسسة لها مساس بالسيادة التونسية، وقد كنت متفقًا معك على ذلك تمام الاتفاق.

أما كون «فرنسا لا يمكن أن تتخلى عن أبنائها لترضية بورقيبة» فهذا كلام لم يكن له أن يصدر عنى، لا فى جزيرة غورا ولا فى أى مكان غيرها.

إن صداقتنا يا رئيسى العزيز، يرجع عهدها إلى عهد طفولتنا (58سنة)، كما ذكرت به الجماهير يوم 3أوت الماضى بصفاقس، ثم إن علاقتنا لم تزل مطبوعة بأكمل اللياقة حتى عند نشوب بعض الخلاف بيننا. فكيف يكون لى أن أتخلى عن تلك اللياقة، فى مقام كنت فيه سعيداً باستضافتك لى، وفى تلك الظروف بالذات! وفى ذلك المكان بالذات! ما كان ذلك من معهود سلوكى.

هذا وأنت، يا رئيسى العزيز أنت على خلق لا يسمح لك بأن تنكر مقامك «فتنهر فى غلظة» صديقًا قديمًا جاءك من تلك الأبعاد مسلمًا. أنك لم تفعل ذلك، بل زدت لطفًا فألححت على أن أبقى معك ثلاثة أيام، بينما كان من المقرر أن لا أقضى عندك سوى أربع وعشرين ساعة. أنى لم أزل أتذكر بتأثر تلك الأيام الثلاثة! (وما أقصرها) التى قضيتها فى رفقتك بذلك الموقع الرائع، وما استعرضنا أثناءها من عديد الذكريات وما استعرضنا من عديد الأحداث، غير أنه لم يتخللها ذكرى أى تخاذل، لا حاضراً ولا ماضينا. ولم أنس طعم الأرز بالدجاج الذى صنفته أنت بيديك، وقد خصصت منه طبقًا كبيراً قدمته لأعوان الجندرمة المعينين لحراستك.

وما زلت أحتفظ بالصورة المهداة إلى بخط يدك، والتى وجهتها إلى بعد ذلك ببضعة أيام، وهى تمثلنا نحن الاثنين جالسين جنبًا لجنب على حافة حلبة الجزيرة، ومعنا أحد الصغار يلعب على الساحل الرملى قريبًا منا.

ولما غادرت منزلك رافقتنى حتى وصلنا على بعد ثلاثين متراً من رصيف الميناء حيث منعك الشرطيون المرافقون لنا من مجاوزة ذلك الحد. هناك تفارقنا بعد معانقة أخوية وقد اغرورقت عيوننا بالدموع.

تلك هى الذكرى التى مازلت أحفظها عن رحلتى إلى جزيرة غروا حيث لاقيت بورقيبة الكرم، بورقيبة الود والطيبة، لا بورقيبة الضغينة والغلظة.

وفى الختام، يطيب لى أن أقدم عبارات سامى التقدير إلى رئيس الدولة، وأن أعبر للصديق عن ثابت مودتى.

وثيقة رقم 10

مقالة الدكتور الماطرى الصادرة فى صوت التونسى

بتاريخ 19سبتمبر 1936 تحت عنوان «نتائج سياسية سيئة»

إن المقال الذى نشرناه على صفحات هذه الجريدة للتنديد بقرار المنهج المسلط فى تونس على طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا، قد تسبب فى الاتصال بعدد ضخم من الرسائل الواردة من جميع أنحاء البلاد.

ولا شك أننا لا نجهل ما يوليه الشعب التونسى من أهمية بالغة إلى مسألة التعليم، لكننا لم نكن نظن أنه سيتحمس إلى هذا الحد لمثل ذلك الموضوع. فلقد وردت علينا رسائل عديدة ومشجعة، اتسم بعضها بسمو فكرى رائع. وقد عبرت جميعها عن غضب أصحابها وسخطهم على طريقة اعتبار طلبتنا وجمعيتهم لدى بعض الأوساط الإدارية. غير أننا لاحظنا بكل أسف أن كثيرين من مراسلينا قد ظنوا اكتشاف مشاعر فرنسا من خلال الموقف الحقود الذى اتخذه برعونة بعض الموظفين الإداريين. ونحن نأمل جيدا أن يتمكن السيد المقيم العام عند عودته من إقناعهم بأنهم مخطئون. ألا يرجع سبب خطئهم إلى الانفعال الذى أثارته فى نفوسهم فظائع الوقائع الوارد ذكرها فى مقالنا الأخير؟

وباستثناء هذه النقطة السوداء، فإنه لمن المنعش حقًا مطالعة مثل تلك الرسائل. إذ أننا نشعر أن الأمر لم يعد يتعلق بذلك الشعب الخامل واللامبالى الذى قدم دوامًا واستمرارًا بمثل تلك الصورة، بل بالعكس من ذلك، فالأمر يتعلق بشعب يهتز لأدنى نداء ويستعد لكل التضحيات. أفلا نجد دليلاً على ظهور روح جديدة فى كون أغلب الرسائل التى تلقيناها قد ختمت تقريبًا بهذه الجملة: «رغم الأضرار التى ربما ستلاحقنى، فإنى أسمح لكم بنشر رسالتى بإمضائى، إن رأيتم فائدة فى ذلك؟» ومما يزيد فى بلاغة هذه الجملة أن كثيراً من مراسلينا الذين هم من الموظفين قد عبروا عن أفكار على غاية من الجرأة، واتهموا شخصيات رفيعة المستوى.

ولكن دون أن ننكر الجانب المعنوى من هذه المسألة، فإن ما يهمنا أكثر، إنما هى المساعدة التلقائية والوعود الباتة المعلنة فى تلك الرسائل والتى يسعدنا إبلاغها إلى علم أصدقائنا.

فهذا تاجر من صفاقس يضع على ذمة الجمعية منحة سنوية قدرها 10.000 فرنك لإسنادها إلى طالبين اثنين تعينهما.

وهذا أحد زملائنا الأكبر منا سنا، المعروف والمحترم من الجميع، يعرض على الجمعية منحة قدرها 5000 فرنك لطالب فى الآداب، ومكافأة قدرها 3000 فرنك لكل طالب فى الطب ينجح فى مناظرة الأطباء المقيمين فى مستشفيات باريس.

وهذا ملاك بسليانة يكتب إلينا ما يلى: «رغم أنى أكاد لا أعرف القراءة والكتابة، فإنى أعتقد أن من الواجب نشر التعليم فى شعبنا وبعث نخبة على تمثيلنا بلياقة والدفاع عنا إن اقتضى الأمر. ولذلك فإنى أضع ذمتكم منحة سنوية قدرها 5000 فرنك لإسنادها إلى طالب فى الطب يتعهد معنويًا بالتحول إلى منطقتنا للاستقرار بها».

وأعلمنا زارع زياتين بجهة سوسة باعتزامه إسناد منحة لطالب فى الكيمياء تخصص فى صناعة المواد الدسمة والصابون.

ولا نستطيع لضيق المكان ذكر الذين عرضوا علينا مبالغ أقل قيمة ولا مئات الأعضاء المنخرطين الجدد الذين لا يقل فضلهم عن الآخرين.

وهكذا بدأت توقعاتنا تتحقق ولم تعمل الصعوبات التى أثيرت لمنع أبنائنا من التعلم إلا على حفز النوايا الطيبة وبعث حركة تضامن حققت لعلمنا إمكانية الدوام والتقدم رغم جميع ضروب المناهضة وجميع العقبات. وقد كنا نفضل أن نراه يحيى فى كنف التعاون وتحت إشراف الشعوب. إلا أن بعض الموظفين أرادوا غير ذلك فى هذه البلاد التى كثر فيها الحديث عن التعاون. وقد ابتهج بعضهم بذلك، أما نحن فلا يسعنا إلا التعبير عن أسفنا من صميم فؤادنا، وذلك من أجل هيبة فرنسا المعنوية، أكثر من أجل مستقبل شبيبتنا.

وثيقة رقم 11

مقالة الدكتور الماطرى الصادرة فى جريدة لاكسيون

بتاريخ4 أوت 1958 تحت عنوان «شباب من تونس يطلبكم»

لا شك أنى من أحسن الناس معرفة للحبيب بورقيبة الذى أكن له منذ عهد بعيد أنصع مودة. ومع ذلك فإنى أشعر بشىء من الحرج، بل وبشىء من الورع يعوقنى عن التحدث عنه، فكأنى أشفق أن يكون فى ذلك شىء من خيانة الأمانة.

عرفت الحبيب بورقيبة منذ التحاقه بالمدرسة الصادقية فى أكتوبر 1915، وكان يبلغ من العمر عشر سنوات فى حين كنت فى السنة الخامسة عشرة من عمرى. وكان له عينان لونهما رمادى أخضر، تبدوان واسعتين فى وجهة النحيف.

وبما أن أخاه سى محمود، التلميذ بالقسم الأول،) أى السنة السادسة والنهائية من تعليم المدرسة) كان حريصًا على استبقائه إلى جانبه فقد سمحت الإدارة «للفرخ حبيب» بأن يتناول أكلاته على «مائدة الكبار» حيث كان يسلينا بدفق من الثرثرة تتخللها من حين لآخر ملاحظات وأفكار تفوق صغر سنه.

من ذلك أنه أبان حملة انتخاب ريمون بوانكارى رئيسًا للجمهورية الفرنسية، أدهشنا بترديد شعار «بوانكارى يعنى الحرب»! . ولا شك أنها عبارات لم تكن تعنى شيئًا كبيرًا فى ذهنه ولا حتى فى أذهاننا. والغالب على الظن أنه سمعها من أحد إخوته الكبار المواظبين على مطالعة الجريدة الاشتراكية عهدئذ، بريد تونس. إلا أن عنايته بحفظ وترديد تلك الكلمات، كان ينم عن طبيعة مشاغله ويؤشر إلى ما سوف تكون اهتماماته فيما بعد.

ولما غادرت المدرسة الصادقية سنة 1916 تركت «بورقيبة الأصغر» فى القسم الرابع (السنة الثالثة) وابتعدنا عن بعضنا حتى نوفمبر 1924.

كان ذلك فى يوم شديد الضباب بالمحل الكائن بشارع بيلبور Pelleport عدد 144، بباريس، وهو مجرد غرفة صغيرة اتخذتها هيئة تحرير الجريدة الأسبوعية النقابية الحياة العمالية مقرًا لها. يوم ذلك نادت بى الرفيقة فيرا: «الرفيق الماطرى، هناك شاب من تونس يطلبك».

فخرجت إلى الساحة الصغيرة حيث وجدت نفسى وجهًا لوجه مع شاب يبلغ من العمر 21 سنة، هو الحبيب بورقيبة ملامحه تغيرت عن ملامح المراهق الذى كنت عرفته بتونس. أما كيفية توصله لاكتشاف عقرى، ذاك الواقع فى حى شعبى ناء من الدائرة العشرين بباريس فذلك ما لم أساله عنه.

تعانقنا وتوثقت بيننا منذ ذلك اليوم عرى صداقة خالصة ثابتة لم تمس منها الفوارق بين مزاجينا ولا طول فترات الافتراق المريرة. وكنت وقتئذ فى أواخر دراساتى الطبية، فى حين شرع هو فى ظروف مادية شاقة للغاية، فى مزاولة دراساته اللامعة فى الحقوق والعلوم السياسية إذ اجتاز كل امتحاناته بملاحظة حسن أو حسن جدًا.

لا يتسع المجال، ضمن هذه العجالة الإحاطة بكل جوانب شخصية فذة يستحق كل وجه منها الانفراد بدراسة.

غير أن الملاحظة الأولى التى يمكن أن يبديها من يتفرس فى الرئيس بورقيبة هو أن جسمه النحيف يشده، ويسيطر عليه فى نفس الوقت، جهاز عصبى على قوة نادرة فيها يكمن سر ما اتصف به من حميد الخصال وكذلك سر ما له من هنات هى فى أغلبها امتداد لمحاسنه.

من ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، شجاعة هادئة عند المحنة، وجرأة وقت العمل، وتفاؤل متناه مع طيبة القلب والنزاهة ورقة الشعور. أما الخصال التى يمكن تعدادها والمواقف التى يمكن ذكرها بشأن كل واحدة من ميزاته الوجدانية والذهنية فهى كثيرة لو لم تكن مقالة صحافية كهذه تضيق عن ذلك.

هذا ولا يحق لى أن أخفى ما يقابل ذلك من نزوات غضب ونفاد صبر وسهو عن الحذر حتى كاد فى العقد الأول من نشاطه السياسى أن يعرضه قلة حذره لضياع ما كان كسبه بذكائه وصموده.

فالرجل شأنه فى ذلك شأن كافة الشخصيات القوية لا يخلو من مفارقات منها أن ما اشتهر به من تواضع لا يردعه عن حب الأبهة والبهرج ولا أدرى هل كان ذلك جبلة فيه أم كان يتوخاه كوسيلة من وسائل التأثير النفسى تعينه على تبليغ أفكاره بين

الطبقات الشعبية . ثم إن طيبة قلبه ورقة شعوره لم تمنعاه من التشدد مع من يهن من ذويه حتى إنه (كما ورد على لسانه) كان لا يتردد فى مطالبة أبنائه الذين أقدموا على خوض الكفاح إلى جانبه بالتضحية بالروح على أنه ينبغى الإقرار له بأنه كان سباقًا لهم إلى التضحية .

يميل الرئيس بورقيبة فى العديد من محادثاته وخطاباته إلى إرجاع كل أعماله إلى خطة كان أحكم تدبيرها ولئن كان هذا التعليل على جانب واسع من الصواب إذ لا يعقل من رجل كهو أن لا يحسب لكل ما يعتزمه كامل الحساب . غير أنى أرى فيه مع رجل التفكير والتثبت رجل الحدس ورجل الواقعية شأنه فى ذلك شأن أغلب عظماء السياسيين وكبار الزعماء ، ألم يصرح مرارًا بأنه لا يرضى أن يقيد مسيرته بالنظريات؟

فالحدس فيه ملكة خارقة للعادة ولكنه لا يخلو من مقدرة حقيقية على وقع الأحداث . ففى رسالة وجهها إلى من نيويورك سنة1951 ، وصف لى بدقة عجيبة مختلف الأطوار التى كان يرى أن كفاحنا ضد الاستعمار سيمر بها ، وردود فعل الخصم وقد تحقق كل ما توقعه فى تلك الرسالة فيما بين 1951 و 1955 . وأعتقد أن هذه القدرة على توقع ردود فعل خصومنا هى التى كانت تملى عليه اتخاذ قرارات كانت تبدو لنا جريئة أكثر مما ينبغى بل حتى مغامرة .

كثيرًا ما تطارح السؤال «هل كان من الممكن أن تحرز تونس استقلالها بلا بورقيبة؟» وهو سؤال غير ذى جدوى سبق أن تطارح مثله بشأن بعض كبار الشخصيات التاريخية غيره ، فكما أن لا يمكن تصور العهد النابليونى من غير بونابارت ، ولا انبعاث تركيا الجديدة من غير مصطفى كمال ولا استقلال الهند من غير عمل غاندى فإنه لا يمكن فصل اسم بورقيبة عن تاريخ تونس المستقلة .

وثيقة رقم 12

مقال للدكتور الماطرى نشر فى جريدة صوت تونس

بتاريخ 15 ماى 1931 تحت عنوان :«نحن واليهود»

طلب منا عدد كبير من أصدقائنا توضيح موقفنا إزاء مواطنينا اليهود . وسنحاول القيام بذلك بصراحة ونزاهة .

فيجب علينا بادىء ذى بدء أن نذكر بأن تونس قبل الحماية الفرنسية كانت بلدًا من البلدان التى يعامل فيها اليهود بمزيد من المجاملة ، سواء من قبل الملوك أو من قبل السكان . فلم تشهد أبدًا مثل تلك الإجراءات المهينة ولا تلك الاضطهادات التى تجلب العار لبعض دول أوروبا الحديثة . وكان العمل المضاد لليهود مقصورًا على بعض الحوادث النادرة التى يثيرها الرعاع ، وهو شىء لا يؤبه له بالنظر إلى ما يتعرض له بنو إسرائيل من مذابح فى أقطار أخرى يقال أنها متحضرة فى أوج القرن العشرين . وقد شاهدت بنفسى منذ ست سنوات فقط بحى المعبد بباريس Temple عائلات يهودية قادمة منذ عهد قريب من بولندا وأوكرانيا وبوكوفين ، فرارًا من الاضطهادات التى كانت تتعرض لها . وقد كان هؤلاء المساكين فى حالة يرثى لها . ولم نشاهد والحمد لله فرار اليهود من بلادنا فى مثل تلك الظروف .

فاليهود ، لا فحسب لم يتعرضوا لأى اضطهاد فى تونس ، بل إن السكان المسلمين قد أقاموا معهم دومًا وأبدًا علاقات ودية إلى أبعد حد . على أن التونسيين لا يعتبرونهم أجانب ، وقد كان الكثيرون منهم يتقلدون مهام سامية ويحتلون مناصب ثقة . حيث كانت توجد أرستقراطية يهودية تضم عددًا من سامى الموظفين أمثال القائد شمامة والقائد نسيم والقائد الياهو وغيرهم . بل يمكنهم الحصول حتى على أعلى المراتب العسكرية مثل الجنرال فلنزى الذى كان حاضرًا فى موكب إمضاء معاهدة باردو .

وخلال عهد شبابى الباكر الذى قضيته فى سوق البركة فى وسط اليهود (ولعل ذلك ما جعلنى أكن لهم عطفًا شديدًا) ، كثيرًا ما سمعت بعض اليهود المسنين والطاعنين فى السن يتأسفون على حكومة البايات .

فماذا وقع منذ الاحتلال الفرنسى؟ لقد طرأ تغيير بلا شك. ولا يمكن أن ننكر أن اليهود التونسيين قد تطوروا تطوراً مذهلاً، لكن هذا التطور ليس ناشئًا فحسب عن الحماية، بل إن له علاقة أيضًا بما شهده اليهود من تقدم فى العالم بأسره خلال الخمسين سنة الأخيرة. ويمكن أن نميز لدى الجالية اليهودية الحالية ثلاث فئات:

(1) فئة ما زالت على غاية من الأهمية، رغم أن عددها بصدد الانخفاض، وهى الطبقة الفقيرة المنحصرة حول حارة اليهود فى أكواخ قذرة، وقد استولى عليها الجهل والتعصب. وهذه الفئة المنعزلة قليلة الاتصال بالعناصر الأخرى من السكان. وما زال اليهود المنتمون إلى هذه الفئة يحلمون بالعودة إلى مملكة سليمان، فلو سألتهم عن جنسيتهم لأجابوك أنهم «يهود».

(2) فئة ثانية يميل عددها إلى الانخفاض أيضًا، ولكنها ما زالت الأكثر عدداً، وهى فئة الحرفيين فى الأسواق الباعة والمقرضين المرابين بصفة تزيد أو تنقص، والتجار المتوسطين والمستخدمين فى التجارة. وقد حافظ هؤلاء اليهود على نمط عيشهم وعادات الحضريين المسلمين الذين لا يختلفون عنهم فى أى شىء. ومعظمهم متمسكون بجنسيتهم التونسية ولا ينظرون بعين الرضى إلى تخلق الجيل الجديد بعادات الأوروبيين بسرعة فائقة جداً.

(3) أما الفئة الثالثة فهى فئة اليهود المعروفين بالمتطورين والذين حرصا منهم على إرضاء الجالية الأوروبية وإقامة الدليل لها على أنهم قد تطوروا فعلاً، يتباهون بتبنى العادات الغربية ومخالفة التقاليد اليهودية الجليلة. والكثير من هؤلاء اليهود هم من أصل أجنبى (وبالخصوص إيطالى)، وينتمون إلى المذهب البرتغالى. وأما الذين هم من أصل تونسى، فإنهم يحاولون عمومًا التجنس بالجنسية الفرنسية ويتظاهرون (خطأ حسب رأينا) بتجاهل دينهم ونسبهم. بل إن بعضهم قد ذهب إلى حد اعتناق مذهب المتفوقين الاستعماريين. وقد رأيناهم بحزن شديد يهاجمون أحيانًا مطالبنا الشرعية.

ومع ذلك فقد سعينا دومًا وأبدًا إلى تشريكهم فى عملنا. وهم ينتمون عمومًا إلى فئة المثقفين المباشرين لمهن حرة، والتجار وموظفى البنوك وأصحاب الأملاك.

إنهم يرون، للحصول على كامل حقوقهم، من واجبهم، على غرار بنى ملتهم المقيمين بالجزائر، اكتساب صفة المواطنين الفرنسيين. وبذلك يؤملون فى التحول

مع وضع المحميين إلى وضع الحامين. وإنى أتذكر دائمًا بابتسامة ساخرة ذلك اليهودى الشاب، ابن خياط من سوق الترك وهو يخاطب صديقًا فرنسيًا بقوله: «أن العرب التابعين لنا متأخرون جداً وسنجد مشقة فى تمدينهم».

وهناك عدد من اليهود المتجنسين يناضلون فى صفوف منظمات معروفة بكونها يسارية (مثل الحزب الاشتراكى ورابطة حقوق الإنسان والماسونية)، ولا يظهرون لنا مناهضة واضحة تجاه العنصر المسلم، بل إن بعضهم قد دافع عنه بحماس فى بعض المناسبات.

أما الأقلية المتكونة من بعض المتوهمين الذين يتخذون مواقف صهيونية صاخبة وصبيانية، فإننا نشير مجرد الإشارة إلى وجودها.

فماذا يمكن أن تكون مشاعرنا إزاء اليهود المنتمين إلى مختلف فئات المجتمع اليهودى التى استعرضناها على نحو مبسط؟ إن اليهود التونسيين الأذكياء والنشيطين والمقدامين قد حققوا كما أسلفنا ذكره تقدمًا كبيراً بسرعة فائقة، وذلك بلا شك بفضل الحماية. فلا نؤاخذهم حينئذ على التعبير لفرنسا عن اعترافهم بالجميل. إذ أننا نحن أنفسنا، بالرغم من انتقادنا لنظام الحماية، لا ننكر ما تحصلنا عليه منه أحيانًا من مزايا بصورة غير مباشرة.

إن ما نعيبه على اليهود المتطورين هو تجاهلهم لجنسيتهم ومشاركتهم مراراً وتكراراً مع أولئك الذين يسعون إلى إرهاق مواطنيهم المسلمين.

فإن كانوا يؤملون بهذه الطريقة افتكاك حقوق حرموا منها ـ كما حرمنا منها نحن أنفسنا ـ ألا إنهم لمخطئون. ذلك أن ما حققوه من تقدم سريع مدينون به، لا للتملق والتزلف لسلطة الحماية بل لجهودهم الدائبة وصفاتهم الجنسية (ونحن مغتبطون بالاعتراف بذلك). ولئن بدأت السلطة تصغى إلى مطالبهم، فذلك لأنها تخشى قوتهم الاقتصادية. فالتعاطف الذى يتظاهر المتفوقون بإبدائه نحوهم يكتسى صبغة وقتية، إذ هو مشروط بأسباب سياسية عابرة، والأمر يتعلق بمجرد فرصة مناسبة. وفى الواقع فإن الحزب الاستعمارى ينتظر الوقت الملائم لينقلب ضد اليهود. فلم يستطع التعبير عن مناهضته عندما تعلق الأمر بإسناد قطع من الأراضى الزراعية إلى اليهود المتجنسين. وغداً إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك سوف يطالب باتخاذ إجراءات

استثنائية ضد اليهود ولو كانوا مواطنين فرنسيين. وقد رأينا ذلك فى الجزائر حيث احتدت النزعة المضادة للسامية. ففى الغرفة التجارية بمدينة الجزائر مثلا يتعين أن يكون نصف أعضاء المكتب وجوبًا من الفرنسيين ذوى الأصل الأوروبى. ولا شك أن مثل هذا القيد موجه ضد اليهود.

فلا ينبغى أن يغتر مواطنونا اليهود بما يلاقونه من تودد فى الوقت الحاضر. فالتجنيس لن يجعل منهم سوى مواطنين من الدرجة الثانية، كأنهم غير مرغوب فيهم. أما إذا احتفظوا بجنسيتهم التونسية فسيكونون نخبة وطليعة شعب سوف يعرف كيف يقدر فضائلهم حق قدرها.

لقد سئلنا هل نقبل أن يحتل اليهود جميع أنواع الوظائف. إننا لم ننازع أبدًا هذا الحق بشرط أن يكونوا تونسيين صالحين فى بلاد تونسية يكون فيها جميع سكانها أحرارًا ومتساوين.

إن مصلحة مواطنينا الإسرائيليين لا يمكن أن تتمثل إلا بالتنسيق بين جهودهم وجهودنا. فلن نتغلب على الفاشية الاستعمارية والتفوق، ولن نتحصل من فرنسا على حقوقنا كاملة غير منقوصة، إلا بالعمل اليد فى اليد.

وثيقة رقم 13

مقتطفات من المقال الذى نشره الدكتور محمود الماطرى فى صوت التونسى بتاريخ 12 ديسمبر 1930 تحت عنوان «الحقيقة حول قضية الطاهر الحداد»

إن مؤلف كتاب امرأتنا فى الشريعة والمجتمع ليس بغريب عنى إذ أن علاقاتى معه ودية للغاية، وأن الكثيرين من أصدقائه هم أصدقائى وقد كنت عضوا فى هيئة الاحتفال الذى أقيم على شرفه بمناسبة صدور كتابه، لذلك فإن عددًا كبيرًا من الأشخاص الذين يعرفون علاقاتى معه قد طلبوا منى إبداء رأيى حول المجادلات التى أثارها والإجراءات التى اتخذت أخيرًا ضد صاحبه.

ولما وجدت نفسى ملزمًا بالتحدث عن هذه المسألة بدأت باتخاذ الاحتياطات التى كان من الواجب أن لا يهملها معظم الذين تدخلوا فى الموضوع، أى الاطلاع على الكتاب وعلى الإجراءات الحقيقية التى اتخذت ضد صاحبه.

ولابد بالتصريح بأنى شخصيًا أشاطر أغلب الأفكار الواردة فى هذا الكتاب غير أنى ألاحظ أنها تستند، إما بسبب قلة المهارة أو من باب التبجح من قبل المؤلف، إلى حجج من شأنها أن ينفر منها جميع المسلمين.

هذا وإن هدف الحداد خلافًا لما قد يتبادر إلى الذهن، لا يرمى إلى الرثاء لحالة المرأة فى الشريعة الإسلامية بل بالعكس من ذلك فإنه يريد أن يقيم الدليل على أن القرآن قد منح المرأة وضعًا أرقى من الوضع الذى هى عليه فى أكثر المجتمعات تطورًا. وفى نظره فإن الكتاب معد فحسب لمقاومة الأفكار المسبقة والعادات المتخلفة التى لا تمت للإسلام بأى صلة، فلو اقتصر على ذلك لما كان أثار أى احتجاج ولكنه عمد فى فصلين من فصول الكتاب بلا حذر إلى مس شعور المسلمين على نحو عميق مما تسبب فى إبطال التأثير الطيب الذى كان من الممكن أن يكون للكتاب فى المجتمع. من ذلك أن المؤلف قد أكد فى الفصل المتعلق بقانون المواريث أن الأوامر الدينية إذا أصبحت غير متلائمة مع المقتضيات الاجتماعية فى عصر ما لا يجب أخذها فى الاعتبار فإذا سلك المرء هذا الطريق لم يعد هناك أى داع للتوقف، وإذا أخذنا فى إدخال تعديلات على كتاب مقدس بحسب المقتضيات فإنه فى ظرف مدة من الزمن لا يبقى منه أى شىء..

وفى الفصل المخصص لتعدد الزوجات سمح السيد الحداد لنفسه بأن يكتب عن الرسول (ﷺ) كلمات يعتبرها أى مسلم شائنة ألم يوضح خلافًا للوقائع التاريخية، أن محمدًا قد تزوج عدة نساء لإشباع شهوته الجنسية المفرطة، متبنيا بذلك الافتراءات التى نشرها بعض المبشرين البروتستانيين والكاثوليكيين؟

ومن أجل هذا تهجمت الصحافة العربية بحدة على كتاب السيد الحداد وطلبت إلى النظارة العلمية بالجامع الأكبر إبداء رأيها حول ما ورد فيه من أفكار.

وبعد الاطلاع على رأى اللجنة الخاصة التى نظرت فى هذا الكتاب، اعتبرت النظارة العلمية أن محتواه يمس من كرامة الرسول (ﷺ) ويتنافى مع العقيدة الإسلامية واقترحت على الوزير الأكبر منع بيعه وسحب خطة مدرس وقتى متطوع وخطة عدل إشهاد من صاحبه.

ورغم ما أكنه من عطف للمؤلف فإنى لا أرى أى موجب للفضيحة إذا ما عمدت جامعة دينية إلى سحب الشهادة التى منحتها لشخص يقاوم علانية المبادئ التى تدرس بها، لا سيما إذا كانت تلك الشهادة تسمح بالتدريس فى الجامعة المذكورة.

وأتفهم أيضًا موقف السلطة التى سحبت من السيد الحداد الأمر القاضى بتعيينه فى خطة شاهد عدل وهى خطة دينية أولاً وبالذات، أضف إلى ذلك أن المعنى بالأمر لم يباشرها قط ولكن النظارة العلمية أخطأت لما طالبت بمنع بيع الكتاب وبطبيعة الحال فإننا نكون فى هذه الصورة، قد رفعنا أشد احتجاجاتنا، لو لم يهتد الوزير الأكبر إلى رفض الاستجابة لذلك الطلب.

أما إقصاء المؤلف من المجموعة الوطنية، فإن ذلك من نسج الخيال فأصدقاؤه ومنهم أنا ما زالوا دوما أصدقاءه وخصومه لم يرتفع عددهم أكثر مما كان قبل صدور هذا الكتاب ولن يرفض أى بائع مسلم أن يبيع له بضائعه، كما لن يرفض أى قائد (عامل) الترخيص بتحرير عقد زواجه. وقد أخطأ زميلنا الممتاز الدكتور كوهين حضرية وبعده الأستاذ دوران انجليفيال حينما دخلا بلا روية فى هذا الجدل دون توفير ما يكفى من التوثيق وكانت حملة جريدة تونس الاشتراكية حول هذه القضية مضرة أكثر منها نافعة لأنها نسبت خطأ إلى الرأى العام المسلم الرغبة فى حمل

الحكومة على اتخاذ عقوبات إدارية وجزائية ضد السيد الحداد وهى إذ تندد بأعلى صوتها بالتعصب وتتهم أكبر قسم من السكان التونسيين بالحرص على خنق حرية الفكر إنما تساعد أولئك اللذين من مصلحتهم القضاء على أى نوع من أنواع الحرية فى البلاد.

وثيقة رقم 14

مقال نشره الدكتور الماطرى فى صوت التونسى بتاريخ 18مارس 1931، تحت عنوان «فى سبيل نجاح عملية تنظيم حفظ الصحة»

لمحاولة تنظيم حفظ الصحة بتونس تنظيمًا محكمًا بنجاح يجب قبل كل شىء حل عدد من المشاكل، ذلك أن مكافحة الأمراض مكافحة مباشرة وعلى نطاق أوسع لا يمكن أن تكون ناجحة وتؤتى أكلها إلا إذا توفرت بعض شروط المعيشة والعلم.

وأول هذه الشروط هو ضمان حد أدنى من الرفاهية لكافة السكان ذلك أن شعبًا يرزح تحت ثقل البؤس يكون حتمًا فريسة للأمراض المعدية والاجتماعية مهما كانت وسائل الدفاع الفنية المستعملة.

فينبغى حينئذ البدء بمقاومة الفقر ويتركب أكبر قسم من السكان أى القسم المبتلى بالأمراض، من عمال المدن والشغالين الزراعيين ويتمثل العلاج الوحيد لوضعهم فى تمكينهم من أجر لائق وتكمن أول مرحلة فى هذا الاتجاه فى التخلى عن تلك الممارسة المخجلة المتمثلة فى تحديد أجر العامل بحسب جنسه أو جنسيته، فكفى حديثًا عن مردود العامل التونسى المتدنى حيث لن نصدق أبدًا مثل هذا الهذيان ذلك أن حشر كافة العمال العرب من حيث المبدأ فى زمرة الرديئين ومكافأتهم على هذا الأساس يمثلان لا فحسب ارتكاب مظلمة شنيعة بل أيضًا حث العمال الجيدين على التنقيص من جهدهم على أن بالنسبة إلى بعض أصناف العمال لا يمكن حتى التذرع بفارق المردودية. فما هو الفرق مثلاً بين مردود سائق الترامواى التونسى ومردود زميله الإيطالى أو المالطى؟ ليس هناك أى فرق بما أنهم ملزمون بالقيام بنفس العدد من الرحلات فى نفس المدة الزمنية أما بالنسبة إلى نمط عيشهم، فإنه لا يمكن أن يبرر عدم المساواة فى الأجور لأن ثمن الخبز ورطل اللحم وزوج الحذاء، هو ذاته بالنسبة إلى هذا العامل وذاك.

فمن المتأكد حينئذ توحيد الأجور بالنسبة إلى مختلف عناصر السكان، وبعد ذلك يمكن التفكير فى رفعها لا سيما فيما يتعلق بعامل الحقول.

وهناك عنصر ثان هام يتمثل فى تمكين العامل من القيام بعمله فى ظروف صحية

لائقة، مع أقصى ما يمكن من الأمان وينبغى أيضًا القيام بعمل كبير فى هذا الشأن سواء بالنسبة إلى الصناعات التقليدية أو بالنسبة إلى الصناعات الحديثة. فنحن نعرف أكثر من اللزوم الظروف الداعية للرثاء التى يعمل فيها النساجون التونسيون المنحنية ظهورهم على أنوال بالية وهم مسجونون طوال 12 و 14 ساعة فى شبه أسطبلات قذرة. أما عمال المناجم أو بعض الصناعات، مثل أفران الجير ومصانع الآجر ومعامل الصناعات الكيميائية فإن حالتهم أسوأ من حالة المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، وقد استاء من ذلك عدد كبير من الزائرين النزهاء وقد وصف وضعهم المحزن بتأثر ساخط الكاتب فينى دكتون Vigne D'octon فى كتابه الشهير «عَرَقُ الْبُرنُس» La sueur du Bournous ونددبمستغليهم من البشر.

وبالإضافة إلى ظروف العمل ومسألة الأجور ينبغى الاهتمام أيضًا بالسكن فقد أهمل العامل التونسى تمامًا لحد الآن. وضاقت مدينة تونس العتيقة بالسكان المسلمين، حيث هدمت أحياء بأكملها مثل حى قاع المزود (باب بنات) الذى بنيت على أنقاضه المصالح العدلية وإدارة الجيش التونسى والحى الذى يشمل نهج الزواف الرابع (نهج أبى القاسم الشابى الآن) والموقع المعد لبناء المدرسة المهنية الجديدة للبنات.

ومن ناحية أخرى فإن شوارع عديدة كان يسكنها التونسيون منذ عهد قريب، قد أصبحت عامرة بالإيطاليين دون سواهم فهؤلاء الذين يتقاضون أجورًا أرفع سيستطيعون بسهولة إجلاء السكان الآخرين. من ذلك أن المرء يتصور نفسه فى صقلية عندما يتجول فى انهج المقطر وسيدى التينجى وسيدى على عزوز وسيدى الصوردو وكذلك فى حى السبيخة بأكمله وفى أكبر قسم من حى باب الفلة والشوارع المحيطة بباب الخضراء ونهج الحفير (بحى الحلفاوى).

وهذا الاجتياح للأحياء العربية من قبل الإيطاليين، يطرح، علاوة على أزمة السكن مشكلاً صحيًا بأتم معنى الكلمة ذلك أن هؤلاء السكان رغم أصلهم الأوروبى وبالتالى رغم جنسهم الذى يعتبرونه أرقى من جنسنا؟ يتسمون بقذارة تفوق بكثير قذارة فئات المجتمع الإسلامى الأشد وسخًا.

وماذا كان مصير سكان جميع هذه الأحياء السابقين؟ لم يهتم أحد بذلك فمنهم

من سكنوا المنازل النادرة التى مازال يسكنها بنو ملتهم فى تلك الأحياء ومنهم من تحولوا للاستقرار فى بعض الأحياء الأخرى المكتظة بالسكان مثل حى الحلفاوين. وتبعًا لذلك ففى بعض المنازل التى يمكن أن تسع بصعوبة عائلة تعد ستة أفراد لاحظت وجود ثلاث عائلات تسكن فى نفس الغرفة وما هى مساحة هذه الغرفة؟ أن طولها لا يتجاوز سبعة أمتار وعرضها لا يفوق المترين ويجب أن يشاهد المرء بنفسه هذه الحالة كما شاهدتها أنا ليصدقها.

ورغم أنه لا يكتسى نفس الحدة، فإن موضوع السكن فى الأرياف ينبغى أخذه أيضًا فى الاعتبار. ذلك أن الكوخ الصغير والقذر لا تقل مضرته عن المنزل الحقير، فينبغى إزالته شيئًا فشيئًا وتعويضه بمساكن أقل تعارضًا مع أبسط قواعد حفظ الصحة ويمكن منذ الآن إلزام رؤساء المؤسسات والشركات المنجمية والصناعية وكذلك كبار أصحاب الأملاك العقارية بتوفير مساكن ملائمة للصحة لعمالهم وعائلاتهم.

ولكن يمكن أن يتقاضى الإنسان أجرًا مرتفعًا ويسكن ويعمل فى محل ملائم للصحة، ويستمر مع ذلك فى جهل قواعد حفظ الصحة، إذا مازال يفتقر على العنصر الأساسى ألا وهو الماء.

إذ لا صحة بدون ماء مهما عملنا ففى محاضرة قيمة ألقاها أخيرًا الدكتور كوينوحول مرض الرمد، ألح بالخصوص على أهمية مشكل الماء، ذلك أن صعوبة توفير هذا السائل النفيس تمثل أحد الأسباب الرئيسية لتفشى عدد كبير من الأمراض التى تنخر الشعب التونسى والماء موجود، لكن يجب أن تقوم الدولة على جناح السرعة بالأعمال اللازمة لوضعه على ذمة كافة السكان بلاميز.

وأخيرًا ينبغى أن لا يغرب عن بالنا تأثير بعض المواد التى لا نزاع فى مضارها الاجتماعى: فنحن لا نريد الكحول ولا الشاى ولا التكرورى.

فبالنسبة إلى المادة الأولى يكفى العمل على تطبيق الأمر العلى القاضى بمنع بيع المشروبات الكحولية للمسلمين أما الشاى والتكرورى فإن الإجراء الوحيد الواجب اتخاذه لمقاومة نتائج استعمالهما، يتمثل فى إصدار أمر يقضى بتجريمهما.

تلك هى بإيجاز كبير المشاكل التى يتعين علينا دراستها وحلها لأن على تطورها يتوقف نجاح أو إخفاق أى تنظيم لحفظ الصحة فى هذه البلاد.

وثيقة رقم 15

مقال للدكتور الماطرى منشور بالعدد المؤرخ فى أول نوفمبر 1932 من جريدة صوت التونسى تحت عنوان «رفقا بالمرضى»

منذ حوالى ثلاثة أشهر، خلت، زارنى ذات يوم فى عيادتى فلاح طيب من قلعة سنان، وكان مصحوبا بطفل وجهه مغطى بمنديل أحمر. ولما سألته: «ماذ يشكو هذا الصبى؟» اكتفى الأب برفع المنديل فماذا رأيت!

رأيت مشهدا بشعا مثيرا للشفقة: فى وجه صغير أصفر، كانت هناك عين كالغدة تكاد تكون مغلقة تلقى بنظرة كئيبة، فى حين لم يبق فى العين الأخرى سوى ثقبة فظيعة مغطاة ببثور حمراء، كالدّم. ولم تكن النظرة المستكشفة الصادرة من العين الوحيدة أقل تأثيرا من مظهر الثقبة المجاورة.

ومن وراء الأذن وعلى طول الرقبة تبدو غدد ضخمة متقرحة يسيل منها سائل قيحى. وكل ذلك ينشر رائحة فظيعة، فلماذا كان هذا الطفل المسكين فى مثل هذه الحالة؟ لعلكم ستظنون أن هناك إهمالاً أثيما من قبل أوليائه البدويين العنيدين والجهلة. والحقيقة أن دوالينا الإدارية هى وحدها المسئولة عن ذلك.

ما أن لاحظ والد المريض أن عين طفله قد كبر حجمها، حتى أسرع إلى الطبيب الموجود فى أقرب بلدة ليظهرها له فنصحه هذا الأخير بأن يذهب بابنه إلى تونس أو إلى مستشفى الكاف. ذلك أن الصبى مصاب بسركومة فى عينه «نوع من سرطان على غاية من الخطورة» وللحصول على نتيجة إيجابية، ينبغى أن تتم العملية الواجب إجراؤها فى وقت مبكر جدا، ومن سوء الحظ لم ينقل المريض إلى الكاف إلا بعد شهر من العيادة الطبية الأولى، لأن والده لم يتمكن قبل ذلك من الحصول على شهادة الفقر اللازمة لقبول الطفل بالمستشفى مجانا. هذا وأن تأخير شهر فى مثل ذلك المرض يعنى فشل أى عملية فشلا محققا وموت المريض حتما.

وقد قام جراح مستشفى الكاف بكل ما فى وسعه من جهد، ولكن قد فات الأوان.

ورغم فحص العين بصورة تامة، استمر المرض فى الانتشار.

فانذهل الوالد المسكين وسار بابنه إلى تونس حيث جاء به إلى عيادتى فى الحالة المثيرة للشفقة التى وصفتها منذ حين. وأعترف بأنى لم أشر إليه بأى دواء «ما عدا تضميدات مانعة للعفونة»، ولكنى بذلت كل ما فى وسعى لإقناع البدوى الطيب بإرجاع ابنه إلى قريته فى أسرع وقت ممكن.

ولا شك أن هذا الطفل موجود الآن فى مثواه الأخير قرب قلعة سنان فى مقبرة الأجداد الصغيرة.

ولا أزعم أن فحص العين قبل ذلك بشهر كان سينقذه بلا شك، ولكنى متيقن من أنه كان سيوفر له أكثر حظوظ النجاة من الموت.

ومن البديهى أن مثل هذه الوقائع، لئن أمكنها أن تحدث، فإنما ذلك بسبب سوء تنظيم الاسعاف الطبى فى بلادنا، فمن حيث المبدأ يتم قبول الفقراء التونسيين بالاطلاع على شهادة فقر يسلمها العامل أو أحد مأموريه «الكاهية أو الخليفة . . . الخ . . .». ويبدو هذا الاجراء منطقيا تماما، إذ ينبغى إقامة الدليل على فقر المريض لقبوله بالمستشفى ومنحه مجانية العلاج. ومن ناحية أخرى ليس من العسير الحصول على تلك الشهادة، إذ يكفى الاتجاه إلى واحد من أولئك الموظفين الذين من المفروض أن يعرفوا حق المعرفة الحالة المالية لمنظورهم.

غير أن التطبيق بيّن أن طريقة العمل هذه سيئة، لا سيما فى هذه البلاد حيث تصبح أبسط الإجراءات صعوبات لا سبيل إلى تذليلها بالنسبة إلى المواطن المسكين. والمطّلعون على العادات التى تنظم داخل البلاد العلاقات بين الادارة والمواطنين لن يتعجبوا إذ علموا أن تلك الشهادة اللازمة للمعالجة المجانية ليست مجانية، وأنها تكون أحيانًا أغلى من المعالجة لو كانت مدفوعة الأجر. ولكننا نفضل عدم الالحاح على هذه الجزئية اليوم، حيث نعتزم الرجوع اليها فى فصل آخر. وما نريد أن نبرزه هذه المرة أن التحقيقات المبررة بصورة تزيد أو تنقص حول ثروة المرضى من شأنها أن تطيل بوجه خاص انتظارهم وأن تساهم فى تفاقم أمراضهم.

وإذا تحصل المريض فى آخر الأمر على الشهادة المذكورة بعد تتابع التحقيقات

والرشاوى، فهل يكفى ذلك ليفتح فى وجهه باب المستشفى أو المصلحة؟ ليس ذلك دائمًا صحيحًا.

لأن بعض الأطباء المكلفين بتلك المعاهد لا يعطون لتلك الشهادة سوى قيمة نسبية تمامًا «وهم ليسوا مخطئين فى ذلك» فقبل قبول أى مريض يعمدون بصورة مباشرة أو بواسطة ممرضيهم إلى القيام بتحقيق جديد «هم بذلك يخرجون قطعًا عن نطاق دورهم».

ولقائل أن يقول: «ولكن ماهو دخل هؤلاء الأطباء الطيبين؟ فينبغى أن ندرك الفائدة التى يجنونها من معرفة الوضع المالى للمرضى، إذا علمنا أن من تسامح الإدارة أنها تجيز لهم قبض أتعاب عندما يعالجون مرضى مطالبين بدفع أجر علاجهم. ولا فائدة، حسب رأيى، أن نضيف أن مثل هذا التساهل يترك مجالاً لجميع التجاوزات».

وبطبيعة الحال لا يحق لنا التعميم، خصوصا وقد عرفنا عددا من أولئك الأطباء الذين يستحقون أن يضرب بهم المثل بفضل حياتهم المفعمة بالاستقامة والاخلاص النزيه. ولكنهم ويا للأسف، أصبحوا نادرين أكثر فأكثر، حسب رأى أشخاص كثيرين من بينهم بعض الزملاء القدامى المطّلعين بوجه خاص على مسائل الاسعاف الطبى داخل البلاد. ومهما يكن من أمر فليس غرضنا اتهام أولئك ولا هؤلاء، بل الدفاع عن المرضى الفقراء. وبما أن الصعوبات المختلفة التى يتعرض لها أولئك المرضى قبل قبولهم بالمستشفى، يمكن أن تنجر عنها عواقب على غاية من الخطورة، فإن من واجب الادارة أن تقوم على جناح السرعة بإجراء بعض الاصلاحات اللازمة. أولها إلغاء التحقيق المسبق فى جل الحالات. فلا ينبغى بأى صورة من الصور أن ترفض المصحات قبول مريض تستدعى حالته الصحية علاجًا سريعًا، وإذا لزم القيام بتحقيق حول وضع المريض المالى، فينبغى أن يتم بعد لا قبل قبوله، لأنّه من الممكن دوما وأبدا حمل مريض ميسور على دفع أجر العلاج الذى تلقاه، ذلك بنفس الطريقة التى تحمله على دفع ضريبة المجبى أو العشر.

وبهذه الصورة لم يعد هناك انتظار مجحف، وتجنب ترك شخص مسكين يموت بلا علاج بدعوى أنه يملك - حسبما يقال - خمسة أو ستة هكتارات من الأرض فى جبل كثير الحصى، أو فدّانا صغيرًا مرهونا.

وينبغى من ناحية أخرى منع أطباء المستشفيات والمصحات منعًا باتًا من قبض أتعاب على العلاج الذى يقدمونه إلى المرضى المقبولين بالمستشفيات . وبالنسبة إلى المرضى الذين ثبت أنهم ميسورون، يمكن بصورة استثنائية أن يقبض الطبيب أتعابًا حسب تعريفة تحددها الادارة . إلا أن هذه الاتعاب لا ينبغى أبدًا أن تسدد قبل العلاج أو العملية . ولعلنا نتوصل بهذه الطريقة إلى اجتناب تملك المساومات المخجلة بين المريض أو عائلته وبين الطبيب أو ممرضه .

وليست هذه الملاحظات سوى اقتراحات . فإذا وجدت الدوائر العليا وسائل أخرى أيسر وأنجع فيا حبذا . والمطلوب هو أن لا يُضيع المرضى الفقراء وقتا ثمينا فى انتظار رغبة موظف عديم الاستقامة أو طبيب جشع .

وثيقة رقم 16

مقال للدكتور الماطرى منشور بالعدد المؤرخ فى31 ماى 1933 من جريدة العمل التونسى بعنوان «خصومنا يتحرّكون»

يتأكد أكثر فأكثر أن قادة الحماية يسعون إلى تسديد ضربة قاضية لإلغاء أية معارضة فى البلاد .

ولوضع مخططهم موضع التنفيذ ينبغى لهم طبعًا الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية ، إلا أن هذه الحكومة لا تبدو مستعدة فى الوقت الحاضر لمشاطرة وجهات الطامحين إلى ممارسة الدكتاتورية فى بلادنا ، لا سيما وقد ندمت على السماح للسيد منصرون بإصدار الأمر العلى المؤرخ فى 6 ماى ، ذلك الأمر الذى أثار فى العالم بأسره انفعالاً من شأنه أن يمس بهيبة فرنسا على نحو مخطر .

ولذلك نرى قادتنا المحليين يجتهدون كيفما كان الحال لإقناع وزارة الشئون الخارجية الفرنسية بضرورة الاجراءات الجديدة الصارمة . ولبلوغ هدفهم تبدو لهم جميع الوسائل جيدة ، وبناء على ذلك فإنهم يذيعون الاشاعات الأشد تخيلا الأكثر إثارة للفزع مثل اختلال الأمن داخل البلاد والخطر الذى يهدد الجالية الفرنسية ، وانشغال بال السكان ، وتدخل دولة أجنبية وقرب اندلاع حوادث مخطرة ، والنهاية القريبة للحماية .

وقد ضبط مخطط عمل للقيام بحملة منظمة ضدنا . ويقال أنه قد أدخلت عليه اللمسات الأخيرة خلال اجتماع هام انعقد فى الأسبوع الماضى بالإقامة العامة ، وحضره علاوة على رؤساء مصالح الحماية ، كبار المسئولين عن التفوّق الاستعمارى .

ولحمل الحكومة الفرنسية على قبول الإجراءات التى يعتزمون اتخاذها ، أراد السيد منصورون ورجال حاشيته ايهامها بأنهم يحظون بمساندة الجالية الفرنسية بأسرها . ولذلك دعوا إلى هذا الاجتماع الذى انتهى بتقرير توجيه وفد إلى باريس . وقد أخبرتنا الصحف بسفر السادة فاترو ، كاربى وورودرير إلى باريس لمقابلة السيد

شاباز (إنهم يقابلون السيد شاباز كلما كان أمراً يحاك ضد التونسيين). وكان من المقرر أن يلتحق بهم السيدان انطوان غو ديانى وغونو بعد ذلك ببضعة أيام، ولكن مرض هذا الأخير قد حال دون ذلك لا محالة.

ويبدو أن الهدف المعلن لهذا السفر يتمثل فى الدّفاع عن الخمور التونسية، والواقع أن هؤلاء السادة قد سافروا لأسباب ذات صبغة سياسية. وقد كنا صرحنا فى مناسبة أخرى برأينا حول تعلة الدفاع عن خمورنا. فبمناسبة سفر وفد آخر يضم نفس الشخصيات تقريبا، كتبنا فى عددنا المؤرخ فى 23 فيفرى أن زارعى الكروم بفرنسا لن يستسلموا حول مسألة الخمور التونسية. وقد بيّنت المقاومة العنيفة التى ظهرت بفرنسا فى الأيام الأخيرة، ضد حرية دخول خمور أفريقيا الشمالية بأية صورة من الصور، إننا لا نعتقد أن المندوبين الذين ذكرناهم مغفّلون إلى حد التصور بأنهم قادرون على التخفيف من تلك المعارضة. وبناء على ذلك فإن مندوبى حزب التفوق الفرنسى موجودون الآن فى باريس لأسباب أخرى يحرصون على إخفائها. على أن التفكير فى توجيه السيد انطوان غوديانى، ضمن هذا الوفد، يمثل دليلاً إضافيًا على أنه يرمى بالخصوص إلى أهداف سياسية، لأن السيد غوديانى لم يكن أبدا - على حد علمنا - زارع كروم ولا بائع خمور.

ومما يزيد فى تأكيد هذه الفكرة أن الاجتماعات المنعقدة فى الإقامة العامة وتوجيه الوفود، قد تزامنت مع تضاعف العنف من قبل صحافة معينة ضد نخبة هذه البلاد، واندلاع حملة الكذب والافتراء التى ردّدت صداها بعض الصحف فى فرنسا، مثل صحيفة لوطان بإمضاء روبار رينو والباريسى الصغير وبعض الجرائد الأخرى الأقل أهمية.

وبما أنه يصعب على هؤلاء السادة والكتبة الذين يخدمون ركابهم أن يهاجمونا بخصوص مطالبنا العادلة كما يتعذر عليهم نكران التجاوزات والفضائح التى نشهر بها يوميا، فإنهم يفضلون استعمال وسائل خداع ضدنا، مثل اتهامنا بكوننا أعوان موسكو أو باتباع تعليمات الفاشية الايطالية.

ففى رسالة مفتوحة إلى المقيم العام وهى الرسالة التى نشرتها جريدة تونس الفرنسية لم يتردد المدعو بيلى، رئيس الغرفة التجارية الفرنسية بتونس سابقا، فى

التأكيد على أن اجتماعات غير مشروعة قد جرت بين بعض الدستوريين والفاشيين.

لقد كان من الممكن أن لا نولى أية أهمية إلى هذه الحماقات، لو لم يعبر عن فكرة التواطؤ المحتمل بين الوطنيين التونسيين والفاشيين الايطاليين، سواء بعض الصحافيين من ذوى النوايا الخبيثة أو بعض البرلمانيين الذين ينقصهم التوثيق. قد سبق للسيد مالارمى ممثل الجزائر بمجلس النواب ورئيس لجنة المستعمرات والمحميات أن أشار إلى علاقتنا المزعومة مع بعض الدول الأجنبية فى خطاب ألقاه بباريس بمحضر السيد منصرون.

وهو تضليل شنيع للغاية نرفع ضده احتجاجنا وبالغ سخطنا، ومما أثار دهشتنا أن السيد منصرون قد فسح المجال لانتشار مثل هذه الخرافة والحال أنه يعلم أكثر من أى شخص آخر أنه لم يجر أبدا أدنى اتصال بيننا وبين الفاشيين.

ولئن اجتمع بعض التونسيين بعدد من الفاشيين، فلعلهم لم يكونوا سوى أعضاء مستفزين دفعتهم شرطة الإقامة العامة لإثارة الشبهة ضد حركة التجديد والترشيد التى انتشرت فى بلادنا منذ بضع سنوات.

أما تواطؤنا المزعوم مع أتباع موسكو، فهو يمثل حماقة لا نتنازل حتى لتنفيذها وإن ظن خادمو السيد منصرون تعرضنا للشبهة فى نظر من يشرفون على حظوظ فرنسا، باللجوء إلى أكاذيب فاحشة فإنهم يخطئون بشكل فظيع.

غير أن من واجبنا، وهنا أتوجه إلى جميع مواطنينا، أن ندافع عن أنفسنا ضد هذه الافتراءات التى يريد خصومنا بواسطتها المس بالقضية التى نذود عنها.

لا ينبغى بأية صورة من الصور أن نترك المجال مفتوحا أمام أهواء السادة فونو وفانتر وفوديانى ومن لفهم. فلنعارض هجومات خصومنا الماكرة بصدقنا وعزمنا وإيماننا الراسخ بمستقبل بلادنا.

وثيقة رقم 17

تقرير المخابرات العامة بتاريخ7 سبتمبر 1934 حول إقامة

الدكتور الماطرى فى بن قردان بعد إبعاده إلى التراب

العسكرى بالجنوب

تونس فى 7 سبتمبر 1934

مذكرة إلى السيد المحافظ الأول رئيس الشرطة

أعلم رئيس مركز بن قردان أنه لما كلفه القبطان رئيس الفرع بمرافقة المبعد محمود بن المختار بن أحمد الماطرى إلى فندق البلدة أجرى حديثا مع هذا الاخير .

ويمكن تلخيص الكلام الذى فاه به الماطرى كما يلى :

إن الاجراءات المسلطة على الدستوريين تمثل النتيجة الطبيعية للقرارات المتخذة ضد الاشتراكيين فيما أن الدستوريين قد شهروا بجور الطرق الحكومية لذلك انقلب المقيم العام ضدهم .

ولكن القرارات الحكومية لا تخيف الوطنيين الذين كانوا ينتظرون العقوبات المسلطة عليهم ولم تفاجئهم إلا مباغتة الاجراءات .

وأضاف الماطرى أيضًا أن بن قردان لا تكتسى أية أهمية من الناحية السياسية ولا تمثل ساحة عمل ناجع ضد النظام الحالى سوى مدينة كبرى وبالخصوص مدينة تونس مقر الحكومة ، ذلك النظام الذى يتعلق الأمر بمكافحته لا بالانتفاضات بل بواسطة حملة دعائية حازمة .

وحسب الماطرى فإن المقيم العام قد سدد ضربة للدستوريين ليضمن الهدوء فى الإيالة خلال فترة من الزمن ، بسبب المشروع الذى يود إدخاله حيز التنفيذ على أنه يعتقد أن أبعاده سيدوم حوالى ستة أشهر .

ويضيف رئيس المركز أن الماطرى أجرى محادثة سرية يوم 3 سبتمبر حوالى الساعة العاشرة مساء عند خروجه من الفندق مع المسمى حميدة بن خليفة بن حميدة الذى تحول من الغد صباحا إلى مدنين .

وقد أحيط القبطان رئيس الفرع علما بهذه الوقائع وسيخضع حميدة بن خليفة لمراقبة مشدّدة فى مدنين .

ولن تخضع مراسلة الماطرى لأية رقابة ، وقد تلقى القبطان رئيس المركز أوامر فى هذا المعنى .

وثيقة رقم 18

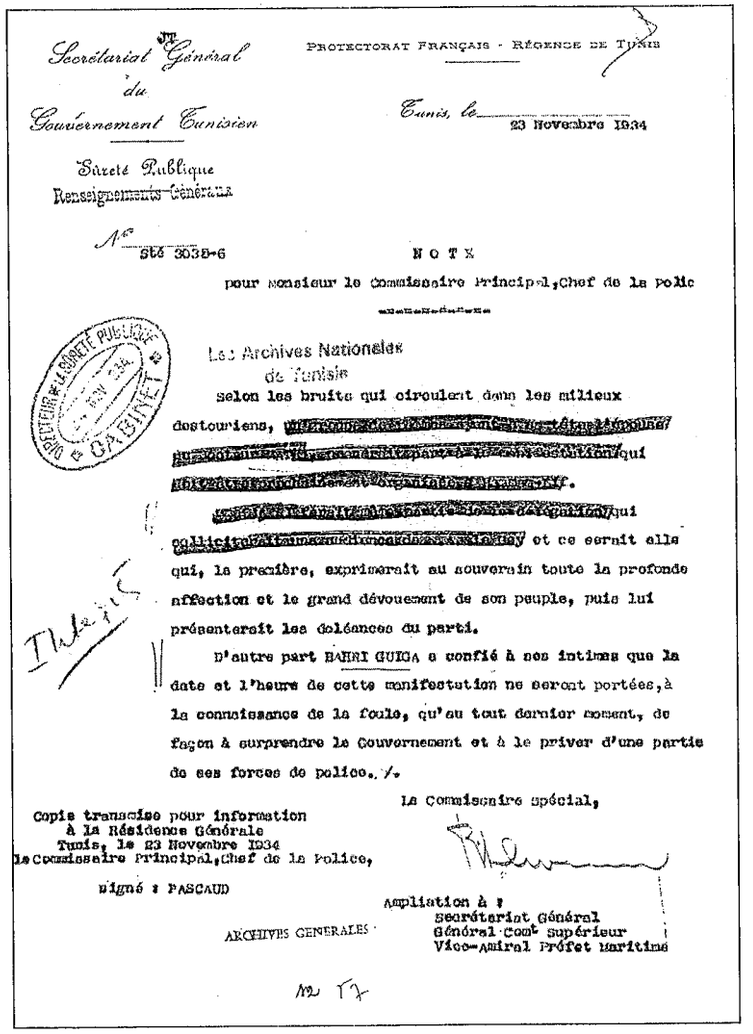

Secrétariat Général du Gouvernement Tunisien

PROTECTORAT FRANÇAIS - RÉGENCE DE TUNIS

Tunis, le 23 Novembre 1934

Sûreté Publique
Renseignements Généraux

N° 5t6 3038-6

NOTE

pour Monsieur le Commissaire Principal, Chef de la Police

Les Archives Nationales de Tunisie

selon les bruits qui circulent dans les milieux destouriens, [redacted] qui [redacted]. [redacted] qui collicitera [redacted] et ce serait elle qui, la première, exprimerait au souverain toute la profonde affection et le grand dévouement de son peuple, puis lui présenterait les doléances du parti.

D'autre part BAHRI GUIGA a confié à ses intimes que la date et l'heure de cette manifestation ne seront portées, à la connaissance de la foule, qu'au tout dernier moment, de façon à surprendre le Gouvernement et à le priver d'une partie de ses forces de police. /.

Le Commissaire spécial,

Copie transcise pour information
à la Résidence Générale
Tunis, le 23 Novembre 1934
Le Commissaire Principal, Chef de la Police,

Signé : PASCAUD

Ampliation à :
Secrétariat Général
Général Comt Supérieur
Vice-Amiral Préfet Maritime

ARCHIVES GENERALES

تقرير للمقيم العام عدد 6-3038 أعلمته به المخابرات العامة فى 23 نوفمبر 1934 بخصوص المظاهرة النسائية المزمع تنظيمها بحمام الأنف بقيادة حرم الماطرى للاحتجاج لدى الباى.

وثيقة رقم 19

مقال للدكتور الماطرى منشور فى العدد المؤرخ فى 28 جانفى 1937من جريدة العمل التونسى بعنوان

«استفزازات المتفوقين»

إن وسط المتفوقين يشاغب ويحتج على الشغب. لقد عرفنا من قبل هذه المهزلة فقد كانت تثيرها فى السابق الحكومة المحلية لمساومة حكومة فرنسا وتستعملها اليوم رابطة الفاشية الاستعمارية والفاشية الإدارية كوسيلة مساومة تسلطها على ممثل فرنسا.

فمنذ أن أصبح قدوم لجنة تحقيق برلمانية إلى تونس أمرا ثابتا تقريبا، هاج حزب المستغلين وماج ليخلق فى البلاد جوا من اختلال الأمن المفتعل.

فأدنى نزاع اجتماعى أو أصغر حادث تثيره المجاعة أو رعونة عون من أعوان السلطة أو بعض المخالفات فى توزيع المساعدات يبرزه أولئك الأشخاص ويحرفونه بمهارة ويضخمونه إلى أبعد حد ويبرقون أخباره إلى جميع الجرائد الرجعية فى البلاد الفرنسية قاطبة وحتى إلى الصحف الأجنبية «لأن أفراد ذلك الوسط محبون لوطنهم».

ويساعد هؤلاء السادة مساعدة فائقة عدد كبير من الموظفين الذين مازالوا مناهضين بشدة لحكومة الجبهة الشعبية وممثلها ولا يخشون اتخاذ موقف مستفز إزاء السكان لغاية واضحة وهى حملهم على ردود فعل غير متبصرة.

وبينما يتواصل هذا العمل الاستفزازى يعمد أولئك الذين يمثلون السلطة المركزية داخل البلاد إلى غمر الإقامة العامة بتقارير تبعث على الفزع ونحن نعتقد أنه ليس من الصعوبة بمكان اكتشاف المحرك الذى يدير تلك الجوقة الجميلة من داخل مكتبه.

فكما نلاحظ هناك مؤامرة صغيرة حقيقية تدبر ضد المقيم العام قصد تقويض الآثار الطيبة لسياسته التحريرية وإيقافه فى طريق الإصلاحات التى ينوى إجراءها.

فهل هذا يعنى أن كل شىء على أحسن ما يرام بالنسبة إلى التونسيين، باستثناء هذا الهيجان المفتعل؟

إننا لا نستطيع تأكيد ذلك.

فقد عقبت فترة الغبطة التى تلت تدابير السيد فيون التحررية حالة قلق ما فتئت تتفاقم منذ مدة وهى راجعة لأسباب مختلفة.

ويعود أكبر سبب لهذا القلق بلا نزاع إلى وضع اقتصادى على غاية من الخطورة وقد وضعت هذه الجريدة مراراً وتكراراً المصير المأسوى للفلاحين والبدو والذين نجد صعوبة فى انتشالهم من الموت جوعا. وليس من الغريب أن تثير العائلة من حين لآخر حادثا غير مخطر بمساعدة بعض الموظفين من ذوى السلوك الدنى بل الاغرب من ذلك وهو أمر يشرف أهل هذا البلد أن هذه الأحداث لم تكن أكثر عددا ولا أشد عنفا. وهناك سبب آخر لا يقل أهمية عن السبب الأول وهو استمرار أساليب الاستبداد والاستفزاز التى كما نظن أنه تم التخلى عنها منذ رحيل بيروطون. وكنا فى هذه الجريدة ذاتها قد لفتنا نظر السيد المقيم العام إلى هذه النقطة وبيّنا له مخاطرها.

كما أن من أسباب هذا القلق أيضًا بعض النزاعات الاجتماعية التى زاد من خطورتها سوء نية كبار أرباب الصناعات والمناجم.

وأخيراً هناك تأخير الحكومة فى إجراء الاصلاحات السياسية والإدارية التى انتظرها الشعب التونسى بفارغ صبر وتفهم.

وبطبيعة الحال فقد خلقت كل هذه العناصر حالة تشنج قد حاول المتفوقون تضخيمها قصد استغلالها لغايات لا تُمت للنزاهة بأية صلة.

إننا منذهلون حقا مما اتسمت به هجومات المتفوقين على ممثل فرنسا فى هذه البلاد، من عنف وضراوة وأن رسالة السيد فينيك لتنم بما فيه الكفاية عما يتميز به أولئك السادة من عقلية يرثى لها.

نعم، ليس من مهمتنا أن نبين لمن يدعى أنه المتكلم باسم المعمرين الفرنسيين، مراعاة اللياقة الواجبة نحو ممثل فرنسا ولكن من حقنا على كل حال أن نجد رسالة السيد فينيك على غاية من العجرفة والوقاحة.

ولا نلح على ما اتسم به المدافع المزعوم عن المعمرين من سوء نية حين أراد أن يقحم الحزب الدستورى فى قضية لا ناقة له فيها ولا جمل.

ولكن السيد فينيك يتجاوز كل الحدود عندما يكتب: «لم تتخذ إجراءات حازمة وفورية فإن الدم سيسيل».

إن هذه اللغة كما أشارت إلى ذلك صحيفتنا تونس المسائية هى بالضبط لغة شنيعة فلئن قدمت وأنت على يقين من ذلك مثل هذا التأكيد: «سيسيل الدم» فلأنك يا سيد فينيك، قد عزمت على إسالة الدم وقد سبق لبعض أصدقائك أن حاولوا إعادة عملية قسنطينة فى باجة وإسالة الدم اليهودى بأياد عربية، وبفضل أصدقائنا الدستوريين، لم ينجح مسعاهم ولله الحمد.

وأنت أيها السيد ماهو الدم الذى تريد إسالته؟ إنه لا محالة دم عربى فتحمل مسبقا مسئولية النتائج المحتملة لهيجانك على عاتق من يسعى منذ قومه إلى هذه البلاد إلى إقامة نظام قوامه السلم والوفاق.

ولكن السادة المتفوقين سيكونون هم الخاسرون وسينالون الخزى والعار لأن الشعب التونسى لن يسقط فى الفخ وسيعرف كيف يحافظ على هدوئه ورباطة جأشه. على أنه يعلم أن حزبنا لئن كافح استعمار الاستغلاليين، فإنه يستنكر بالعكس من ذلك أى حركة تقوم على كره المعمرين الذين يعتبر بعضهم ذاتهم ضحايا نفس ذلك الاستعمار.

وثيقة رقم 20

استقالة الدكتور الماطرى من رئاسة الحزب الدستورى الجديد: الرسالة الأولى الموجهة إلى الديوان السياسى فى أواخر سنة 1937

أصدقائى الاعزاء

إنكم تعرفون موقفى منذ مدة طويلة وأنى مازلت مقتنعا بأن العنف اللفظى فى الاجتماعات العامة والكتابات الانفعالية فى صفّ حزبنا ليست فحسب غير ذات جدوى بل إنها مضرة بإنجاز مطالبنا الفورية فمن واجبنا أن نرد بقوة على حملات المتفوقين الكاذبة دون أن نبتعد أبدا عن الحقيقة والمنطق، ويجب علينا أن ننتقد أعمال الحكومة عندما تحتقر مطالب شعبنا المشروعة ولكنى أرى أن من واجبنا اجتناب اتهام الحكومة الفرنسية بشدة وبالخصوص ممثلها السيد فيون المقيم العام الوحيد الذى ساند قضيتنا فهل ينبغى أن نضيف إلى هجومات المتفوقين العنيفة وشتائمهم هجوماتنا وشتائمنا؟

حقا إنه لا يستحق ذلك.

وأذكركم بأنى عارضت خلال اجتماع هيئة التحرير نشر فصل بورقيبة الذى يحمل العنوان التالى «عدم إدراك أم استخفاف» وطالبت بأن ندخل عليه بعض التعديلات وبالخصوص حذف عنوانه الشائن وأرى أنه لا ينبغى أبدا أن نخالف قواعد اللياقة والأدب وقد وافقت أغلبية هيئة التحرير على ذلك، وتقرر عدم نشر الفصل دون التعديلات التى اقترحتها. فما أشد دهشتى لما فتحت جريدة العمل التونسى بالأمس ووجدت منشورا فيها نفس المقال دون تغيير أى حرف ولما طلبت هذا الصباح إيضاحات من بورقيبة أجابنى أن ذلك راجع إلى مبادرة مؤسفة من قبل سكرتير التحرير الهادى نويرة. أنى أعتبر هذا التوضيح من قبيل التمويه وإذ لم يحترم القرار الذى اتخذ بالاشتراك فيما بيننا، فهذا يعنى أنه لم يبق لى ما أفعله فى الديوان السياسى وتبعا لذلك يؤسفنى أن أقدم إليكم استقالتى «كعضو فى الديوان السياسى وبالتالى» كرئيس للديوان السياسى».

الدكتور محمود الماطرى

وثيقة رقم 21

رسالة وجهها إلى الدكتور الماطرى الزعيم الحبيب بورقيبة من مدينة سان فرنسيسكو التى تحوّل إليها فى سبتمبر 1951 تلبية لدعوة النقابات الامريكية

سان فرنسيسكو فى سبتمبر 1951

صديقى العزيز،

إن لم أكاتبك منذ مدة طويلة فلا تظن أنى نسيتك فأنت تعلم أنه ليس من طبعى أن أنسى رفقائى فى الكفاح لاسيما منهم رفقاء الفترة البطولية حين كنا مضطرين إلى الشروع من الأساس فى ذلك العمل الاحيائى والتنظيمى العظيم الذى أخذ منى كامل شبابى وجزءاً كبيراً من كهولتى، وقد تسبب لى فى الكثير من التضحيات والمحن والخيبات ولكنه تسبب لى أيضًا فى الكثير من الانتصارات المبينة والنجاحات الباهرة.

على أن الكفاح لم ينته ولن ينتهى أبدا لأنه يمتزج مع الحياة فإننا نشهد اليوم نفس العملية التى عرفنا فى سنوات1936 , 1937 , 1938 ذلك أن الجالية الفرنسية بعدما أحبطت وعرقلت السياسة الفرنسية السخية والمتبصرة انتقلت إلى التهجم وهى تأمل أن تفض المشكل بالقضاء على الحزب الدستورى الجديد بمفعول سياسة قمعية يتوقع أن تكون شرسة ولكنها ستجد أمامها حزبا دستوريا أقوى بكثير من جميع النواحى من الحزب الدستورى الجديد فى سنة 1938 . فبقطع النظر عن نظامه الداخلى، يحظى هذا الحزب فى سنتى 1951 ,1952 بعطف ودعم الرأى العام الديمقراطى الفرنسى والرأى العام العالمى.

فهو ممثل فى الحكومة التونسية مما يضفى على عمله للمرة الأولى صبغة رسمية وشرعية كان مفتقرا إليها لحد الآن ولهذا السبب ليس من رأيى أن ينسحب الحزب الدستورى الجديد من الحكومة ويترك هذا الموقع التكتيكى العظيم لخصومه وأذنابهم، فللمرة الأولى سنخوض المعركة دون أن يكون ضدنا الباى والجهاز الحكومى التونسى بأكمله. وهذا العامل الضامن للنجاح ربما سيكون حاسما فى

اليوم الذى سيخرج فيه المشكل بعد تواصل القمع، من النطاق الفرنسى التونسى ليصبح عنصرا من الحرب الباردة وهذا يعنى أنى عازم كالعادة على عدم التهرب من المعركة ومواجهة هذا الاختبار الجديد للقوة ولو لقيت فيه حتفى.

وكما كان الشأن فى سنة 1936 فقد أقمت الدليل على حسن نيتنا وتحلينا بروح المصالحة والاعتدال. وكما كان الشأن فى سنة 1936 لم نجد أمامنا سوى العرقلة والمحاصرة والاحتقار والتحدى. وليس سوى اختبار القوة بقادر على حمل الجالية الفرنسية على قبول التنازلات الضرورية وإقامة العلاقات الفرنسية التونسية على أسس أخرى غير أسس النظام الاستعمارى الذى هو فى تراجع فى جميع أنحاء العالم «ليبيا والصومال وساحل العاج والهند... إلخ...».

إننا نحظى اليوم عبر الألم بمساندات ضخمة تستطيع أن تمكننا من مواصلة مقاومتنا، وقلب جميع حسابات الاستعماريين التبسيطية تقريبا الذين يفكرون فى مدغشقر عندما عينوا الجنرال غربای بتونس ليقوم بنفس العمل أن اقتضى الحال. ولكن يمكن أن يئول بهم الأمر إلى ما وقع فى أندونيسيا إن لم يتأخر التدخل الخارجى، أى إذا حصل قبل أن يتم سحقنا وإبادتنا. والغالب على ظنى أننا سنصمد طوال ما يلزم من الوقت. أفلم نصمد خمس سنوات فى 1938 ؟ ويكفى أن نصمد هذه المرة خمسة أشهر للفوز بالنصر. وحتى لو سمح الوضع الدولى لفرنسا، لسوء الحظ، بالتغلب على الحزب الدستورى الجديد، فإن ذلك لن يحل المشكل إذ سيأتى آخرون بعدنا ويعملون أحسن منا، ذلك أن الشعب قد بلغ من التوعية العميقة ما لا يسمح له بالاستسلام إلى العبودية أو التخلى عن الكفاح. أنى أفكر فى كل هذه الاحتمالات بتؤدة. لقد قررت منذ مدة طويلة التضحية بحياتى، وبالضبط منذ برج البوف. لقد مضت اليوم 17 سنة وأنا أعيش بفضل حظوة ربانية حقيقية، أى منذ شهر نوفمبر1934 الذى كتبت فيه إلى بيروطون :

«إنى أرضى بالنفى المرير ولو لم تكن له لا نهاية ولا غاية وسأعيش مبعدا لأنى أردت أن أظل واقفًا».

وإن قضيت نحبى فى المعركة القادمة فستكون أنت حاضرا مع كثيرين غيرك لتشهد أنى أحببت هذا الشعب التونسى وضحيت فى سبيله بكل شىء وخدمته بشجاعة ونزاهة وذكاء.

ولا يمكن أن يوقف موتى اندفاع هذا الشعب بل بالعكس إنى لا أدرى ما يخبئه لى المستقبل، ومهما كان الأمر فسيبقى لى الشعور بأنى قد قمت بواجبى ولا أنتظر جزاءً آخر.

وبعد شهر أو نصف شهر، عندما أكون قد جمعت أقصى عوامل النجاح فى الخارج، وركزت جهاز المقاومة سوف أرجع إلى بلادى لأتحمل جميع مسئولياتى وأقاسم مواطنى مصيرهم. وكما كان الشأن فى سنة 1935 وسنة 1938 سأبذل مافى وسعى لأكون فى مستوى الحدث.

قبل نيابة عنى السيدة قمر وجميع الأبناء، وكذلك بالخصوص الابن الشريف الذى أتمنى أن يكون فخر شيخوختك... وقل لنفسك إن الحياة لا تستحق أن يحياها الإنسان إلا بشرط أن يسخرها لقضية جميلة ألا وهى تحرير وطنه. إنها هى الحياة التى عشتها من جانبى وأرجو أن تكون مثالاً وعبرة لكل الذين سيأتون من بعدى. وبهذا الشرط ستسترجع تونس ـ طال الزمان أو قصر ـ حريتها وكرامتها وشرفها وستستحق احتلال مكانتها بين الشعوب المستقلة.

اقبّلك وأحبّك

الحبيب

وثيقة رقم 22

استقالة الدكتور الماطرى من رئاسة الحزب الدستورى الجديد: الرسالة الثانية الموجهة إلى الديوان السياسى بتاريخ 13 جانفى 1938

تونس فى 13 جانفى 1938

إلى صديقى الحبيب بورقيبة الكاتب العام للحزب الحر الدستورى التونسى،

وإلى رفقائى فى الديوان السياسى

أصدقائى الأعزاء

تبعا لمحادثتنا الأخيرة يؤسفنى أن أقدم إليك استقالتى من رئاسة الديوان السياسى للأسباب الصحية التى عرضتها عليكم. وكما أعلنته لكم فإن ثقتى تبقى تامة فى الحزب وفى الاخوان الذين استمروا فى قيادته، وأن مشاركتى لهم تبقى ثابتة وذلك فى حدود إمكانياتى ووسائلى.

هذا وإنى لم أخف قبل المؤتمر أن حالتى الصحية لا تسمح لى بالإرهاق ومشاغل الكفاح السياسى المنهكة أكثر فأكثر يوما بعد يوم إلا أنى قدمت يومئذ ترشحى حتى لا يئول انسحابى فى اتجاه غير ملائم للحزب. وعرض لى نفس الهاجس أثناء اجتماع المجلس الملّى الأخير حين قبلت الجمع بين رئاسة الديوان السياسى والديوان الاقتصادى الذى كان بصدد التكوين.

وإنى مضطر إلى الاعتراف بأنى قدرت قواى يومئذ أكثر مما ينبغى وأتسلى بالاعتقاد بأن الحزب له ما يكفى من القوة والنظام ليستغنى عن خدماتى.

وسيفسر جميع أعداء الشعب مبادرتى فى اتجاه مغرض فلا تركزوا جهودكم على تفنيد هذا التأويل وليكن جوابكم مضاعفة الجهد فى الطريق الذى شقه لنا مؤتمرنا (الأول والثانى).

وليكن خلاص الوطن هو همكم الوحيد.

ولا يسعنى وأنا أغادر الديوان السياسى الذى ناضلت فى صلبه طوال سنوات عديدة إلا أن أعبر لرفاقى فى الكفاح عن تعاطفى التام ومشاعرى الودية.

الإمضاء: الدكتور محمود الماطرى

وثيقة رقم 23

تحية وفاء من الدكتور الصادق المقدم إلى روح الدكتور الماطرى

إن الدكتور محمود الماطرى «الرجل المستقيم» الأكمل وصاحب النزعة الإنسانية العظيم قد اجتاز على نحو مثالى مسيرته الطلابية والمهنية والاجتماعية والسياسية.

فباتصاله بالواقع التونسى الأليم وبالوضع الاستعبادى والاستغلالى الذى تعرض له الشعب التونسى، التزم الدكتور الماطرى التزاما سياسيا وأدبيا وظل وفيا له طيلة حياته.

وقد عكف فى أواخر العشرينيات الشبان المثقفون العائدون إلى البلاد بعدما أتموا دراساتهم فى الجامعات الفرنسية، على إخراج الشعب من حالة الاستسلام، والحركة الوطنية من حالة الركود الذى استغرقت فيه بعد هجرة الشيخ عبد العزيز الثعالبى مؤسس الحزب الدستورى وهكذا فقد شرعوا فى التعبير عن آرائهم فى جريدة صوت التونسى لصاحبها الشاذلى خير الله. وقد لوحظ فى هذه المجموعة بالخصوص بروز الدكتور محمود الماطرى والحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحرى قيقة الذين أسسوا فيما بعد الجريدة الخاصة بهم العمل التونسى سنة 1931.

وقد كان لهذه المجموعة المعروفة بجامعة العمل التونسى تأثير كبير على الرأى العام التونسى وبالخصوص على الشبان ويحتل الدكتور الماطرى فى هذه المجموعة مكانة مرموقة فهو صوت الضمير الوطنى والمرشد الأدبى والسياسى بالنسبة إلى كل الذين كانوا يطمحون إلى تجديد الحركة الوطنية، ولا سيما بالنسبة إلى الشبان.

واعتبر جميع الوطنيين انتخاب الدكتور الماطرى على رأس الحزب الدستورى الجديد فى مؤتمر قصر هلال (1934) كفالة أدبية عظيمة وضمانا لانتعاش الحركة الوطنية وتوجيهها فى الطريق المستقيم.

وأن ما كان يحظى به الدكتور الماطرى من نفوذ أدبى عظيم وتأثير كبير قد اجتذب

نحو الحزب الدستورى الجديد عددا ضخما من المنخرطين المنتمين إلى كافة الفئات الاجتماعية والمنحدرين من جميع أنحاء البلاد التونسية.

على أن الصرامة فى المبادئ الأساسية لا ينفى لدى الدكتور الماطرى لا التفتح ولا السعى وراء الحوار ومن ناحية أخرى نجد لدى هذا المناضل الكبير، علاوة على رفض العنف جانبا إنسانيا مشرقا.

كما أن أفكاره السخية وعطفه الذى لاحد له على ضعاف الحال قد جعلت منه طبيب شعب «باب منارة» ذلك الطبيب الذى امتد إشعاعه إلى المدينة بأسرها وإلى أبعد من ذلك إلى القرى والأرياف بداخل البلاد. وليس من باب الصدفة إذا التمس منه أعضاء السلك الطبى بتونس أن يكون أول رئيس تونسى لهيئتنا. وكان دوما وأبدا إلى جانب المناضلين من أجل القضايا العادلة.

وأود فى هذا الصدد أن أشير إلى عمله فى صلب لجنة مساندة الطاهر الحداد مؤلف كتاب امرأتنا فى الشريعة والمجتمع رائد تحرير المراة الذى تعرض لحملة ضارية من قبل المتعصبين الظلاميين.

ومن ناحية أخرى بالنظر إلى مواجهته لنفس المصاعب والتقلبات التى يتعرض لها الطالب الفاقد للمدد بفرنسا، فقد عمل بإخلاص وتفان فى صلب «جمعية أحباء الطالب».

ومازالت هناك أشياء ينبغى ذكرها حول عمل الدكتور الماطرى بوصفه رجل حكومة كوزير داخلية فى عهد المنصف باى ووزير دولة مكلف بالداخلية فى وزارة شنيق الثانية وأخيراً كوزير للصحة العمومية فى حكومة الاستقلال الأولى.

ولا تهدف هذه السطور القليلة إلا إلى توجيه تحية صادقة ومتأثرة إلى روح المناضل الكبير الدكتور الماطرى صادرة عن رجل وجد لديه دوما وأبدا النصائح المتبصرة والتشجيع النابع من خبرة فائقة بالحياة.

الصادق المقدم

رئيس مجلس الأمة سابقا

وثيقة رقم 24

نص رسالة التعزية التى وجهها الأب ديمرسمان إلى السيدة قمر الماطرى على أثر وفاة زوجها

تونس فى 15 جانفى 1972

سيدتى،

إنى لحريص على أن أعرب لك عن مشاطرتى لحزنك وحزن أبنائك وكافة أفراد عائلتك العزيزة ولاشك أنه لا يمكن تسكين آلام مثل آلامك بمجرد كلمات، لكن حيث إنى أعلم مدى إيمانك بالله وأملك فى إنجاز ما وعد الله به من خلود، لا أشك فى كونك ستجدين فى فكرة الحياة الدائمة التى هى الحياة الآخرة، وقد بلغها زوجك العزيز منذ حين، عظيم السلوى وفائق التعزية.

إن الحكيم العزيز يساهم الآن فى مسرات الخلود وهو سعيد أكثر منا جميعا. فبالتفكير فى سعادته ذاتها تستطيعين التغلب على ذلك الحزن العميق ذلك أن ما يتسم به من استقامة فائقة ومثالية عالية جدا يبعث فينا اليقين بأن الله قد تقبله فى ذلك المكان المبارك الذى لم تره العين ولكن المؤمنين يعرفونه فى صميم قلوبهم وتجربتهم الروحية. لقد مر من هذه الأرض فأحسن إلى الجميع وترك وراءه آثارا قوامها النور والسلام.

لقد فارقنا ولكنه موجود أينما كنا لأن المنح الإلهية لا مجال فيها للندامة.

وتقبلى، سيدتى أنت وعائلتك أخلص عبارات التعزية.

ا. ديمرسمان

الجدول الزمنى

الفترة	السيرة الذاتية لمحمود الماطرى	الأحداث الوطنية	المحيط الخارجى
1772 - 1898	نسبه وولادته نهاية القرن السابع عشر قدوم عائلة استنكوريلى إلى تونس فى عهد الدولة المرادية من جزيرة استنكواى: «كوس» باليونانى (KOS) الكائنة ببحر «ايجه» أمام مدينة «بدءوم» التركية. 1772 وفاة الجد محمد استنكوريلى التركى ضابط بالجيش العثمانى وأول من لقب بالماطرى ابنه حمزة. 1880 وفاة الشيخ أحمد بن محمد بن حسين	بداية من القرن التاسع عشر: انطلاق الحركة الإصلاحية بقيادة خير الدين باشا والجنرال حسين بمساعدة أحمد بن أبى الضياف والعربى زروق فى عهد أحمد باى الأول ومحمد الصادق باى (إلغاء العبودية - إصلاح التعليم بجامع الزيتونة - تأسيس المدرسة الحربية بباردو - وتأسيس المدرسة الصادقية) 1857 إصدار عهد الأمان. 25 ل يرفا 1861 إعلان أول دستور تونسى. 1864 انتفاضة على بن غذاهم.	ماى 1789 الثورة الفرنسية. 1792 الحرب الروسية العثمانية 1798-1802 حملة نابليون بونابرت Bonaparte على مصر. 1830 احتلال فرنسا للجزائر. ماى 1848 ثورة 1848 بفرنسا «ربيع الشعوب» 1861 - 1865 الحرب الأهلية الأمريكية (حرب الانفصال). 1878 انعقاد مؤتمر برلين وبداية السياسة الإمبريالية.

1898 - 1772	21 ديسمبر 1897 ولادة محمود الماطرى5 زنقة المسلّى نهج عبّا بمدينة تونس، وفى نفس اليوم وفاة والدته خديجة فارح من أصل أندلسى. أكتوبر 1898 وفاة والده المختار بن أحمد بن محمد بعد عشرة أشهر من ولادته.	1873 تسمية خير الدين باشا وزيرا أول. 1876 تأسيس المدرسة الصادقية. 1881 انتصاب الحماية الفرنسية. 1885 «النازلة التونسية» وحملة الاحتجاج على القرارات الاستعمارية الجائرة. 1886 بوادر الحركة التحريرية بقيادة البشير صفر ومحمد الأصرم وعلى بوشوشة. 12 أوت 1888 صدور جريدة الحاضرة (على بوشوشة). 22 ديسمبر 1896 تأسيس الخلدونية	1881 ليون قامبطا Léon-Gambetta وجول فيرّى Jules Ferry يتزعمان السياسة الاستعمارية بفرنسا رغم مناهضة قسم كبير من الرأى العام الفرنسى لهذه السياسة. 1882 احتلال أنقلترا لمصر. 1882 - 1885 بداية حركة النهضة الإسلامية (جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده) 1885 معاهدة حماية فرنسا على مدغشقر

1918 - 1902	دراسته 1904 - 1906 دراسته بكتّاب نهج عبّا. 1906 - 1916 ـ دراسته الابتدائية والثانوية بالمدرسة الصادقية. ـ كفالته من طرف عمته فطومة 1916 تحصله على شهادة ختم الدروس بالصادقية 1916 - 1918 اشتغاله معلما بالمدرسة الابتدائية بالمرسى وبداية علاقته بالمنصف باى. جويلية 1918 ـ تحصله على الجزء الأول من شهادة البكالوريا أثر دراسته بمعهد كارنو Carnot بتونس.	1902 ـ ارتقاء محمد الهادى باى العرش. ـ تأسيس «الجمعية التونسية للعلوم الطبية». 1905 تأسيس جمعية «قدماء الصادقية» 7 فيفرى 1907 تأسيس على باش حامبة لأول حركة وطنية منظمة: «حركة الشباب التونسى» وإصدار جريدةLe Tunisien. 7 نوفمبر 1911أحداث الجلاز. فيفرى 1912 حادثة الترامواى. 1915 انتفاضة قبائل الجنوب التونسى الودارنة وتواتر أعمال «الصعلكة الشريفة».	1904 - 1905 الحرب الروسية اليابانية. سبتمبر 1906 انعقاد المؤتمر الاستعمارى بمرسيليا. 1911 استيلاء إيطاليا على طرابلس. 1912 معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى. أوت 1914 اندلاع الحرب العالمية الأولى. مارس 1916 معاهدة «سايكس بيكو» لتقسيم بقية الإمبراطورية العثمانية بالشرق الأوسط. 17 أكتوبر 1917 الثورة «البلشفية» فى روسيا القيصرية.

1918 - 1902	ـ تنقله إلى الجزائر لمواصلة الدراسة بمعهد بنعكنون، وتعرفه على مصطفى بنبحمد، مؤسس منظمة الهلال الأحمر الجزائرى بتونس. ورجوعه السريع إلى تونس أثر تعرّضه إلى استفزازات عنصرية. نشاطه بفرنسا واكتمال تكوينه سبتمبر 1918 سفره إلى فرنسا أكتوبر 1918 ـ انتدابه بتدخل من صديقه سالم الشاذلى قيّما بمعهد لالند ببورق أن براس Lycée La-lande de Bourg en Bresse ـ تنقله إلى جنيف صحبة سالم الشاذلى لملاقاة زعماء إسلاميين منهم شكيب أرسلان ومحمد باش حامبة.	30 ماى 1916 تأسيس «اللجنة الجزائرية التونسية» من طرف محمد باش حامبه وقادة جزائريين.	8 جانفى 1918 بيان الرئيس ويلسن Wilson التحريرى والمقر لحق الشعوب فى تقرير مصيرها.

1926 - 1919	مارس 1919 بداية نشاطه الصحفى بالجرائد الفرنسية ذات النزعة اليسارية: مقال صدر فى جريدةLePopulaire حجزته الرقابة الفرنسية حسب تقارير البوليس. 3 جويلية 1919 تحصله على الجزء الثانى من شهادة البكالوريا رياضيات من أكاديمية ليون بفرنسا. 1919 بداية دراسته فى نفس الوقت بكلية الطب وبكلية العلوم بمدينة ديجون Dijon. 1920 ـ انتقاله إلى ديجون حيث اشتغل قيّما على التوالى بمعهد كارنو ثم بالمدرسة المهنية للتجارة والصناعة. ـ مواكبته لأشغال مؤتمر الحزب الاشتراكى الفرنسى بتور Tours 1922 تكاثف نشاطه الصحفى بالجرائد الفرنسية Progrès de la Côte d'Or, Clarté, Rappel Socialiste, Vie Ouvrière	1919 حركة «الشباب التونسى» تستبدل تسميتها «بالحزب التونسى». 7 مارس 1920 تأسيس الحزب الحر الدستورى برئاسة عبد العزيز الثعالبى. 31 جويلية 1920 إيقاف عبد العزيز الثعالبى بباريس 16 ل ير فأ 1921 تأسيس الحزب الإصلاحى وإصدار جريدته النهضة. 3 ل يرفأ 1922 الناصر بأن يعرض برنامج مطالب على المقيم العام لوسيان سان Lucien Saint	18 جانفى 1919 مؤتمر السلم بباريس. 28 جوان 1919 معاهدة فرساى 10 أوت 1920 معاهدة سافر Sèvres تخلت بموجبها تركيا عن ممتلكاتها الأوروبية والآسيوية لفائدة الحلفاء 25 - 30 ديسمبر 1920 انعقاد مؤتمر بتور Tours للحزب الاشتراكى الفرنسى وانشقاق الشيوعيين عن الاشتراكيين. 1921 اندلاع حرب الريف بالمغرب بقيادة عبد الكريم الخطابى.

1926 - 1919	1923 تحصله على الإجازة فى الرياضيات والفيزياء 1924 ـ مواصلته الدراسة بكلية الطب بباريس، واشتغاله أستاذا فى المدارس الثانوية الحرة. ـ مواصلة نشاطه السياسى فى صلب الحركات اليسارية ورابطة حقوق الإنسان. 1926 نشاطه فى جمعية «نجم شمال أفريقيا» Etoile Nord Africaine. جويلية 1926 تحصله على شهادة الدكتوراه فى الطب من كلية باريس.	1922 الجيش الفرنسى يحاصر قصر الباى محمد الناصر. لتهديده فرنسا بالتخلى عن العرش إن لم تستجب للمطالب الوطنية. 10 جويلية 1922 محمد الحبيب باى يخلف محمد الناصر باى 1923 هجرة الشيخ الثعالبى إلى المشرق. 3 ديسمبر 1924تأسيس «جامعة عموم العملة التونسيون»	أكتوبر 1923 نجاح ثورة كمال أتاتورك وإلغاء الخلافة العثمانية وإقرار النظام الجمهورى بتركيا. ماى ـ جوان 1924 صعود كتلة اليسار Le Cartel des gauches وتكوين حكومة يسارية بفرنسا برئاسة إدوارد هيريو Edouard Herriot. 16أكتوبر 1925 اتفاقية لوكارنو Locarno لإعادة تثبيت الحدود المشتركة لكل من فرنسا وألمانيا وبلجيكيا.

1933 - 1926	رجوعه إلى تونس وبداية نشاطه السياسى نوفمبر 1926 ـ الرجوع إلى تونس والتسجيل بقائمة هيئة الأطباء. ـ اشتغاله طبيبا متطوعا بالمستشفى الصادقى. مارس 1927 ـ فتح عيادته 5 نهج باب المنارة بتونس. ـ حضوره اجتماع الحزب الحرّ الدستورى بدعوة من اللجنة التنفيذية. ـ تأسيسه هيئة بتونس لمساعدة الطلبة التونسيين بفرنسا. 1930 مشاركته فى حملة معالجة الوباء الرئوى إلى جانب الدكتور أرنلست كونساى Conseil Ernest الذى توفى فى 5 جوان 1930. ل يرفأ 1930 تأسيسه فرع لجمعية «الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا» (AEMNA) بتونس	1926 «القوانين الجائزة» وقمع الحركة السياسية 11 فيفرى 1929 أحمد باى الثانى يخلف محمد الحبيب باى. مارس 1930 صدور جريدة صوت التونسى Le Voix du Tunisien ماى 1930 ـ تفشى الوباء الرئوى بمدينة تونس. ـ انعقاد المؤتمر الافخارستى بقرطاج. أوت 1930 إلقاء القبض على منظمى حفل جمعية «الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا».	23 جويلية 1926 تكوين حكومة ائتلافية بفرنسا برئاسة ريمون بوان كارى Raymond Poincaré جانفى 1927 انعقاد «المؤتمر العالمى للشعوب المضطهدة» ببروكسال. 28 ديسمبر 1927 تأسيس جمعية «الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا» (AEMNA) بباريس برئاسة سالم الشاذلى. 1930 ـ احتفال فرنسا بمئوية احتلال الجزائر. ـ استفحال الفاشية والنازية فى أوروبا. ماى 1931 انعقاد مؤتمر «رابطة حقوق الإنسان» بفيشى.

1933 - 1926	4 سبتمبر 1930 إصداره أول مقال بجريدة صوت التونسي La Voix du Tunisien. 6 فيفرى 1931 تولى مسؤولية إدارة جريدة صوت التونسي التى أصبحت يومية. 1931 ـ زواجه بقمر ابنة الطاهر بن الشيخ أحمد، أصيل مدينة عنابة بالجزائر، (والدتها باية ابنة العربى الرياحى من ذرية الشيخ سيدى إبراهيم الرياحى). ـ انتخابه نائبا لرئيس جمعية «أحباء الطالب». نوفمبر 1932 انتخابه ضمن لجنة تحرير جريدة العمل التونسي L'Action Tunisienne 1933 مشاركته فى الحملة الوطنية ضد التجنيس. 12 ماى 1933تعيينه عضوا باللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى جوان 1933قيام حرمه قمر الماطرى بحملة لمقاطعة المنتوجات المستوردة.	31 ماى 1931 تغطية صوت التونسي لأشغال مؤتمر «رابطة حقوق الإنسان» المنعقد بفيشى (Vichy) وإيفاد الحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحرى قيقة أواخر 1932 : الحملة ضد التجنيس - 13 12 ماى 1933 انعقاد مؤتمر نهج الجبل وانضمام هيئة تحرير جريدة العمل التونسي L'Action Tunisienne إلى الحزب الدستورى التونسي. 27 ماى 1933 إصدار «أمر جائر» يقضى بتعطيل الصحف العربية. ماى 31 -1933 المقيم العام كلود منصرون Claude Mnceron يقرر حل الحزب الدستورى وتعطيل جريدة العمل التونسي. أوت 1933 انشقاق الدستوريين الشبان عن «اللجنة التنفيذية».	30 جانفى 1933 ارتقاء هتلر إلى الحكم بألمانيا. 24 ديسمبر 1933 قضية ستفسكى Stavisky (فضيحة مالية وسياسية بفرنسا).

1937 - 1934	خوضه المعركة السياسية 2 مارس 1934 انتخابه رئيسا للحزب الحر الدستورى الجديد بمؤتمر قصر هلال. أوت 1934 تهديده من قبل بيروطون عن طريق زميله الدكتور بران (Brun) لوضع حد للاضطرابات. 3 سبتمبر 1934 اعتقاله وإبعاده إلى الجنوب التونسي (بن قردان). ل يرفأ 1935 نقله وسجنه مع بعض رفاقه ببرج البوف بأقصى الجنوب 19 ماى 1936 نقله إلى قابس حيث زاره المقيم العام ارمون قيون (Armand Guillon) بمنقاه. 22 ماى 1936 رجوعه من المنفى. جوان 1936 ـ مشاركته فى بعث «هيئة إغاثة لمقاومة المجاعة». ـ رئاسته المجلس الملى للحزب الحر الدستورى بنزله بسان جرمان (الزهراء حاليا)	2 مارس 1934 انعقاد مؤتمر قصر هلال وانتخاب المجلس الملّى والديوان السياسى. 3 سبتمبر 1934 إبعاد المعارضين إلى الجنوب وحملة قمع ضد الوطنيين. 2 جانفى 1935 إيقاف أعضاء الديوان السياسى الثانى. 23 فيفرى 1936 تنظيم مظاهرة شعبية صاخبة بالعاصمة بقيادة على درغوث. 16 ل يرفأ 1936 ارمون ڤيون يعوض بيروطون ويعلن سياسة «اليد الممدودة» 22 ماى 1936 إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. 10 جوان 1936 انعقاد أول اجتماع للمجلس الملى بعد عودة القادة الدستوريين من المنفى.	فيفرى 1934 تصاعد خطر اليمين المتطرف بفرنسا (مظاهرة 6 فيفرى المعادية للبرلمان). جانفى 1935 تعاظم الخطر النازى بأوروبا والمسيرة نحو الحرب. 3 ماى 1936 انتصار أحزاب اليسار بفرنسا وتكليف حكومة الجبهة الشعبية برئاسة ليون بلوم. 28 جوان 1936 تكون حزب الشعب الفرنسي (P-P-F) برئاسة اليمينى جاك دوريو.

1939 - 1937	جويلية 1937 دعوة الشيخ الثعالبى مع بقية أعضاء الديوان السياسى بمنزله لتوحيد شقّى الحزب الدستورى. أوت ـ سبتمبر 1937 سفره إلى فرنسا ومقابلة عدة شخصيات سياسية وعلمية لتحسيس الحكومة الفرنسية الجديدة بالقضية التونسية وإعادة الحوار. أكتوبر ـ نوفمبر 1937 تزعمه للشق المعتدل أثناء مؤتمر نهج التريبونال وتصاعد خلافه مع الشق الراديكالى فى الحزب الذى سحب توسم الخير فى الحكومة الفرنسية. ديسمبر 1937 تمسكه، خال المجلس الملى، بقرار الاستقالة من رئاسة الديوان السياسى. 1جانفى 1938 استقالته نهائيا من رئاسة الديوان السياسى. 8 ل يرفأ 1938 قيادته لمظاهرة وإلقاؤه أمام مقر الإقامة العامة خطابا هاما جنّب إراقة دماء المتظاهرين.	1 مارس 1937 خطاب بيارفيانو Pierre Vienot صرح فيه تشريك التونسيين فى تسيير شئون البلاد. 8 جويلية 1937 ـ رجوع عبد العزيز الثعالبى. ـ تنظيم اجتماع عام بحديقة قامبطا. 29 أكتوبر 1937 مؤتمر نهج التريبونال. 2 نوفمبر 1937 تصريح الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد بسحب الثقة من سياسة حكومة الجبهة الشعبية. 14و 15 ديسمبر 1937 اجتماع المجلس الملى للحزب الحر الدستورى التونسى الجديد وتأجيل استقالة الماطرى. 9ل يرفأ 1938 أحداث 9 أفريل الدامية. 12 ل يرفأ 1938 حلّ الحزب الحر الدستورى الجديد وإيقاف زعمائه والكثير من مناضليه.	11 مارس 1937 تكوين حزب الشعب الجزائرى برئاسة مصالى الحاج. 21 جوان 1937 ـ سقوط حكومة ليون بلوم وانتهاء سياسة الحوار. ـ تشكيل الحكومة الثانية للجبهة الشعبية برئاسة شوطان Chautemps 20 نوفمبر 1937 إضرابات وطنية بالمغرب والجزائر. 29 سبتمبر 1938 حكومة دلادييى توقع اتفاقيات مونيخ 1939 تأسيس حزب الاتحاد الشعبى الجزائرى برئاسة فرحات عباس. 1 سبتمبر 1939 اندلاع الحرب العالمية الثانية.

1952 - 1942	مهامه فى الوزارات الوطنية جوان 1942 تعيينه طبيبا رسميا ومستشارا خاصا للمنصف باى. أوت 1942 مشاركته فى تحرير الرسالة الموجهة من المنصف باى إلى المريشال بيتان Pétain 7 جانفى 1943 صدور أمر تعيينه أول وزير للداخلية مع تكليفه بالصحة العمومية بوزارة شنيق.	ماى 1940 ترحيل بورقيبة ورفاقه إلى برج «سان نيكولا» Saint Nicolas بمرسيليا. جوان 1942 ارتقاء المنصف باى العرش. أوت 1942 رسالة المنصف باى إلى «بيتان» للمطالبة باسترجاع السيادة التونسية. نوفمبر 1942 إطلاق سراح المعتقلين من قبل سلط دول المحور. ديسمبر 1942 تشكيل وزارة محمد شنيق بمشاركة محمود الماطرى وصالح فرحات وعزيز الجلولى 7 ل يرفأ 1943 السماح للحبيب بورقيبة بالعودة إلى تونس. 14 ماى 1943 ـ دخول قوات الحلفاء إلى تونس.	10 ماى 1940 احتلال القوات الألمانية لفرنسا. 10 جويلية 1940 نهاية الجمهورية الفرنسية الثالثة وإعلان حكومة المريشال فيليب بيتان Filippe Pétain 1942 دخول الولايات المتحدة الحرب ضد قوات المحور. 28 نوفمبر 1943 انعقاد مؤتمر طهران (روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وانقلترا)

1952 - 1942	ديسمبر 1944 زيارته للمنصف باى بمنفاه بتنس بالجزائر. 29 مارس 1946 انتخابه عضوا مراسلا «لجمعية الطب بباريس». أكتوبر 1947 انتخابه أول رئيس تونسى «للجمعية التونسية للعلوم الطبية». 1947 انتخابه كاهية رئيس مجلس عمادة الأطباء.	ـ خلع المنصف باى وإبعاده إلى الجزائر (الأغواط ثم إلى «تنس») واتهامه بالتعاون مع المحور. جانفى 1945 تأسيس فرحات حشاد «الاتحاد العام التونسى للشغل». 23 أوت 1946 مؤتمر «ليلة القدر» وقيام كافة التشكيلات التونسية بحملة للمطالبة باستقلال البلاد. 5 أوت 1947 إضرابات وحملة قمع بصفاقس.	20 جانفى 1944 الجنرال ديغول يتخلى عن رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية لفائدة جورج بيدو Georges Bidault. 1945 ـ حوادث قسنطينة الدامية. ـ تأسيس منظمة الأمم المتحدة المعلنة عن مبدأ حرية تقرير المصير ـ تأسيس الجامعة العربية ديسمبر 1946 فشل المفاوضات الفرنسية الفيتنامية وبداية حرب الهند الصينية. 16 جانفى 1947 ـ الإعلان على الجمهورية الفرنسية الرابعة برئاسة فانسان أوريول Vincent Auriol 1947 ـ شارل دى غول يكون حزب الشعب الفرنسى (R-P-F) ـ استقلال الهند.

1952 - 1942	5 ل يرفأ 1948 تعيينه عضوا بمجلس معهد الدراسات العليا بتونس بمعية حسن حسنى عبد الوهاب 17 أوت 1950 تعيينه وزير دولة مكلفا بالداخلية بحكومة شنيق الثانية. 6 فيفرى 1952 تعيينه رئيس لجنة تقصى الحقائق فى تجاوزات الجيش الفرنسى بالوطن القبلى بمعية الدكتور محمد بن سالم 26 مارس 1952 إيقافه وإبعاده إلى الجنوب التونسى (قبلى ثم جربة).	سبتمبر 1948 وفاة المنصف باى فى منفاه ببو Pau بفرنسا. 17 أوت 1950 تشكيل وزارة شنيق الثانية بمشاركة صالح بن يوسف. 26 جانفى 1952 ـ سياسة القمع خاصة بالوطن القبلى. ـ مطالبة فرحات حشاد نيابة عن الاتحاد العام التونسى للشغل من الجامعة العالمية للنقابات الحرة (C.I.S.L) إجراء تحقيق بشأن الحالة بتونس. 14 فيفرى 1952 تقديم شكوى إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بواسطة صالح بن يوسف ومحمد بدرة. 5 ديسمبر 1952 اغتيال فرحات حشاد. 12 ديسمبر 1952 نظر الأمم المتحدة فى «المسألة التونسية». 13 ديسمبر 1953 اغتيال الهادى شاكر.	1948 حرب فلسطين. أكتوبر 1949 حكومة جورج بيدو Georges Bidault بفرنسا. 20 جانفى 1952 تعويض حكومة بليفن Pleven بحكومة ادقار فور Edgar Faure أوت 1953 عزل ونفى محمد الخامس سلطان المغرب.

1959 - 1954	مهامه فى حكومة الاستقلال الأولى جويلية 1954 ـ تأسيسه بمعية الدكتور ايتيان بورنى Etienne Burnet مدير معهد باستور «لهيئة العمل الفرنسى التونسى للصداقة والتعاون» ـ ملاقاته مع منداس فرانس Mendès France وكريستيان فوشى Christian Fouchet وزير الشؤون التونسية والمغربية قصد إقناع الحكومة الجديدة بتغيير سياستها مع تونس وإطلاق سراح بورقيبة. ـ زيارته لبورقيبة بجزيرة قروا Groix بفرنسا وإعلامه بتطورات سياسة الحكومة الفرنسية بتونس. 29 ديسمبر 1955 انتخابه عضوا بالمجلس	21 مـاى 1954 : نقل بورقيبة من منفاه برمادة إلى جزيرة قروا بفرنسا. 31 جويلية 1954 زيارة منداس فرانس إلى تونس مصحوبا بالجنرال جوان والإعلان عن الاستقلال الداخلى أوت 1954 تشكيل وزارة الطاهر بن عمار بمشاركة عناصر دستورية وأخرى مستقلة. 29 ل يرفأ 1955 توقيع الاتفاقيات الفرنسية التونسية للاستقلال الداخلى. سبتمبر 1955 رفض بن يوسف للاستقلال الداخلى ورفته من الحزب. 29 ديسمبر 1955 احداث المجلس القومى التأسيسى.	7 مـاى 1954 هزيمة الجيوش الفرنسية «بديان بيان فو» بالهند الصينية. 19 جوان 1954 تشكيل حكومة «منداس فرانس» ودخولها فى مفاوضات مع المقاومين الفيتناميين وإجراء اتصالات سرية مع بورقيبة. غرة نوفمبر 1954 اندلاع الثورة الجزائرية. فيفرى 1955 حكومة إدقار فور Edgard Faure بفرنسا. نوفمبر 1955 الاعلان عن استقلال المغرب.

1959 - 1954	15 أفريل 1956 تعيينه وزيرا للصحة العمومية فى أول حكومة بعد الاستقلال. ماى 1957 ـ مشاركته فى الاجتماع العالمى العاشر للصحة بجنيف (سويسرا) بصفته رئيس البعثة التونسية. ـ انتخابه رئيسا مساعدا «للجمعية العامة للمنظمة العالمية للصحة». ـ مساهمته فى تحرير دستور الجمهورية. 1959 انتخابه أول رئيس تونسى لعمادة الأطباء	20 مارس 1956 الاعلان عن الاستقلال التام. 15 أفريل 1956 تشكيل حكومة جديدة برئاسة الحبيب بورقيبة. 24 مـاى 1956 الحكم بالإعدام غيابيا على صالح بن يوسف 25 ماى 1957 اعلان الجمهورية. 3 أوت 1957 صدور مجلة الأحوال الشخصية. 8 فيفرى 1958 أحداث ساقية سيدى يوسف الدامية. 1 جويلية 1959 إعلان الدستور التونسى المقرّ للنظام الرئاسى	جانفى 1956 انتصار أحزاب اليسار بفرنسا. فيفرى 1956 عودة السلطان محمد الخامس إلى العرش. أكتوبر 1956 العدوان الثلاثى على مصر بعد تأميم قناة السويس. 1956 تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة فرحات عباس. 21 ديسمبر 1958 انتخاب شارل دى غول أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة. سبتمبر 1959 اعلان سياسة الحكم الذاتى بالجزائر من طرف شارل دى غول

1972 - 1960	القطيعة مع بورقيبة جوان 1960 مشاركته فى المؤتمر الطبى العربى الثامن والعشرين بلبنان . جويلية 1960 تهديم منزله برحبة الغنم (ساحة معقل الزعيم حاليا) بدعوى تهيئة الحى وبأمر من بورقيبة حينما كان فى ضيافته بإيطاليا . ماى 1961 مشاركته فى المؤتمر الطبى العربى التاسع والعشرين بمصر . ماى 1963 تعيينه رئيس بنك الصرف والقرض للصناعة بتونس (الاتحاد البنكى للتجارة والصناعة حاليا) . 1965 مساهمته فى مشروع بناء جامع «السلام» (بموتو الفيل) تم إنجازه فى 1972 .	19 جويلية 1961 معركة بنزرت الدامية . 12 أوت 1961 اغتيال صالح بن يوسف بفرانكفورت Francfort بألمانيا الغربية . 19 ديسمبر 1962 إحباط محاولة انقلاب ضد بورقيبة . جانفى 1963 حل الحزب الشيوعى التونسى . 15 أكتوبر 1963 الجلاء العسكرى عن بنزرت . 2 ماى 1964 تأميم الأراضى الفلاحية التى كانت على ملك الأجانب . 9 جويلية 1966 عزل أحمد التليلى والحبيب عاشور من الحزب الاشتراكى الدستورى .	1961 أزمة الصواريخ بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية . 18 مارس 1962 اتفاقيات إيفيان واستقلال الجزائر . 21 ماى 1964 بعث منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا بأثيوبيا . ديسمبر 1965 فوز شارل دى غول على فرانسوا ميتيران François Mitterand فى الانتخابات الرئاسية .

1972 - 1960	جويلية 1968 إيقاف ابنه المحامى بأمر من بورقيبة لمنعه من الدفاع فى قضية الطلبة المعارضين . 18 سبتمبر 1970 توجيهه رسالة خاصة إلى بورقيبة ردا على تهجماته الواردة فى خطاب سبتمبر 1970 . 6 سبتمبر 1972 توجيهه رسالة مفتوحة إلى بورقيبة ردا على التهم الواردة فى خطاب 3 سبتمبر 1972 . 13 ديسمبر 1972 وفاته بتونس .	15 جويلية 1968 توقيع تونس اتفاق شراكة مع السوق الأوروبية المشتركة . 26 جانفى 1969 عزل أحمد بن صالح وإعلان نهاية السياسة الاشتراكية . 6 نوفمبر 1970 تعيين الهادى نويرة وزيرا أولا خلفا للباهى الادغم . فيفرى 1972 إضطرابات فى صفوف الطلبة وإغلاق كليات الحقوق والآداب لمدة شهرين .	1968 انتفاضة 8 ماى بفرنسا 27 ل يرفأ 1969 استقالة النزال شارل دى غول 1 سبتمبر 1969 انقلاب فى ليبيا وتولى معمر القذافى الحكم . 9 نوفمبر 1970 وفاة الجنرال شارل دى غول

محمود الماطرى تلميذ بالصادقية (1907 - 1908)

صورة جماعية بالمدرسة الصادقية (1907 - 1908)

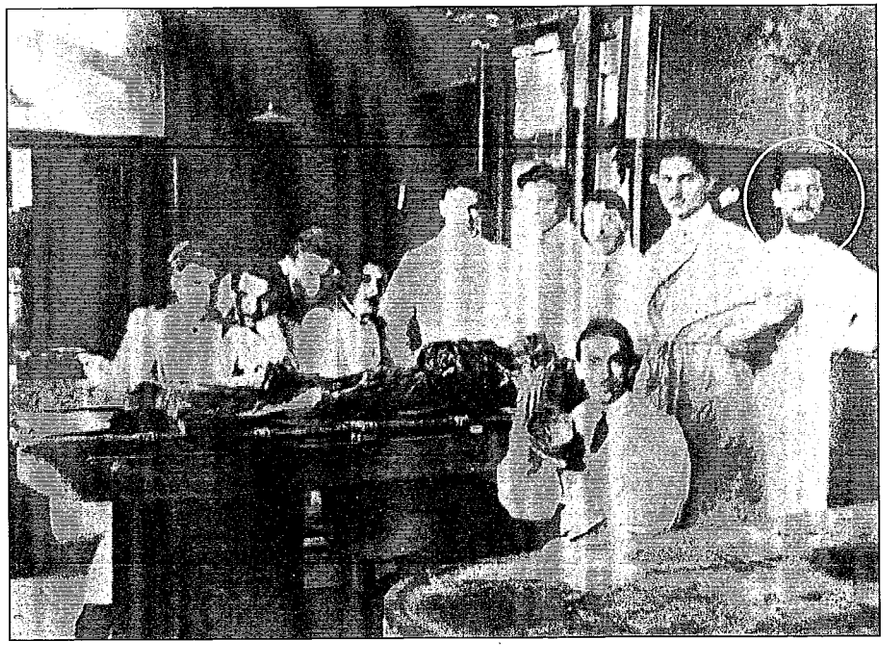

محمود الماطرى طالب بديجون (فرنسا) سنة 1924

محمود الماطرى فى فترة الدراسة بفرنسا (1920 - 1926)

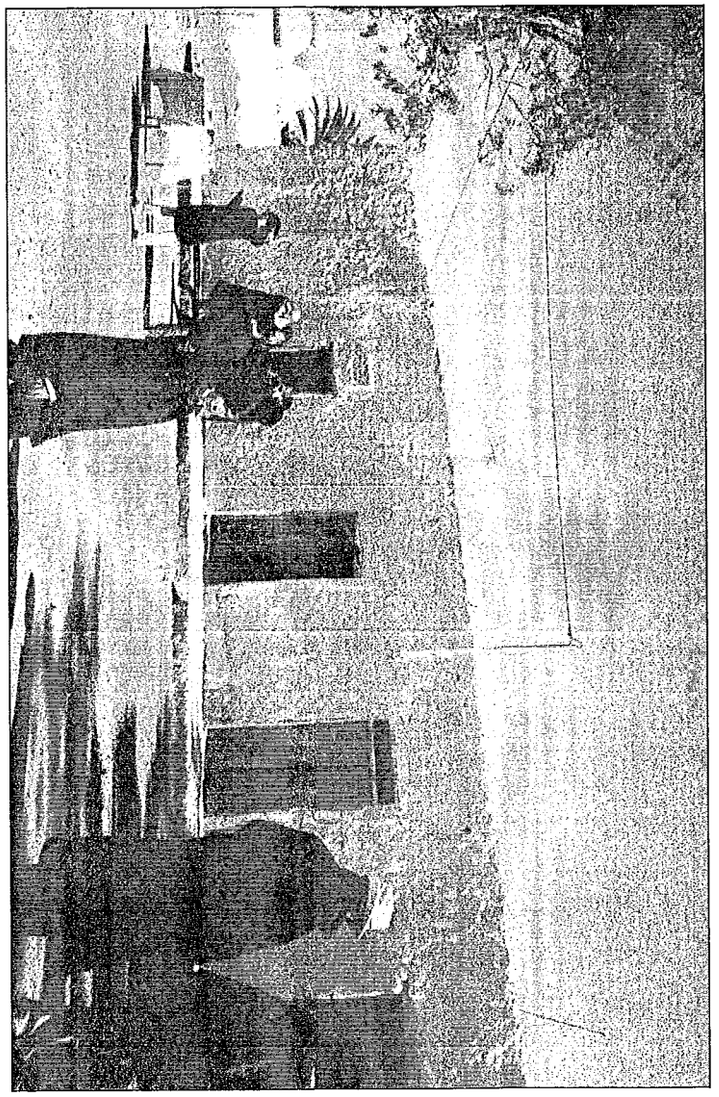

مقر ابعاد الزعماء ببرج البوف بجنوب تونس (1934 - 1936)

عبدالعزيز الثعالبى يتوسط الصورة على يمينه محمود الماطرى وابنه الشريف وليلى الماطرى وعلى يساره الحبيب بورقيبة وابنه الحبيب وصالح بن يوسف والصادق بوصفارة وسليمان بن سليمان (1937)

صورة لزعماء البلاد فى سنة 1937

معلقة مخطوطة تكريما للدكتور محمود الماطرى (1936)

فى المنفى بقبلى: من اليسار إلى اليمين مزالى، شنيق، الماطرى وبن سالم (سنة 1952)

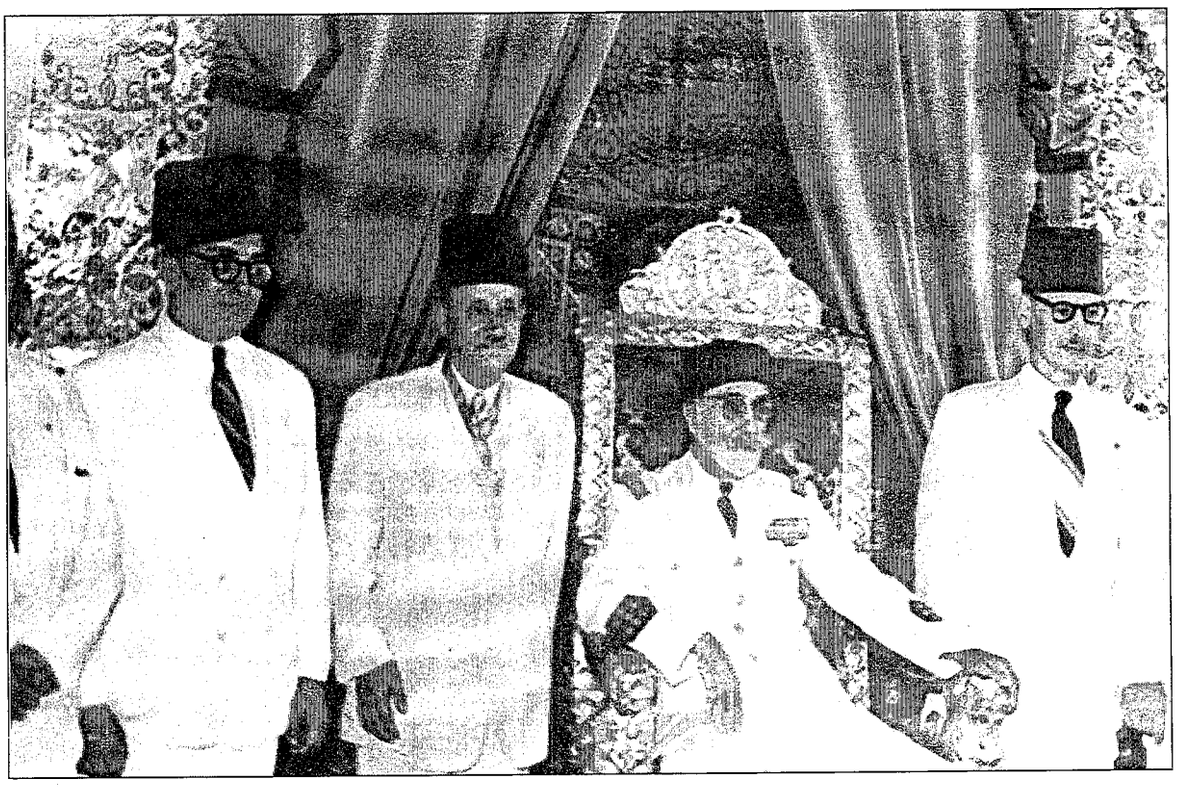

وزارة شنيق «الثانية» حول الأمين باي (أوت 1956) من اليمين إلى اليسار: محمود الماطرى، الأمين باى، محمد شنيق، صالح بن يوسف

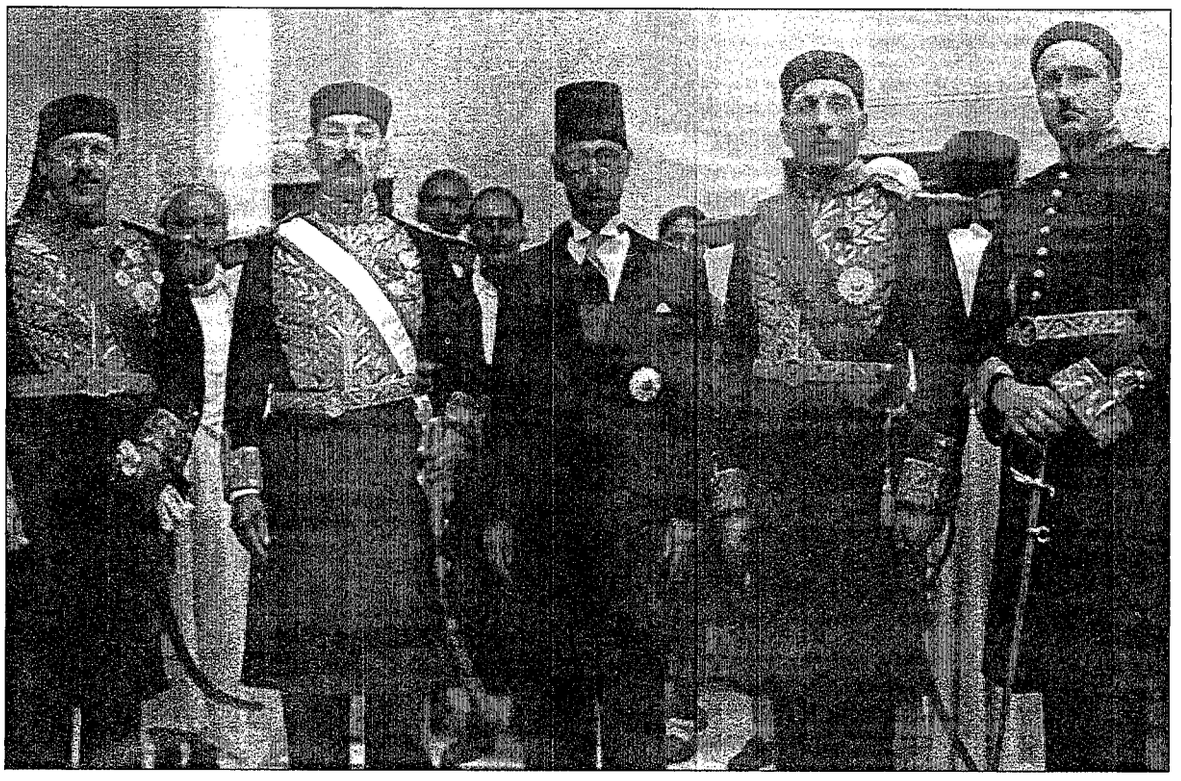

من اليسار إلى اليمين: محمود الماطرى الطبيب الخاص للمنصف باي والعزيز الجلولى شيخ المدينة

محمود الماطرى فى قابس بعد تحريره من برج البوف (سنة 1936)

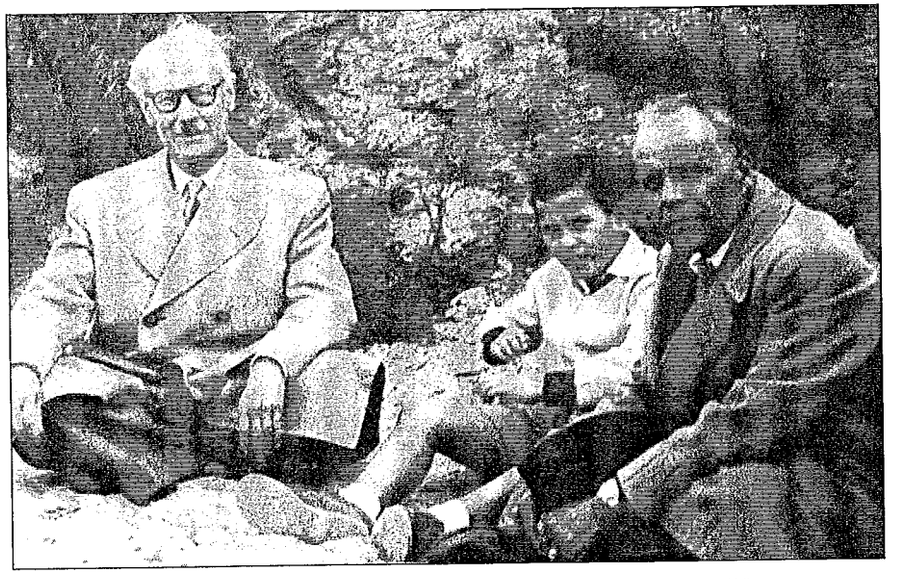

صورة للحبيب بورقيبة والدكتور محمود الماطرى عليها إهداء من الحبيب بورقيبة هذا نصه: «إلى صديقى العزيز صديق الساعة الأولى الدكتور محمود الماطرى ذكرى جولة لا تنسى على الشاطئ الصغير لوك مارين (جزيرة لا غروا) جويلية 1954»

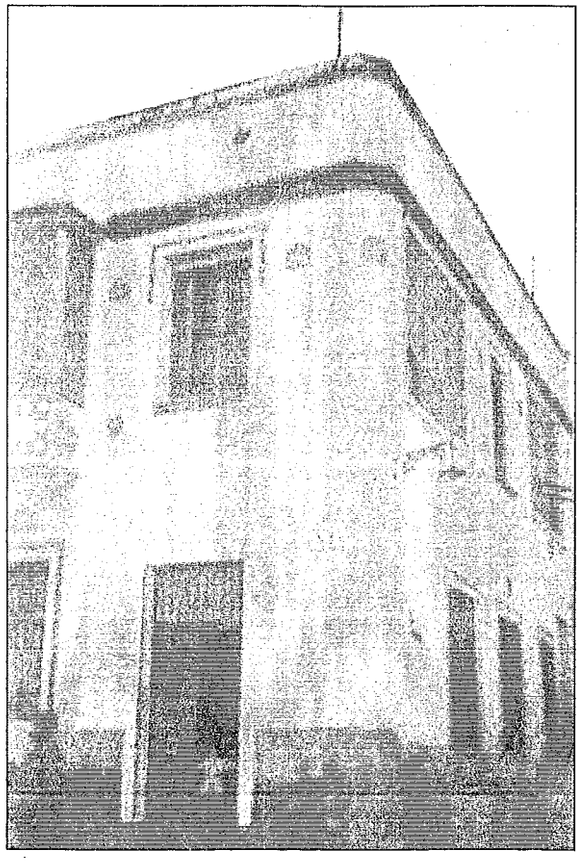

منزل محمود الماطرى الكائن بساحة رحبة الغنم (معقل الزعيم حاليا) الذى وقع تهديمه بإذن من بورقيبة (جويلية 1960)

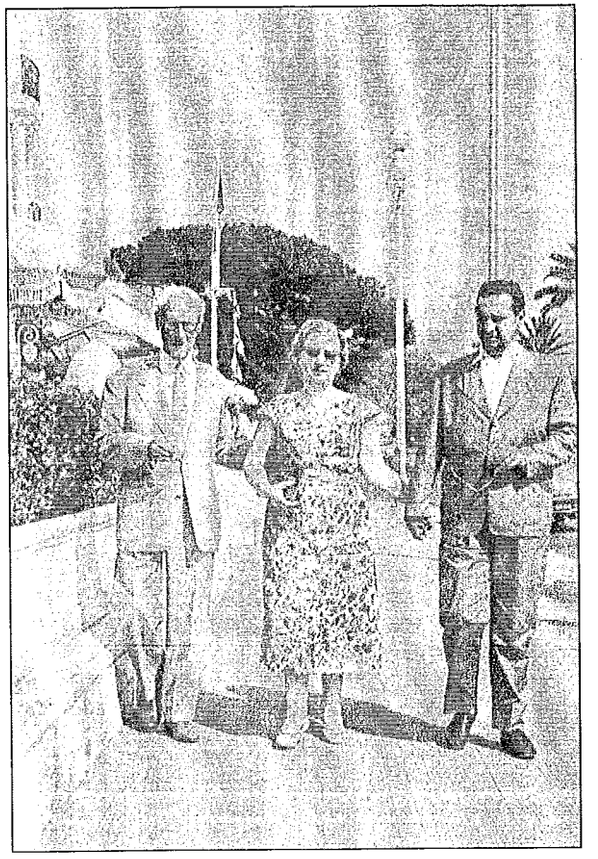

صورة عائلية: من اليسار إلى اليمين محمود الماطرى حرمه قمر وابنه الأكبر شريف

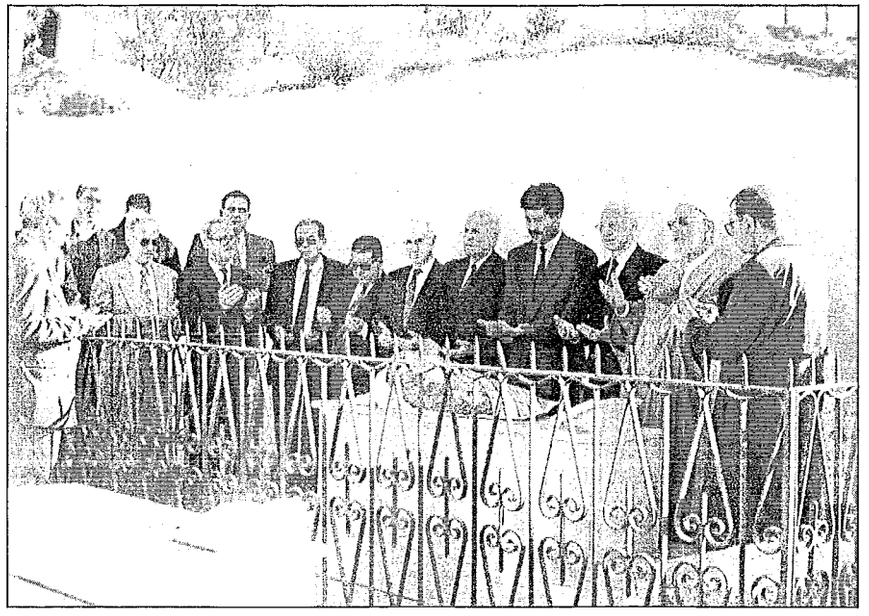

الذكرى العاشرة لوفاة محمود الماطرى (مقبرة «الجلاز») سنة 1982

تونس دار الطبيب 18 ديسمبر 1982

الذكرى العاشرة لوفاة الدكتور محمود الماطرى من اليمين إلى اليسار حرم الدكتور محمود الماطرى، الأب ديمارسمان، العزيز الماطرى

المحتويات

- تمهيد . 11
- ظروف اكتشاف مذكرات محمود الماطرى وتدوينها . 12
- تبويب المذكرات . 12
- قضية الرسالة المفتوحة . 14
- سوابقها القريبة والبعيدة : خطاب سبتمبر 1970 والرد عليه (برسالة «خاصة») . 17
- أسباب طول صمت محمود الماطرى على التهجمات . 19
- مشروع السيرة الذاتية : نصرة الحق بالحق . 20
- نظرة الرضى لسنى النشأة والطفولة . 21
- نظرة الاعتزاز لسنى الشباب والاغتراب . 21

*** مذكرات محمود الماطري حقائق وأضواء** 29

- المذكرات . 31
- بداية اشتغالى بالطب . 32
- الوضع السياسي بتونس سنة 1926 . 36
- إعانة الطلبة . 37
- المؤتمر الإفخارستي . 40
- صوت التونسي . 41
- العمل التونسي . 45
- قضية بنك التعاضد التونسي . 46

- قضية التجنيس والانضمام إلى الحزب الدستوري . 47
- مقابلة مع مارسال بيروطون Marcel Peyrouton . 50
- قضية البحري قيقة وأزمة الحزب الدستوري . 52
- مؤتمر قصر هلال . 53
- سياسة مارسال بيروطون . 55
- المظاهرة التونسية المضادة . 56
- نحو العاصفة . 59
- يوم 3 سبتمبر 1934 . 60
- في بن قردان . 61
- ردود الفعل الشعبية . 64
- جولة البحري قيقة والطاهر صفر . 65
- بيروطون يخلف وعده . 66
- الموجة الثانية من الاعتقالات . 68
- الشاذلي خير الله على رأس الحزب الدستوري الجديد . 69
- الإقامة في برج البوف . 71
- زيارة الجنرال أزان Azan القائد الأعلى لقوات الاحتلال . 74
- الرسالة الموجهة إلى الجنرال أزان . 79
- عودة الحياة إلى مجراها . 85
- مدة إجازة القبطان ماتيو . 88
- رجوع القبطان ماتيو . 90
- نهاية محنة برج البوف . 98
- اللقاء الأول مع أرمان فيون . 100
- العودة المظفرة . 102
- توضيح حول سياسة الحزب الدستوري الجديد . 104
- ردود فعل المتفوقين الفرنسيين . 109
- بيار فيانو في تونس . 111

- عودة عبد العزيز الثعالبي . 114
- المهمة الأخيرة في باريس ونهاية الجبهة الشعبية . 115
- مشادة بين بورقيبة وأستاذ فرنسي . 118
- مؤتمر نهج التريبونال . 119
- إضراب 20 نوفمبر 1937 واستقالتي من الديوان السياسي . 122
- مظاهرات 8 أفريل 1938 . 125
- 9 أفريل 1938 . 129
- القمع . 134
- المساعي التي قمت بها لدى المقيم العام . 135
- شهادتي لدى قاضي التحقيق لدى المحكمة العسكرية دي فيران دوكايلا De Guerin du Cayla . 138
- ترحيل أرمان فيون . 150
- توالي المقيمين العامين . 155
- الحرب . 156
- اعتلاء المنصف باي العرش . 160

*** العبرة بعد قراءة المذكرات** 168

- المذكرات «تصويب لرواية» أحداث 9 أفريل 1938 . 169
- 8 أفريل 1938 ذروة النجاح . 169
- أحداث 9 أفريل تحبط الآمال . 170
- المذكرات محاسبة للضمير الماطرى فى الضرّاء يحفظ سر المريض وسر الصديق وسر الرفيق . 172
- الماطرى فى السّراء : يجامل ولا يقول إلاّ حقّا ، الصراحة مع الوفاء ، انضباط الوطنى وتيقظ المواطن . 174
- من قراءة مذكرات إلى استقراء مذهب فى الحياة . 179
- تنزيل السياسة منزلتها الحقيقية . 179

- منزلة المسئوليات العائلية . 180
- إنصاف المنصف باى والمنصفية . 182
الهوامش . 187

* الملحقات . 195
وثيقة رقم 1
سيرة الدكتور محمود الماطرى الذاتية المودعة بمركز التوثيق الوطنى بتونس . 195
وثيقة رقم 2
مسودة لتسلسل تاريخى للأحداث لعل الدكتور الماطرى وضعه إعداداً لمذكراته . 197
وثيقة رقم 3
مذكرة بقلم الدكتور الماطرى يستعرض فيها بعض ذكريات الطفولة : أبعد ما تبقى بذهنى من الذكريات . 203
- محمد الهادى باى العاهل الحسينى المحبوب (من ورقة منعزلة خلفها المرحوم الدكتور محمود الماطرى) . 203
وثيقة رقم 4
تقرير المخابرات العامة فى 27 جوان 1919 تحت عدد 742 بخصوص الاجتماعات التى كان يحضرها محمود الماطرى بمعية إخوته الثلاثة حمودة وعلى وحفيز . 205
وثيقة رقم 5
رسالة وجهها الحبيب بورقيبة إلى الدكتور الماطرى من قصر لافرتى La Fertè فى أوت 1954 (وهذه الرسالة حررت رأسا باللغة العربية) . 206
وثيقة رقم 6
رسالة وجهها الحبيب بورقيبة إلى الدكتور الماطرى فى سبتمبر 1954 حين كان بالإقامة الجبرية بقرار من الحكومة الفرنسية بقصر لافرتى فى بلدة اميلى القريبة من أورليان ، وبعد مغادرة جزيرة غروا . 207

وثيقة رقم 7
رسالة مفتوحة وجهها الدكتور الماطرى إلى الرئيس الحبيب بورقيبة فى6 سبتمبر 1972 . 208
وثيقة رقم 8
رسالة وجهها الحبيب بورقيبة إلى الدكتور الماطرى من منفاه برمادة فى أفريل 1952 . 212
وثيقة رقم 9
رسالة وجهها الدكتور الماطرى إلى الرئيس الحبيب بورقيبة فى 8 سبتمبر 1970 . 214
وثيقة رقم 10
مقالة الدكتور الماطرى الصادرة فى صوت التونسى بتاريخ 19 سبتمبر 1936 تحت عنوان «نتائج سياسية سيئة» . 216
وثيقة رقم 11
مقالة الدكتور الماطرى الصادرة فى جريدة لاكسيون بتاريخ 4 أوت 1958 تحت عنوان «شباب من تونس يطلبكم» . 218
وثيقة رقم 12
مقال للدكتور الماطرى فى جريدة صوت التونسى بتاريخ 15 ماى 1931 تحت عنوان «نحن واليهود» . 221
وثيقة رقم 13
مقتطفات من المقال الذى نشره الدكتور محمود الماطرى فى صوت التونسى بتاريخ 12 ديسمبر 1930 تحت عنوان «الحقيقة حول قضية الطاهر الحداد» . 225
وثيقة رقم 14
مقال نشره الدكتور الماطرى فى صوت التونسى بتاريخ 18 مارس 1931 ، تحت عنوان «فى سبيل نجاح عملية تنظيم حفظ الصحة» . 228

وثيقة رقم 15
مقال للدكتور الماطرى نشر فى جريدة صوت التونسى فى أول نوفمبر 1932 تحت عنوان «رفقًا بالمرضى» . 231
وثيقة رقم 16
مقال للدكتور الماطرى منشور بالعدد المؤرخ فى 31 ماي 1933 من جريدة العمل التونسى بعنوان «خصومنا يتحركون» . 235
وثيقة رقم 17
تقرير المخابرات العامة بتاريخ 7 سبتمبر 1934 حول إقامة الدكتور الماطرى فى بن قردان بعد أبعاده إلى التراب العسكرى بالجنوب . 238
وثيقة رقم 18
تقرير المخابرات العامة للمقيم العام المؤرخ فى 23 نوفمبر 1934 بخصوص المظاهرة النسائية بحمام الأنف بقيادة قمر حرم الماطرى للاحتجاج لدى الباى . 240
وثيقة رقم 19
مقال للدكتور الماطرى منشور فى العدد المؤرخ فى 28 جانفى 1937 من جريدة العمل التونسى بعنوان «استفزازات المتفوقين» . 241
وثيقة رقم 20
استقالة الدكتور الماطرى من رئاسة الحزب الدستورى الجديد : الرسالة الأولى الموجهة إلى الديوان السياسى فى أواخر سنة1937 . 244
وثيقة رقم 21
رسالة وجهها الحبيب بورقيبة إلى الدكتور الماطرى من مدينة سان فرنسيسكو التى تحول إليها فى سبتمبر 1951 تلبية لدعوة النقابات الأمريكية بسان فرنسيسكو فى سبتمبر 1951 . 245
وثيقة رقم 22
استقالة الدكتور الماطرى من رئاسة الحزب الدستورى الجديد : الرسالة الثانية الموجهة إلى الديوان بتاريخ 13 جانفى 1938 . 248

وثيقة رقم 23
تحية وفاء من الدكتور الصادق المقدم إلى روح الدكتور الماطرى . 250
وثيقة رقم 24
نص رسالة التعزية التى وجهها الأب ديمرسمان إلى السيدة قمر الماطرى على أثر وفاة زوجها . 252
* **الجدول الزمنى** 253

رقم الإيداع ٢٠٠٥/٧٨١٦
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 09 - 1238 - 7

مطابع الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف: ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس: ٨١٧٧٦٥(٠١)